

تاريخ أفريقيا

جنوب الصحراء

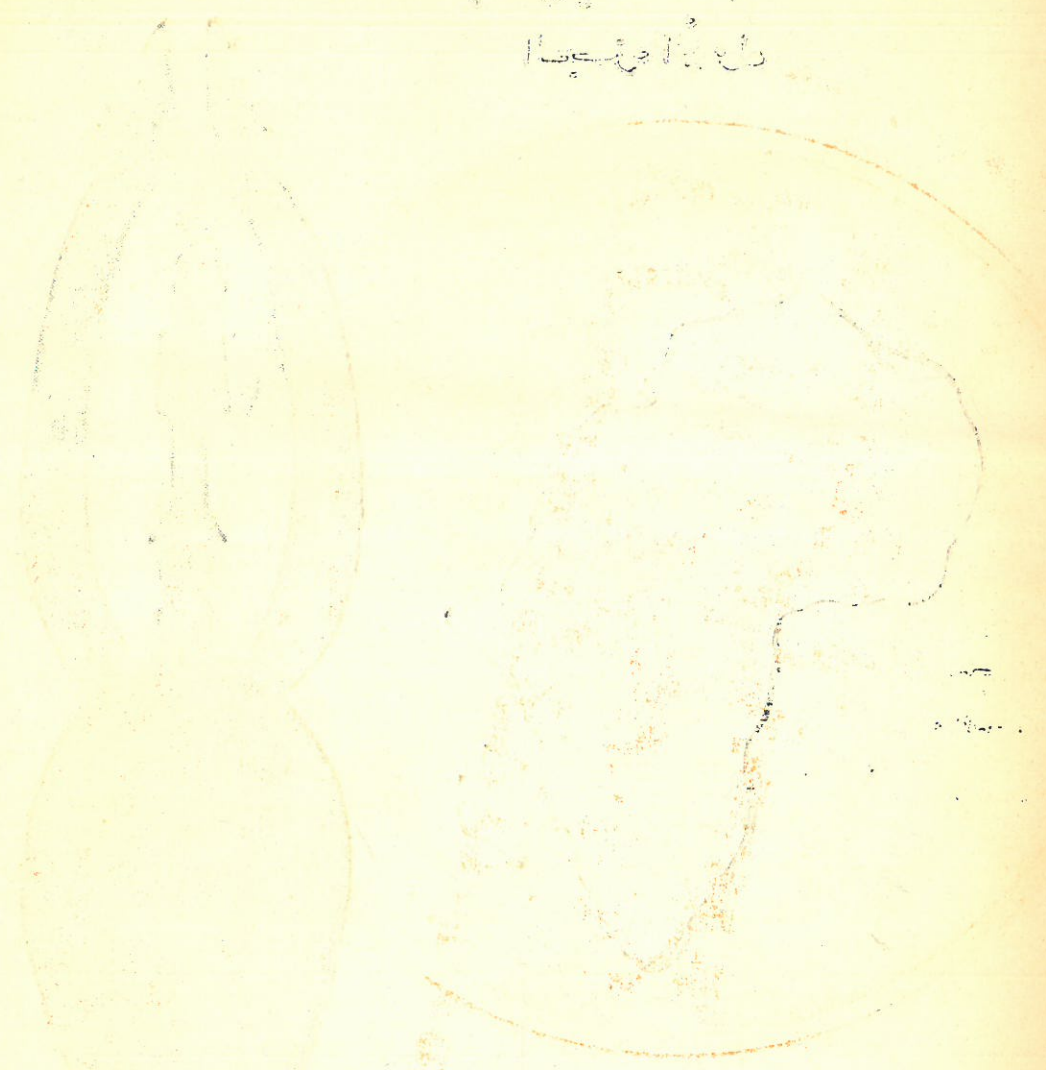
الجزء الأول



تأليف : دونالد ل. وايدنر
ترجمة : عبد أحمد فخرى
: الدكتور شوقي عطا الله الجمل
مراجعة وتعليق : الدكتور شوقي عطا الله الجمل
تقديم : الدكتور عبد الملك عودة

تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء

تاريخ أفريقيا
جنوب الصحراء
د. محمد عبد الحليم

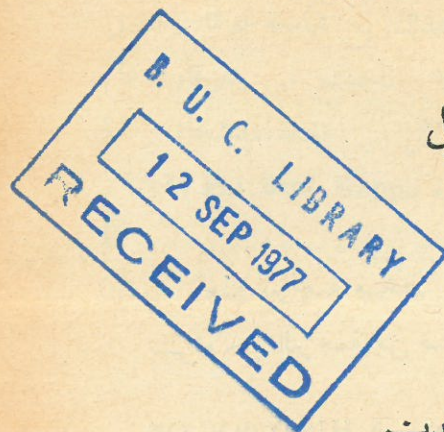


منشور بدار ...
...
...
...
...

A
967
W6448
v. 1

تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء

الجزء الأول



تأليف

دونالد . وايدنر

ترجمة

عاب أحمد فخري الدكتور شوقي عطا الله الجمل

مراجعة وتعليق

تقديم

الدكتور شوقي عطا الله الجمل الدكتور عبد الملك عودة

الناشر

مؤسسة سجل العرب

ياسراني الأستاذ الدكتور إبراهيم عبيد

٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة

تلفون ٤٩٩٩٩ - ٥٢٣٠٩

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة - نيويورك

أبريل سنة ١٩٧٦

المشتركون في هذا الكتاب

المؤلف :

دونالد لورانس ويدنر : الأستاذ المساعد للتاريخ بجامعة البرن . حصل
على الليسانس من جامعة كولمبيت عام ١٩٥٢ والماجستير من هارفارد عام
١٩٥٣ والدكتوراه عام ١٩٥٨ . درس في كل من جامعة ميتشجان وكلية
مونت هوليوك . كما انتخب عضواً في جمعية Phi Beta Kappa ١٩٥٢ .
حصل على منحة الزمالة من مؤسستي وودرو ويلسون ودانفورت . كما
انتخب زميلاً بجمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٦٠ . صدرت له العديد
من المقالات في Africa Report :

المترجمان :

أعلى أحمد فخري : سكرتير أول بوزارة الخارجية : حصل على
ليسانس الآداب قسم آثار عام ١٩٥٧ ، وأتم دراسته بمعهد البحوث
والدراسات الأفريقية عام ١٩٧١ . عمل مفتشاً بمصلحة الآثار من عام
١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ ، ثم التحق بالسلك الدبلوماسي بدرجة ملحق وخدم في كل
من بكين وسبراليون ثم بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية :
الدكتور شوقي عطا الله الجمل : رئيس قسم التاريخ بمعهد الدراسات
والبحوث الأفريقية - بجامعة القاهرة ، والمختدب بجامعة الملك محمد الخامس
بالبطاط كاستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر :

صاحب التقديم

الدكتور عبد الملك عودة : أستاذ الدراسات السياسية والأفريقية بجامعة
القاهرة ، و عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة .

مصمم الغلاف :

محمد سليمان التهامي . يعمل رساماً بدار الهلال ، صمم الكثير من أغلفة
كتب المؤسسة .

هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of A HISTORY OF
AFRICA : South of the Sahara by Donald L. Wiedner.
© Copyright, 1962, by Donald L. Wiedner. Published by Ran-
dom House, Inc., New York, New York.

محتويات الجزء الأول

صفحة	
ط	تقديم بقلم الدكتور عبد الملك عودة
١	١ - مقدمة
٥	٢ - تمهيد
٢٣	الجزء الأول : أفريقيا القديمة
٢٥	٣ - القبائل والإمبراطوريات الأفريقية
٤٥	٤ - الرق
٦٩	٥ - محنة العدالة
٩٣	٦ - من بلاد بونت إلى مدن « الزنج »
١٠٦	٧ - إمبراطوريات ساحل أفريقيا الشرق
١١٩	٨ - غزو جنوب أفريقيا
١٣١	٩ - البوير وقبائل البانتو والبريطانيون
١٥٣	١٠ - الهجرة الكبرى وإنشاء جمهوريات البوير
١٧١	الجزء الثاني : إعادة بناء أفريقيا
١٧٣	١١ - رسالة التحرير
١٨٢	١٢ - الاتجاهة للتفكير بمنطق الاستعمار
١٩٨	١٣ - المسيحية ونظرية دارون
٢١٠	١٤ - التوسع في الأقاليم الاستوائية (١)
٢٣٧	١٥ - التوسع في الأقاليم الاستوائية (٢)

تقديم
بقلم
الدكتور عبد الملك عودة

في إطار الالتزام بتقديم الفكر الأمريكي المعاصر لقراء اللغة العربية -
توالى مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر التزامها بنشر ترجمات منتقاة في
مختلف ميادين المعرفة والعلوم الاجتماعية والتطبيقية ، ولهذا تقدم اليوم
كتاب تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء من تأليف الاستاذ الدكتور دونالد
ويدنر .

ويتوافر النشر مع تزايد تيار الاهتمام بالدراسات الأفريقية خاصة
والتعرف على أفريقيا المعاصرة عامة ، وهذا اهتمام عالمي واهتمام عربي .
لقد أصبحت دول أفريقيا وشعوبها ذات موقع يجذب النظر على
خريطة الصراع العالمي وعلى خريطة العلاقات المتبادلة بين البلاد الغنية
والبلاد الفقيرة ، وعلى خريطة التعاون العربي الأفريقي ، وهذا الاهتمام
العالمي العام يتزايد مع نمو المعلومات والبيانات والكتابات المنوعة
عن أفريقيا القديمة والوسيط والحديثة والمعاصرة كما أن ميدان الكتابة
والنشر لم يعد حكرا على البلاد الغنية والمتقدمة فقط ، بل دخل ميدان
التأليف والبحث - في اقتدار .. الأفريقيون أنفسهم ، كتبوا تاريخ بلادهم
وحضاراتها المنوعة باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية والسواحلية
والهاوسا ... الخ .

كما أن الإضافات العلمية المؤكدة التي سجلوها في ميدان البحث
والدراسات أصبحت متداولة ومتعارف عليها في الاوساط الأكاديمية
العالمية .

وبالنسبة لهذا الكتاب - لقد كتب الاستاذ الدكتور شوقي عطا
الله الجمل تعليقا شاملا على بعض ما أثاره المؤلف من قضايا وما أورده
من تفسيرات أو آراء وهذا الفصل الأخير الذي كتبه المترجم يوضح
موقفا أكاديميا يستحق الاستحسان ، اذ يقول في فاتحة هذا الفصل :

« اقتضت الأمانة العلمية أن ننقل للقارئ العربي الآراء التي أوردها
المؤلف في هذا العمل العلمي الضخم - كما هي - وقد أشرنا في هوامش

هذه الترجمة العربية مرارا الى اننا لا نتفق مع بعض الآراء التي ذكرها — وأن كان هذا لا ينقص من قيمة الكتاب الذى بلا شك يسد فراغا كبيرا فى المكتبة العربية » .

ومن الواجب أن نشير الى أن مؤلف الكتاب أستاذ متخصص فى تاريخ أفريقيا بالجامعات الأمريكية ، ومع ذلك لا نجد حرجا فى أن نختلف معه حول ما أورده من آراء وفيما ذهب اليه من تفسيرات واستنتاجات ، ولكن فى نفس الوقت يجب أن ننبه على أن الكتاب قد طبع عام ١٩٦٢ بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت أوضاع عديدة فى أفريقيا وفى اتجاهات وسياسات قياداتها ، لقد ازداد عدد الدول الأفريقية المستقلة ، وتراجع الوجود الاستعماري ، وشهدت القارة تجارب ونماذج متنوعة فى التنمية القومية وفى التغيير الاجتماعى وفى نظم الحكم وفى أعمار وأهتمامات الأجيال المتعاقبة فى الدول المختلفة ، كما حدث تطور خطير فى تراكم ونمو المعلومات والبيانات والحقائق حول تاريخ أفريقيا القديم والوسيط وحضارات أفريقيا ولغاتها وثقافتها ، وتطلعات شعوبها نحو المستقبل .

وهذا التغير العام وهذا النمو الحضارى والثقافى هو ما نعنيه عندما نشير الى الإضافات العلمية والاجتهادات الأكاديمية التى قام بها أبناء أفريقيا من الاساتذة والباحثين والمتخصصين كل فى ميدان عمله ونشاطه . كما أن التطور العام قد أسقط كثيرا من المقولات الخطأ والأوهام الشائعة التى طالما امتلأت بها كتابات مغرضة ، وفى هذا المقام نشير الى رفض الكثيرين تبني مقولة أنقسام أفريقيا الى جنوب الصحراء والى شمال الصحراء ، ومقولة أن الرجل الأفريقى الاسود ليس له تاريخ أو حضارة قبل مقدم الاستعمار الأوروبى ، وأن اللغات الأفريقية المنطوقة والمكتوبة ليس لها أسهام ثقافى أو دور اجتماعى حضارى . واجد نفسى فى موقف الاتفاق مع الأستاذ الدكتور شوقى عطا الله الجمل فى تعليقاته الخاصة بقضايا الرق وتجارة الرقيق ، وما ترتب عليها من آثار وتعقيدات أنسانية وتاريخية واقتصادية واجتماعية وأن جميع شعوب العالم — قبل الغاء تجارة الرقيق دوليا — قد اسهمت بطريقة ما فى هذه التجارة وأن التجارة الأوربية الأمريكية هى أشد مراحلها سوءا وتدميرا للشخصية الأفريقية ، وأن الأديان السماوية وخاصة الاسلام لها موقف فكرى واضح ضد استعباد الانسان لآخيه الانسان مهما كان لونه أو جنسه أو دينه .

وفى قضية الاستعمار الأوروبى نجد أن مقولة الرسالة الانسانية وععب الرجل الأبيض ودوره فى تبيين وتحضير العالم المتخلف — هذه آراء واتجاهات قد سقطت نهائيا . وثبت من علوم الاقتصاد والاحصاء والسياسة أن الاستعمار قد جاء الى بلادنا — بدون استثناء — تحت علم التجارة والاستغلال والاستثمار ، وأن جميع أنواع الاستعمار حاليا فى صورته القديمة والجديدة انما تلقى من شعوب أفريقيا العداء والرفض . وأن الاستعمار المعاصر ليس استغلالا ونهبها اقتصاديا فقط وانما يأخذ صورا فكرية وحضارية وسياسية وثقافية ولغوية متنوعة تدور جميعها حول فكرة اصيلة وهى النفوذ الاقتصادى والربح والاستثمارات المالية والنفوذ السياسى .

والقضية الثالثة التى اهتم المترجم بتوضيحها هى ان المؤلف قد فسر واستنتج تطورات العلاقات الدولية ودور الاتحاد السوفيتى طبقا لما يعتقد أو يرى ، ومن وجهة نظرى اعتقد أن المؤلف قد أخذ موقفه الانحياز ، وسبب هذا الموقف المنحاز هو أن الكتاب قد أعد ونشر فى فترة الحرب الباردة التى اجتاحت العالم فى السنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وكانت الحرب الباردة فترة قاسية فى حياة العالم حيث توالى الضغوط والتيارات على الدول الصغيرة والشعوب الفقيرة لكى تنحاز الى أحد الجانبين اللذين تصارعا فى العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وقد كان السلاح الوحيد الذى التزمت به هذه الشعوب والدول الصغيرة والمستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية — هو سلاح عدم الانحياز ، والحياد الإيجابى ، وقد عبر عن موقف جميع هذه الدول بيان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ حينما رفض الاستعمار القديم والجديد فى كافة صورته واشكاله ، واعتبر سياسات الدول العظمى والكبرى كافة انما تعبر عن مصالحها واتجاهاتها ، وأن واجب الدول الصغرى فى آسيا وأفريقيا هو ان تحارب وتكافح حتى لا تدخل فى دائرة مناطق النفوذ . وهذه نقطة خلافية مع المؤلف أيضا ومع كل هذا — فان الكتاب جدير بأن يقرأ وأن يناقش ، وأن يأخذ سبيله الى ايدى طلاب الدراسات الأفريقية فى جميع البلاد الناطقة باللغة

العربية ، كما أننا ننظر الى المستقبل لمزيد من الترجمات في ميادين الدراسات الأفريقية ، اذ أعرف - تمام المعرفة - الكتابات الحديثة للأستاذة والمتخصصين بجامعة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن اعدادا كثيرة منها تمتاز بالاضافات العلمية وبالمناقشات الموضوعية وبمواكبة الجديد في البيانات والمعلومات الأفريقية وبارتياد مناهج ومدارس حديثة في الدرس والبحث في مختلف فروع الدراسات الأفريقية .

١ مقدمة

يثور السؤال عما اذا كان هناك تاريخ للقارة الأفريقية .. اذ من المعلوم أن التاريخ يصنع حينما وحيثما يعيش الانسان ، وقد وجد في أفريقيا كما وجد في أى مكان آخر من العالم . وكان من المألوف أن يقال ان التاريخ انما يوجد فقط حينما تتوافر لدينا سجلات مكتوبة كاملة ، وبقياء أثرية تمثل تتابعا تاريخيا على نحو يمكن تفسيره . وفيما يتعلق بمصر ووادي النيل ، وشمال أفريقيا ، فان لها تاريخها المعروف من زمن طويل ، لكن الى الجنوب من هذه المناطق لم يتم اكتشاف مثل هذه المصادر التاريخية .

وكان المعتقد ، والحالة هذه ، أن أفريقيا ليس لها تاريخ ، باستثناء تلك الأجزاء التي استطاع سكان منطقة البحر المتوسط والمستكشفون الأوروبيون والمستعمرون أن يكتبوا عنها في الأزمنة الحديثة . ولم يكن لسكان أفريقيا تاريخ خاص بهم الا بعد أن تم اتصالهم بالأوروبيين .

ولكن وسائل البحث الحديثة في عصرنا الراهن أدت الى قلب كثير من المفاهيم القديمة - اذ لم تعد الوثائق والحفريات هي المصادر الوحيدة للمعرفة التاريخية ، حيث أمكن للطرق البديلة للبحث أن تقدم لنا مادة علمية صالحة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة الماضية . وفي العديد من الحالات أمكن لهذه الطرق الحديثة أن تؤدي الى اكتشاف وثائق ومخلفات تتعلق بتاريخ أفريقيا ما كان مستطاعا أن ترى النور بدون هذه الطرق .

ولقد بدأت البحوث - التي لم تستخدم بالضرورة الوثائق أو الحفريات - في التطور بعد تطبيق المعرفة العلمية والسيكولوجية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وأن كان تطبيقها على أفريقيا في مجالي السلالات والاجتماع قد حدث في وقت متأخر نسبيا - لكن اكتشف أن الأفريقيين احتفظوا بتقاليد عريقة في الأساطير ، سواء منها ما يمس النواحي العقائدية أو غيرها .

(م ١ - أفريقيا)

وكثير من هذه الأساطير عبارة عن خيالات أو تفسيرات لظواهر غير معروفة ، وعادة ما تكون غالبية الأساطير التي يعتد بها تأكيدا لقوائم بأسماء ملوك أو معارك ، وربما لهجرات كبرى . وغالبا ما تقتضب أو تبدل تواريخ الوقائع ، كما تتكرر ظاهرة احلال الأسماء أو الوقائع بعضها مكان بعضها الآخر ، مما دعا بعض المتشككين الى القول بأن الأساطير نادرا ما تكون صحيحة . غير أن هناك عدة طرق يمكن عن طريقها تصحيح النواحي غير الدقيقة ، ويتسنى بذلك فصل الصحيح منها من الزائف . وإذا كانت الأساطير التي يتناقلها الناس شفاهيا تسجل أحيانا تناولها أيضا الأوربيون والكتاب العرب ، فإن الكثير أيضا من التفاصيل التي ترتبط بهذه التقاليد من المحتمل أن تكون صحيحة ، ويمكن أن تساعد على التاريخ للأحداث ، وتسهم الدراسات الأثرية أحيانا في إثبات صدق بعض الأساطير . فمثلا ذكرت بعض الروايات الشفهية أن كسوف الشمس حدث قبل موعده الحقيقي بـ ٢٥٠ سنة ، وهذا لا يختلف عن الحسابات الفلكية الأوربية .

وفي بعض الحالات كانت تحدد أسماء الأماكن مشافهة لبضعة قرون . ولا شك أن دقة هذه المعلومات التي ترد عن طريق النقل الشفاهي لها فائدة حيوية ، حيث أن الأخطاء الكبرى غالبا ما تكون مستحيلة ، وغالبا ما يحدث أن يقوم رجال القبيلة الآخرون ، الذين هم على دراية بالعادات والتقاليد ، بتصحيح ما يرويه الرواة .

ويحدث أحيانا أن تتشابه الأساطير التي تتناقلها قبيلة مع تلك التي تتناقلها قبيلة أخرى ، ومع ذلك فإن هذا النوع من الاستدلال لا يؤدي الى نتيجة كاملة ؛ وذلك لا مكان استعارة هذه الأساطير بين القبائل ، كما أن هذه الأساطير تتضمن على أية حال بعض الدلائل التي تنم عن أصولها ، ومن الذي قام بنقلها - ففى بعض الأحيان ترد هذه الأساطير عبر مسافات بعيدة عن طريق بعض الوسطاء - وهذه في حد ذاتها تعتبر ظاهرة ذات مغزى تاريخي .

وهناك عدد من الوقائع المكتوبة ذات الأهمية البالغة ، ورد كثير منها عن طريق الرحالة العرب أو الدارسين ، وقليل منها عن طريق الزنوج الأفريقيين ، جرى تدوينه باللغة العربية ، مما يلقي الضوء على أحداث في مناطق من شرق أفريقيا أو غربها جنوبى الصحراء ، ترجع في بعض الحالات الى أكثر من عشرة قرون قبل وصول الأوربيين المحدثين .

وعلى ذلك فإن أفريقيا لها تاريخها الخاص بها ، كما أن التتابع التاريخي يمكن أن يتسع مداه ، وأن يجرى تحقيقه بالاستعانة بتقارير الرحالة والغزاة ، وبالتجار الآتين من أقطار بلغ فيها فن التسجيل التاريخي مرحلة متطورة . ومن مجمل المصادر التاريخية الأفريقية يبدو أن هناك عدة موضوعات يتكرر تناقلها . ويجدر برجل التاريخ حين يلم بالتنظيم القبلى ونواحيه الثقافية لتلك القبائل أن يضع في حسباته ما مرت به أحوالها من تطور سياسى واقتصادى وجغرافى ، وثقافى ، ودينى .

فهذه المجتمعات الأفريقية - وهى في طريق تطورها - تتفاعل مع المؤثرات التكنولوجية والنظم الأوربية ، وباعتبار أنها جزء من العالم الحديث فإن الأفريقيين ، بشتى مشاربهم وانتماءاتهم ، يتصلون بعضهم ببعض من ناحية ، وبالعالم الخارجى من ناحية أخرى ، ويحاولون مواءمة تقاليدهم المتباينة تاريخيا مع البيئة والظروف الراهنة .

ودرجة التجانس البشرى والثقافى في أفريقيا ليست أقل أو أكثر منها في أوروبا وأمريكا ، فلا ينبغي إذن فرض وحدة مصطنعة بدعوى القيام بدراسة منطقة أكثر اتساعا ؛ إذ أن التباين أو التشابه يمكن اكتشافه بإجراء الحصر العام .

وقد كانت المناطق الواقعة على ساحل البحر المتوسط والمتمركزة في مصر أساسا وامتدادها نحو الغرب - بفعل انتشار الإسلام - الى مضيق جبل طارق ، موضوعا مألوفاً للقراء الغربيين وللمؤرخين ، في حين أن المناطق الواقعة جنوب الصحراء كانت ، من الناحية الفعلية ، غير معروفة لآى حضارة من حضارات البحر المتوسط ، سواء منها الحضارات القديمة أو تلك التي تنتمى للعصور الوسطى فيما عدا العرب .

وعلى ذلك فلم يكن هناك اهتمام بالمنطقة جنوب الصحراء فيما وراء المجرى الرئيسى لنهر النيل وجنوب مرتفعات الحبشة الا نادرا ومن ثم فإن هذا الجزء من أفريقيا بذاته هو ما ينبغي أن يحظى بعناية الدراسات والبحوث في عصرنا الحديث .

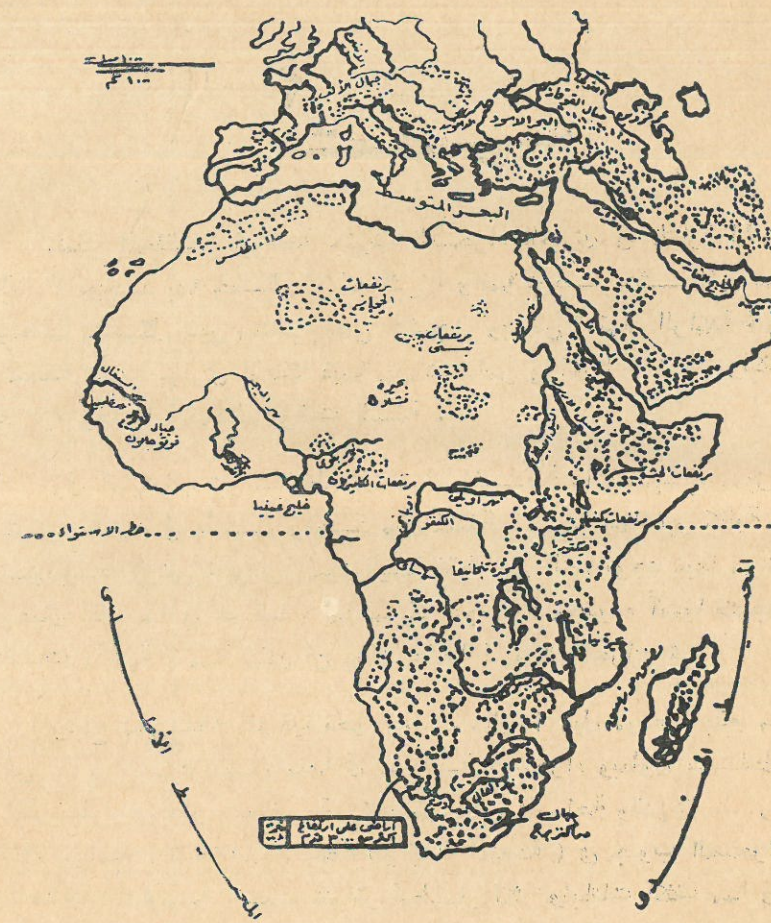
٢ تمهيد

تتميز المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في القارة الأفريقية ، بأنه لا يوجد بها جبال أو أحراش ، وإنما توجد حشائش سافانا يتخللها بشكل غير منتظم بعض الأشجار وبعض الأتجار الراكدة ، وهذه المنطقة تشبه برارى أمريكا فيما بين تكساس وداكوتا (١) ، ولكنها أكثر حرارة وجفافا في معظم أوقات السنة .

وفي أفريقيا يعتبر سقوط الأمطار مشكلة ذات طابع مميز ؛ لأنها تتركز غالبا في فصل واحد من السنة ، كما أنها غير كافية لمواجهة احتياجات الأرض ، وقارة أستراليا فقط هي التي توجد فيها مرتفعات وجبال أقل مما في أفريقيا ، أما أمريكا الجنوبية وجنوب آسيا فتوجد فيهما غابات مدارية ، مما يمكن أن يطلق عليها اسم « الأراج » .

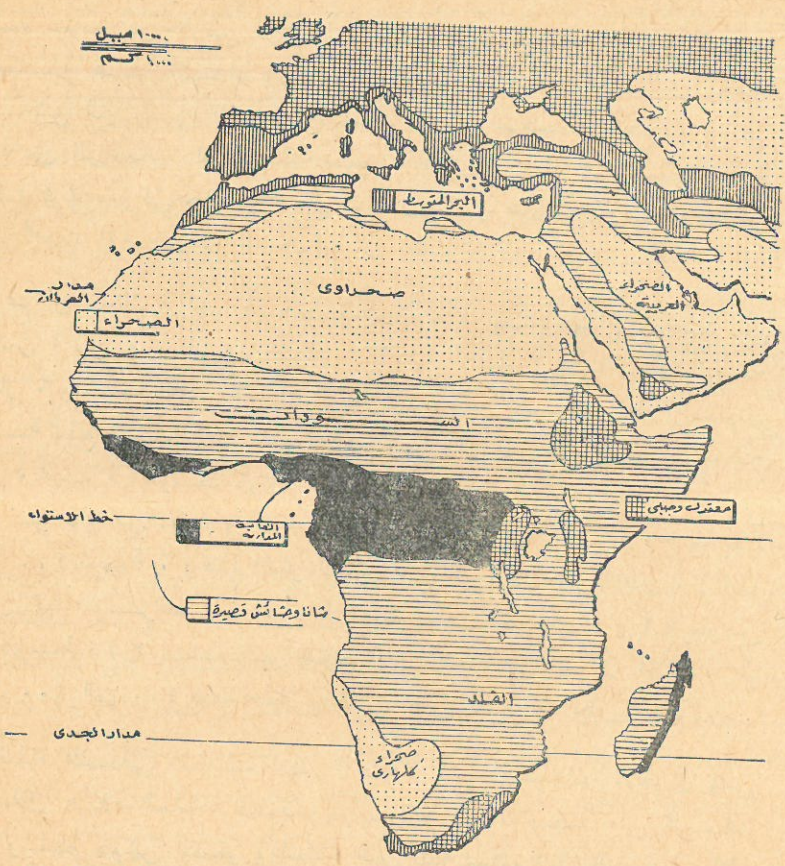
وتبلغ مساحة أفريقيا نحو ١١٦٠٠.٠٠٠ ميل مربع ، يقع ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ميل منها في منطقة الصحراء وبطول ساحل البحر المتوسط ، في حين تقع نسبة ٢٠٪ من باقى المساحة وقدرها ٦٦٠.٠٠٠ ميل مربع (ضعف مساحة الولايات المتحدة) في جنوب الصحراء ضمن الغابات المدارية ، حيث تتوافر أمطار أكثر ونباتات أكثر مما في جنوب الولايات المتحدة ، أما الـ ٨٠٪ الأخرى من أفريقيا جنوب الصحراء ، فلا يسقط عليها من الأمطار سنويا ما يوازى ما يسقط على ميامى أو فلوريدا (٢) . وعلى العموم فإن أية جهة في أفريقيا لا تسجل درجات حرارة كتلك التى تسجلها منطقة شرقى الولايات المتحدة ، اللهم الا في الصحراء ذاتها ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جبال جنوبى أفريقيا فقط تسجل درجة برودة في الشتاء مشابهة لواشنطن العاصمة . وفيما عدا الغابات الاستوائية المطيرة يمكن أن نضاهى الأحوال المناخية في أفريقيا بالمنطقة الممتدة من لويزيانا مارة بتكساس حتى نيومكسيكو .

-
- (١) ولايتان أمريكيتان تقعان شرقى وجنوبى الولايات المتحدة . (المترجم) .
(٢) جنوب شرقى الولايات المتحدة وهى منطقة مدارية . (المترجم) .



مظاهر تضاريس القارة الأفريقية

أما شمال أفريقيا المطل على البحر فيسوده مناخ ما بين شبه المداري والمعتدل ، ويتوقف ذلك على درجة الارتفاع عن سطح البحر ، ويمكن ملاحظة الفرق بين هذه المناطق ونظيرتها على الساحل الأوربي من ذلك البحر ، فالأفريقية أكثر جفافا نسبيا ، ومناخها - باستثناء المغرب والجزائر - يقترب من المناخ الصحراوي . وتتميز الصحراء الأفريقية بأنها صخرية أكثر منها رملية ، وما يصاحب ذلك من وجود آبار مائية أو واحات واسعة في قلب معاينات يبلغ متوسطها ٤٠٠.٠٠٠ ر. ٤ ميل



مناخ أفريقيا

مربع ، وتختلفها تلك الظاهرة الطبيعية الهامة ، نهر النيل الصالح للملاحة في معظم اجزائه ، والذي يمثل موردا أساسيا للري . وإلى جنوب هذه الصحراء تبدأ منطقة السافانا التي يمكن أن تمارس فيها الزراعة الجافة . وتزداد حشائش السافانا كثافة وارتفاعا حتى تصل الى منطقة المطر الذي يسمح بنمو الغابات في غرب القارة ووسطها . وإلى الشرق فيما بين الغابة المطيرة ومرتفعات الحبشة يكون نهر النيل مستنقعات من نبات البردي تعرف بمنطقة السدود the sudd وفي أعالي النيل تلمس منابعه الحافة الشرقية من الغابة المطيرة ، فيأتي بنوع من السافانا حتى أفريقيا الاستوائية والبحيرات الأفريقية العظمى . وإلى الغرب توجد الغابة المطيرة في حوض نهر الكونغو وعلى ساحل الاطلنطي ، أما في الشرق فتوجد مرتفعات كينيا المعتدلة المناخ والتي تحيط بها السافانا . وإلى الجنوب الغربي من القارة توجد الحشائش الخشنة

ويمتد شريط من الأرض الريفية المنبسطة من وسط القارة نحو الجنوب حيث ينسج هذا الامتداد في اقليم الفلد . وهذه منطقة أخرى مغطاة بالحشائش التي تشبه السافانا الشمالية . كما توجد في جنوب أفريقيا مجموعة من المرتفعات الساحلية يسود خلفها مناخ محيطي يشبه مناخ الريفيرا (١) . وإلى جانب ذلك توجد صحارى هامشية محدودة شرقى كينيا في القرن الأفريقى في الصومال وفى بتشوانا لاند شمال منطقة الكاب

ورغم أن معظم أفريقيا في جنوب الصحراء يتمتع بمناخ موحد الى حد كبير ، فإن هناك منطقة محدودة للغابات المطيرة تختلف فيها كمية الأمطار ، ويختلف كذلك الغطاء النباتي . ويقدر متوسط المطر السنوى في منطقة تبلغ ثلاثة أرباع هذه الغابة ما بين ٥٩ و ٧٨٧ بوصة (موبيل ، ألبا ، المتوسط ٦٧٦ بوصة) . أما الربع الباقي منها — ويبلغ نحو ٥٪ من الأراضى الواقعة جنوب الصحراء — فيتراوح ما بين ٧٨٧ و ٤٠٠ بوصة . وهذا المطر الغزير يسقط على ثلاث مناطق : (١) أجزاء من غينيا وسيراليون ، وليبيريا ، وساحل العاج ، (٢) حوض الكونغو الأوسط ، (٣) دلتا نهر النيجر وساحل الكمبيون . أما حزام المطر من ٢٠٠ الى ٤٠٠ بوصة فلا يوجد الا على منحدرات جبل الكمبيون .

والغطاء النباتي للغابات المطيرة كثيف . أما النباتات الأخرى التي تنمو خلال هذه الغابات فتتوقف نوعيتها ومدى تلاصقها على كميات المطر . ومعظم حوض الكونغو والمنطقة التي تليه مباشرة في الجنوب ، كان المفروض أن تكون منطقة غابات مطيرة ، لو أن أمطارها كانت غزيرة ، ولكن بدلا من ذلك توجد « غابة جافة » تنمو فيها أشجار من النوع الذى ينفض ورقه في بعض فصول السنة ؛ كما أن هناك بعض مناطق متناثرة من الغابات المطيرة على طول الساحل الجنوبي الشرقى (موزمبيق والناغال) ، هذه الظاهرة ترجع الى انتظام سقوط الأمطار على مدار السنة ، لا الى غزارة هذه الأمطار .

وباستثناء الساحل الجنوبي الشرقى للقارة — تتمثل في أفريقيا شهور مطيرة وأخرى جافة ، ويوجد تباين واضح في هذه الشهور بين الشمال والجنوب ، ولا تكاد تلحظ آثار الموجات العاصفة بين منطقة البحر المتوسط

(١) يقصد مناخ البحر المتوسط . (المرجم) .

المعتدلة ومنطقة الرأس ، هذا باستثناء موزمبيق التي تقع على حافة العواصف الاستوائية .

ولم يكن تخطيط الحدود السياسية في أفريقيا راجعا الى العوامل الجغرافية بقدر ما كان راجعا الى عوامل تاريخية تعسفية . الا أن العوامل الجغرافية هي التي كانت تحدد طرق الاتصال والتجارة حتى أتى الأوروبيون واستطاعوا بأساليبهم السياسية والتكنولوجية أن يخضعوا العوامل الطبيعية في هذا المجال . وهناك ثلاثة أنهار كبرى ؛ هي : (النيل ، والنيجر ، والكونغو) ، قامت بدور هام كوسائل للاتصال ، الا أن أهميتها كطريق ملاحي كانت محدودة لعدم صلاحية المجرى ، إذ توجد به بعض الجنادل والشلالات والحواجز الرملية وتذبذب مستوى النهر . أما باقى الأنهار الأقل أهمية مثل نهر شرى ، والفولتا ، والسنغال ، وجامبيا ، فنادر ما كانت تستخدم في الماضي حتى وقتنا هذا .

وينتشر السكان في كل من غرب أفريقيا وشرقها ، وفى وسط وجنوب القارة . وهذا لا يمنع وجود بعض السكان متناثرين عبر منطقة الصحراء ، ولكن يلاحظ أن أكثر الجهات كثافة بالسكان هي الواقعة على امتداد الساحل الغربى ما بين نهر السنغال والكمبيون (مع درجة كثافة خاصة في دلتا النيجر وشمال نيجيريا وغانا الساحلية) ، وكذلك حول البحيرات العظمى ، وعلى طول امتداد خط سكة حديد كينيا — أوغندا (وتتركز بدرجة أكبر في رواندا وأروندى) ، وايضا في المناطق الشرقية والجنوبية من روديسيا ، وفى جمهورية جنوب أفريقيا . ويمكن أن نوازن بين ما نشاهده في الأماكن المزدحمة بالسكان في أفريقيا ، وما نشاهده من اختلاف في الكثافة السكانية في فرنسا ، وأيرلندا ، وفيرجينيا ، على أن المناطق الواقعة جنوب الصحراء يمكن تشبيهها من ناحية الانتشار السكانى بسهول السويد الشمالية أو سهول أمريكا .

وانتشار توزيع السكان في أفريقيا يعتبر تطورا حديثا ؛ إذ كانت أكثر المناطق سكانا منذ ما يقرب من ٥٠٠ سنة هي التي تحيط بنهر النيجر والبحيرات العظمى الاستوائية . أما الشواطىء والجهات الجنوبية من القارة فكان سكانها متناثرين . ومن المحتمل في الأزمنة القديمة أن يكون جنوب الصحراء ووسطها أكثر جهات أفريقيا ازدحاما بالسكان ، مع توزيع سكانى متناثر في الأماكن التي تقع الآن في مناطق السافانا والغابات . وعلى ذلك يمكن القول بأن تاريخ أفريقيا المبكر نشأ في الصحراء التي انتقل منها بعد ذلك الى سافانا النيجر وشواطىء بحيرة فيكتوريا .

وتشير عادة اكتشافات حديثة الى احتمال أن يكون الانسان الأول قد نشأ في القارة الأفريقية . ويبدو أن الأنواع الأولى من الانسان تشبه الى حد كبير — سواء في المظهر أو السلوك — قبائل البوشمن الحاليين والأقزام وسكان أستراليا الأصليين . ولم يتفق الباحثون فيما اذا كان القوقازيون والزنج ينحدرون من هذه الأنواع ذاتها أم من أنواع أخرى لا تتفرع منها (١) . ويحتمل أن تكون قبائل البوشمن قد انتشرت من جنوب القارة باتجاه الشرق الى الحبشة ، في حين تسرب الأقزام من غرب كينيا باتجاه الكنفو وساحل الغابة المطيرة في غرب أفريقيا ، أما عناصر « الجنوبيين » Australoids فقد تم امتصاص بعضهم بواسطة العنصرين الآخرين . وهاجر البعض الآخر عبر قارة آسيا الى أستراليا والجزر المحيطية (٢) .

وقد بدأت عناصر القوقازيين تظهر في غرب كينيا ، وكانوا يسمون بشعب الكاسيين ، أو الكوشيين الأوائل ، أو الحاميين الأوائل ، ولكن لا يمكن الجزم بأن يعتبر ذلك تحولاً من سلالة البوشمن الأصلية ، أم أن هذا العنصر تطور تطوراً مستقلاً . ومن المعتقد أن هؤلاء القوقازيين قد هاجروا باتجاه الشمال الشرقي الى شبه الجزيرة العربية وغرب آسيا ، وأنهم كذلك هاجروا نحو الشمال الغربي الى مصر وشمال أفريقيا .

ويذهب الدارسون المحدثون (بصفة خاصة جوزيف جرينبرج (٣) الى أن اسم الكوشيين ينطبق على أصول القوقازيين الأول ، وأن لغتهم الأساسية ينبغي أن يطلق عليها اسم الأفروآسيوية (سابقاً حامية) . وعلى ذلك يكون البوشمن اسماً لسلالة أخرى يتحدث أهلها لغة

(١) انظر مؤلفات L.S.B. Leakey ، خاصة Adam's Ancestors (4th. ed.), London, 1953.

وتقرير مؤتمر المعهد الأنثروبولوجي الملكي بعنوان : Early Human Remains in East Africa (Cambridge 1933) وكذلك نتائج بحوث المؤتمر الأول للوحدة الأفريقية، الخاص بما قبل التاريخ (أكسفورد ١٩٥٢) .

(٢) للتوسع في دراسة هذه النقاط والنظريات الأخرى التالية ، انظر : Sonia Cole, The Prehistory of East Africa, Harmondsworth, 1954 ; and Henriette Alimen (A. Broderick, transl.), The Prehistory of Africa, London, 1957.

« خواسيان » . وليست هناك معلومات مؤكدة عن لغة الأقزام الأولى ؛ ذلك أنهم كانوا يستخدمون دائماً لغة من يغزونهم .

أما نشأة الزنوج فقد كانت أكبر الألغاز التي حيرت الدارسين . وقد كان المظنون أنهم نمت من الكوشيين أو مزيج من الكوشيين والبوشمن والأقزام . أما النظريات القديمة التي كانت تقول بأنهم وردوا من الهند أو اندونيسيا وهاجروا الى القارة دون أن يتركوا وراءهم أي أثر لهم فقد صرف النظر عنها تماماً .

وتاريخ هذه التطورات لما قبل عصر التاريخ لا يمكن أن يكون مؤكداً ، وانها يذكر على وجه التقريب انتظاراً لمزيد من البحوث ، وهنا لا بد أن نراعى ما يلي :

١ — أنه كان من الممكن التعرف على الكوشيين والبوشمن والأقزام قبل ١٠.٠٠٠ سنة قبل الميلاد .

٢ — أن الكوشيين الذين كانوا يتميزون بصفات قوقازية دخلوا مصر نحو سنة ١٠.٠٠٠ ق.م .

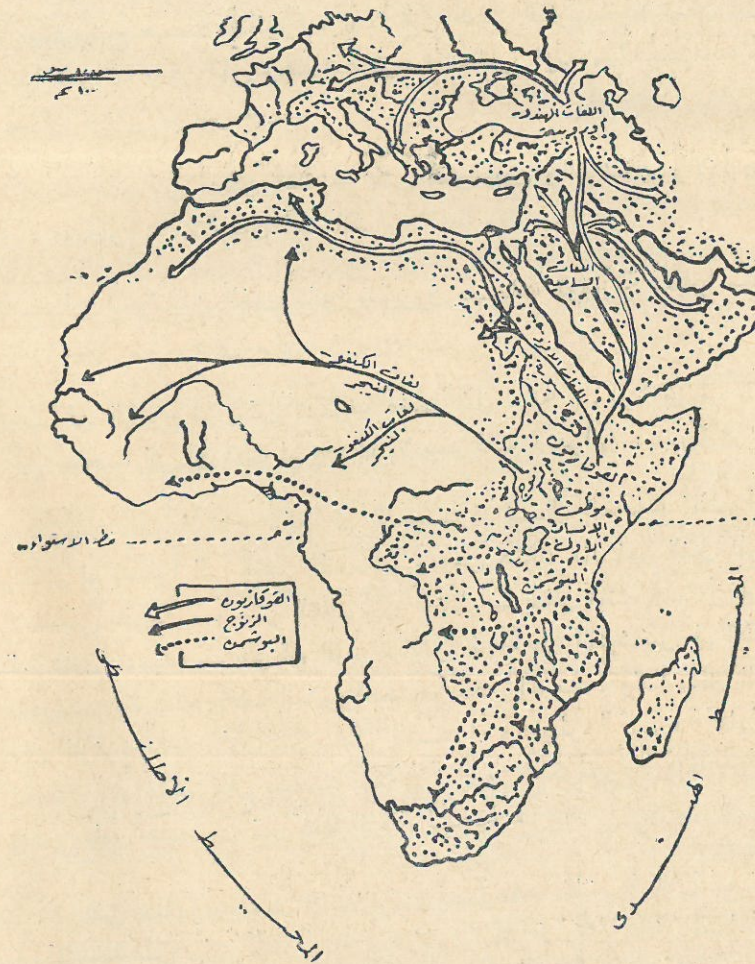
٣ — أن الزنوج لم يمكن التعرف عليهم قبل سنة ٦.٠٠٠ ق.م . (البعض يذهب الى أن ذلك لم يحدث الا بعد ذلك ، حوالي ٤.٠٠٠ ق.م .) .

وحين ظهر الزنوج كانوا في الصحراء شمال الغابات المطيرة مباشرة ولكنهم لم يصلوا الى البحر المتوسط . ومن هناك عند نهر النيل الى المحيط الأطلنطي تقريباً . ويمكن القول بأن أفضل ما يمكن تصوره — رغم استناده الى دليل ضعيف — هو أن الزنوج كانوا فرعاً من الكوشيين في أعالي النيل بالقرب من كينيا ، وأنهم انتشروا بسرعة نحو الغرب . وكما يذكر الباحثون ، فإن الزنوج كانوا أول من احتل الصحراء وسيطروا بسرعة على كل تلك المنطقة ، وأغلبهم كان يتحدث بلغة (نيجرو — كونجولية Negro-Congo) وكان يطلق عليها من قبل لفظ اللغة الزنجية .

وعلى ذلك توجد الأجناس والمجموعات اللغوية الأربع الرئيسية في أفريقيا على نطاق يمتد ٢٥٠ ميلاً حول بحيرة فيكتوريا ، رغم أننا لا نعرف هل كان لهذه الأجناس أصل واحد ؟ وواضح أن التوزيع الجغرافي لتلك الأجناس في حوالي ٤.٠٠٠ ق.م . كان كالآتي : البوشمن ، في جنوب وشرق أفريقيا ، والأقزام ؛ في قلب الغابات المطيرة ومعظم الغابات الجافة ؛

والقوقازيون ، بطول الشواطئ الأفريقية والآسيوية للبحر الأحمر ، وفي شمال أفريقيا الساحلية حتى المحيط الأطلنطي (المغرب) مع امتدادات أخرى من شبه الجزيرة العربية ، عبر منطقة ما بين النهرين بالعراق إلى أوربا ووسط آسيا ؛ والزنوج ، في الصحراء وفي السافانا شمالي الغابات المطيرة .

ويبدو أن التقسيم اللغوي يساير التقسيم البشري ، حيث أن القوقازيين الأفروآسيويين قد تحدثوا بخمس مجموعات لغوية كبرى ،



السلالات في أفريقيا قبل عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد .

وهي : السامية في شبه الجزيرة العربية وما بين النهرين ، والبربرية في الساحل الشمالي الغربي ، واللغة المصرية القديمة ، والتشادية في الصحراء ، واللغة الكوشية القديمة في الحبشة .

وظهرت تقسيمات لغوية أخرى للمجموعة النيجرو — كنجولية ، وأهمها لغة الماندي أو الماندجو (غربي الصحراء) ، والزنوج الشرقيين أو الاداماوا الشرقيين (في الصحراء الشرقية) ، ثم اللغة البانتوية التي عرفت باسم شبه البانتو (في جنوب شرق نيجيريا ومرتفعات الكيمرون) ، أما زنوج وادي النيل الأعلى فيبدو أنهم كانوا يتحدثون مجموعة لغوية متميزة سميت « السودانية » ، ربما كانت خليطا من اللهجات النيلية ، أو اشتقاقا مبكرا من العائلة اللغوية الزنجية . وأنه لمن العسير أن يكون الأمر أكثر تحديدا من ذلك ؛ لأن المتحدثين باللغة السودانية كانوا يتلقون الضربات المتكررة ويتعرضون للغزوات التي كان يداهمهم بها قدماء المصريين والكوشيون الأثيوبيون والزنوج الشرقيون فيما قبل ١٠٠٠ م . ثم بعد ذلك العرب الساميون وغيرهم من المتحدثين بلغات الزنوج . هذا بالإضافة إلى هجمات تجار الرقيق مما زاد من الاضطراب في المنطقة . وتوجد مجموعات أخرى غير محدودة الانتشار ، ولم يتناولها التحليل في الصحراء الشرقية ووادي النيل ، لكن باقى القارة الأفريقية تسكنه اليوم جماعات تتحدث باللغة الأفروآسيوية ، والنيجرو — كنجولية ، أو لغة خواسان .

وفي الفترة ما بين ٨٠٠٠ و ٤٠٠٠ ق.م. كانت في العالم أربع مجموعات من الشعوب ، استطاعت أن توجد أربع طرق للزراعة مع فاصل زمني كبير ، بين تلك الحضارات الزراعية ، إذ لا يوجد أى دليل على الاتصال بينها ، حيث لم تتوافر السبل لذلك . وأيضا مع الاختلاف بين هذه الحضارات الزراعية من ناحية تنوع المحاصيل والنظم الاجتماعية .

وهذه الحضارات هي :

- ١ — الفرع السامي من القوقازيين الأفروآسيويين في الأردن ووادي دجلة .
 - ٢ — المغوليون في شرق آسيا .
 - ٣ — الهنود الأمريكيون فيما بين المكسيك وبيرو .
 - ٤ — زنوج الماندي في السافانا الأفريقية على امتداد مشارف النيجر بين الغابات والصحراء الكبرى .
- ويحتمل أن تكون مصر القديمة قد تعلمت الزراعة من الأردن

والعراق ، في حين انتشرت طرق الزراعة الزنجية بالتدريج نحو الشرق من منتصف النيجر الى اعالي وادي النيل ، واستطاعت مصر مزج حضارات الهلال الخصيب مع تلك الحضارات الآتية من الزنوج في أول اتصال حضارى كبير في تاريخ البشرية ، ولكن — كنتيجة لذلك — كان من الصعب تمييز ما قام به كل فريق على حدة من الانجازات الحضارية . ولقد كان المعتقد أن الانجازات التي قام بها الزنوج كانت نتيجة لانتشار حضارة ما بين النهرين في العراق مارة بمصر الى زنوج منطقة السافانا . الا أن الكربون المشع والدلائل الأثرية تدل على أن هناك فاضلا زمنيا بين الاثنين (٥٠٠٠ في الأردن ، وقبل ٤٠٠٠ في أفريقيا) ، ولم تتصل مصر بأى من الاثنين الا في تاريخ متأخر جدا .

إن تاريخ هذه التطورات والتحديد الدقيق لأماكنها وأهميتها النسبية لا تزال موضوعا مطروحا للبحث ، ولكن أقوى التفسيرات لتلك النظرية قد بنى على أسس أنثروبولوجية ولغوية من جانب الأستاذ جورج ميردوك ، الا أن الأستاذ كرستوفر ريجلى في بحثه المقارن يؤكد أهمية الزراعة الفلسطينية ، ويرى أن أول الزراعين الزنوج كانوا في وادي النيل . وأما من الناحية النباتية (Botanical) فإن الأستاذ رونالد بورتير يرى أن الأفريقيين قد ابتكروا فن الزراعة مستقلين دون أن ينقلوها من الخارج . غير أنه يرجعها الى ١٥٠٠ م . أما الدكتور فيدج فينظر الى هذه المسألة نظرة تاريخية ، ويؤيد تاريخ الأستاذ بورتير ، الا أنه يقول أن الزراعة كانت في الأماكن الساحلية من القارة ، وأنها ترجع الى زنوج نهر النيجر الأوسط وليست لقبائل الماندى (١) .

إن من المتفق عليه أن الزنوج كانوا في تاريخ مبكر يزرعون أنواعا من البقوليات (منها الأنواع الرئيسية من السرمغ وعدة أنواع أخرى من الذرة الرفيعة والرز والباامية) فضلا عن بعض أنواع من اليام والفل

(١) انظر George Peter Murdock, Africa : Its Peoples and Their Culture History, New York, 1959, pp. 40-45 ; Christopher Wrigley, "Speculation on the Economic Prehistory of Africa," Journal of African History, vol. 1, no. 2, pp. 189-203 ; Roland Porteres, "Veilles agricultures de l'Afrique intertropicale," L'Agronomie Tropicale, vol. V, 1950, pp. 489-507 ; J.D. Fage, "Anthropology, Botany, and the History of Africa," Journal of African History, vol. II, no. 2, 1961, pp. 302-304.

السودانى والبطيخ والقرع والكولا والتمرهندي والسهم . ويعتقد الأستاذ ريجلى أن كثيرا من هذه المحصولات قد دخلت أفريقيا في تاريخ مبكر ، ومن المتفق عليه أن أعظم انجاز حدث هو زراعة القطن البرى وتطويع خيوطه للنسيج ، وكذلك استخدام نباتات الزيوت مثل نخيل الزيت . ويعتقد أن معظم هذه النباتات قد انتقلت زراعتها الى المصريين فيما بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠ ق.م . ثم الى أوروبا والهند والشرق . والمحصولات الأساسية التي آلت من منطقة ما بين النهرين في العراق ومصر عبر وادي النيل كانت الشعير والقمح والفل والعدس والبنجر والبصل والثفت والكرنب والعنب والبطيخ والتين والزيتون والتيل . ثم — بعد وقت متأخر نسبيا — دخل الخيار والموز وقصب السكر والزنجبيل وبعض أنواع من الرز من شرق آسيا .

أما في اثيوبيا فقد زرعت محاصيل البن والجرجير بعد أن كانت فنون الزراعة قد انتقلت من الزنوج ومن المصريين . أما التبغ والخوخ والذرة (الأمريكية) والقرع العسلى والطماطم فقد أدخلها تجار الرقيق الأوروبيون .

لقد استطاع الزنوج ، منذ ما يقرب من ألفين أو ثلاثة آلاف سنة ، أن يقيموا اقتصادا مبنيا على الزراعة الدائمة في المنطقة الواقعة ما بين الغابة والصحراء ، وهناك أدلة كثيرة على أن المنطقة التي نعرف باسم الصحراء كانت في تلك الفترة أكثر خصبا ، وكانت تستوعب كثيرا من السكان الذين ينتشرون فيها يرعون قطعانهم ، وقد أثبتت بعثة لوت (١) في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ أن الزراعة في تلك المنطقة كانت ممكنة بدون استخدام الرى في معظم أجزائها حتى عام ٢٠٠٠ ق.م . ، وأن رعى القطعان كان منتشرا حتى ١٠٠٠ ق.م . وأنه كان يمكن رعى الخيل فيها بوفرة حتى عهد الرومان . ولكن في نحو ٤٦ ق.م . وحينما لم تستطع الخيول والثيران العيش في الصحراء قام الرومان بحل هذه المشكلة بجلب الإبل من أواسط آسيا واستخدامها في الصحراء . وعلى كل حال فإن الإبل لم تستخدم بكثرة قبل ابتداء القرن الرابع الميلادى (٢) .

(١) Henri Lhote, "Peinture prehistorique du Sahara" (Catalogue of Exhibition, Paris, 1958) and La découverte des fresques du Tassili, Paris, 1958.

(٢) E.W. Bovill, The Golden Trade of the Moors, London, 1958, pp. 42, 48.

يردون بأن هذا الوجود الاندونيسى ربما كان فى الفترة ما بين ٦٠٠ و ٩٠٠م، وفى مدغشقر وليس فى شرقى القارة ، ويرون أيضا أنه ربما كان من السهل ادخال أى محصول جديد بواسطة طرق التجارة المشهورة حينئذ من الهند والبحر المتوسط ، وأن هذه الأغذية الجديدة لم تكن ضرورية ليتمكن ولوج الغابة المطيرة .

ولقد انتشرت معرفة صناعة الحديد وربما المحصولات الجديدة عند البانتو (١) الذين عاشوا حياة أقرب ما تكون الى حياة الغابة فى مرتفعات الكمبيرون ، وكان دخول هذه المهارة الجديدة وحدها ، أو بالاشتراك مع المحصولات الجديدة ، من الأسباب الأولى فى الانفجار السكانى عند قبائل البانتو على نطاق غير مألوف ، واستطاع الزوج فى الشمال والغرب أن يستفيدوا من الأرض التى كانت تحت أيديهم بمعدل أكبر . إلا أن قبائل البانتو اندفعت فى البداية نحو الغابة المطيرة التى يحتمل أنه لم تكن تسكنها فى ذلك الوقت سوى أعداد متفرقة من الصيادين الأقزام ، وأن الانفجار السكانى ليس من الأمور المعتادة — إلا أنه يبدو أن الصين القديمة ، وأوروبا الحديثة ، وكذلك البانتو فى العصر المسيحى ، قد خضعت كلها لهذه الظاهرة — ومن الصعب تحديد الأسباب التى أدت الى ذلك ، ولكن ربما نهضت حالة البانتو كدليل يصلح لشرح هذه الظاهرة فى كل الحالات الأخرى .

ويبدو أن انفجارا سكانيا مشابها — وإن كان أقل فى الدرجة — قد أتى من شبه الجزيرة العربية عبرا اثيوبيا الى حدود مملكة مرو فى القرون السابقة مباشرة ليلاد المسيح ، وقد اخترق أهل سبأ الذين يتكلمون السامية من اليمن الى مرتفعات الحبشة ، واضطر الكوشيون الأفروآسيويون — الذين كانوا مقيمين هناك أن ينتشروا فى شرق أفريقيا ، وربما أقام بعضهم بعيدا الى الجنوب حتى موزمبيق . ويحتمل أن كلا من الكوشيين وأهل سبأ قد تعلموا فن صهر الحديد فى أثناء تلك الفترة — ربما من مملكة مرو التى كانت فى طريقها الى الاضمحلال ، كما يحتمل أن يكونوا قد استخدموا آلات حديدية لقطع أحجارهم المعروفة .

لقد كان انتشار البانتو وليس الكوشيين هو العامل الأكبر فى ايجاد التغيير الكبير فى الجغرافيا البشرية لوسط وشرق وجنوب أفريقيا . ففى

(١) هى عناصر تتحدث بلغة البانتو، ولأنها تغلب عليها الصفات الزنجية، لكن جرى العرف على تمييزها باطلاق اسم المجموعة اللغوية عليها .

القرون المسيحية الأولى أوغل البانتو بعمق الى حوض الكنگو ليقوموا بالرعى والزراعة ، وحملوا معهم فن صناعة الحديد وأخضعوا فى طريقهم الأقزام الصيادين ، واستمر ضغطهم من مرتفعات الكمبيرون ، لبعض الوقت ، نحو الشرق ونحو الجنوب ، وكانت قبائل البانتو التى انتشرت فى هذين الاتجاهين تهزم وتطرد أمامها الأقزام ، وكانت قبائل البانتو هذه هى الأكثر تسليحا والأحسن حظا من ناحية التغذية ، فقد أقامت لنفسها نظما عسكرية وسياسية قوية . وحين اكتشفت طلائعهم المنتشرة الأرض الخصبة والمنبسطة فى منطقة البحيرات العظمى فيما بين عامى ٦٠٠ و ٩٠٠ بعد الميلاد ، كان نظامهم الاجتماعى قد تحسن بدرجة أكبر ، ونشأت جماعات مستقلة تتمتع بحكم ذاتى أرقى من زملائهم الذين تركوهم وراءهم فى الكمبيرون وفى الغابات المطيرة .

وبعد أن تركت هذه القبائل — المتحدثة بلغة البانتو — منطقة الغابات انطلقت بسرعة لتحتل منطقة السافانا المكتشفة حديثا . فعلى سبيل المثال نجد قبائل الباتونجا (السوزو الحديثين) (١) قد أوغلوا جنوبا فى القرن العاشر حتى وصلوا الى جنوبى روديسيا حيث حققوا درجة من الوحدة أكثر قوة من باقى قبائل البانتو المهاجرة ، كما تحركت مجموعات أخرى من البانتو ببطء أكثر تجاه مصب الكنگو وأنجولا .

وعلى هذا فقد انتشرت صناعة الحديد عبر الصحراء الأفريقية على مدى ١٢٠٠ سنة ، ما بين ٣٠٠ ق.م. بين الزوج فى سافانا النيجر و ٩٠٠ م. بين بانتو الباتونجا فى جنوبى روديسيا ، لكن لا يرجع الفضل كله لهم . وقبل أن يصل الانتشار من الكمبيرون الى جنوب منطقة السافانا كانت بعض الشعوب التى تنطق بلغة خواسان قد تعلمت فن صناعة الحديد ورعى الماشية ، ربما من الجماعات الصغيرة بن الكوشيين الذين قد يكونون أدخلوها معهم حتى حوض نهر الزمبيزي فى العصر المسيحى . ولقد اكتشف ديزموند كلارك (٢) مؤخرا أن البانتو قد وصلوا الى هذه المنطقة بعد أن بدأ أهل خواسان يعرفون صناعة الحديد بمدة تتراوح بين خمسمائة وثمانمائة سنة . لكن لم يكن هناك انتاج هام منه حتى استطاع البانتو ادخال بعض مهاراتهم فى تلك

(١) انظر Basil Davidson, Old Africa Rediscovered, London, 1960, p. 214.

(٢) J. Desmond Clark, the Prehistory of Southern Africa Harmondsworth, 1959, p. 283.

الصناعة . وقد واجه الكوشيون القوقازيون الذين علموا صناع الحديد الخواسيين — رعوس الحراب المتقدمة الصنع التي كان يستخدمها الباتونجا ، ويمكن أن نلمس النتائج الثقافية لذلك في تاريخ شرق أفريقيا بعد القرن العاشر .

وفي جميع الأحوال ، فإنه يمكن القول بأن احتلال البانتو لمنطقة جنوب وشرق أفريقيا كان هو العامل الحاسم في تطورها التاريخي . وقد أقام البانتو الذين استقروا على شواطئ مجموعة البحيرات العظمى ، في مجتمعات منظمة واستوعبوا مؤثرات الكوشية تدريجيا . واستمر بعض هؤلاء في التوغل من البحيرات نحو الشاطئ الشرقي محتلين بعض أجزاء من « تنجانيقا » وكنيا في الفترة ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ق.م . ، وفي طريقهم اصطدموا بالبوشمن الذين انتهى وجودهم : أما بالذوبان ضمن هذا المد من البانتو ، وأما بنقص عددهم ، فصاروا تابع لهم تماما ، كما حدث مع الأقزام في الغابات المطيرة .

وأما الموجة الثالثة من البانتو فقد جابهت — وهى في طريقها نحو الجنوب على طول ساحل الأطلنطى — الغابات الجافة ثم قبائل البوشمن . وكانت قبائل البانتو المستقرة قرب مصب نهر الكونغو أقوىاء في القرن الخامس عشر ، وكانت لهم صلات وثيقة بالبرتغال ، في حين كانت فروعهم التي استقرت في الاندفاع نحو الجنوب الى أرض البوشمن تواجه أرضا قاحلة .

وقد نشأت عن هذه الاتصالات الأخيرة بين البانتو وغيرهم ظاهرتان حيرتا الباحثين ، ومصدر هذه الحيرة هو وجود شعوب تتكلم « لغة خواسان » مثل البوشمن . . ولكنها تختلف في مظهرها الجسماني . ففئة من هذه الشعوب تتكون من مجموعة من الزنوج المستقرين الذين يشتغلون بالزراعة ويحتمل أنهم انحدروا من البانتو المحاربين نتيجة الاختلاط الجنسي بنساء البوشمن . أما الظاهرة الأخرى فكانت من الهنتوت الذين كان يعتقد أنهم خليط من الكوشيين الاثيوبيين والبوشمن في كينيا (١) . لكن المعتقد في الوقت الراهن أنهم نوع من البوشمن تعلموا رعى الماشية من البانتو ، وعلى ذلك أمكنهم أن يحسنوا نوع غذائهم فصاروا أكبر حجما من البوشمن العاديين (٢) .

(١) انظر : C. Meinhof, Der Sprachen der Hamiten, Hamburg, 1912 : Isaac Schapera, The Koisian Peoples of South Africa, London, 1930.

كذلك انظر تعليقات : Murdock, op. cit., pp. 52-53, 56-57 .
(٢) Greenberg, op. cit., pp. 80-87 .

لقد درج الأوربيون على الاعتقاد بأن المجتمعات الأفريقية كافة تأخذ بنوع واحد متشابه من التنظيم الاجتماعى والسياسى ، الا أن البحوث الحديثة قد كشفت النقاب عن اختلافات بينة في التكوين القبلى الأفريقى . ولربما كان صحيحا أن القبائل في فترة ما قبل التاريخ كانت تسير على نمط واحد باحترام النظام الأموى (Matrilineal) عن النظام الأبوى (Patrilineal) .

لكن التحول عن تقاليد النظام الأموى الى النظام المعقد المتبع في الوقت الراهن يرجع الى المؤثرات العسكرية والزراعية على مدى الـ ٤٠٠٠ سنة الأخيرة ، فعلى سبيل المثال نجد أن النظام الأموى يرتبط بالقوقازيين ، وكذلك بالزنوج الذين انتشروا — كما انتشر البانتو الجنوبيون — بشكل شبه عسكرى ، كما يرتبط بمن كان نظام حياتهم الاقتصادى قائما على الزراعة المستقرة والتجارة مثل القبائل الكبرى في غرب أفريقيا في منطقة السافانا . أما النظام الأموى فقد استمر سائعا بين من تبقى من سكان الصحراء وبين زنوج الغابة الاستوائية في غرب القارة ، وكذلك بين قبائل البانتو في الغابات الجافة في أواسط أفريقيا . وسواء أكان قد جرى تتبع سليم من الناحية النظرية لتحولهم أم لا ، فإن الاختلافات في النظم الاجتماعية — في أفريقيا كما في أوربا — من المحتمل أن تكون عشوائية ومحلية أكثر منها شاملة وثابتة .

وهناك بعض التخمينات والنظريات المتضاربة في تغير الهيكل الجغرافى البشرى لأفريقيا في عصور ما قبل التاريخ ، الا أنه على أى من الأحوال فإن التأمل في الاعتبارات الرئيسية التى أوردناها في هذا الفصل لا شك سيزيد من عمق ادراكنا لتاريخ أفريقيا في هذا المجال .

الجزء الأول
أفريقيا القديمة

القبائل والإمبراطوريات الأفريقية

كان الاتصال المبكر بين الزنوج المشتغلين بالزراعة في غرب القارة والقوقازيين الذين عرفوا صناعة الحديد من أهل مصر وشمال أفريقيا ، بداية لمرحلة طويلة من التبادل الثقافي والتجاري بين المنطقتين . وكانت كل من قرطاجنة والجمهورية الرومانية تهتم بالتجارة مع الزنوج ، فقد كانت البضائع كالعاج والذهب وبعض الرقيق تتجه نحو الشمال ، في حين يأتي المزجاج والملح ، وربما النبيذ والقمح ، من المنطقة المطلة على البحر المتوسط متجهة نحو الجنوب .

أما المواصلات عبر الصحراء فقد كانت صعبة دائما ، وخصوصا بعد أن تعذر استخدام الخيول ، إلا أن التدرج في استخدام الجمال للنقل والانتقال في بداية العصر المسيحي كان أحد العوامل المنشطة للتجارة في تلك المنطقة ، كما ساعد ذلك على هجرة بعض البربر من الشمال إلى جنوبي الصحراء .

وكان الملح من المواد النادرة في منطقة السودان الغربي فيما بين الصحراء الكبرى والغابة المطيرة ، وكان تقهقر الصحراء التدريجي سببا في دفع الزنوج السودانيين بعيدا عن مصادر الملح الذي كانوا يحتاجون إليه باعتباره مادة هامة في حفظ الأطعمة وتخزينها ، وفي حفظ الكثير من الأشياء .

ولم يكن الحصول على الملح في جنوب الصحراء ميسورا إلا بعمل شاق يتمثل في تقطير الحشائش ، أو بنقله خلال الغابات المطيرة من الشواطئ المدارية للمحيط الأطلنطي الجنوبي . ولأنه كان ذا أهمية كبرى لدى الزنوج فقد تولى البربر مهمة انشاء الملاحات في شمال الصحراء الوسطى ، وأصبح سلعة أساسية يبادلونها بالذهب والعبيد الذين كانوا يستخدمونهم بالتالي في تصنيع المزيد من الملح .

وكان الاعتماد بعد ذلك ، على جمال البربر في نقل البضائع ، سببا في تعليم الزنوج المشتغلين بالزراعة في السودان فن التجارة ، وفي توصلهم

الى نوع من التنظيم السياسى ، وكانت نقطة تلاقى البربر والزنوج هى نهر النيجر بطوله فى الطرف الجنوبى من الصحراء ، حيث كان البربر يعملون فى نقل الملح .

وكان النيجر فى ذلك الحين بمثابة شريان حيوى للاتصال ، يمتد من الشرق الى الغرب بالنسبة لمنطقة السودان ، كما كان موصلا من الشمال الى الجنوب - الى مناجم الذهب (التى يحتمل أنها كانت قرب منبع النهر فى موضع غينيا الفرنسية الحالى) ، والى مستهلكى الملح على طول النهر الممتد من غينيا الى نيجيريا . ومن المعتقد أن من بين الذين أسهموا فى تلك التجارة فئات من تجار اليهود فى قرطاجة الرومانية ومدينة قورينة الاغريقية ، ممن طردوا عبر الصحراء عقب نشوب احدى الثورات فى القرن الثانى الميلادى ، حيث أقاموا على طول نهرى النيجر والسنگال .

وقد ذكر بعض الرحالة من تجار العرب فى القرن العاشر أنهم سمعوا من بعض الرواة السودانيين : « أن بعض البيض كانوا يحكمون وادى نهر النيجر فى الفترة ما بين القرنين الخامس والثامن ، وبعد ذلك اتى حاكم من قبيلة الماندى أو الماندنجو يدعى سونينكى فأسس أسرة حاكمة زنجية » . وسواء صحت تلك الرواية أم لا فإنه من الواضح أنه فى الفترة ما بين القرن الثانى والقرن الخامس - أصبح من الضرورى ايجاد نوع من التنظيم الادارى والتمركز التجارى فى تلك المنطقة ، عندما بدأت قبائل الماندى تعمل فى التجارة عن طريق قوافل الابل متبادلة الملح بالذهب .

وليس هناك من يدعى أنه يعرف لغة هذه الدولة السودانية - التى كان يطلق عليها حينئذ اسم غانا - لكن علماء الآثار اكتشفوا أن هناك مدنا كانت تعتمد فى حياتها على التجارة الواسعة ، وتدل الوثائق التى أمكن العثور عليها ، على وجود نظام ملكى قوى كان يتبعه نظام لادارة الضرائب ومقار لاقامة تجار البربر والرعايا الزنوج . ولقد استطاعت حكومة غانا أن تستولى على ادارة مناجم الملح الواقعة فى منتصف الصحراء ، فى حين بقيت مناجم الذهب على مشارف حدودها الجنوبية فى يد القبائل الأخرى .

ولقد سيطر المزارعون السودانيون على مفارق الطرق ، فى حين أدار البربر « مراجل » اعداد الملح وقوافل الابل . وكانوا يطلقون على الطريقة التى يتم بها تبادل الذهب بالملح اسم « التجارة الصامئة » ، حيث كان رجال القبائل المشتغلون بمناجم الذهب يتركونه (خاما) على حافة



غرب افريقيا قبل انتشار الإسلام (القرن السابع)

النهر ، ثم يعودون بعد ذلك حيث يكون التجار الغانيون قد كدسوا كميات الملح بجانب الذهب ، فيأخذون الملح ، أو يدعون الاثنين ، الملح والذهب ، اذا تراءى لهم أن كمية الملح لا تكافئ ما قدموه من ذهب .

ولقد وفدت الى افريقيا من ناحية الشرق شعوب من القوقازيين ينطقون اللغة السامية قادمين من جنوب شبه الجزيرة العربية ومن مملكة سبا . وكان كثير من التجار والمهاجرين يعبرون البحر الأحمر بصفة مستمرة متجهين الى مرتفعات الحبشة فى الالف الأولى قبل الميلاد ، ثم انتقلت حكومة سبا وقامت فى القرن الرابع الميلادى مملكة اكسيوم

أو أثيوبيا . كذلك انتشر اليهود — الذين تشبهوا في مختلف أنحاء العالم — والمتحدثون بالسامية في أنحاء القارة ، إلا أن وجودهم ظهر في مصر بصورة اكبر ، وكانوا يميلون الى الأخذ بالحضارة الهيلينية .

وقبل أن يحل القرن الرابع صارت المسيحية هي العقيدة الغالبة في شمال أفريقيا وحوض النيل الأدنى ، كما في كل أنحاء الامبراطورية الرومانية ، وكانت قد اكتسبت مركزا قويا حول قرطاجة القديمة ، في حين انتشرت الديانة القبطية الارثوذكسية في مصر ، ومنها انتشرت الى أعلى النيل ، لتصبح هي العقيدة الغالبة في مملكة مرو — التي أطلق عليها المسيحيون اسم النوبة ، وكذلك الحال في أكسيوم . وكانت هذه الديانة الجديدة قادمة من فلسطين والشرق أساسا ، ولكن الذين اعتنقوا الديانة المسيحية في أفريقيا كانوا من أهلها الأصليين ولم يكونوا وافدين من خارجها . كما أن بعض البربر الذين يعملون بقيادة الابل والتجارة في الصحراء كانوا قد اعتنقوا المسيحية ، ولجأ بعضهم الى الصحراء التي اختاروا المقام فيها ليتمكنوا من ممارسة شعائر دينهم . لذلك يمكن القول بأن المسيحية انتشرت في شرق القارة في حين لم يتيسر لها النفاذ الى الغرب عبر الصحراء ، ويعتقد البعض أن البربر من غير المسيحيين قد أدخلوا المعتقدات الدينية القرطاجية في مملكة غانا الزنجية (١) .

وفي مستهل القرن السابع كانت المسيحية ذات أثر ملموس في كل أفريقيا ، شمال الغابات المطيرة ، فيما عدا غانا ووادي نهر النيجر ومنابع النيل ، وكانت الحبشة تشتهر بأنها المنطقة الوحيدة التي اعتنق أهلها الدين المسيحي وتمسكوا به بشكل واضح .

وظهر الاسلام الذي جاء به النبي محمد صلى الله عليه وسلم في شبه الجزيرة العربية ، وأخذ ينتشر حتى احتل مركزا عاليا لا يزال يحتفظ به شمال الغابات المطيرة ، وفقدت المسيحية بالتالي معظم مواقعها الاولى ، ولم تظهر مرة ثانية في أفريقيا الى أن بدأ الأوروبيون في نشرها ثانية بعد انقضاء ألف سنة .

(١) انظر بصفة خاصة :

Eva L.R. Meyerowitz, The Akan of Ghana, London, 1958 ;
وكذلك Basil Davidson, Old Africa Rediscovered, London, 1960, pp. 68-70 ; and Maurice Delafosse, Haute-Senegal-Niger, 3 vols., Paris, 1912.

ولقد قاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم أتباعه من مكة التي آذنتهم الى المدينة التي ناصرتهم ، وكان ذلك عام ٦٢٢م وهذه هي الهجرة التي يتخذها المسلمون ومعظم الأفريقيين في مناطق السافانا والصحراء اليوم بدءا للتقويم العربي .

ولقد توفي النبي محمد صلى الله عليه وسلم في أواخر السنة العاشرة من الهجرة ، أي في يونيو عام ٦٣٢م تاركا كتابا مقدسا هو القرآن الكريم يحتوي تعاليم دينية واجتماعية وسياسية مكنت العرب الرجل لأول مرة من أن يأخذوا بالتنظيم المبني على أساس من عقيدة عالية . وليس على أساس مجموعات منقسمة ترتبط كل منها برابطة الدم ، وصارت هذه القبائل المنقسمة أمة واحدة تحت لواء تشريع عقائدي في صحراء شبه الجزيرة العربية — لكن استلزم الأمر عدة شهور لفرض الوحدة على شبه الجزيرة العربية .

وبمجرد أن شعر هؤلاء البدو بوجود تنظيم يجمع بينهم ، تولدت لديهم الرغبة في نشر عقيدتهم الى منطقة الهلال الخصيب . وفي يوم الأحد « يوم عيد الفصح » من عام ٦٣٤م — وبعد مرور أقل من سنتين على وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، أمكن لهؤلاء البدو الفاتحين أن يهزموا البيزنطيين المسيحيين ويحاصروا دمشق ، ثم سقطت في أيديهم معظم منطقة الهلال الخصيب الممتدة من فلسطين الى بلاد الفرس في مدة لم تتجاوز ثلاث سنوات ، ومرت جيوش الخليفة عمر بن الخطاب عبر برزخ السويس لتعبر النيل بالقرب من القاهرة في ربيع عام ٦٤٠م ، وبعد أربع سنوات أخرى كانت أفريقيا من مصر الى قرطاجة تدفع الجزية لهؤلاء العرب .

ولكن المسيحيين ظلوا مسيطرين على النوبة في منتصف وادي النيل ، وكذلك على أرض البربر غربي قرطاجة ، إلا أن الهجمات البيزنطية المضادة والنزاع الداخلي على الخلافة بعد وفاة عمر تحالف بعضها مع بعض لتمنع المزيد من التوسع الاسلامي على مدى جيل آخر ، لكن العرب تمكنوا في الفترة من ٦٧٠ — ٦٨٣م من اخماد تمرد قرطاجة وطردها البيزنطيين من المنطقة التي تعرف الآن باسم الجزائر ، وبذلك وصلوا الى المحيط الأطلنطي . ولكن القلاقل التي تسبب فيها البربر دفعت العرب الى التقهقر الى مصر ، ثم عادت الجيوش العربية مرة أخرى لتحتل المنطقة احتلالا دائما بعد مرور ربع قرن من الزمان .

وتمكن العرب من قهر البربر المتمردين ، مما شجع جيوشهم بقيادة طارق بن زياد على الاندفاع الى اوربا عام ٧١١م الذى سمي المضيق الذى يمر منه الجبل الذى يشرف على هذا المضيق باسمه ، واحتلوا اسبانيا ، ثم غزوا فرنسا ، ولم يمكن وقف زحفهم شمالا الا بعد ٢١ سنة . ولقد تمكن المور (وهم خليط من العرب والبربر) من تثبيت مواقعهم في جنوب جبال البرانس ، وكانت اسبانيا المسلمة تعتبر في المبدأ موقعا متقدما للخليفة العربى المقيم في دمشق .

ولكن ما ان حل عام ٧٥٧م حتى صارت اسبانيا من الناحية الفعلية دولة مستقلة تحت حكم أسرة حاكمة أخرى .

ولقد اتسمت الـ ٣٥٠ سنة التالية بالمنازعات الدائمة بين أفراد الأسرة المالكة . وتزايد الشقاق بين العرب والبربر والاسبان المسلمين — كل يود أن يحظى لنفسه بأكبر قدر من مزايا الحكم . وتوقف المد الإسلامى ، وتزايد الاستقلال المحلى في كل منطقة من العالم الإسلامى عامة بما في ذلك أفريقيا — ففى كل مكان غربى السويس كانت توجد فئة صغيرة من الفرسان العرب تحكم عن طريق جهاز من أهل البلاد الذين اعتنقوا الاسلام . ولم تكن الثقة متوافرة بين هؤلاء الفرسان والجهاز الذى يحكمون عن طريقه . ولم يكن هناك تشابه يجمع بين الرعية ؛ اذ لم يكونوا قد اعتنقوا الاسلام عن اقتناع تام .

واندلعت الحروب التى كانت سببا في اتلاف نظم الرى والزراعة ، وعريت الغابات من أشجارها التى استهلكت في بناء السفن للحرب أو للقرصنة . وصارت الأراضي الخصبة صحراء قاحلة لسوء استخدامها ، وأمكن للبربر أن يستولوا على السلطة بعض الوقت ، الا أن الخليفة الفاطمى في القرن الحادى عشر تمكن من أن يبعث بجيش قوامه ٢٠٠.٠٠٠ غاز من الهلاليين توجهوا من شبه الجزيرة العربية الى شمال أفريقيا ، وكان هؤلاء الهلاليون هم الموجة الأولى من الناطقين بالسامية الذين سكنوا تلك الأصقاع ، والذين استطاعوا أن يطردوا البربر من المناطق الساحلية ويسيطروا على مجتمع شمال أفريقيا ، وحولوا الاسلام هناك من اعتباره عقيدة للحاكمين الى عقيدة للجماهير كافة .

وترتبت على ذلك نتيجتان بالنسبة لأفريقيا ؛ فقد صارت المنطقة

التى تمثلها الآن ليبيا وتونس أقل خصبا من ذى قبل ، مما دعا كثيرين من عابرى الصحراء أن يبحثوا عن طرق أخرى جديدة لم يلحقها الدمار في أقصى الغرب فيما يسمى الآن بالمغرب . كما أن بعضا من البربر فضلوا الهجرة عبر الصحراء ليقيموا الى جانب شاطئ الأطلنطى غرب امبراطورية غانا على قبول السيطرة العربية وتعاليم الاسلام التى رأوا فيها قيادا على حرياتهم . وقد أطلق هؤلاء البربر اسم قبيلتهم « صنهاجة » أو « السنغال » على النهر الذى كانوا يعيشون على امتداده ، ولكنهم كانوا مسلمين أسما ولم يستمسكوا بالاسلام كعقيدة .

وبين الحين والحين كان بعض حكام البربر يؤدى فريضة الحج الى مكة . ومما يذكر أنه في بداية القرن الحادى عشر قام أحد شيوخهم ، ويسمى يحيى ، بأداء تلك الفريضة ، وعند عودته تأثر بأحد علماء الدين المسلمين ، يدعى ابن ياسين ، فأحضره معه . لكن أتباع يحيى لم يكونوا على نفس القدر من الحماسة الدينية ، فطردوا ابن ياسين هذا وأتباعه الى جزيرة في نهر السنغال ، فأطلق على هؤلاء المطرودين المعزولين اسم « المرابطين » ، فاستحوذوا على حب الناس لهم حتى المرتدين عن دين الاسلام ، ثم عادوا بعد ذلك ليحكموا دولة صنهاجة . وفي عام ١٠٤٢م بدأت تظهر بينهم الدعوة للجهاد لتنقية الاسلام مما دخل عليه من الشوائب والبدع .

وقد تمكن المرابطون أتباع ابن ياسين من اخضاع بربر الصحراء ، الذين لم تكن عقيدتهم الاسلامية قد رسخت ، وضمهم تحت لواء ابن ياسين ، وهاجموا معا الوثنيين وزنوج غانا عام ١٠٥٤م ، كما استطاعوا أن يضموا اليهم خلافة المغرب بعد ذلك بثلاث سنوات .

أما في اسبانيا فان تنظيم رجال العصابات المسيحيين كان قد أخذ في التحسن ، كما أن استمرار الشقاق بين حكام المسلمين كان أحد الأسباب التى دعت الوالى (يوسف) الذى خلف ابن ياسين في قيادة المرابطين — أن يستخدم جيشه القوى لاقرار النظام في اسبانيا . وبذلك عادت الوحدة الى صفوف المسلمين الاسبان بعد أن أمكنهم انزال هزيمة ساحقة بالمسيحيين عام ١٠٨٦م ، مما مكن ليوسف أن يستولى على السلطة المطلقة في المنطقة كلها من شمال اسبانيا حتى

الغابات المطرية الأفريقية . ولم يكن من السهل إدارة مثل هذه الإمبراطورية الشاسعة التي لم يكن يجمع بينها أى نوع من الانسجام ، وسرعان ما استقل الرابطون الذين هاجموا غانا وسقطت في أيديهم عام ١٠٧٦م وانفصلوا عن جيوش يوسف في الشمال .

ولم يستمر نفوذ الرابطين إلا فترة وجيزة ، شأنهم في ذلك شأن إصلاحات « ابن ياسين » . لكن حدثت تطورات كثيرة ، فقد اتحد المسيحيون الأسبان للدفاع عن أنفسهم لأول مرة ، ثم تحول الوضع من الدفاع الى الهجوم ، ومنذ ذلك الوقت فقدت غانا مجدها السياسى والاقتصادى ولم تستعده بعد ذلك ، فقد حلت المنازعات القبلية محل الحكم المركزى ، وتعددت مظاهر الاستقلال المحلى في المناطق الواقعة جنوبى الصحراء ، وسادت هذه النزعة وتغلبت على المصلحة الوطنية ، واستمرت إمبراطورية غانا حتى القرن الثالث عشر ، ولكن لم يتسن لها أن تبلغ ما كانت قد بلغت من عظمة سابقة .

وأصبح الإسلام هو العقيدة المعلنة لغانا وللدول الزنجية الأخرى في منطقة السودان الغربى ، لكن فضل كثيرون من أهل المنطقة أن يهاجروا على أن يقبلوا العقيدة الجديدة . وكان من بين هؤلاء قبائل الفولاني رعاة القطعان الذين اتجهوا شرقا نحو ما يسمى الآن بشمال نيجيريا ، ويحتمل أن يكون بعض آخر قد أصبح هو الطبقة الحاكمة في قبائل الأكان على حافة الصحراء .

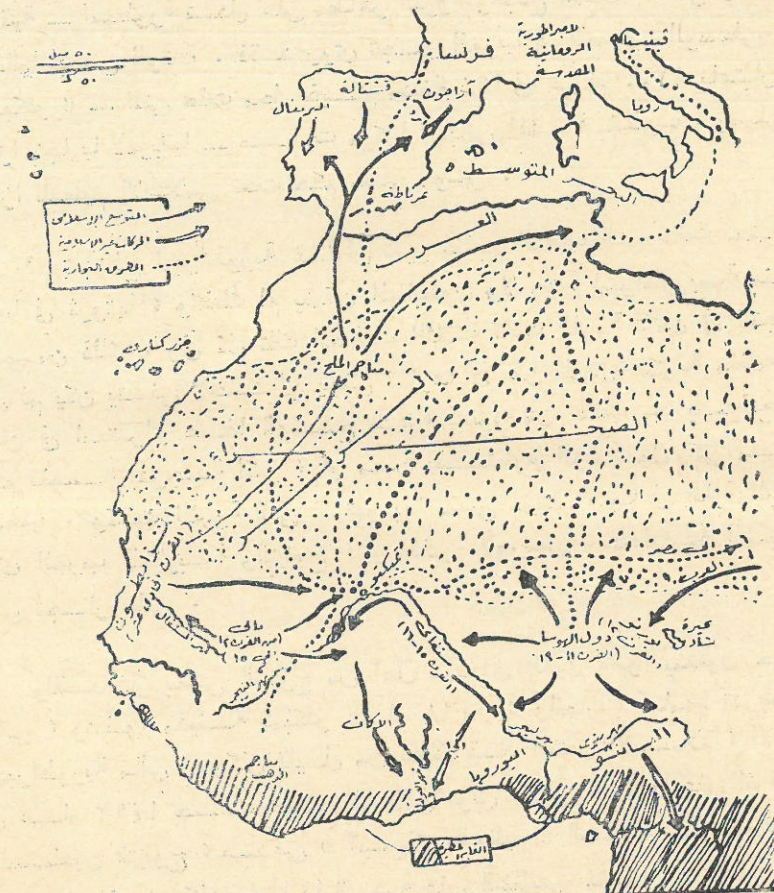
وفي بداية القرن الثالث عشر أمكن لبعض القبائل الغازية السيطرة على كل أو بعض الأجزاء من مملكة غانا لفترات وجيزة ، إلا أن أشد المسلمين تمسكا بدينهم — وهم زنوج مالي — أمكنهم السيطرة الكاملة على المنطقة بعد عام ١٢٣٥ ، وعاد للمنطقة الاستقرار السياسى والازدهار التجارى الذى كان يعتمد على التجارة عبر الصحراء يتبادل الذهب والملح ، وظلت إمبراطورية مالي متباعدة عن المحيط الأطلنطى لبعض الوقت تحتل الطرف الغربى لنيجيريا الحالية . وكانت هذه الإمبراطورية معروفة جيدا للأوروبيين في القرن الرابع عشر ، ولربما كان ازدهار إمبراطورية مالي أنشط وأكثر الفترات إشراقا في تاريخ أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين . ولقد خلقت رحلة حاكم مالي ، الشيخ منسى موسى ، الذى سافر الى مكة عام ١٣٢٤م عن طريق مصر — كما يروى تجار

البندقية — أسطورة تدل على مظاهر الثروة والبذخ تنافلها الناس في مصر وإيطاليا لبعض الوقت . فقد روى تجار العرب في العصور الوسطى أن « تمبكتو » — التى حلت محل خيام مدينة غانا في عام ١١٠٠ باعتبارها مركزا تجاريا لأفريقيا — صارت مركزا للمبانى المشيدة بالطوب ، وصارت مركزا للتعليم الإسلامى تحت حكم منسى موسى .

ولم تستطع إمبراطورية غانا أن تدير مناجم الذهب التى كانت تعتمد عليها في ثروتها ، وكذلك لم يتمكن الرابطون ولا حتى إمبراطورية منسى موسى من ذلك . وفي كل تلك الحالات الثلاث كانت الثروة تكمن في التجارة التى لم يكن يتسنى لأحد أن يجنى ثمارها إلا عن طريق حكومة منظمة . وكان في استمرار هذا الوضع مدعاة للغزو من جانب من يستطيع أن ينظم نفسه بدرجة أكبر ، أو من يستطيع الوصول الى مناجم الذهب . وكانت الثروة التى اشتهر بها منسى موسى سببا في إثارة الرغبة لدى العرب المغاربة والزنوج ، وبالتالي الأوروبيين ، لمحاولة السيطرة على تجار مالي .

ولقد ثار بعض الزنوج من أهل سنغاي الذين كانوا يمتقنون حاكم مالي ، ودخلوا مدينة تمبكتو عام ١٤٦٨ ، وانهارت أمامهم تدريجيا إمبراطورية مالي . وكان قليل من هؤلاء قد اعتنق الإسلام ، إلا أنه في عام ١٤٩٢ حدث انقلاب إسلامى تولى عرش سنغاي على أثره أحد المسلمين الزنوج ، يدعى « آسكى العظيم » الذى اشتهر برغبته في الإصلاح ، وكان مثقفا ذا قدرة على التنظيم ، فتمكن من إعادة معظم رعاياه الى الإسلام ، وحظى بمساندة علماء المسلمين ، وقام بعدة حركات بهدف إحياء تعاليم الدين الصحيحة . وسقطت في يده معظم مالي وأرض الهوسا ، ولكن — كما حدث مع الرابطين تماما — ما لبثت جذوة الإصلاح أن خبت وتحولت الى منازعات وشقاقات للاستيلاء على السلطة ، مما كانت نتيجة أن عادت كل من الهوسا ومالي الى الظهور مرة أخرى في شكل إمبراطوريات ضعيفة في القرن السادس عشر . ورغم أن هذه القلاقل لم تؤثر في ازدهار الاقتصادى لمنطقة السودان إلا أن قوتها السابقة قد اختفت عندما بدأ الأوروبيون في استكشاف الشاطئ الغربى من القارة .

وتزايدت المطامع في شمال الصحراء في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وكانت الغزوة الوحيدة عبر الصحراء منذ توسع (م ٣ — أفريقيا)



غرب أفريقيا بعد انتشار الإسلام من القرن ١١ حتى القرن ١٦

الرابطين هي غزوة أهل المغرب في القرن السادس عشر . فقد استطاع المنصور ، بعد تمكنه من سحق غزوة برتغالية ، أن يجمع شتات أتباعه ويرسل حملة ضخمة للاستيلاء على مناجم الذهب جنوب الصحراء ، ويبدو أنه — من موقعه في الطرف الشمالي على الطريق التجاري الصحراوي الطويل — لم يكن على علم بأن تلك المناجم كانت وراء الطرف الجنوبي لمنطقة الحضارة السودانية . وجهاز لهذا الغرض كميات ضخمة من القماش لصنع الخيام وعددا من البنادق تبرعت بها لجيوشه اليصابات ملكة انجلترا التي كانت ترغب في الاسهام في تسليح صديقها المنصور الذي يعيش بالقرب من أعدائها في اسبانيا .

واستطاع المنصور أن يسيطر على مناجم ملح سنغاي شمال الصحراء ،

وفي عام ١٥٩٠ أرسل جيشا عبر الصحراء يقوده حصى أسباني يدعى جودار Judar . وقد هلك ثلاثة أرباع هذا الجيش من العطش في مسيرة امتدت خمسة أشهر دخلوا بعدها مدينة تبكتو . وتم لهم الاستيلاء على امبراطورية سنفاى بعد سلسلة من المعارك الضارية . ولهذا نال جودار رتبة الباشوية أو أمير السودان ، لكن رغم هذه الانتصارات لم يتمكن المغاربة من التقدم لأكثر من حوض نهر النيجر ، ولم يستطيعوا بلوغ مناجم الذهب .

ولقد تسببت هذه الغزوات في افلاس خزائن المنصور ، وأيقن أن السودان كان منطقة فقيرة ، بل أن التجارة أصابها الكساد ، وانضح له أن التجارة من خلال الأوربيين — الذين كانوا قد وصلوا الى ساحل غينيا — أسهل من أن يتولى هو أمر الطريق الصحراوي في غمار تلك القلاقل . وقد أصيب المنصور بخيبة الأمل ؛ ففضلا عن النفقات التي تكبدها كان عليه أيضا أن يواجه التمرد في الداخل وفي سنغاي ، كما كانت تساوره الشكوك في اخلاص القائد الاسباني ، وانتهى به الأمر الى أن عين قائدا غيره وصار يضطهد العاملين في مدارس ومكتبات تمبكتو حتى اتسم حكمه بالظهر والفضوى .

ولقد خلقت الثورات التي نشبت على مشارف هذه المنطقة المحتلة عددا من الدويلات المتناحرة التي تضمر كل منها الانتقام من الأخرى ، وتأخذ بالنعرة القبلية . وتخلت المغرب عن هذا المشروع نهائيا في عام ١٦١٨ ليتولى كل واحد من « الباشوات » المرفهين حكم منطقة مستقلة . وكان هؤلاء الباشوات ، الذين نصبوا أنفسهم ولاة ، يحكمون لفترة ثم ينتهى حكمهم بتتابع لا يعرف نظاما محددًا . وانهارت التجارة والزراعة ، وأضحت المدن الواقعة على نهر النيجر الأوسط خرابا بعد ازدهار ، وابتلعتها الصحراء حتى أطلق عليها اسم « أشباح العواصم » للطغاة المحليين الحاكمين . واضمحلت الأرستقراطية الحاكمة من المور المسلمين في تمبكتو تدريجيا ، واختلطت دماؤهم مع أهل البلاد الأصليين ، وانتهى الأمر الى أن أطاح بها الزنوج عام ١٧٨٠ .

وجاء دور البرتغال لتكون ثالث الغزاة لمنطقة السودان ، وقد كانت البرتغال إحدى الممالك المسيحية الصغيرة في الشمال بأوروبا . وكانت البرتغال في الأصل جزءا من قشتالة ، إحدى الممالك المسيحية في شمال اسبانيا . وبعد الكفاح ضد الاسلام ، وبعد الغزو المسيحي

وانتصار دولة المرابطين في القرن الثاني عشر ، منحت البرتغال للنبلاء الفرنسيين الذين اشتركوا في الحرب الصليبية الاسبانية ، لكنهم تحدوا سادتهم القشتاليين وانشأوا دولة ملكية مستقلة بمساعدة انجلترا وطردوا المسلمين من بلادهم ، ثم ذلك قبل ان تستطيع قشتالة نفسها ان تحرر بلادها منهم بمائتي عام . وكانت الخطوة المنطقية التالية هي ان يمدوا الحرب الصليبية الى المسلمين في افريقيا التي استحوذت على اهتمامهم ، وانتهى الأمر بهجومهم على مدينة سبتة في المغرب عام ١٤١٥ م . ولم يكن الوازع الديني لديهم بأكثر أهمية من رغبتهم في السيطرة على تجارة ذهب السودان . الا ان قبضة المغاربة على تلك التجارة كانت قوية فأجبروا البرتغاليين على التراجع بعد صمودهم في حصار استمر ثلاث سنوات .

وكان أحد قادة البرتغال الأمير هنري أصغر أبناء ملك البرتغال ، وكان على دراية كبيرة بالجغرافيا وفن الملاحة التي استقناها من المكتبات العربية في المناطق التي استعدها البرتغاليون ذاتها وقشتالة ، وقد قرر هذا الأمير - الذي لقب بالملاح والذي اشتهر بالخيال الواسع والجد والثقافة - أن يتخطى كلا من شعب المور والصحراء الأفريقية الصعبة الاجتياز ، وأن يصل الى مناجم الذهب بطريق آخر هو طريق البحر . ويبدو أن هذه الفكرة ، وليست الرغبة في الحصول على الرقيق أو الوصول الى الهند - هي التي أوحى اليه بانشاء معهد للملاحة في ميناء ساجر Sagres (*) ، وأن يبعث بحملات على طول الساحل الغربي للقارة .

ولقد لعبت المصادفة دورا كبيرا ، سواء في طريقة الملاحة ذاتها أو في عدم دقة تحديد مواقع مناجم الذهب . لكن الصيادين البرتغاليين كانوا يذهبون الى مدى لا يقل عن ١٥٠٠ ميل من بلادهم موغلين في الأطلنطي ، وكان للجغرافيين العرب فضل كبير في اعطاء دلائل ذات قيمه كبيرة عن الشاطئ الأفريقي الى الجنوب حتى سيراليون الواقعة على الحافة الشمالية للغابات الاستوائية .

(*) انظر موقع هذا الميناء على الخريطة (صفحة ٤٠) .

وأبحرت السفن البرتغالية الأولى في عام ١٤١٨ ، واشترت الشحنات الأولى من الذهب الهام والرقيق من البربر في منطقة أرجين (على ساحل موريتانيا الحالية) في عام ١٤٤٤ ووصلت بالفعل الى الغابات المطيرة قبل أن يتوفى هنري الملاح في عام ١٤٦٠ .

وبدأت تجارة الرقيق المربحة تجذب اليها للمرة الأولى اهتمام اصحاب المصالح التجارية من الاوربيين ، لكن حركة الاستكشافات خمدت لبعض الوقت لفقدان الأمير الملاح ، وربما أيضا لان الغابات المطيرة لم تكن تغرى بولوجها . وفي عام ١٤٧٠ نشطت حركة الكشف مرة أخرى وأمكن النفاذ الى الغابة من خلال المنطقة - حيث تنمو أعشاب السافانا ممتدة حتى البحر - والتي تسمى غانا في الوقت الحالي ، وتم عبور خط الاستواء لأول مرة في التاريخ الأوربي ، كما تم العثور على الذهب وتبر الذهب بوفرة خلال هذا الممر الى الغابة . وبسبب ذلك سمي الشاطئ في تلك البقعة باسم « المينا » وسمى النجم نفسه باسم « ساحل الذهب » كما أنشئت مستوطنة تجارية سميت « المينا » في عام ١٤٨٢ .

ويبدو أن المستكشف كريستوفر كولومبس ، الجنوي الأصل ، الذي اكتشف أمريكا فيما بعد ، قد زار هذه المستوطنة التجارية بعد سنة أو سنتين من انشائها (١) . فقد كان يعمل لحساب البرتغال منذ ١٤٧٧ كصانع للخرائط ثم كضابط في البحرية فاكسب مهارة في الرحلات المحيطية ولم يفكر في البحث عن المساندة لرحلته الشهيرة تجاه الغرب الا في ١٤٨٦ .

ولقد أثبتت المواصلات بطريق البحر حينئذ أنها وسيلة يمكن الاعتماد عليها ، وأنها أكثر ملاءمة من السفر بطريق الصحراء ، وكان الأمر يتعلق بمعامل الزمن فحسب . كما أثبت ذلك المغاربة في أيام المنصور بعد ذلك بقرن من الزمان حين حققت التجارة الأفريقية في نمطها وفي تقدمها ثورة

(١) لزيادة التحقق من هذه الأحداث ، انظر :

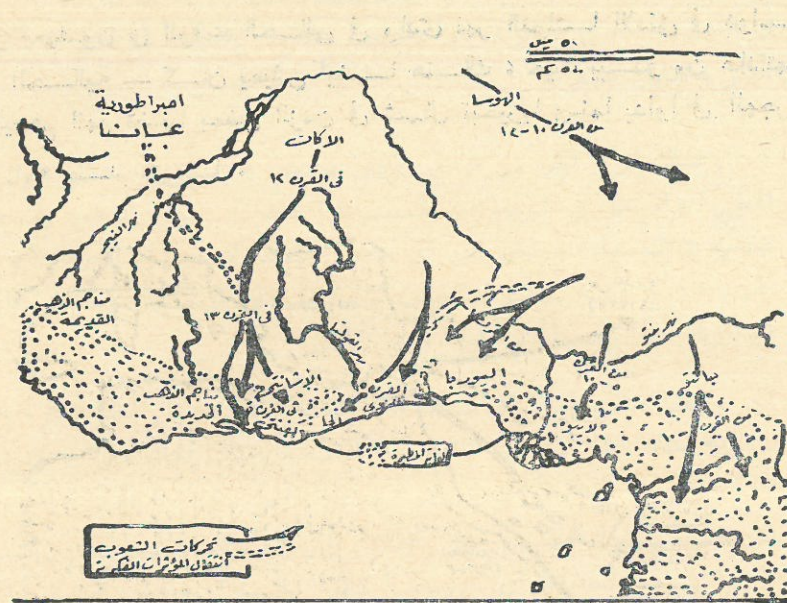
Samuel Eliot Morison, Admiral of the Ocean Sea, 2 vols., Boston, 1942, vol. 1, pp. 53-54, and p. 59, n. 23.

عميقة . ولم يكن الذهب الذي يستجلبه البرتغاليون يأتيهم عن طريق المصادر التي كانت تعتمد عليها غانا ومالي ، بل كان يأتيهم من مناجم جديدة في الغابة المطيرة التي تقع خلف السافانا القريبة من الشاطئ ، ويبدو أن اكتشاف هذه المناجم ووصول الزنوج الى الساحل قد حدث قبل وصول البرتغاليين الى هناك ببضع سنوات .

ولقد شجعت الاضطرابات الدينية والسياسية في السودان - ابتداء من القرن الحادي عشر في عصر الرابطين الى وقت احتلال المغاربة لتلك المنطقة - بعض الزنوج من غير المسلمين ان يخرجوا عن نطاق الامبراطوريات القوية وينظموا انفسهم عسكريا ، لا سيما ما حدث بين بعض القبائل في غرب وجنوب وادي النيجر المزدهر . فقد ظهر تحالف قوى بين قبائل الآكان الموجودة في جمهورية غانا الحالية ، لأن الزنوج من غير المسلمين بدأوا في دخول الغابات بأعداد كبيرة حيث اكتشفوا الذهب وصاروا يقيمون على ساحل غينيا .

ان معلوماتنا عن التطور الذي حدث على هذا الشاطئ يعوزها كثير من الدراسة ، الا أنه يمكن افتراض اتجاهات عامة : منها أن الزنوج الذين كانوا يستخدمون الحديد بمهارة قد انتقلوا الى المنطقة الواقعة غرب دلتا النيجر منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة مضت ، في نفس الوقت تقريبا الذي بدأ فيه الزنوج المتحدثون بلغة البانتو شرقي هذه الدلتا ينتشرون وينشئون عددا من المجتمعات المستقلة ، وقد عثر على أشكال بشرية مصغرة منحوتة بانتان حول منطقة « نوك » Nok جنوبي السافانا فيما بين ٩٠٠ ق م و ٢٠٠ م .

وتمثل حضارة النوك تحولا من استعمال الخشب والحجر الى استعمال الحديد في غرب القارة . وقد كانت أفكار النوك هي طلائع أشكال الفن التي تحولت فيما بعد الى فن تشكيل الصلصال والبرونزا في وسط جنوب غرب نيجيريا ، وقد استطاعت حضارة « بنين » - التي تعتبر رافدا من حضارة النوك - أن تطور صناعة الحديد الى مستوى رفيع نحو ١٤٠٠ ميلادية . وقد استطاع فنانون « بنين » أن يشكلوا بعض التماثيل البشرية والدينية التي توجي برقة الحس والفن . أما المجتمعات الأخرى - وعلى الأخص مجتمع اليوروبا وأتباعهم من الداومى - فقد كانت تركز في اختراع الآلات ، فعندما بدأ الضغط من السودان حوالى

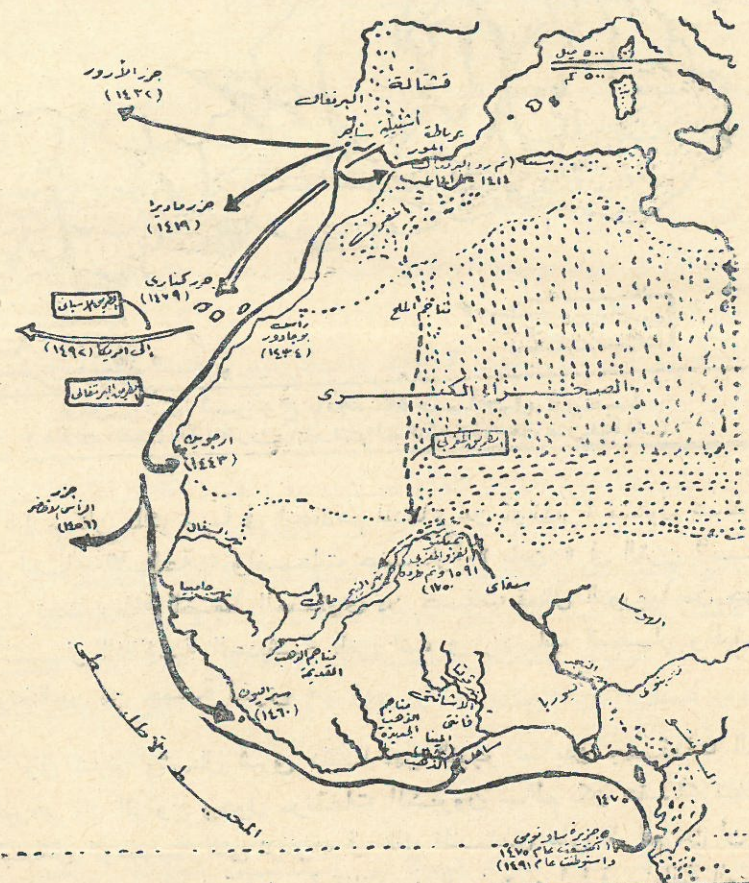


هجرات الزنوج باتجاه ساحل غينيا
(خلال الفترة من القرن الأول إلى القرن الخامس عشر الميلادي)

١٥٠٠ م كان ذلك سببا في اتحادهم للدفاع عن كيانهم ، فتحول هذا الفن الى انتاج الأسلحة ، واضمحلت حضارة « بنين » في القرن السادس عشر تحت وطأة الضغط العسكري من جانب قبائل اليوروبا من جهة ، وانتشار الثقافة الحديثة التي أتت في ركاب التجار والمبشرين البرتغاليين من جهة أخرى .

وفي شرق وشمال شرق دلتا نهر النيجر - بين جماعات البانتو وغيرهم من الزنوج وحول مرتفعات الكيمرون - لم يكن هناك تنظيم بين القبائل الزنجية التي تركزت في تلك المناطق على الرغم من أن أغلبهم عاش في هذه المنطقة لبضعة آلاف من السنين . أما في منطقة السافانا شمال المرتفعات فقد عاش الزنوج هناك منذ عصور ما قبل التاريخ ، وربما كانوا من قبائل اليوروبا والداومى الذين تحركوا عبر النهر الى غرب نيجيريا وقت ميلاد السيد المسيح ، وبعد ذلك جاءت قبائل الهوسا الذين وصلوا تلك المنطقة في القرن العاشر تقريبا . ويحتمل أنه كان هناك بعض عناصر البانتو شمالي نيجيريا - وتوجد حاليا بقايا منهم متناثرة - ولكن انتشار البانتو كان في معظمه نحو الجنوب منطلقا من الكيمرون وليس جهة الشمال ، ومن المحتمل أن شعب « الجا » (Ga) -

الذين يعيشون في الوقت الحالى في وادى نهر الفولتا الأدنى في دولة غانا الحالية - كان يعيش أيضا هناك ، حيث يبدو من عاداتهم وتقاليدهم أنهم قضوا بعض الزمن في شمال نيجيريا ومنها بدأوا في الهجرة منذ ٩٠٠ عام تقريبا .



الكتاب الثاني على غرب أفريقيا (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر)

ويعتقد شعب « الجا » أنهم قد وصلوا الى منطقة فولتا حوالى عام ١٣٠٠ م فى حين تظهر معظم الدلائل أن شعب الآكان انتقل من الطرف الجنوبى من دولة غانا القديمة أو مالى الى الطرف الشمالى للغابة المطيرة فى غانا الحديثة ما بين ١٢٠٠ و ١٤٠٠ م ، ثم عبرت قبائل الآكان مخترة الغابة المطيرة وسمت نفسها الأشنتى ، ويفترض أنهم اكتشفوا الذهب

في القرن الخامس عشر وبدأوا يكونون حلفاء عسكريا في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وهناك فرع آخر من قبائل الأكان يسمى « الفانتى » تنقل حول الغابة المطيرة واستقر في شريط من السافانا عند ساحل الذهب يقع غرب شعب « الجا » . لكن الى أى مدى يمكننا أن نصدق العرف ؟ وإلى أى حد تندمج قبيلة مهاجرة بأخرى أو بالسكان الأصليين في المناطق التي استقرت فيها وسيطرت عليها ؟

ومعلوماتنا عن الهوسا قليلة نسبيا بالرغم من أنهم تركوا وثائق مكتوبة لكنها أهدمت في أثناء ثورة للمسلمين منذ ١٥٠ عاما . ولربما كان هؤلاء الهوسا غزاة من البربر ، وربما كانوا زنجيا ذوى حضارة من البربر انشأوا أنفسهم على أنقاض الزوج الأصليين ممن اشتغلوا بالزراعة . والحقيقة أن الهوسا كانوا تجارا منظمين استطاعوا أن ينظموا أنفسهم في مجموعات من المدن . ولقد أسهم تحالف ملوكهم ونظمهم الادارية السليمة في بقاء حكمهم كاثلية غازية لجموع الشعب الأصلي . وكانت هذه النظم الحكومية تستمد تعاليمها من القرآن ، إلا أن الاسلام كديانة كان بطيء الانتشار ، سواء بين الحكام أو المحكومين ، ولقد تخصصت الهوسا في صنع الأقمشة الرقيقة والمصنوعات الجلدية والرقيق الذين يمكن جلبهم أو بيعهم شرقى دلتا النيجر . وكانت مدن الهوسا تتاجر عبر الصحراء مع الامبراطوريات عبر النيجر الأوسط ، ومع زنج الیوروبا والجا . ولعلنا ننسأل : هل كان الجاهليين لاجأت الى هذه الجهات فرارا من الغزاة الذين استمروا في علاقاتهم التجارية - لكنهم استعادوا حريتهم ؟

ومن الصعب القول بأن الزوج قد عاشوا في أعداد كبيرة في الغابات المطيرة فيما قبل القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وكذلك من العسير الاعتقاد بأن الأكان كانوا قوما من اللاجئين أتوا في أعداد كبيرة من أقصى الشمال . وتشبه لغتهم الى حد كبير لغة جيرانهم من سكان الغابات لكنها تختلف تماما عن أى لغة في وادي النيجر الذى يدعون أنهم أتوا منه . وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أنهم عاشوا لمدة طويلة في داخل أو في جنوب الغابة المطيرة ، كما لا يعنى أنهم لم يتأثروا بسكان الشمال .

وقد يفسر هذا بأن الشعوب التي كانت تتكلم لغة الجا والاكين عاشت لفترة طويلة في الطرف الجنوبي لمنطقة السافانا في أعلى منطقة الغابات بعيدا عن الشاطئ ، ولكنهم استمدوا حديثا تقاليد وعادات ونظما في الحكم وحتى أرستقراطية حاكمة من الأماكن التي ادعوا أنهم جاءوا منها . وعلى ذلك يمكن القول بأنهم تفهقروا نحو الساحل ونحو الغابات المطيرة منذ سنة ١٣٠٠ كوسيلة لتفادي سيطرة الاسلام والقتال التي كانت تعم وادي النيجر حينئذ .

ويمكن رؤية نموذج آخر لذلك في السكان الأصليين الزنوج داخل الغابات المطيرة فيما يعرف حاليا بدول ساحل العاج وليبيريا وسيراليون . اذ يبدو أن قلة من هؤلاء الزنوج في هذه المناطق دخلوا الغابة في وقت متأخر نسبيا ، ممن لم يكن لهم رغبة في اعتناق الاسلام والخضوع لسيطرة الحكومة المركزية فغادروا منطقة السافانا هربا من الاسلام ومن الوقوع تحت طائلة الحكومة المركزية ، لكنهم لم يتلقوا المؤثرات ولا الضغوط التي حدثت بالأكان للتحالف والاتحاد .

وهناك مجموعة متناثرة من القبائل في غرب أفريقيا في منطقة تمتد ما بين السنغال حتى منطقة دول الهوسا ويسمون « الفولاني » ، وهم قوم من الرحل لم تكن لهم دولة تحمل طابعهم ، وإنما كانوا يحتمون في مجتمعات أخرى في جنوب ووسط مناطق السافانا . ويدعى شعب الفولاني أن أصولهم بيضاء مما دعا بعض الباحثين الى ارجاع ذلك الى اتصالهم بالبربر على حين تذهب الآراء الحديثة (١) الى أنهم في الأساس زنوج أتوا من غرب القارة ، وقاوموا الاسلام لعدة قرون ، وربما يكون هذا ، أو ميلهم الى الرعى ، هو الذي دفعهم للهجرة المستمرة . ومما لا شك فيه أن بعضا منهم كان يقطن على مشارف دولة غانا القديمة حينما أغار عليها المرابطون . ويبدو أن انتشارهم قد تزايد منذ ذلك الحين حيث كانوا يوجدون كأقليات في حماية بعض الدويلات في منطقة السافانا المنتشرة ما بين السنغال وأرض الهوسا حتى القرن الثالث عشر .

وفي أثناء الفوضى التي سادت المنطقة عندما قام المغاربة بغزواتهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر بدأ شعب الفولاني يلعب دورا سياسيا ملحوظا في سياسة الدويلات التي كانت تناوى أمراء شمال أفريقيا . وكانت جماعات منهم توجد في ذلك الوقت في منطقة فوتاجالون (داخل غينيا الحالية) ، وفي أرض الهوسا حيث كانوا يزاولون الرعى - كما كانوا اقلية من الوثنيين ، ولو أن نسبة كبيرة منهم كانوا يعيشون بين ظهرائي الهوسا في المدن حيث حدث اختلاط بينهما بالمصاهرة مما أدى الى اعتناقهم الدين الاسلامي . وقد عاش رعاة القطعان من الفولاني في أغلب الأحوال في وئام مع السكان الأصليين من المشتغلين بالزراعة . وباستثناء سكان السواحل - فقد انقضت ثلاثة أو أربعة قرون قبل أن يكون للكشوف والتوسع الأوربي تأثير مباشر في معتقدات السكان الدينية . وقد أدى التأثير الأجنبي غير المباشر منذ ١٤٥٠ الى تغيرات جذرية أثرت تأثيرا جوهريا في مجرى تاريخ غرب أفريقيا .

(١) أنظر بصفة خاصة : Joseph H. Greenberg, Studies in African Linguistic Classification, New Haven, 1955, pp. 24 - 32.

٤ الرق

لقد وجد الرق — أى حيازة الانسان للانسان كمتاع شخصى — فى افريقيا ، كما وجد فى جهات أخرى من العالم منذ أزمنة سحيقة تعود الى ما قبل التاريخ . الا انه كان فى مراحل الأولى ظاهرة غير خطيرة ، محدودة الأثر ومنطقية ؛ اذ كان الاسترقاق وسيلة لإدارة واستخدام المجرمين والمتزمرين وأسرى الحرب فى أغراض الإنتاج لدى مجتمعات الرحل التى لم يكن يتوافر لديها حكومات مجردة ولا سجون لتطبيق القوانين . ولأسباب متعددة لم تكن فكرة التنكر للمبادئ الانسانية والشخصية الفردية المرتبطة عادة بالرق موجودة — اذ لم تكن لدى المجتمعات الأفريقية فكره محددة عن حقوق الملكية الخاصة ، ولذلك فان الحقوق الشخصية والظروف العامة للعبيد كان يحكمها العرف والمسئولية الجماعية الأفريقية . كما كان الرق فى افريقيا يمتد لفترة محدودة من الزمن تطول أو تقصر حسب طبيعة الجريمة التى اقترفها العبد أو حسب ظروف أسرته ، فلم يكن الأسير أمرا دائما . وكان فى الامكان أن يسترد العبد حريته سواء بالسلوك الحسن أو بشرائها ، فقد كان مالك العبد مسئولا عن الحفاظ عليه وحمايته ، على أن يقوم العبد بأداء قدر مخصص من العمل دون أجر . ومع ذلك فكان يسمح له فى وقت فراغه أن يحوز ممتلكات منقولة يستطيع أن يشتري بها حريته ليدخل المجتمع مرة أخرى كعضو له منزلة حسنة .

وظلت هذه الشروط المخففة للرق سائدة مادام العبيد يباعون الى مجتمعات مجاورة تعتنق نفس الأسلوب ، الا أن الصعوبات والمساوئ كانت تنشأ من المبدأ لو بيع العبد الى مجتمع آخر يتمسك بنظرية الملكية الفردية وبدوام الاسترقاق ، وهذا تماما ما حدث حينما بيع بعض

الزنج من العبيد لدول منطقة البحر المتوسط القديمة حيث كانوا يواجهون بهذه الظروف التي ذكرناها . لكن مع انتشار الاسلام فان القرآن قد قضى بالمعاملة الانسانية للرقيق .

وقد ظهرت نماذج من الاسترقاق الكلى في شمال افريقيا وفي مصر منذ القرن الحادى عشر حين أحكم العرب قبضتهم على نهاية الطرق التجارية عبر الصحراء من ناحية البحر المتوسط ، وانتشر الاسلام ووصل الى منطقة السافانا تحت راية المراتبين ، فازداد حجم التداول في تجارة الرقيق ، ويبدو ان معظم الرقيق كانوا أسرى حرب وضحايا الاغارات التي قامت بها الامارات في منطقة السافانا على طول الطرف الشمالى من الغابة المطيرة .

وكانت أكبر مصادر الرقيق - من الزنج ، وبخاصة قبائل البانتو الذين لم يهاجروا الى غابة الكنفو ، والذين عاشو جنوب شرق أرض الهوسا ، فقد كانوا عبارة عن أعداد كبيرة من القبائل الصغيرة التي تفتقر الى التنظيم الذى يكفل لها الحماية ، وكانت تدفع للحرب بعضها ضد البعض الآخر بهدف توفير أسرى للتجار . ولقد ازداد الطلب على هؤلاء الرقيق بعد سقوط الدولة البيزنطية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حين كان الغزاة الأتراك يحتاجون الى توابع شخصية لتثبيت حكمهم على السكان المسيحيين ، حتى ان بعض هؤلاء العبيد من الزنج وصلوا الى مناصب ادارية هامة في ظل سلطان القسطنطينية - الا انه كانت تجرى لهم عملية « التعقيم » باستمرار مخالفة نشوء دعوى وراثية على تلك المناصب قد تزاخم الأتراك في سلطانهم .

ولقد نشطت قبائل الهوسا في توريد هؤلاء « الخصيان » وتجهيزهم لتلك الرحلة ، وكانت عمليات الاسترقاق تتم بشكل مخفف بين قبائل البانتو التي هاجرت الى داخل الغابات من الكميرون في أثناء العصر المسيحى . كما كانت هناك منافسة لمحاولة السيطرة على منطقة خط

تقسيم مياه نهر الكنفو ، وتسببت في خلق مجموعات منتظمة نسبيا من القبائل التي استطاعت أن تغير على جيرانها من آن لآخر . وكان الأسرى نتيجة هذه الاغارات يؤخذون عبيدا . الا أن المحتمل أن يكون أكبر مصدر للرق هو ما كانت تطلبه القبائل المنتصرة من القبائل المهزومة في شكل جزية واجبة الدفع قوامها أعداد معينة من العبيد . ولم تكن هناك سوق أو تجارة لهؤلاء الأسرى ، ولكن اذا أمكن استيعابهم داخل أفراد القبيلة المنتصرة فان ذلك كان يعنى تعزيز قوة رئيس هذه الجماعة في قبيلته وفي نطاق المنطقة التي يمتد نفوذه عليها .

ويبدو أن المستكشفين البرتغاليين الأوائل قد اشترؤا أول شحنة رقيق من تجار على شواطئ السنغال وموريتانيا في منتصف القرن الخامس عشر ، وبعد وفاة الأمير هنرى الملاح عام ١٤٦٠م صار البرتغاليون يستجلبون الرقيق من مناطق شتى عن طريق مختلف الوسطاء من الزنج والبربر في المنطقة الممتدة ما بين نهري السنغال وجامبيا - في حين استجلب بعض آخر بالاغارة في شمال غربى الغابة الاستوائية ، لكن هذا كان يكلف الأوربيين ثمنا باهظا من النفوس والمال لا يتكافونه في عملية الشراء السلمى . وفي عام ١٤٨٢ وحين استقر البرتغاليون في منطقة « المينا » على ساحل الذهب كان تركيزهم منصبا على الحصول على الذهب ؛ اذ أصبح في امكانهم جلب الرقيق بالقرب من البرتغال حول الرأس الأخضر بما يكفى الاحتياجات الأوربية من العبيد . وعقدت في « المينا » عدة اتفاقيات مع قبائل الفانتى على طول الساحل لمبادلة الذهب بالملح والقمشة والحلى والآلات . وكانت علاقات البرتغاليين بهذه القبائل علاقات صداقة ، اذ أن البرتغاليين لم يحاولوا أن يتخطوا هؤلاء الوسطاء من رجال القبائل للوصول بأنفسهم الى الناجم ، أو ليمارسوا علاقات مباشرة مع المنتجين من الأشياء في الداخل .

ولقد زارت بعض البعثات التبشيرية وبعض التجار منطقة « بنيان » في غرب دلتا نهر النيجر ، لكن هذه البعثات لم تمكث طويلا . واستطاع البرتغاليون أن يوغلوا على الساحل جنوبا حتى اتصلوا بقبائل البانتو في بحوض الكنفو ، اذ تحول اهتمامهم للبحث عن أسطورة الملكة المسيحية التي يقوم على رأسها القديس يوحنا في شرق القارة ، وكذلك للسيطرة على طريق الهند . وفي عام ١٤٨٣ م طلب حاكم قبيلة « المانيكونجو »

مساعدته لتدعيم نفوذه وأبدى اهتماما بالديانة المسيحية . ومع أنه تم كشف رأس الرجاء الصالح بعد ذلك بأربع سنوات ، إلا أن البرتغاليين كانوا قد اثروا الاهتمام بالمانيكونجو كخطوة في سبيل الوصول الى الشرق الذي بدأ اهتمامهم يتحول اليه .

وفي ربيع عام ١٤٩١ م وصلت بعثات تبشيرية تحمل بعض البعوثين والمرشدين الفنيين الى الكونغو كما تحمل بعض الهدايا والآلات . وتم تعميم رئيس قبيلتهم المدعو نزنجا كنوو Nzinga Knuwu وتسمى باسم الملك يوحنا الأول ، وعند معاهدة صداقة مع الملك يوحنا الثاني ملك البرتغال ، وسمح بتأسيس مستعمرة برتغالية صغيرة على بعد ١٢٥ ميلا من الداخل عند مبانزا Mbanza مركز القبيلة . وساعدت فرق من المانيكونجو على القضاء على الثورة التي نشبت ، لكن حين أصبح الملك يوحنا الثاني أكثر اهتماما بالهند ، أخذت مملكة البانتو تضمحل ، واضطرت البعثات التبشيرية للانسحاب للساحل مع الأمير ميمبا نزنجا Mbemba - a - Nzinga الذي أصبح - بعد أن قضى عشر سنوات في المنفى ، تثقف خلالها بالثقافة البرتغالية - بعيدا عن حياة البانتو .

وخلال المنفى استطاع عدد من الذين رحلوا من البرتغال من الساخطين على النظام القائم هناك أن ينتجوا السكر في جزيرة ساوتومي الاستوائية المهجورة على بعد ٦٠٠ ميل شمال الكونغو ، وقد وفدوا الى الأراضي الأصلية بالقارة لأول مرة حوالى عام ١٥٠٠ لشراء العبيد اللازمين لزراعتهم ، ووجدوا ضالتهم المنشودة عند اللاجئين من المانيكونجو وبعد وفاة أبيه تسمى ميمبا باسم الفونسو الأول ، وتغلب على المفتصب لعرش أبيه ، وأطلق على عاصمة ملكه « مابنزا » اسم سان سلفادور . وفي عام ١٥٠٨ توالى البعثات التبشيرية لمساندة حكم الفونسو ذى الميول الأوربية المسيحية . ولكن نشاط البرتغاليين كان قد تحول لفزو المحيط الهندى عام ١٥٠٩ م .

وكان اهتمام البعثات التبشيرية مركزا على الاماء والعبيد أكثر من تخليص النفوس ، مما أدى الى اضمحلالها بالتدريج ، وأصبح في وسع الحاكم الشرعى لساوتومي مراقبة الاحتجاجات والاستغاثات التى يبعث بها الفونسو الى لشبونة . وأصدر عمانوئيل ، الملك الجديد للبرتغال ، أوامره لتصحيح هذا الموقف لكنه لم يستطع أن يفرض ارادته على أتباعه .

وظل الفونسو يمثل القوة الدافعة للتقدم ، فقد بنى عددا من المباني على النمط الأوربي في (سان سلفادور) ، وأرسل أبناء الزعماء الى البرتغال ، وقد نذر ابنه للكنيسة وأصبح راعيا لكنيسة الكونغو ، وكان بذلك أول زنجي ينحو هذا النحو . لكن ساوتومي جذبت الكثيرين من طلاب العلم السابقين .

وحاول الفونسو تقوية البعثات التبشيرية ، لكن ظلت التقاليد المتعاقبة بأسرى الحروب تتحكم في بلده . وكان الأسرى الذين يؤخذون في مثل هذه المعارك يرحلون الى ساوتومي . على أن هذا لم يربك الفونسو ، فقد كان معتادا غارات تجار الرقيق ، كما أنه صدق باخلاص ما كان يدعيه البرتغاليون من الفوائد التي تعود على هؤلاء العبيد من تعميدهم وتبشيرهم .

وفي الثلاثينات من القرن الثالث عشر ظهر عدد من التجار البرتغاليين الجدد وبعثاتهم التبشيرية في المانيكونجو ، وظلت تلك المملكة في حالة من الفوضى المدبرة نتيجة دسائسهم الداخلية حتى صار من الصعب على أي ملك من أهل الكونغو أن يسيطر عليها . ومع ذلك بقيت هذه الأسرة الزنجية المسيحية تحكم حتى القرن السابع عشر . وقد نصب بطريك للكونغو من البرتغاليين ، على نمط الكاتدرائية البرتغالية في سان سلفادور حتى عام ١٦٧٦م لكن كان مقره الرسمي أنجولا .

توالت البعثات التبشيرية الجديدة بين الحين والآخر الى سان سلفادور ، بل وافتتحت كلية كهنوتية لاعداد القساوسة من الأفريقيين في منتصف القرن السابع عشر ، وكان ملك الكونغو يعتبر في نظرهم من المسيحيين ، لكن كانت مملكة الكونغو تدفع الجزية للبرتغال ابتداء من عام ١٥٧٠م ، وعاد سكانها بعد ذلك الى الوثنية في عام ١٦١٥ ، ولم يحل عام ١٦٩٠ الا وكانت كل آثار مملكة المانيكونجو وسان سلفادور قد تلاشت . وظلت البرتغال تعتبر الكونغو حليفا لها حتى عام ١٨٨٣م حيث لم يبق البانتو يذكرون من هذا العهد سوى اسم (الفونسو) وتجارة الرقيق ، وبعض التماثيل التي ترجع الى أصل مسيحي . ولقد كانت هذه التجربة مثيرة حقا ، إذ لم يستطع البرتغاليون أو ملوك المانيكونجو حل المشكلة الناجمة عن الصراع بين القيم الأوربية والتقاليد الأفريقية .

لقد كان الفونسو ، ومعه حكام البرتغال من ناحية ، يودون إنشاء دولة سياسية مركزية في الكونغو يعتقد أهلها الدين المسيحي وتأخذ بالنظم الادارية وبأساليب الثقافة الأوروبية ، في حين نجدهم من جهة أخرى يسمحون باستمرار النظام القبلى للبلاتو ووجود دويلات مفككة تستطيع أن تستجلب لهم الرقيق عن طريق تشجيع التشاحن بين القبائل مما يحول دون الاستقرار الوطيد . وكان نبلاء البرتغال في لشبونة وتجار الرقيق ورجال الارساليات البرتغاليون يشجعون وجود مثل هذه الجماعات المتنافرة في الكونغو ونظام أسرى الحرب بما يستتبع ذلك من استمرار نظام الرق ، حتى انه كان لا يعنيه أن تتمكن أية قبيلة من قبائل البانتو من الاطاحة بالمانيكونجو مادام في الامكان استجلاب الرق نتيجة لذلك ، فقد كان ازدهار تجارة الرقيق يرتبط بانتشار حالة الفوضى في المنطقة .

وفي بداية القرن السادس عشر — في أثناء حكم الفونسو في أوج تجربه الكونغو مع البرتغال — كانت سوق الرقيق مقصورة على ما تحتاج اليه مزارع جزيرة سان توماس ، وكانت البرتغال وأسبانيا تستجلبان ما تريدهانه من رقيق الى سان دومنجو من قبائل السنغال وغامبيا .

وفيما بعد عام ١٥٣٠ استطاع التوسع الاسباني في كوبا وأمريكا ، بالإضافة الى استيطان بعض البرتغاليين في البرازيل التي كانت تشكو من قلة عدد السكان ، أن يخلق سوقا جديدة للرقيق في أفريقيا ، كما خلق أسواقا هائلة ما كان يستطيع اشباعها سوى عبيد سنغامبيا . وقبل عام ١٥٥٠ م ابتدأت مناجم الذهب بالقرب من منطقة الميناء تنضب ، وعلى ذلك اتجه جلاب الرقيق من قبائل الفانتى نحو امداد الأمريكتين بالرقيق . واقترب تجار الرقيق من بنين ، الا أنهم ركزوا اهتمامهم على المانيكونجو التي كان اعتماد اقتصادها على تجارة العبيد سببا في انهيار الثقافة الأوروبية فيها .

وأصبحت مصالح البرتغال في حوالى منتصف القرن السادس عشر مبعثرة على شواطئ ثلاثة محيطات مما عمل على استنزاف مواردها البشرية المحدودة . فالاحتكارات التجارية ، والمزارع ، ورجال الارساليات ، كانوا يمارسون نشاطهم في البرازيل (قصب السكر) وسنغامبيا (*) .
(*) يطلق المؤلف هذا اللفظ على المنطقة التي تشمل حاليا السنغال وغامبيا . (المراجع) .

وساحل الذهب والكونغو (الرقيق) ، وفي شرق أفريقيا والخليج الفارسي والهند والملايو وجزر الهند الشرقية والصين واليابان (التوابل والسلع الكمالية) .

وكانت السفن البرتغالية تمد الامبراطورية الأسبانية في أمريكا بما تحتاج اليه من الرقيق ، وقد حاول النجار البرتغاليون السيطرة على التجارة المارة بالمحيط الهندي وفي شرق آسيا ، واستمرت حملاتهم العسكرية ضد المور المغاربة . وباستثناء البرازيل ، كان لزاما على البرتغال ألا تحاول التوغل في الداخل ، فلجأت الى الاعتماد على الجزر القريبة من الشواطئ الأفريقية حتى يمكن وقاية رعاياها — نظرا لقلّة عددهم — من مباغطة الأعداء ومن شر الأمراض الفتاكة التي تنتشر في الداخل . وكانت محطة المينا على ساحل الأطلنطي لأفريقيا هي المحطة الرئيسية للبرتغال . أما البعثات التبشيرية والمراكز التجارية في كل من الكونغو وبنين فقد توقف نشاطها وانتقل مركز النقل الى جزر الرأس الأخضر وساو توماس حيث تحول الاثنان الى « اصطبلاط » للعبيد — الا أنه كانت هناك في نفس الوقت تجارة مربحة لقصب السكر في ساو توماس مع عدد كبير من أصحاب المزارع الأوروبية ، واستمرت حاجة الجزيرة الى العبيد ، لكن حاجة الاقطاعيات الكبيرة في البرازيل الى الرقيق كانت أشد .

ولقد أدت قسوة المناخ المدارى وخوف البرتغاليين من تناقص عدد السكان في الوطن الأم الى منع هجرة نسائهم، ولذلك اعتمدوا في حفظ وزيادة عدد السكان البرتغاليين على الاختلاط بالأجناس الأخرى في امبراطوريتهم ، وكان الأبناء الناتجون عن الاختلاط يرثون مراكز آبائهم الاجتماعية من الوجهة النظرية ، الا أن امتيازاتهم الوراثية — من الناحية العملية — كانت أكثر وضوحا من ثقافتهم الأوروبية .

ورغم أن البرتغال لم تكن راغبة في توريط نفسها بالدخول الى أعماق أفريقيا ، فقد كان من الضروري لها في ذات الوقت أن تسيطر على وسائل الاتصال بمصادر الرقيق في الجنوب . وقد كانت قبائل المانيكونجو تدعى السيطرة على المنطقة جنوبى ساو سلفادور المسماة (انجولا) الا أن الاضمحلال المتوالى لقوة البانتو حال دون ذلك . وفي عام ١٥٧٦ طبق التاج الملكى في لشبونة نظام الملكية المعمول به

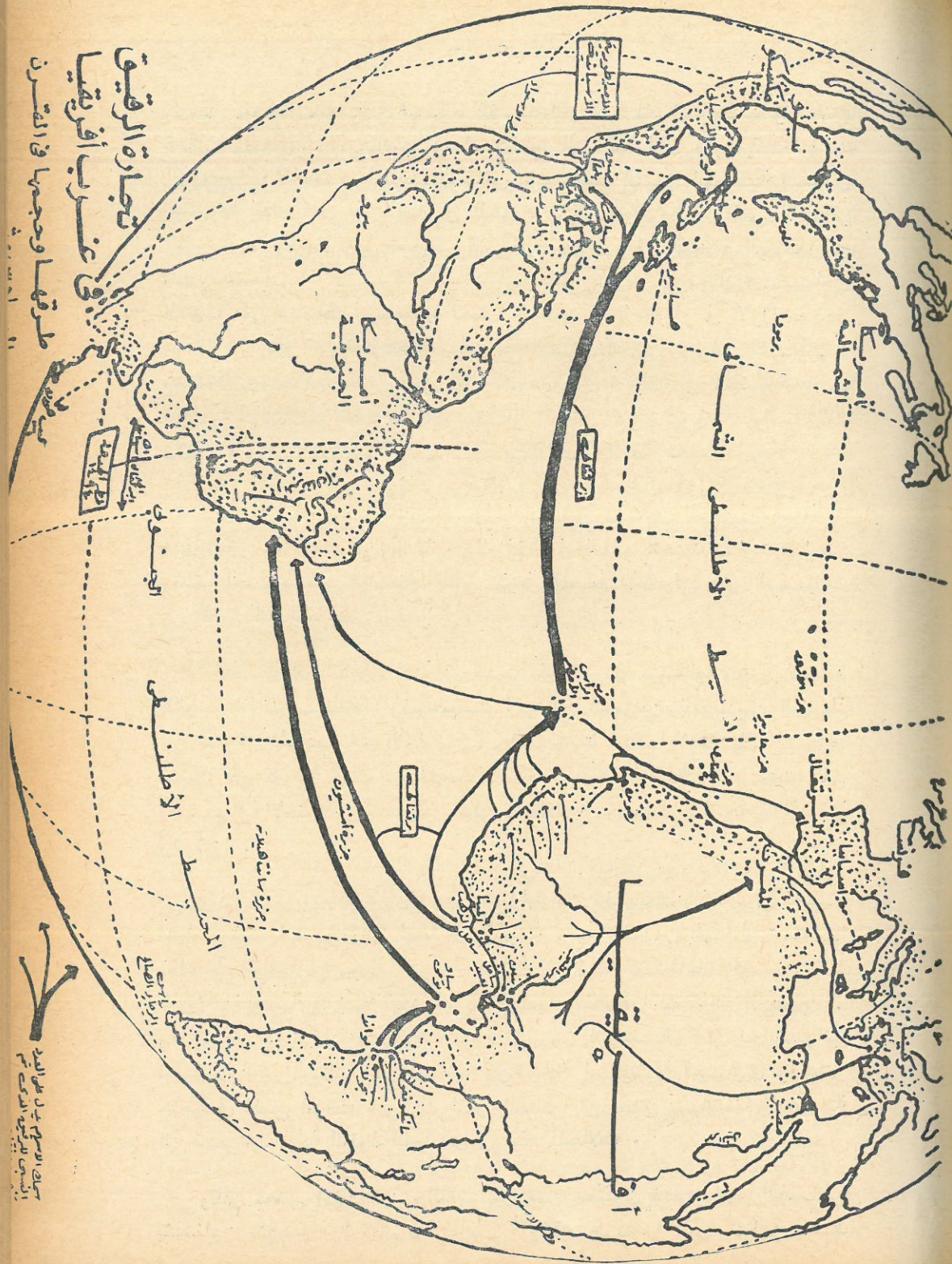
في ساوتومي والبرازيل على المناطق الساحلية المضطربة ، لكن لمنع التشتت واضطراب الجهود ، بسط الملك نفوذه المباشر على قبائل البانتو المنقسمة وعلى عمليات التوسع الزراعي . ولقد أنشئت قلعة ساحلية كبيرة ذات مستودع للرقيق في (لواندا) كما أقيمت فيها وحدات عسكرية بغرض إجبار رؤساء القبائل في المنطقة على بيع سجنائهم ، أو بغرض الاقتناص المباشر للرقيق .

ولقد أخفقت كل المحاولات لإنشاء مزارع تجارية في تلك المنطقة حيث كانت تجارة الرقيق أكثر ربحاً ، كما خبت الآمال في العثور على مناجم للذهب ذات قيمة تجارية ، إذ كانت المنطقة قد اكتشفت . وحلت أنجولا — بعد ذلك تحت حكم البرتغال المباشر — محل الكنفية كمورد أساسي للشحنات البشرية من الرقيق .

ولما قتل الملك سباستيان الأول في أثناء حربه مع المغاربة انتقل العرش الى فيليب الثانى ملك أسبانيا عام ١٥٨٠ الذى لم تستحوذ أفريقيا والبرازيل والشرق على اهتمامه بقدر ما استحوذت عليه المكسيك وبيرو . وتحولت هولندا الى فيليب حين انقسمت أملاك أبيه في وسط أوروبا ، ولكن قامت بها حركة اصلاحية ، ونجح الهولنديون في الحصول على استقلالهم عن أسبانيا الكاثوليكية قبل نهاية القرن السادس عشر . وقد اعتاد الهولنديون طويلا صيد السمك وكسب المزيد من الأرض من البحر . واستطاعوا أن يبرعوا في توزيع المنتجات — التى تأتى بها البرتغال واسبانيا من مستعمراتها — الى الشمال .

ولم تكن الولايات الهولندية المستقلة في ذلك الوقت على اتفاق فيما بينها
الا أن أى واحدة منها لم تكن تتردد في محاولة استغلال الشرق وأفريقيا
والأمريكتين لحسابها ، بغض النظر عن غرائهم من الوسطاء الاسبان ،
وظهر من بينهم الطامعون في أفريقيا البرتغالية والهند قليل عام ١٦٠٠ .
ولم تلبث البرتغال أن طردت من بعض المناطق التى تمكن الهولنديون من
انشاء محطات منافسة فيها .

وأنشئت شركتان تجاريتان قويتان ومنحتا مرسوما باحتكار العمل ٤



تجارة الرقيق
عن رب أفريقيا
طرقها وحجمها في القرن

رحمهم غفرلهم

كل فى منطقة معينة ، هما : الشركة الهولندية لشرق الهند وقد امتد نطاق عملها من رأس الرجاء الصالح الى اليابان ، وشركة الهند الغربية ، للعمل فى المحيط الأطلنطى . وتمكنت السفن الهولندية ، بفضل تصميمها الذى كفل لها العمل فى الحدود الاقتصادية ، أن تنافس الاحتكار البرتغالى ، وتعمل على تخفيض الأسعار دون أن يؤثر ذلك فى أرباحها من تلك التجارة . أما شركة الهند الغربية فأثرت أن تعمل فى ساحل الذهب على ساحل سنغامبيا القليل السكان حيث تتوافر فى الأول مصادر تجارة الرقيق ، وعقد معاهدات مع قبائل الفانتى ، وأنشأت محطات جديدة واستولت على بعض قلاع البرتغاليين . ولكن فى الجنوب ، فى أنجولا والكنغو ، لم يأت به تجار الرقيق البرتغاليون بأوامر الملك فيليب ، وكان اهتمامهم موجها لما يدر عليهم الربح فحسب .

وحين استطاعت هولندا الحصول على مركز فى شرق البرازيل وسيطرت على بعض وكلاء كل من أسبانيا والبرتغال فى العالم الجديد صارت تمارس وضعا احتكاريًا على الشحنات التى تمر فى المحيط الأطلنطى حتى السبعينيات من القرن السابع عشر .

واكتسب الهولنديون أسواقا جديدة فى كل من بريطانيا وجزر الهند الغربية الفرنسية ، وفيرجينيا ، وأمكن للمهربين الهولنديين النفاذ الى أسواق المستعمرات الأسبانية . ولما كانت هولندا لا تستهلك الا جزءا يسيرا من كل ما كانت تنقله سفنها التجارية ، فقد اعتمدت على الأسواق الأجنبية فى الحصول على متطلباتها من بعض المنتجات الشرقية والرقيق .

وبدا تبرم بريطانيا وفرنسا يتزايد من دفعهما الذهب والفضة لهولندا ثمنا لما تؤديه لهما من خدمات . وبالرغم من أنهما لم تستطعا منافسة هولندا فى مجال التجارة الحرة الا أنهما استطاعتا إقامة نظام تعريفية خاصة ووضع قيود على الاستيراد تشجيعا لتجارهم الوطنيين . وقد كانت هولندا تمتلك قوة بشرية أكبر من البرتغال لكن لم تتوافر لها الموارد المادية التى تمكنها من إدارة أسطول تجارى وآخر حربى فى نفس الوقت ، ولذلك أمكن لاندلجرا أن تحقق سياستها الرامية الى كسر شوكة النفوذ الهولندى فى هذه المجالات .

وكان بعض الانجليز والفرنسيين ممن يعملون لحسابهم الخاص يشتغلون بتجارة الرقيق وبالتهرب ، ولكن بطريقة غير منتظمة منذ

أواخر القرن السادس عشر ، الا أنه لم تكن لهم مستعمرات تمكنهم من ايجاد وضع احتكارى لهم ، واستمرت الحال على ذلك حتى استطاعت هولندا أن تتفوق على الأسبان والبرتغاليين فى هذه التجارة ، ثم استطاعت انجلترا وفرنسا بفضل قوة أسطولهما الحربى ، وتنظيماتهما الاستعمارية الصارمة أن تسيطر على تجارة مستعمراتهما ، ثم أن تحققا السيادة على تجارة الشرق وتجارة المحيط الأطلنطى بوجه عام .

ولعدم انشغال بريطانيا ، حينئذ ، فى مشكلات القارة الأوروبية ، فقد هيا لها هذا الوضع فرصة تركيز اهتمامها على البحر ، مما مكنها من التفوق البارز فى البحر فى نهاية القرن السابع عشر وأصبحت تلقب منذ ذلك الحين باسم « سيدة البحار » . وتحالف مع انجلترا عدد من قبائل الفانتى المشهورة بتسويق العبيد ، والمقيمين على ساحل الذهب ضد الهولنديين ، كما استطاعت بريطانيا عقد اتفاقيات مع دولتى اليوروبيا والداهومى فى المنطقة التى كانت تسمى ساحل العبيد . ومع ذلك فان تجار البرتغال الذين كانوا يسيطرون على غالبية التجارة بين أنجولا والبرازيل قاموا بنقل شحناتهم على سفن بريطانيا ، حليفهم القديمة .

ولقد حصلت فرنسا على نصيبها من الرقيق من الدول الزنجية المستقلة الواقعة على ساحل العبيد ، ومن الشواطئ الأخرى (مثل سنغامبيا والجابون ... الخ) التى لم تهتم بها الدول الأخرى . وبعد انشاء مزارع هاييتى الغنية لم تعد فرنسا بحاجة الى العبيد أو الى مزيد من الأراضي لتساعد على تنفيذ خططها التجارية .

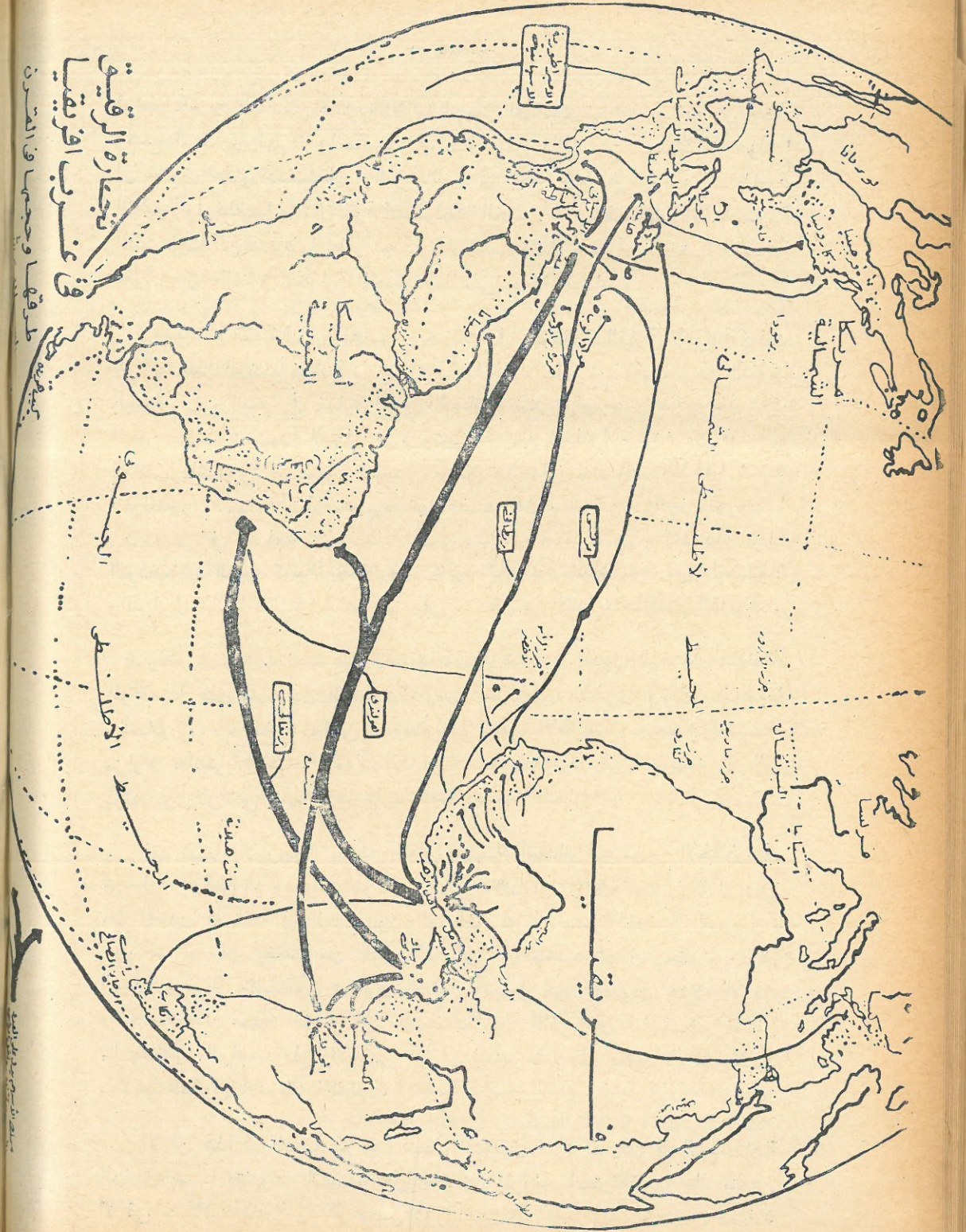
لقد شعر الأوروبيون ببعض القلق تجاه انعدام الجانب الأخلاقى فى تجارة الرقيق . وبالرغم من أن حيازة الانسان كملكية خاصة لم تكن من الأمور المعتادة فى العصور الوسطى أو فى عصر النهضة الأوروبية ، غير أنها لم تكن أيضا من الأمور المحرمة . وقد قبل معظم رجال الدين ورجال القانون دعاوى تجار الرقيق من أحوال هؤلاء الأرقاء وانه مادامت عملية الرق أمرا طبيعيا بين الأفريقيين أنفسهم فان ما يقتضيه الواجب على الأوروبى هو أن يلتزم فقط بأن يكون شراؤه للعبد طبقا للقانون الأمريقى المتبع .

الا أن هذا فى الواقع لم يكن سهل التحقيق ، اذ لم يكن فى الاستطاعة الوثوق بما يقوله العبد عن نفسه وظروف استرقاقه ، فلم يتسن الا فى حالات نادرة - أن يعلم الأوروبيون من هم الذين قاموا بعملية

الاسترقاق ، ومن باب أولى يصعب العثور على اسم الذي أسر العبد ، فضلا عن صعوبة فهم التقاليد الأفريقية التي بمقتضاها يمكن القول بأن عملية الاسترقاق قد تمت وفقا للقانون أو العرف الأفريقي . وقد درج تجار الرقيق والوسطاء على الادعاء بأن الاسترقاق كان قانونيا ، بل كان من اليسير التلاعب بالقانون للحصول على مزيد من العبيد .

ولقد ساعد التنافس على هذه التجارة من جانب الأفريقيين أنفسهم على قيام الحروب التي لم تعد تنشأ بسبب الدفاع عن الكرامة والشرف في المقام الأول ، ولم تكن تتحكم فيها المعتقدات الدينية . فتحوّلت الحروب في أفريقيا من عملية محلية مرتبطة بالتقاليد والعرف الى عمليات غزو واستحواذ مجردة . حتى انه اذا هزمت قبيلة من القبائل فان هزيمتها لم تكن تعنيها مادامت قد حصلت على أكبر عدد من الأسرى بما يحقق لها كثيرا من الربح . وكان التحول في دواعي الحرب هذه أكثر وضوحا في غرب القارة ، حيث كانت طرق الامداد بالعبيد باللغة التعقيد قبل مجيء الأوروبيين . وفيما يتعلق بالكنغو وأنجولا ، فانه من الصعب فهم الصدام مع الفلاحين والرعاة من البانتو الذين كانوا قد وفدوا حديثا . وفيما عدا بضع اغارات على سنغامبيا ، في السنوات الأولى من القرن الخامس عشر ، فان الأوروبيين لم يكن لهم شأن في شمال الكونغو بقنص العبيد ، حيث ان ثلثي أو ثلاثة أرباع العبيد الذين استجلبوا من تلك المنطقة تم عن طريق الوسطاء من الأفريقيين ، وكانت هناك عدة وسائل للتبادل في هذه السلعة .

وقبل نهاية القرن الخامس عشر انتقلت المحطات الرئيسية في سنغامبيا من الساحل الى الجزائر القريبة من الساحل (جزر الرأس الأخضر للبرتغال ، وجزر جورا Goree القريبة من داكار الحديثة لفرنسا وبريطانيا) . وكان رؤساء القبائل الساحلية يحضرون أو يبيعون الشحنات من الرقيق للأوروبيين الذين يفدون من آن لآخر . وبطول ساحل الحبوب والبحار (ساحل ليبيريا حاليا) كانت التجارة تمارس عن طريق بعض ربانة السفن والقبائل المستقرة على الساحل . وكانت فرنسا تمارس هذه التجارة بنفس الأسلوب على ساحل العاج ، باستثناء أنه أنشئ مركز أوربي مستديم على الساحل . وفي كل هذه الحالات كانت عملية قنص الرقيق تتم اما عن طريق غارات أو حروب تتم على بعد ٥٠٠ ميل من الساحل — غالبا في منطقة مرتفعات فونجالون أو بين قبائل اللاندينجو — ثم بعد ذلك يباع الرقيق للوسطاء الموجودين على الساحل . وعلى امتداد ما يقرب من ١٥٠ ميلا على ساحل الذهب ، وعلى كلا

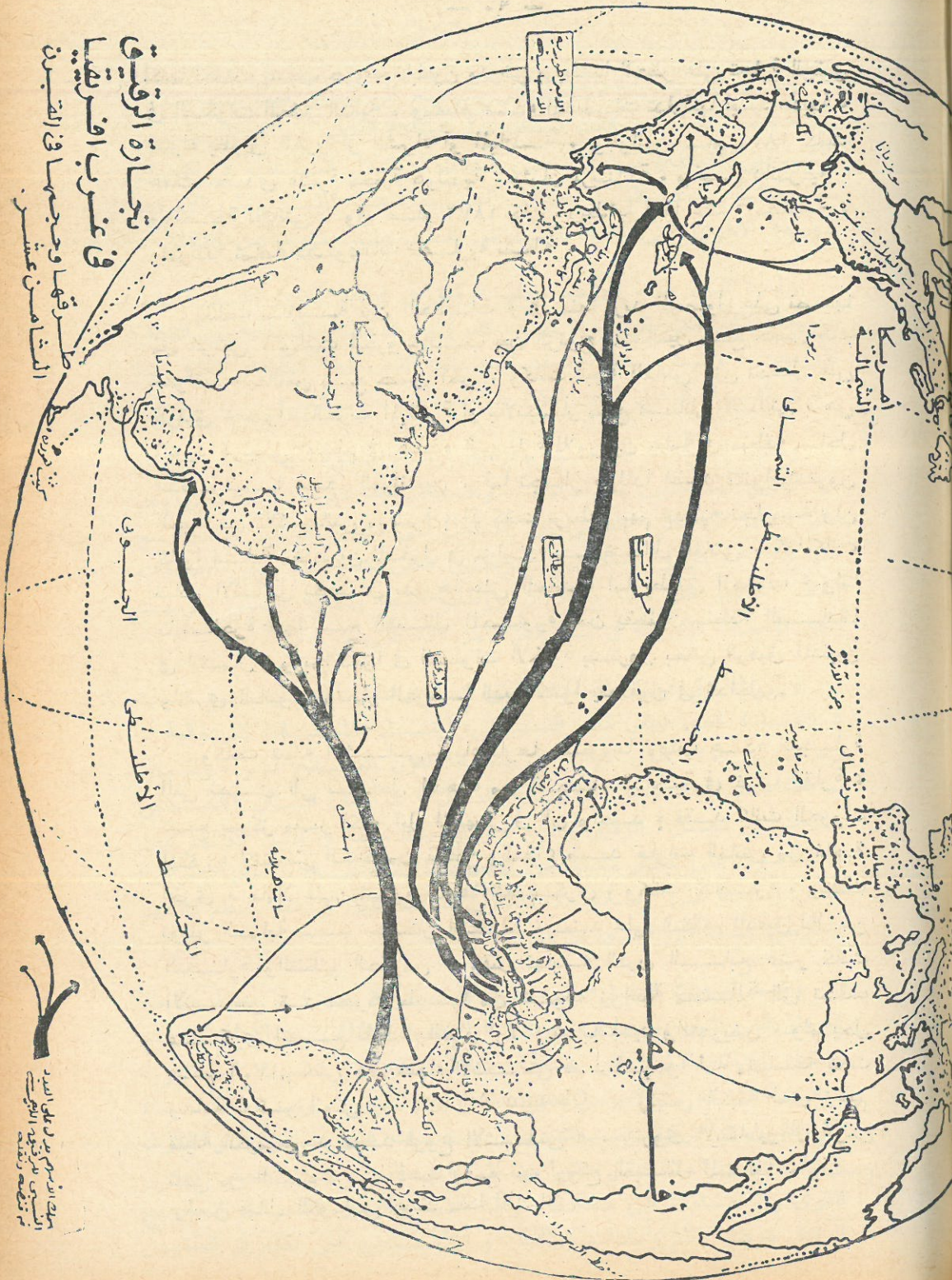


الجانبيين من محطة « المينا » - وهي المحطة الأولى التي أنشأها البرتغاليون - قام الأوروبيون أيضا بإنشاء عدد من المستودعات التجارية أطلقوا عليها بعض الأسماء ، مثل القلاع ، أو المصانع ، أو المحطات ، أو المستعمرات ... الخ ، إلا أن هذه المستودعات كانت في جميع الأحوال محطات للتجارة مسلحة تسليحا خفيفا ويجرى استئجارها بمقتضى معاهدات يتم إبرامها مع قبيلة الفانتى التى تنتمى لمجموعة زنوج آكان . وكان إبرام تلك المعاهدات المتعلقة بهذه المحطات يتم بين السلطات المسؤولة من الأوروبيين والفانتى بالأكراه وباستخدام وسائل القوة كتلك التى لا تزال نلاحظها حتى بين الدول ذات السيادة - فى وقتنا الحالى - لكنها متفاوتة فى الحجم والقوة (أى بين قوتين غير متكافئتين) ، وكانت هذه الاتفاقيات تتضمن عادة اتفاقا للتخالف الحربى واتفاقا بأن يدفع الأوروبيون إيجار المحطات ببضائع أوروبية ، واستئجار بعض الرجال ممن يعملون على أرصفة الميناء ، واتفاق تجارى بوجه عام يشمل تجارة العبيد .

وبعد عام ١٤٨٢ قامت البرتغال ببناء أربع محطات لها (بما فيها محطة المينا) ، كما قامت ببناء محطة خامسة على بعد بضعة أميال الى الداخل فى عام ١٦٢٣ فى محاولة منها لتنشيط انتاج الذهب . ولكن هذه المحطات كلها آلت الى الهولنديين قبيل عام ١٦٤٢ . وحاولت البرتغال بناء محطة سادسة لكنها اضطرت الى اخلائها فى عام ١٦٨٣ . وقد قام الهولنديون ببناء أول محطة ضمن عشر محطات لهم عام ١٥٩٨ ، واستمرت هذه المحطات حتى عام ١٨٧٢ .

ثم أتى دور بريطانيا فى هذا المضمار فقامت ببناء ثلاث عشرة قلعة فى الفترة ما بين ١٦٣١ و ١٧٨٧ ، وانتهى وجودها فى تلك المنطقة فى ١٩٥٧ . أما السويد فقد أقامت محطة فى عام ١٦٥٢ ، وأخرى قبل أن تطردها الدانمرك عام ١٦٥٧ ، التى أضافت بدورها خمس محطات أخرى استمر بقاؤها حتى عام ١٨٥٠ ، أما بروسيا فقد قامت ببناء ثلاث محطات بعد عام ١٦٨٥ ، إلا أنها تخلت عنها بعد أربعة عشر عاما من أنشائها .

وبالنسبة لفرنسا فقد حاولت بناء محطة حوالى عام ١٦٨٨ م ، لكنها تخلت عنها حينما تبين لها عزوف المشترين عن عبيد ساحل الذهب . وتم بناء آخر محطة لفرنسا بواسطة إحدى قبائل الفانتى عام ١٧٩٨ ،



تجارة الرقيق
فى غرب افريقيا
المشاهير

سكان الساحل
الذين يبيعون
العبيد

لكنها أخفقت بسبب حروب نابليون وفرض بريطانيا الحظر على تجارة الرقيق في السنوات العشر التالية . ومعظم هذه المحطات تداولتها أيد عديدة ، سواء بطريق الغزو أو الشراء أو المبادلة . وحوالى عام ١٨٠٠ كانت هناك إحدى عشرة محطة هولندية ، وثمان بريطانية ، وخمس دانمركية ، وواحدة للفانتى . وفي عام ١٨٧٢ كان لبريطانيا اثنتا عشرة محطة ، ولهولندا ثمانية مستودعات تجارية نشطة .

وقامت منافسة بين المحطات ، كل منها تريد الحصول على نصيبها من الرقيق . وكانت الحروب تنشب بين الزوج المتحالفين مع حصن ضد اخوانهم المحالفين مع حصن آخر . وكانت قبيلة الفانتى التى تحصل على الرقيق ، سواء بالحرب المباشرة أو بالتجارة مع قبائل الاشانتى ، هى المورد الرئيسى المنتظم فى هذه التجارة للأوروبيين عامة فى منطقة ساحل انذهب فيما عدا الهولنديين . أما تجار هولندا فقد كانوا يشترون العبيد من الاشانتى مباشرة ، اذ كانت تربطهم بهم اتفاقية تجارية وان كانوا عادة مضطرين للدخول فى مزايدة مع قبائل الفانتى . كما كانت قبائل الاشانتى تحصل بدورها على العبيد ، اما بطريق الحروب ، واما بالتجارة فيها مع القبائل المجاورة ممن يقطنون منطقة السافانا فى الشمال ، وربما كانوا فى السنوات الأخيرة يشترون بعض الرقيق المذنبين واسرى البانتو من تجار الهوسا الذين كانوا يتعمقون فى الداخل .

وكانت قبيلة الاشانتى ، باعتبارها مستودعا لاغلب هذه التجارة التى تصل الى ساحل الذهب من الأنحاء الداخلية فى غرب القارة ، تتمتع بمركز متميز لكنه آيل للانهيأ فى آن واحد ؛ فقد كانت الحروب المتكررة لاقتناص العبيد من ناحية والدفاع ضد غارات الفانتى من ناحية أخرى ، عاملا على تشجيع نموها العسكرى ، وكانت التجارة ، وكذلك توفير الحماية ضد سكان السافانا ، تعتمد على التنظيم الدقيق لكل من التجارة والتنظيم الحكومى . وقبل نهاية القرن السابع عشر كانت الاشانتى قد تغيرت طبيعتها من شعوب زراعية مسالمة الى تحالف عسكرى اتسع نفوذه بالغزو أولا ، ثم بالتهديد والتخريض ، ولم يحل عام ١٧٠١م حتى كان حلفاء الاشانتى قد أصبحوا أمة متماسكة تحت زعامة أوكمفو أنوكى Okomfo Anokye رئيس الكهنة لدى زعيم قبيلة الكوماسى « أحد فروع الاشانتى » . وتروى الأساطير أن أنوكى تلقى من السماء كرسيا ذهبيا يجمع بين أرواح القبائل المتحالفة ، وأصبح رئيس قبائل الكوماسى حينئذ ملكا للأشانتى .

ولقد تطورت منازعات الفانتى بالتدريج الى تعاون فيما بينهم ضد مملكة الاشانتى التى كانت تسيطر على منطقة الظهير ، وكان فى مقدور الاشانتى الاحتفاظ بوضع محصن ، ذلك أن قبائل السافانا فى الشمال كانت تعتمد اعتمادا كبيرا عليها فى الحصول على الملح وعلى الأدوات الأوربية الأخرى التى كانت الاشانتى تحصل عليها بدورها من الفانتى .

ولما اشتد طلب أمريكا على الرقيق فى أواخر القرن الثامن عشر لجأت الاشانتى الى شراء كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة من التجار الأوربيين ، وقد سهلت هذه الأسلحة الجديدة عمليات الغزو مما زاد فى أعداد الرقيق الذين أمكن اقتناصهم من داخل القارة .

وتظهر السجلات الخاصة بالرقيق ارتفاعا ملحوظا فى عدد الأسرى من الرقيق المستجلبين من الداخل . ولقد حاولت جيوش الاشانتى بعد عام ١٨٠٥ أن تطرد الفانتى من الساحل لكى تكون علاقاتها مباشرة مع الأوربيين ، وأحرزوا نجاحا مع الهولنديين الذين كانت لهم بعض المعاملات المباشرة معهم قبل ذلك . إلا أن بريطانيا قامت بحماية الفانتى وتزعمت باقى المحطات الأوربية فى صد الغزاة من الاشانتى .

والى الشرق من منطقة الفانتى كانت تدور التجارة مع شعب « الجا » الذى انتقل نحو الشاطئ ليتصل بالمحطات البرتغالية . ولم يتمركز هؤلاء حول أكرا الا فى منتصف القرن السابع عشر ، ولم يكن باستطاعتهم ايجاد وسيلة للاتصال بالداخل ، كما كان شأن الاشانتى والفانتى فى تجارة الرقيق والملح ، وكان ذلك سببا فى فشل الدانماركيين فى الحصول على تيار متدفق من العبيد كما كانت حال بريطانيا وهولندا اللتين اعتمدتا على الفانتى ، وذلك أن الدانماركيين كانت معظم قلاعهم فى أرض الجا الى الشرق من أكرا .

وتد أسهمت تجارة البرتغاليين فى منطقة « بنين » فى هبوط صناعة البرونز التى اشتهرت بها « بنين » و « الآيف » (Ife) — الا أن السماح بدخول السلاح النارى الى منطقة « بنين » مكنها من انشاء امبراطورية ضخمة تمتد من لاجوس حتى دلتا نهر النيجر . وبسبب أطماع البرتغاليين فى الرقيق انسأقت بنين لعمليات غزو مستمرة ، وانحدرت خلال القرن السادس عشر من المهارة فى الفن ونظام الحكم المركزى القوى والرخاء ، الى حالة من اراقة الدماء والدمار الشامل ، وأصبح الرقيق ضحايا نظم وعادات جديدة ؛ كالأضاحى التى تقدم فى الطقوس

الدينية ؛ أو التسامى لشهرة الحربية ، هذا بالإضافة الى المنازعات وشبهوات السلب التي وجدت تشجيعا وأصبحت القبائل المتجاورة تتحالف للحرب أو يقضى عليها نهائيا .

والى الخلف من (بنين) بالقرب من أبادان الحالية في نيجيريا كانت دولة « أويو » (Oyo) حيث تسكن اليوروبا التي كان لها تاريخ حافل في نحت الأحجار وصناعات الحديد ثم البرونز منذ ما يقرب من ألف سنة مضت . وقد استخدمت الهوسا هنا نظاما متقدما للحكم ، لكن أرض الآيف ظلت مركز العقيدة الدينية خصوصا بعد أن انتقل الحاكم «الافين» (Alafin) الى أويو ، وصار العمل على تكوين نظام دفاعي أمرا هاما لأن دولة سنغاي المسلمة كانت تباشر ضغطا من الشمال ، كما كانت تباشر (بنين) ضغطا من الجنوب مما جعل التنظيم والاتحاد من أهم الأمور في نهاية القرن السادس عشر . وكان من المعتاد أن يرسل جيش كل سنة ليحارب المناطق المجاورة كرمز للعظمة ولجلب الأسرى والعبيد . وقامت اليوروبا بإنشاء عدد من المستعمرات في الأراضي التي غزتها لتكوين كتلة مركزها في أويو وآيف . أما الدول البعيدة الأخرى مثل الداهومي في الغرب ، فكانت تستغلها اليوروبا كمناطق للوقاية من خطر الغزو . ولا شك في أنهم عرفوا الكثير من التنظيم الحكومي .

وقد بلغ الافين أوج قوته في القرن الثامن عشر مباشرة بعد أن بدأ التجار الأوربيون يبحثون في ساحل الذهب عن مصادر إضافية للرقيق ، وقام الافين بالاتجار عن طريق لاجوس - التي كانت قد انتزعت من مملكة بنين المنهارة - ولكنه لم يسمح بإنشاء محطة دائمة للأوربيين فيها .

لقد بدأت الاتصالات الأولى بين الأوربيين والمنطقة التي تقع شرقي ساحل الذهب في القرن السابع عشر ، وذلك باستثناء الغزوات الأولى للبرتغاليين . واختلف الوضع عنه في ساحل الذهب ، فقد كانت هناك سلسلة من الدويلات الصغيرة على طول الساحل ؛ وأهمها عويضا (هوأيدا) التي كانت على استعداد لاستئجار المحطات التجارية لتفتح طريقا الى المناطق الداخلية لجلب العبيد . ولكن الوضع يختلف عنه في حالة الأشانتى ؛ إذ أن المقاطعة الداخلية كانت تحظى بنظام دقيق . وابتدأت الداهومي - التي تدرت على أيدي اليوروبا - في الاغارة والقتل والتجارة بنجاح مع الأوربيين ، وأيقن ملك الداهومي أن الربح الفعلي

يمكن في السيطرة على المنطقة الساحلية ، ونجح - فيما لم تنجح فيه الأشانتى - في غزو الساحل ، حتى أنه فيما بين ١٧٢٤ و ١٧٢٩ أفلح في وضع الدول الوسيطة تحت سيطرة أعوانه ، وقام بالقضاء سائر المعاهدات السابقة إرغامها . وقام الداهوميون بإدارة هذه المحطات بأنفسهم وبكفاية حتى أن التجار الأوربيين كانوا يجيئون الى تلك المنطقة بصفتهم تجارا فقط ، بعد أن حصلوا على موافقة الداهومي ، كما كان تحديد سعر الرقيق يتم من جانب أبومي العاصمة الداخلية ، وكان الأوربيون راضين عن ذلك لما كان يوفره لهم من تكاليف إدارية كبيرة في الرجال والمال .

وكان ملك الداهومي هو المسيطر المباشر على الاقتصاد مما حقق له إدارة حكومية ناجحة ونظاما للضرائب كان الملك يتولى مراقبته باستمرار حتى لا يستفحل أمره بما يتعارض مع رغبات الملك . وكان كل موظف في المملكة بما فيهم الملك نفسه تابعا من الوجهة النظرية للملكة الأم التي كان يسود الاعتقاد بأنها هي التي تعطي المشورة ولكنها لم تسيطر على السلطة التنفيذية . وانسحب هذا الوضع بنحو ما على جيوش المملكة أيضا . وكان الداهوميون يعتمدون - فيما يتعلق بالاغارات لطلب الرقيق أو في الاشتباكات العربية الرئيسية على فيلق من العذارى الأمزونييات ، فقد كن - بعكس الرجال - غير خاضعات لأحد . ومن الناحية الفنية كانت هذه الإدارة القوية من جلاب الرقيق تابعة لـ (الافين) في (أويو) - الذي أثبت أن قوته لا تهزم أبدا - وقد استطاع هذا الجيش من الأمزونييات أن يندفع تجاه الغرب ويواجه الأشانتى . وفي عام ١٧٥٠ اتفق على خط للحدود بين الفريقين . أما عن المقاطعات الساحلية مثل واهيدا (Whydah) وأردرا الصغيرة (Little Ardra) وبوبو (باوآبو Pawpaw) فقد كانت كثيرة الثورة على مستعبدتها ، ولم تستطع داهومي أن تقيم اتصالات تجارية ، أو أن تغير على الإمارات الإسلامية عبر النيجر ، ولذا فقد كانت تجارتها في الرقيق أقل من تجارة الأشانتى الواسعة في ساحل الذهب .

ولم تكن في دلتا نهر النيجر دولة قوية الى جنوبي ساحل العبيد يمكن التعامل معها . وكان العبيد المستجلبون من هذه المنطقة يجرى بيعهم بأسعار منخفضة لأنهم كانوا لا يتمتعون بأية مهارات بخلاف الزراعة ، كما أنهم لم يكونوا مرغوبا فيهم من جانب صغار تجار العبيد ، ولكن كانوا يؤدون المطلوب بالنسبة للمزارع الكبيرة في البرازيل وفي حزام القطن في أمريكا .

وبعد اختراع طريقة طليج القطن في نهاية القرن الثامن عشر ازداد إنتاج القطن زيادة سريعة ، واتضح لقباطنة السفن أن في الإمكان تحقيق أرباح من نقل هؤلاء العبيد غير المهرة من دلتا النيجر لزيادة الطلب عليهم . وكانت التجارة في دلتا النيجر تتم في بعض الأحيان عن طريق توريط أحد الزعماء الحاكمين ، الذين يقدر عددهم بالمئات ، بدفع مبلغ بسيط له كعربون لشراء عدد قليل من العبيد الذين أسروا في الحروب المحلية الشائعة في هذه المنطقة - ويتبع ذلك أن تتحرك سفينة الشحن مصعدة لبضعة أميال في النهر وتبدأ محادثات جديدة بخصوص صفقة العبيد .

وكانت شحنات الرقيق في بعض الأحوال تمثل السجناء من الأطراف المعارضة نتيجة حرب بين قبيلتين ، وربما كانت تلك الشحنات تتضمن أيضا بعض الرجال الذين يأسرهم قائد قبيلة ما في فترة انتظار باخرة الشحن . وغالبا ما كانت المستودعات أو المحطات لا تستوعب الأعداد الكبيرة من العبيد ، فيقوم التجار بشراؤهم وتكديسهم في أماكن أخرى حتى تأتي الباخرة . وكانت الأحوال الصحية سيئة بالنسبة لهم حتى قبل أن تبحر بهم السفينة ، إذ لم يكن هناك نظام للتفتيش قبل إبحارها بمن فيها من الرقيق ، كما كانت تفعل داهومي . وترتب على ذلك بطبيعة الحال أن من وصل من الرقيق إلى أمريكا في تلك الآونة كانوا أقل صلاحية من الناحية الصحية وأقل فائدة من أولئك الذين استجلبوا في القرون السابقة .

وفي أواخر القرن الثامن عشر كانت هاييتي تعتبر سوقا غير قابلة للاشباع ، وقام التجار من الفرنسيين بمزاولة هذه التجارة على ساحل الجابون مستخدمين نفس الطرق التي كان يستخدمها البريطانيون والبرتغاليون ، كما استطاعوا الحصول على ضحاياهم من البانتو مثلهم في دلتا نهر النيجر . واستمرت البرتغال في العمل في مملكة الكونغو بطريقة غير رسمية ، إلا أنها كانت مجزية كما كانت في الأيام الأخيرة لتجربة المانيكونجو . وربما كانت التجارة الواردة من أنجولا ، والتي كانت تخضع للإشراف الرسمي ، هي التي تأتي بأكثر أعداد من الرقيق منها في باقي القطاعات فيما عدا ساحل الذهب . كما كان نمط هذه التجارة مباشرا وأبسط منه في أي مكان آخر .

ولقد أمكن للزنوج الذين يجري في عروقهم الدم البرتغالي ولرؤساء قبائل البانتو أن يقدموا تيارا مستمرا من « المذنبين » ، سواء أكانوا مذنبين

حقا أم هو مجرد ادعاء ، وبأسرى الحروب الهاربين الذين كانوا يباعون لكل قادم إلى المنطقة ، سواء أكان هولنديا أم بريطانيا أم فرنسا أم برتغاليا ، وأكبر نسبة من عبيد أنجولا هي تلك التي ذهبت إلى البرازيل - وأن كانوا قد انتشروا في كل أنحاء العالم الجديد - إلا أن تجارة البرتغال تغفلت في أعماق القارة حتى ٣٠٠ ميل مستنزفة كل أنجولا الحالية ومعظم حوض الكونغو الأدنى .

وليست هناك إحصائيات يمكن الاعتماد عليها تحدد لنا عدد الأفريقيين الذين تم جلبهم إلى أمريكا ، وإن كانت هناك بعض التقديرات القائلة بأنهم يتراوحون ما بين ٣ ملايين وما يزيد قليلا على ٢٠ مليونا ، ولربما أسهمت حركة مقاومة الرق التي نشطت في أثناء القرن التاسع عشر في إيجاد هذه البلبلة ، فكثير من سجلات بيع الرقيق إما فقدت وإما تم اعدامها ، إلا أن بعضا منها لا يزال موجودا يعطى تقديرات بالنسب المؤيدة للعبيد الذين لا قوا حتفهم في أثناء تلك الرحلة الشاقة عبر المحيط . وكانت هذه النسب كما يلي : ١٢٪ للسفن الفرنسية ، و ١٧٪ للهولندية والبريطانية ، أما الخسائر البرتغالية في هذا المجال فكانت نحو ١٥٪ .

وفي القرن التاسع عشر ، حينما ارتفع صوت دعاة إلغاء تجارة الرقيق ، وأقدم التجار على انتهاز آخر فرصة قبل انتهاء هذه التجارة ، ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين ٢٥ و ٣٠٪ .

وفي سنة ١٨٦٠ ، حينما انتهت معظم تجارة الرقيق ، كان هناك في شمال أمريكا وجنوبها أعداد من السكان تنتمي إلى أصل أفريقي تتراوح ما بين سبعة وثمانية ملايين شخص .

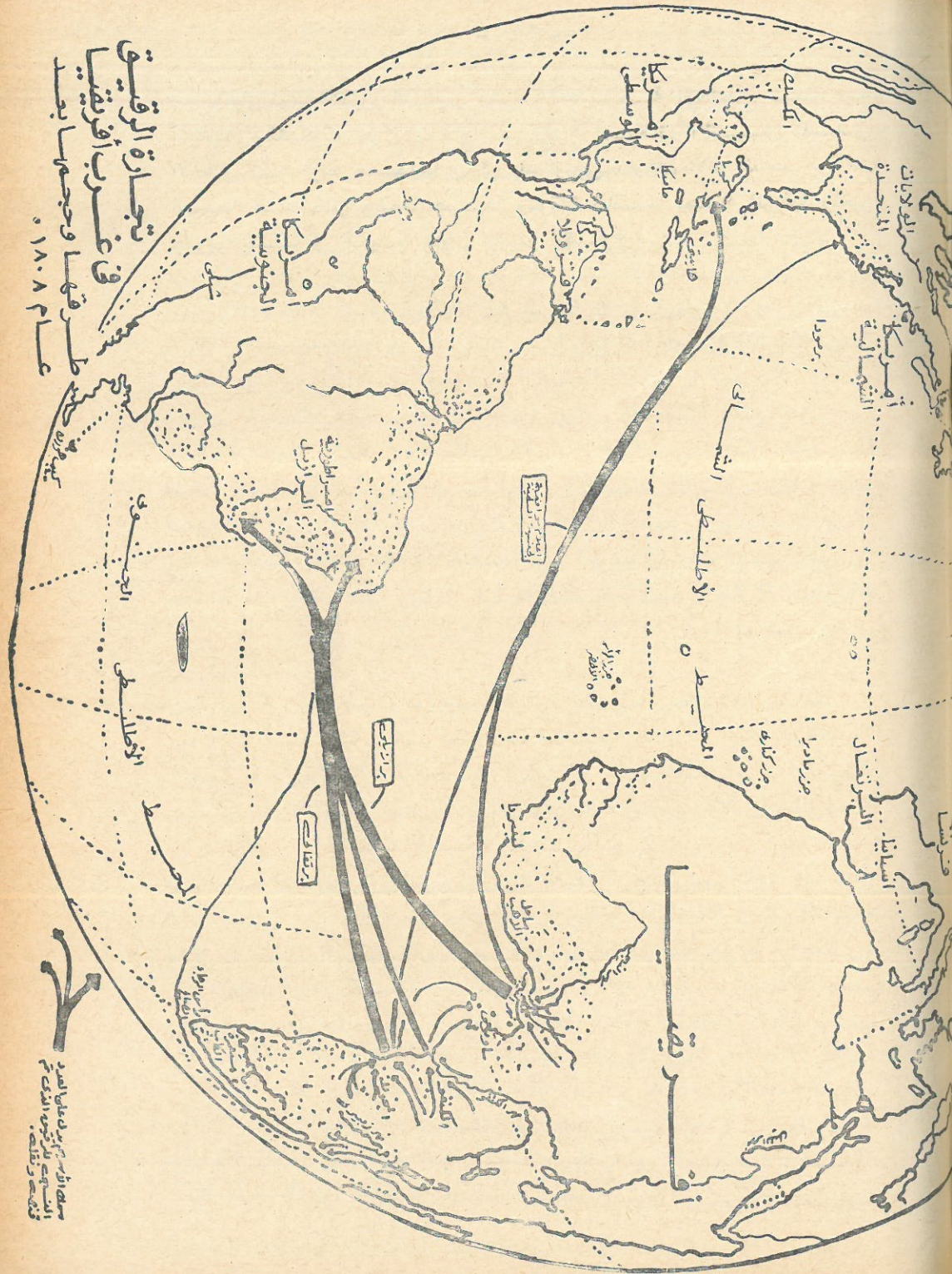
أما المناطق التي كانت توجد فيها إحصائيات سكانية ترجع إلى الجزء الأول من القرن التاسع عشر فيبدو - وحسب تلك الإحصائيات - أن ما بين ثلث أو نصف هؤلاء السكان كان نتيجة النمو الطبيعي ، وعلى ذلك فإن العدد الذي أتى عن طريق أفريقيا كان ما بين ٣٥ و ٥٥ ملايين نسمة . فاذا ما أضيف أي رقم لمن هلكوا في الطريق فإن العدد (م ٥ - أفريقيا)

يبلغ من ٤ الى ٦ ملايين لاولئك الذين حملتهم السفن من افريقيا في الفترة ما بين ١٤٤١ و ١٨٨٠ م .

ويبلغ عدد من تم بيعهم في الثلاث عشرة المستعمرة ٥٠٠.٠٠٠ نسمة، قضى نصفهم بعض الوقت في جزر الهند الغربية ، وما يقرب من ١٥ الى ٢ مليون وصلوا الى هذه الجزر ، ولكن الولايات المتحدة واسبانيا اشترتا ثلثهم . أما البرازيل فربما كانت قد أخذت مليوناً ونصف مليون ، ولكن لا يزيد بحال من الأحوال على ٣ ملايين نسمة ، في حين أخذت أوروبا وجزيرة ساوتومس وجنوب افريقيا وعدد آخر من المستوطنات المتفرقة من ١ الى ١ ١/٢ مليون ، وهذا يشير مرة أخرى الى أن ما بين ٣ و ٥ ملايين من العبيد الأفريقيين وصلوا الى الأسواق الأجنبية .

وانه لمن العسير الاجابة عن السؤال الذي يقول : من أي مكان في افريقيا أتى هؤلاء العبيد ؟ ذلك أن أحدا لم يسأل ، ولأن السجلات التي كانوا يحتفظون بها قد أدمت بواسطة الشركات والحكومات المعنية . ولربما كان ثلثا الرقيق قد أتوا من ساحل الذهب وأنجولا بالتساوي ، إلا أن هناك جهات أخرى كان لها وضع خاص مثل الكنفو في القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، وساحل العبيد في القرن الثامن عشر ، ودلتا النيجر في القرن التاسع عشر . أما باقي الجهات فكانت مورداً للرقيق بصورة متقطعة أو بحجم ضعيف ، وقامت البرتغال بالسيطرة على هذه التجارة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر - أما هولندا فكان ذلك في ثلاثة أرباع القرن السابع عشر ، وبريطانيا في السنين ما بين ١٦٧٢ و ١٨٠٨ . ثم بعد ذلك كان البرتغاليون بالاشتراك مع الولايات المتحدة والبرازيل والاسبان والفرنسيون هم المسيطرين على تلك التجارة .

وكان حجم هذه التجارة يختلف اختلافاً شديداً من قرن الى آخر إلا أنه في كل الظروف قامت كل من بريطانيا والبرتغال بشحن نحو ٣٢٪ أو ٣٣٪ من مجمل الشحنات . أما هولندا فقد شحنت نحو ١٨٪ منها ، وفرنسا نحو ١٢٪ ، والولايات المتحدة (بعد ١٧٨٣) نحو ٥٪ .



تجارة الرقيق
في غرب افريقيا
من ١٨٠٨ م

من ١٨٠٨ م
من ١٨٠٨ م

وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت موجة الاحتجاج ضد سوء المعاملة والشكوك حول مدى مسايره استرقاق الانسان لمبادئ الاخلاق قد تردد صداها في كل بلد أوربي ، وكان الأثر الناجم عن هذه الصيحة قد خلق وضعا جديدا وموقفا خاصا تجاه افريقيا وتغيرا جذريا أيضا في الحياه داخل هذه القارة .

٥ محنة العدالة

لقد اعتقد الأوربيون قبل القرن الثامن عشر أن التقاليد الأفريقية ينبغي الحكم عليها طبقا للمقاييس الأفريقية . ولما كان الرقيق وتجارته معروفين من الأفريقيين في فترات ما قبل التاريخ فقد اعتقد الأوربيون الذين اشتركوا في تجارة الرقيق أن ما ينبغي لهم مراعاته هو مجرد الالتزام بالتقاليد الأفريقية في هذا المجال ، ومحاولة نشر المسيحية كلما تسنى لهم ذلك ، وكان الانجيل — من وجهة نظرهم — ليس نظاما أو مبادئ للسلوك الاجتماعي ، لكنه رسالة للخلاص من هذا العالم ، ولذلك فقلما ارتفعت أصوات السخط في أوربا ضد الرق خلال القرون الثلاثة الأولى للاستعمار . حقيقة ان قلة من الأوربيين هم الذين تهيأت لهم فرصة أن يروا عبدا ، أو أن يدركوا ما تتضمنه تلك التجارة بالنسبة الى الأفريقيين الأرقاء ، هذا باستثناء تجار الرقيق وما كانوا هم أنفسهم يملكون رقيقا .

لقد كان الاعتراض على تجارة الرقيق موجودا دائما، بل أن الكاثوليكين البرتغاليين كثيرا ما احتجوا خلال ١٥٠ سنة — هي عمر هذا النوع من التجارة — وارتفعت بعض الأصوات الشجاعة من آن لآخر ، في انجلترا وبعض البلدان الأخرى. لكن قلة من الذين سمعوا هذه الأصوات كانوا يدركون كنه المشكلة . وحاولت كل يد أوربية من جانبها أن تنظم تجارة الرقيق أو أن تتأكد من عدالة ممارستها . فقد كان يفترض أن الرقيق يتم استجلابه طبقا للقانون الأفريقي ، بمعنى أن يتم جلب العبيد في حرب « عادلة » من ناحية ، أو من ناحية أخرى يثبت أنهم كانوا مذنبين ، وأن يتم شرائهم بعد ذلك بطريقة شرعية . ولأن رؤساء القبائل كانوا يميلون الى تضخيم قائمة المذنبين ، فكانوا يقومون باغارات لاداعي لها للحصول على الرقيق ، لم يكن لدى الأوربيين حينذاك وسيلة للتحقق ممن تم استرقاقهم بطريقة عادلة من غيرهم . وكان الخطأ أن تبسط النفوذ على اقليم تابع لأناس آخرين أو أن تحاول تطبيق النفاذ والقوانين الأوربية على المجتمعات البدائية . وكان أبرام المعاهدات يتم مع بعض القبائل التي تتحالف مع الأوربيين بقصد ضمان حمايتهم من الاسترقاق ،

وكذلك ضمان شرائهم للرقائق الذى تكون تلك القبائل قد حصلت عليه عن طريق الحرب أو التجارة مع جيرانها .

وقد أسهم هذا الوضع بطريقة مباشرة فى تنمية تجارة الرقيق ؛ ذلك أن الأوربيين كانوا يعتقدون أنهم يفعلون خيرا بشراء هؤلاء العبيد ، حيث كان فى اعتقادهم أن ساداتهم الجدد من المسيحيين أكثر عدالة فى معاملتهم من ملاكهم الوثنيين ، كما أن العبد الذى يعتنق المسيحية كانت تضمن له حرية كاملة فضلا عن المساواة فى الحياة الأخرى ، وكان من المعتقد أن الأفريقى سوف يتعلم بمرور الوقت القيم الأخلاقية للعمل من خلال اسهامه فى بناء مجد المسيحية .

وكانت اسبانيا من دون كل القوى المسيحية تنظر الى تجارة الرقيق على أنها عملية غير مشروعة ، ولم تكن تسمح لسفنها أن تشترك فيها كما طبقت قوانينها بتحريم هذه التجارة بطريقة صارمة (هذا فيما عدا حالتين استثنائيتين هما قيام كريستوفر كولومبس باسترقاق بعض الهنود وحوكم على ذلك وسجن عام ١٥٠٠ ، والواقعة الأخرى الخاصة بمهربى القرن التاسع عشر عندما كان الأسطول الاسباني من الضعف بالدرجة التى لم تمكنه من وقف تلك العمليات) وعلى كل حال فإن امتلاك الرقيق كان مسموحا به ، بل ويجرى تشجيعه على أساس أنه يعود بالفائدة على كل من الأفريقيين والاسبان ، لكن سفن البرتغاليين والانجليز والهولنديين كانت هى التى تقوم بالدور الأكبر فى نقل الرقيق وتجارته .

وكانت محاولات الأوربيين لاحترام التقاليد الأفريقية سليمة من الناحية النظرية ، إلا أنها كانت وخيمة العواقب من الناحية العملية ، لأنها خدمت الأوربيين دون أن تؤدى أية خدمة للاقتصاد الأفريقى . ولم يكن الاسترقاق الدائم أو اعتبار العبيد ملكية شخصية دون قيود وأنهم بند من بنود تجارة الجملة ، من التقاليد الأفريقية فى شئ ، كما أنه لم يكن من عادة الأوربيين من جهة أخرى أن يملكوا بشرا أو يستغلوهم لفائدتهم الشخصية ، إذ أن مفهوم الملكية لديهم يعنى الحرية الكاملة فى التصرف فى الشئ المملوك . وهكذا حدث خلط بين تقاليد الأفريقيين

المتعلقة بالرق وبين مفهوم الملكية عند الأوربيين . وكان هذا الخلط فى المفاهيم بين وجهتى النظر الأوربية والأفريقية سببا فى خلق جو من الارتباك والفساد والانحراف .

ولقد تزايد الهجوم على نظام الرق خلال القرن الثامن عشر نظرا لمناداة بعض الكتاب « التنويريين » مثل جون لوك وفولتير وجان جاك روسو بوجود قانون عالمى واحد ، وأن ما يعتبر عملا غير أخلاقى فى منطقة ما من العالم لابد أن يعتبر خطأ أيضا فى كل مكان آخر ، حيث أن كل البشر يخضعون لمنطق العقل ويمتلكون نفس الحقوق الطبيعية . وانتشرت الكتابات والتقارير عن الرق فى كل مكان وعلى صفحات الجرائد . لكن حركات النهضة الدينية ، وخاصة الحركات الجماهيرية التى انبعثت من جديد كحركة الميثوديين (*) فى انجلترا أعطت دفعة للحركة الانسانية . غير أن التجار وملاك الرقيق — حين وجدوا منطقهم القديم عاجزا عن اقناع أحد به — صاروا يركزون على حقوق الملكية والضرورات التجارية ، وحماية الاستثمارات ، إلا أنه كلما زاد الجدل من أنصار النظرة المادية زاد رد الفعل من جانب المحبين للانسانية .

وفى عام ١٧٢٧ كان « مجتمع الأصدقاء » أول من أدان الرق ، وابتدأت جماعة الـ (Quakers) (* *) فى انجلترا وبنسلفانيا فى تحرير ما لديها من الزوج . وأثرت حركة جون وسلى — الميثوديين ومنادائه بالمبادئ الأخلاقية — فى وليم ويلبرفورس السياسى البريطانى . وظهرت حركة « المجتمع المعادى للرق » Anti-Slavery Society فى انجلترا عام ١٧٦٥ بقيادة ويلبرفورس وأخذت على عاتقها اقناع البرلمان بأن من الخطأ امتلاك البشر فى أى مكان فى العالم ، واستطاعت هذه الحركة اقناع اللورد مانسفيلد (Mansfield) رئيس القضاة فى عام

(*) هى الحركة الدينية الإصلاحية التى قادها فى أكسفورد عام ١٧٢٩ تشارلز وجون وسلى فى محاولة للنهوض بالكنيسة الانجليزية . (المراجع) .
(**) طائفة نادى بالصدقة الانسانية ومقاومة الحرب والبسطة فى اللبس وكره الطقوس الخارجية . وكان يطلق عليها لفظ (طائفة الأصحاب أو الأصدقاء) . (المراجع) .

١٧٧٢ بأن القانون العام يحمي الحرية لكل الناس ، وعلى ذلك أصبحت إنجلترا أول بلد يلغى الرق . وترتب على ذلك أن أصحاب المزارع في مزارع جزر الهند الغربية لم يتمكنوا من أن يحضروا معهم عبيدهم الشخصيين إلى إنجلترا . لكن هذا القانون لم يطبق خارج نطاق الجزر البريطانية . وبقي بعد ذلك اقتناع البرلمان البريطاني بأن هناك مستوى أخلاقيا موحدا ينبغي مراعاته في شتى أرجاء الامبراطورية البريطانية .

وبصدور قانون سنة ١٨٠٧ صارت تجارة الرقيق في المياه البريطانية وحركة التجارة بين جميع المستعمرات البريطانية محرمة ، وصار الأسطول الملكي البريطاني مسئولا عن مراقبة السفن البريطانية ، إلا أن الحروب ضد نابليون حالت دون تنفيذ ذلك لعدة سنوات .

وكانت عدة سفن بريطانية لاتزال تعمل مستقرة تحت العلم الأمريكي رغم أن بحارتها من البريطانيين لتمتع بالحصانة اذا ما فاجأتها دوريات الأسطول البريطاني . ولنع هذا التحايل بدأت إنجلترا تفتش السفن الأمريكية ، ولم تكن هناك طريقة مؤكدة للدلالة على أن هذه السفن الأمريكية تستغل للتجارة المعتادة أم تخص تاجر رقيق بريطانيا متهربا من القانون . ولذا فقد تعرضت بعض السفن التي تعمل بصفة مشروعة ، للتفتيش والبحث عن تجار الرقيق أو لاسباب أخرى مما أدى إلى احتجاج أمريكا على ذلك ، وما ترتب عليه من قيام حرب عام ١٨١٢ (وتجدد الإشارة إلى أن دستور الولايات المتحدة الذي وضع عام ١٧٨٧ يقضي بأن تقوم السفن الأمريكية بوقف التجارة في الرقيق اعتبارا من ١٨٠٨ ، لكن هذه الفقرة من الدستور لم تنفذ حتى الحرب الأهلية) .

ولقد كانت هناك ثغرتان خطيرتان في القانون البريطاني ، هما : أنه بمجرد أن يصل العبيد إلى مستعمرات بريطانيا فان وضعهم القانوني يعتبر غير مخالف للقانون ، والثغرة الثانية هي استمرار مشروعية الرقيق في الدول الأخرى . وكانت السبيل الوحيدة لمنع عمليات التهريب هي الغاء حوافزه . وعلى ذلك ففي عام ١٨٣٤ قام البرلمان البريطاني بإصدار التعليمات اللازمة بتحرير كل العبيد الموجودين في الامبراطورية ، لكن — بحكم النظرة القديمة لحقوق الملكية — خصص مبلغ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

استرليني كتعويض للمالكين السابقين . وكانت البرتغال من بين أكبر القوى الأجنبية التي تهتم بتجارة الرقيق . لكنها انفتحت في عام ١٨١٥ على ألا تقوم بأي عمليات في تجارة العبيد شمال خط الاستواء ، غير أنها نقضت اتفاقها لتشتري الرقيق بحرية من دلتا نهر النيجر وتقوم ببيعه في جزر الهند الغربية . وفي عام ١٨١٨ أمكن لبريطانيا الحصول على حق تفتيش السفن الفرنسية والاستيلاء على ما تحمله من رقيق ، واضطرت البرتغال تدريجيا أن تخضع لذلك أيضا بالنسبة لسفنها . وكان نشاط البرتغاليين والبرازيليين المهربين مازال شديدا في هذه التجارة مع قبائل اليوروبا عام ١٨٦١ ، واستمرت حركة التجارة بين أنجولا والبرازيل تسير بطريقة مشروعة ودون قيود حتى عام ١٨٧٨ . واستمرت هذه التجارة غير المشروعة قائمة لعقد آخر من الزمان ، إلا أنها خبت بعد أن قامت البرازيل عام ١٨٨٨ بالغاء تجارة الرقيق ، ونشطت الدوريات البريطانية في مطاردة الرق حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت آخر واقعة تهريب قام الأسطول البريطاني باكتشافها عام ١٩٠١ .

ولقد ذهب بعض النقاد في الآونة الأخيرة إلى اتهام بريطانيا بأنها كانت تجبر الدول الأخرى على ترك تجارة الرقيق من أجل تحطيم اقتصادياتها وليس لدواعي الانسانية . ولا يمكن انكار أن بريطانيا كانت ترمى إلى السيطرة على التجارة العالمية في القرن التاسع عشر ، إلا أنه من ناحية أخرى يبدو من العسير الاجابة على السؤال : لماذا تقوم بريطانيا بالعمل على انهيار تجارة الرق المربحة والتي كانت تحتكرها هي من الوجهة الفعلية .

ولم تنته مسئولية دعاة المبادئ الانسانية بالغاء تجارة الرقيق والحد من ملاك الرقيق ، فقد استمروا في تحمل تلك المسئولية الانسانية وطالبوا الأوربيين بالاهتمام بالأرقاء المحررين في أمريكا ، بل بأشكال الرق التقليدية الموجودة في المجتمعات الأفريقية ، كذلك وجهت بريطانيا والولايات المتحدة جهودهما إلى رقيق أمريكا السابقين . وكمنت المشكلة في كيفية إيجاد وسيلة لاستيعاب هذا العنصر الجديد في مجتمع البيض المغاير لمجتمعهم ، وعلى مستوى اقتصادي متفاوت . وجاء الحل باقتراح « محبى الانسانية »

أن يعاد الزنوج الى قارتهم الأم . ثم تبين للأوربيين بعد ذلك أن مشكلة المشكلات تكمن في صعوبة ملائمة الرقيق المحررين مع التقاليد الأفريقية الأصلية .

ولقد واجهت بريطانيا مشكلة الزنوج المحررين لأول مرة في نهاية الثورة الأمريكية ، ولقد حصل الزنوج — الهاربون من المستعمرات الأمريكية المتمردة الى نوفا سكوتيا Nova Scotia — على حريتهم مقابل ولائهم للتاج ، كما تم الاعتراف بحرية بعض آخر من الزنوج وتم ترحيلهم من جزيرة جاميكا ، عقب ثورة جماعية للرقيق ، الى كندا ، وأدى ذلك الى زيادة عدد الرقيق السابقين بها . أما الزنوج الذين كانوا في إنجلترا وتم تحريرهم بواسطة اللورد مانسفيلد عام ١٧٧٢م والزنوج الآخرون ممن تم الاستيلاء عليهم من قبل دوريات الأسطول الملكي من سفن نقل الرقيق في الأطلنطي فقد أسهموا جميعا في ازدياد حجم المشكلة .

وانتهى الرأي أمام هذه المشكلة الى الاعتقاد بأن الحل الوحيد هو إعادة هؤلاء الأفريقيين الى أوطانهم . الا أن عدم تفهم الأوربيين للفوارق القبلية في أفريقيا حدا بهم الى الظن بأن العبيد المحررين سوف يكونون أكثر سعادة في أى مكان في قارتهم مما لو عاشوا في مجتمعات أوربية غريبة عنهم . وفي هذا الاعتقاد تجاهل حقيقة أن كثيرين من هؤلاء العبيد قد مارسوا وتشربوا الثقافة الأوربية والنظم الأوربية .

ولقد كانت أولى المشكلات عند إعادة توطين هؤلاء الزنوج هي تحديد الأماكن التي يحسن توطينهم فيها ، ولم يكن بالاستطاعة مثلا إرسالهم الى دولة منظمة مثل : الداومى ، أو اليوروبا ، أو الأشانتى ، حيث كان ينتظرهم اما الفناء واما الاسترقاق مرة أخرى .

ولم تكن المناطق التي يسيطر عليها تجار الرقيق من البرتغاليين مثل : دلتا نهر النيجر ، وأنجولا ، أو الكنفو ، من المناطق التي وقع عليها الاختيار ، كذلك فإن قبائل الفانتى كانت ستعارض هذا التوطين — فلم يبق أفن الا المنطقة ما بين السنغال وساحل العاج ، فقد كانت لا تتمتع بأى تنظيم ، كما أنها كانت متناثرة السكان ، ومن ثم كان يمكن الحصول بسهولة على الأرض اللازمة ، وبالتالي تفادى استعباد من يجرى توطينهم مرة أخرى .

واحتارت بريطانيا وبعض من سموها بـ « محبى البشرية » من الأمريكيين مناطق من هذه المساحة فيما يعرف الآن بسيراليون وليبيريا ، ووصلت أول دفعة من المستوطنين من نوفا سكوتيا وإنجلترا الى سيراليون تحت رعاية إنجلترا سنة ١٧٨٧م ، ولقد اتسمت هذه الفكرة بالنبل وان لم يساندها لدى التطبيق تخطيط واقعى ، إذ رفضت القبائل الأصاية بيع الأرض لهذا الغرض ، فقد اعتبروا الدخلاء الجدد متطفلين عليهم . ففى أحسن الأوضاع يمكنهم استئجار منطقة صغيرة محدودة ، وعلى ذلك كان على المستوطنين الجدد أن يحصلوا على وظائف عند تجار الرقيق ويعملوا كوكلاء في الميناء مع شركات الهند الغربية ، ولكن أحلامهم تبخرت تحت وطأة الأمراض المنتشرة هناك ، ثم أخيرا بهجوم ساحق عليهم من القبائل الأصلية عام ١٧٩٠ .

أما المحاولة الثانية لتوطينهم فكانت في عام ١٧٩١ ، وقامت بها شركة سيراليون . والغريب أن الشركة عندما أرادت نقل هؤلاء المستوطنين الجدد من المحررين من نوفا سكوتيا اعتمدت في تلك العملية على قنص وبيع الرقيق من سكان البلاد الأصليين لتغطية نفقات نقل وتوطين المستوطنين الجدد ودفع نفقات الإدارة !! مما دعا البرلمان البريطانى في عام ١٨٠٠ الى منح الشركة اعانة مالية ، كما منحها حق استخدام قوة بوليسية ، وبعد ثمانية أعوام استولت الحكومة على الشركة ثم صارت سيراليون مستعمرة تحت التاج البريطانى . ولما كانت التقاليد القبلية تقضى بأن تعتبر أرض تلك المنطقة ملكا لورثة من يزرعها ولا يمكن بيعها ، فقد اضطر المستوطنون الى استئجار أماكن للمدن التى يقيمون فيها وأراض أخرى للقيام بزراعتها . ولقد عارض المكتب الاستعمارى بشدة أى اتصال يجرى بين هؤلاء المستوطنين الجدد والقبائل الأصلية ، الا أنه لم يكن يدرك أن المستوطنين الجدد اذا لم يوفقوا في التفاوض مع السكان الأصليين ليحصلوا على الأرض فانهم سوف يضطرون للحرب في سبيلها أو يواجهون الهلاك جوعا .

وبعد أربعة عشر عاما من الجدل ، كان المستوطنون الجدد يعتمدون خلالها كلية على الهبات المقدمة من البرلمان وبمن سموها أنصار الانسانية

(Philanthropists) ، سمح لهم بالمفاوضات الخاصة بالمعاهدات لتأجير أرض القبائل ، ولم يتسن لأحد من المهاجرين أن يشتري أراضى حتى نهاية القرن حين صدر قانون نقل الملكية البريطانى ليحل محل القوانين التقليدية ، وحين جعلت وسائل التكنولوجيا الحديثة بالإمكان زراعة مساحات من المستنقعات لم يكن من المتيسر استغلالها من قبل . وأخذ هؤلاء الأزواج المستوردون بالنمط الأوربى فى ثقافتهم ونظرتهم الى الأمور وأسلوب معيشتهم بكيفية تختلف بوضوح عن المجتمع الأصلى الذى يعيشون بين ظهرانيه . ولم يتعد التأثير البريطانى الشريط الساحلى الذى احتله المستوطنون حتى القرن العشرين .

وكان اهتمام الولايات المتحدة بليبيريا - الذى تزايد بعد جيل تال لما سمى خطة سيراليون - مشروعاً خاصاً رغم أن بعض الشخصيات الرسمية فى الحكومة الفيدرالية كانوا يولون هذا الموضوع اهتمامهم كذلك . وقد رخص لجمعية الاستعمار الأمريكىة The American Colonization Society فى عام ١٨١٦ بنقل الرقيق المحررين من المجتمع الأمريكى لتخليصه منهم ، وليس على أساس أنها حركة ضد الرقيق . وعلى الرغم من أن بعض أهل الولايات الجنوبية خلقوا بعض الاضطرابات باعلانهم أن الجمعية تستهدف استغلال الأزواج المحررين ، فقد لقيت الجمعية معارضة ومساندة من أصحاب الرقيق والبيض الجنوبيين مثلما وجدتتها من أتباع المذهب الانسانى فى الشمال . وقد تضمن تقرير تلك الجمعية فى سنة ١٨١٩ الآتى :

« ان أشكال الحكم الجديدة التى تسير على هدى أولئك الذين يمثلون الفخر والاعتزاز لأمريكا سوف تشهد مدى عمق التزاماتهم تجاه ساداتهم السابقين ولسوف تغنى جموع الأجراء فى أثناء سفرها على شواطئ الكنفو بلغة تسجل الدستور والقانون والتاريخ الأمريكى ويرددون تراثيل الثناء لخالق الجنس البشرى كله » .

وبعد مرور سنتين تم شراء بعض الأراضى فى جنوب سيراليون ، وكانت باكورة الإقامة فى (منروفيا) التى سميت باسم رئيس الجمهورية الأمريكىة الرئيس منرو ، وأصبحت عاصمة لبلاد مونسيرادو

(Monserado) ، وساعدت سفن البحرية الأمريكىة هؤلاء المستوطنين على الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات أهل البلاد الأصليين . ولقد منحت شركة الاستعمار الأمريكى منطقة مونسيرادو وعاصمتها منروفيا دستوراً بعد مرور أربع سنوات ، كما قامت هيتان أخريان بإنشاء مستوطنات لها الى الجنوب على الشاطئ (جمعية بنسلفانيا والميسيسى للاستعمار) (وجميعه مريلا ند) . وكانت كل من الجمعيتين متميزة عن الأخرى مما جعل كلا منهما منفصلة عن جيرانها . ولم يكن تحت حوزة هذه الشركات أكثر من ١٥٠٠٠ من العبيد السابقين ونحو ٥٠٠٠ من الأزواج الذين تم تحريرهم فى عرض البحر بواسطة الأسطول البريطانى .

وسرعان ما اتضح أن موارد البر والاحسان المحدودة ، ورفض معظم الرقيق المحررين الهجرة سوف يقف حائلاً فى وجه إعادة توطينهم ، وبالتالي حل مشكلة أمريكا الاجتماعية . وقبل حلول عام ١٨٣٤ كانت « جمعية الاستعمار الأمريكىة » قد ضمت اليها مستعمرتى بنسلفانيا والميسيسى واندجتت المستعمرتان تحت اسم (ليبيريا) ، وتمكنت مدرسة القانون فى جامعة هارفارد من اعداد دستور نموذجى يقضى بوجود حاكم يعاونه مجلس مكون من عشرة من المستوطنين ، فى حين يحتفظ هو بحق الاعتراض « الفيتو » . لكن الليبيريين قاوموا هذه الخطة الى أن تنازلت « شركة الاستعمار الأمريكىة » عن هذا الامتياز بعد مرور خمس سنوات من المفاوضات . واستقبلت ليبيريا أول حاكم زنجى لها عام ١٨٤١ ، وكان ذلك يعنى حصولها على نوع من الحكم الذاتى . وقد طالبت ليبيريا باستقلالها بعد عام ١٨٤٧ ، ولم تعارض شركة الاستعمار الأمريكىة ولا الحكومة الأمريكىة هذا الاتجاه ، ولكنها احتفظت بالاعتراف الرسمى بالاستقلال حتى تنتهى الحرب الأهلية . واستمرت السفن الأمريكىة فى أثناء تلك الفترة فى حماية المستوطنين من الهجمات . أما مريلا ند فقد استمرت منفصلة حتى تم ضمها الى ليبيريا باتفاق متبادل سنة ١٨٥٧ .

واستمرت الحكومة فى يد الليبيريين - « الأمريكيين » وأحفادهم ، وكانت هناك طبقة هشة من الحضارة تعتبر نسخة من المجتمع الزراعى لولايات الجنوب فى أمريكا ، حتى فى بعض الأحيان فى تقليد هذا المجتمع

في عملية الاسترقاق . ولم يجرؤ هؤلاء المستوطنون على التوغل في الداخل الى أبعد من نطاق مدفعية الأسطول الأمريكى الى أن تم حل الصراع بينهم وبين قبائل السكان الأصليين في القرن العشرين .

ولم تقدم عملية إعادة التوطين على النحو المتقدم أى حل لمشكلة الزواج في الولايات المتحدة ولا في جاميكا البريطانية ، وقد ساعد على خلق مشكلة استعمارية في أفريقيا أن من أعيد توطينهم من الزوج كانوا قد تأثروا بالبيئة الأوربية بدرجة جعلت من الصعب ادماجهم في السكان الأصليين . ففى سيراليون كان على بريطانيا أن توائم بين مجتمعين من الزوج بينهما قدر كبير من عدم التجانس ، كذلك الموجود من رعاياها البيض بين الزوج الأصليين في ممتلكاتها المتعددة الأجناس في أفريقيا . أما ليبيريا فلم تصبح « نموذجا » يحتذى به وإنما صارت مقوة متأثرة بالأسلوب الأوربى تقوم بالسيطرة على عناصر الزوج المقيمين داخل المنطقة .

أما الى الشرق من هذه المنطقة بمحاذاة ساحل الذهب وساحل العبيد وشواطئ النيجر وفي منطقة السافانا حيث كانت تجارة الرقيق منتشرة بدرجة أكبر ، فإن إلغاء تجارة الرقيق خلق مشكلة جعلت القوى الأوربية تشعر بمسئوليتها في إيجاد حل لها ، إذ أن استغلال الرقيق من هذه المنطقة من أجل السوق الأمريكية استنزف السكان رغم أنها كانت من أكثر المناطق تركزا سكانيا . كما تسبب في تشجيع أهل المنطقة على الحروب والتناحر ، وبالتالي في اضمحلال التجارة والزراعة المشروعة في الوقت الذى لم يقدم فيه الأوربيون أى شيء من الحضارة الأوربية سوى البضائع ، وأصبح التعليم المسيحى مجرد مظاهر سطحية حتى بين القبائل التى كانت تتعاطف مع الأوربيين .

وفي الوقت الذى كانت فيه أوربا — في فترة تجارتها في الرقيق — تمر بتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية أدت الى حضارتها الحديثة فقد كان يرجى للملكات الأفريقية أن تتجاوب مع هذه المؤثرات وتمتحن مدى خصبها واستعدادها للتطور . وبدلا من ذلك فقد تم توجيهها نحو نوع من التجارة لا يتضمن أى مؤثرات فكرية . وبعد ما يقرب من ٤٠٠ سنة ،

وحين تغيرت وجهة نظر الأوربيين وقاموا بوقف التجارة في الرقيق ، شعرت كثير من الدول الأفريقية التى قامت اقتصادياتها على أساس هذه التجارة بالمرارة نتيجة لفقدان أسواقها . ولقد تسبب التهريب من ناحية ، وضغط أوربا لوقف الاسترقاق من ناحية أخرى في نشوء موجة من الحروب اليائسة . وهبوط القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية التى تقوم على تجارة الرقيق أدى الى انتشار الفوضى والاضطرابات في داخل القارة .

وقد صار من الواضح أن أوربا اذا كانت راغبة في وقف هذه التجارة عبر الأطلنطى ، فإن الأمر كان يقتضى منها أن تعمل على وقف الاسترقاق من منابعه أيضا لأن الحصار البحرى لم يستطع منع التهريب . ولجعل الاسترقاق عملا غير شرعى في أفريقيا كان الأمر يقتضى تطبيق الفكرة الأوربية التى كانت تنادى بأن هناك قانونا ينبغى سريانه على العالم كله ، وأن تعلق هذه الفكرة على مستوى القانون الأفريقى الذى يجيز الاسترقاق .

وكانت فرصة الأوربيين لتطبيق ذلك مواتية على ساحل الذهب . وقد حاول الأوربيون من خلال القلاع والمحطات الدائمة التى كانوا يمتلكونها بمقتضى معاهدات مع قبائل الفانتى أن يدخلوا نوعا من التجارة المشروعة لتحل محل تجارة الرقيق . وادعى الأوربيون أن هذه المعاهدات لا يمكن إبطالها إذ كانت تتضمن التزاما من جانبهم بحماية قبائل الفانتى ضد اغارات قبائل الأشانتى في الداخل، وفى عام ١٨٠٦ كان البريطانيون قد ساعدوا على صد مثل تلك الهجمات .

وحينما انتهت عمليات الاسترقاق كانت قبائل الأشانتى التى تلعب دور الوسيط في هذه التجارة قد كررت هجماتها على الساحل . لكن البريطانيين والهولنديين والدانمركيين كانوا عند التزامهم ازاء صد هذه الهجمات التى استمرت من وقت تحريم هذه التجارة في عام ١٨٠٧ حتى حل السلام في المنطقة بعد انقضاء تسع سنوات . وخلال تلك الحروب استطاع الأشانتى الاستيلاء على أوراق هذه المعاهدات أو ما سمي « المذكرات » من قبائل الفانتى ، وكان المعمول به طبقا للتقاليد

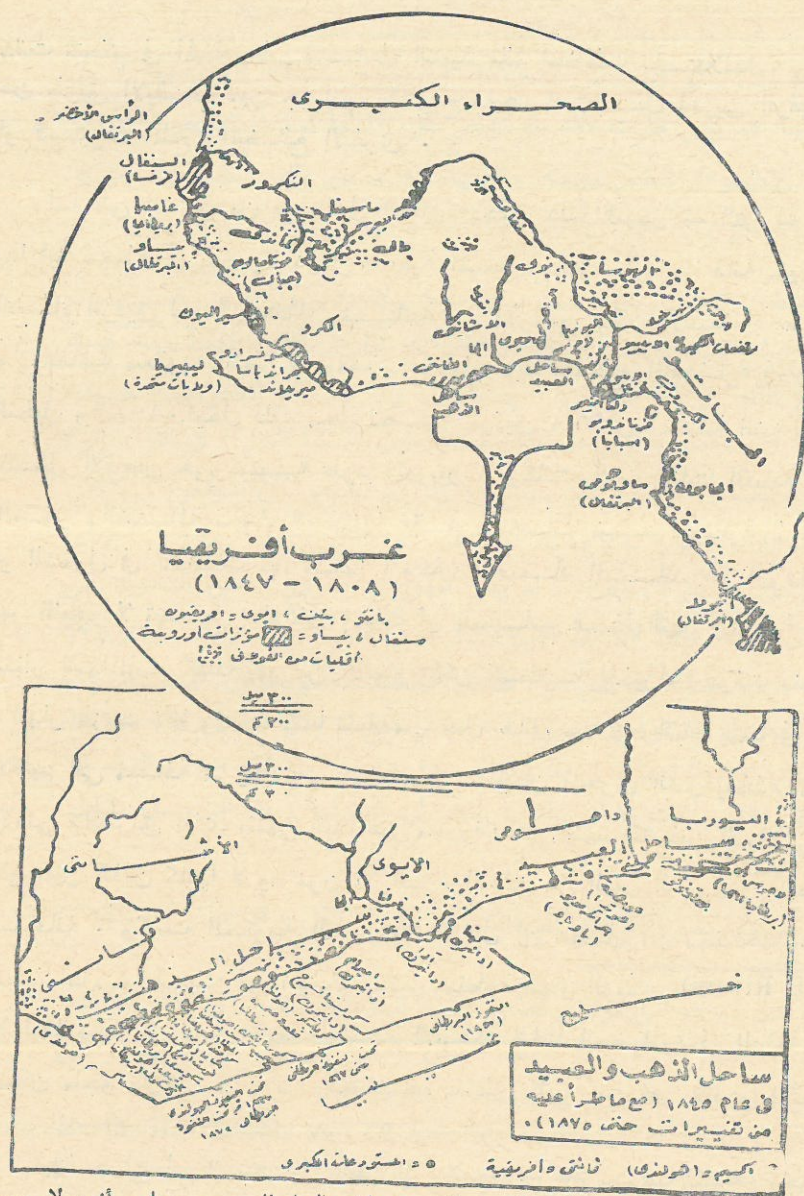
أن مجرد الاستيلاء على هذه المذكرات يعنى أن يقوم الأوروبيون بدفع إيجار هذه المحطات للأشانتى .

وبعد حلول سلام سنة ١٨١٦ بدا الصراع بين القوى الأوربية - لى تحظى كل منها بالتجارة المشروعة فى المنطقة - مشابها لذلك الصراع الذى كان دائرا بين الأشانتى والفانتى ، وسرعان ما تفوقت بريطانيا لأنها كانت لديها القدرة على أن تباع فى هذه المنطقة بدرجة أكبر بسبب تقدمها فى الصناعة ، وعلى ذلك صارت لها السيطرة على ساحل الذهب .

ودفعت كل من بريطانيا والدانيمرك وهولندا حلفاءها من الفانتى للعمل ضد الحلفاء الآخرين ، واتجهت كل قوة منها الى أن تفرض كيفية التصرف على الفانتى فى محاولة لمنعها من الاتجار بالرقيق . ولم يكن هذا التصرف من جانب الأوربيين تصرفا شرعيا لأنهم لم يكونوا سوى مستأجرين فى المنطقة ، لكن المظاهر السيئة التى أحاطت بتجارة الرقيق كانت فيما يبدو تبريرا لهذا التدخل من جانبهم . وكررت بريطانيا اعلان نيتها على ترك هذه القلاع بمجرد أن تتخلى الفانتى عن هذه التجارة وتتصلح مع الأشانتى .

وقامت الأشانتى بشن الهجمات مرة أخرى عام ١٨٢٥ مما اضطر بريطانيا للبقاء لمساعدة الفانتى ، وأسفر الوضع عن أن بريطانيا بدلا من أن تصد هجمات الأشانتى ، تمهيدا للانسحاب ، قامت بالاستيلاء على المعاهدات أو « المذكرات » من العدو ، وكان ذلك - طبقا للقانون المحلى - يعنى أن تصبح بريطانيا مالكة لتلك القلاع . أما « مذكرات » الدانمركيين فقد تم ارسالها الى كوبنهاجن كنوع من المجاملة لها من جانب بريطانيا . الا أن الأشانتى احتفظت فى نفس الوقت بالمذكرات الهولندية . وصار واضحا أن بريطانيا تورطت بدرجة أكبر من السابق فى المنطقة ، الا أن الحكومة البريطانية أعلنت باستمرار عن نيتها فى ترك الساحل ، وتم تنفيذ ذلك بعد ثلاث سنوات أخرى ، وتحولت المحطة الى لجنة لتجار لندن وانسحب المثلون البريطانيون الرسميون من تلك المنطقة .

ولم تكن هناك مصالح أوربية شمالى نهر الكنفو فيما عدا سيراليون وليبيريا ومستوطنة زراعية فرنسية فى السنغال . وحينما توقفت تجارة الرقيق انقطعت سبل الاتصال التجارى والحكومى مع الداهومى



والجابون . أما البرتغال فقد قصرت اتصالها الرسمى على أنجولا حيث ظلت التجارة مستمرة فى الرقيق بصفة شرعية خلال معظم القرن التاسع عشر . وتدهورت أحوال الداهومى بسرعة سواء فى ثروتها أم فى أهميتها على الرغم من أن نظامها الملكى المطلق ونظامها الإدارى والعسكرى ظل قويا . أما دولة البوروا فقد تفككت الى مجموعات من الوحدات المتنافسة فيما بينها لمحاولة الاتصال ولو بطريقة متقطعة بتجار البرازيل والبرتغال . كذلك أصبحت امبراطورية « بنين » . أما جزيرة لاجوس الرملية التى (م ٦ - أفريقيا)

كانت تتحكم في الميناء على ساحل العبيد فقد احتفظت باستقلالها ، وذلك عن طريق الايقاع بين جيرانها بالتلويح بايجاد مدخل للمهربى الرقيق ، أو لاستيراد الملح والبضائع الأخرى .

أما الى الشرق من ساحل العبيد ، حيث دلتا النيجر — التى لم يكن بها أية محطة أوربية ولا دولة أفريقية تشتغل بالتجارة — فانه حين تم الغاء الرقيق لم تكن هناك مساحة من الاراضى يمكن الاستغناء عنها ولا اتفاقية معقودة للنظر في وقف مفعولها ، وتم تشجيع التجارة في زيت النخيل والعاج ليحل ذلك محل تجارة الرقيق ، الا أن المسألة التى كانت تشغل الأذهان هى كيفية طرد المهربين ، وكانت الوحدات القبلية من الصغر والضالة بحيث لا يمكنها عقد معاهدات ضد تجارة الرقيق أو الدخول في اتفاقيات لها قيمتها ، وكان الاعتقاد السائد هو أن دلتا نهر النيجر لا تتصل بالداخل ؛ ذلك أن مصاب هذا النهر المتعددة كان ينظر اليها ليس كدلتا نهر من الأنهار ولكن كمنطقة للخيرات عرفت باسم (أنهار الزيت) ، وكانت كلها تنبع من جبل هائل من الجرانيت يمتد في كل الاقليم الى مسافة ما يقرب من مائة ميل . وكان المجرى الذى يتخذه النهر الأدنى والطريق الذى ينتهى اليها غير معروف حتى للمستكشفين الأوائل من الأوربيين الذين كانوا لا يعرفون الا الجزء الأعلى من النهر الذى يمر بمنطقة السافانا . وكانت الحكومة البريطانية تحاول أن تتصل من مصالحها على الساحل كما لم يكن لها اهتمام مباشر بمنطقة أنهار الزيت (Oil Rivers) الا انها كانت في نفس الوقت تشجع الاستكشافات الجغرافية في الداخل . وتمكن منجو بارك (*) من استكشاف مناطق كثيرة من نهر النيجر الأعلى

(*) جراح اسكتلندى كان يهوى الرحلات، وقد قام بجولتين لكشف مجرى

النيجر وبدأ رحلته من غرب القارة الأفريقية (من غمبيا)، وقد حقق في رحلته منابع نهرى السنغال وغمبيا. كما أثبت أن النيجر يجرى للشرق، ومذكراته عن رحلاته منشورة. انظر :

- Park, Travels in the Interior of Africa (1799)
- Park, The Journal of a mission to the interior of Africa in 1805. (المراجع)

والاوسط وقد توفى في بعض شلالاته الى جوار منطقة الهوسا عام ١٨٠٥ . أما هنريش بارث فقد استؤجر من المانيا ليعبر الصحراء لتقديم تقرير عن الأحوال الجغرافية والسياسية عن تلك المنطقة بعد ذلك بقليل (*) .

وفي عام ١٨٣٠ تمكن المستر كلابرتون ولاندر من عبور الصحراء وانزال قارب في نهر النيجر ، وحين وصلا دلتا النيجر أثارا الدهشة حيث تقابلا مع التجار البريطانيين (* *) . ولم تتابع الحكومة هذا الحدث ، الا أن التجار بدأوا منذ ذلك يستخدمون هذا النهر ، وبذلك خلقوا عداء لدى القبائل القاطنة عند مصبه ، كما استطاعوا أن ينجحوا في تقليل حجم تيار العبيد الذى كان يأتى به المهربون الى دلتا النيجر ، وحلت التجارة المشروعة محل تجارة الرقيق (لم يكن المهربون يجرؤون على الدخول الى المياه التى توجد فيها السفن البريطانية) . على أن التجارة المشروعة كانت تحل محل تجارة الرقيق عن طريق المنافسة وبطريق المصادفة ، الا أن التجار لم يكونوا يتمتعون بأية مزايا كما لم يكن لهم في تلك الأرجاء أية مستودعات لتجارته . وبعد حلول سنة ١٨٤٠ استطاع هؤلاء التجار وتلك القبائل التى كانت تقطن دلتا النهر أن يتبادلوا زيت النخيل مقابل المنتجات الأوربية .

وأمتدت آثار تجارة الرقيق الى الشمال وفي الداخل ؛ إذ أنهار الاستقرار

(*) وصل بارث الى تونس ضمن حملة انجليزية لكشف وسائل تنشيط التجارة عبر الصحراء كوسيلة للقضاء على تجارة الرقيق ، وقد وصل الى (تمبكتو)، ومشاهداته منشورة في خمسة مجلدات، انظر :

Barth, H., Travels and Discoveries in North & Central :
Africa (1849—1855). (المراجع)

(**) قام كلابرتون ولاندر برحلتها هذه (١٨٢٥ — ١٨٢٧) أى أنها سابقة على رحلة بارث. ولذا كان يجدر بالكاتب أن يراعى هذا الترتيب التاريخي في ذكر هذه الرحلات. وقد مات كلابرتون في هذه الرحلة في ١٣ أبريل سنة ١٨٢٧، فالتاريخ الذى ذكره المؤلف بأعلاه يحتاج الى تصحيح . انظر :

Clapperton, Narrative of a second expedition into the interior of Africa (1820). (المراجع)

السياسى والأزدهار الاقتصادى بسرعة منذ القرن السادس عشر . ثم كان اتجاه البرتغال الى ترك تجارة الذهب والملح ، مضافا الى قيام المغرب بغزواته الطامعة واتجاه القبائل الموجودة فى الغابات من التجارة شمالا مع نطاق السافانا الى المتاجرة باتجاه الشاطئ - كل ذلك أسهم فى هذا الانهيار ، وكانت الهوسا أقل تلك المناطق تأثرا ، فقد كانت حكومتها المنظمة واحدة من الحكومات التى تتمتع بحكم ذاتى ، فلم تكن مثل حضارات السافانا التى كان اعتمادها الرئيسى على التجارة ، فقد كانت الهوسا تعتمد على الصناعة ، وبالأخص صنع الأقمشة والصلب .

وكان الاسلام قد دخل أرض الهوسا فى أثناء القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، وتأثرت بدخوله نظم الحكم وآداب الهوسا ، إلا أن التأثير الإسلامى كعقيدة دينية كان مجرد مظهر سطحى ، ولربما كان الاستقرار الذى تتمتع به الهوسا والأزدهار الاقتصادى سببا من أسباب اجتذاب قبائل الفولانى الرحل الذين كانوا لا يحبون الاسلام . واستمر الاسلام ينتشر ببطء فى القرون التالية حتى استطاع أن ينفذ الى أعماق الفولانى الرحل ، كما استطاع النفاذ الى أغوار مضيقيهم الهوسا من قبل .

وكان عثمان دان فوديو زعيم الفولانى ، على خلاف ما كان عليه معظم أتباعه الرعاة ، يعيش بين سكان الحضر مع الهوسا ، وعندما عاد من الحج عام ١٨٠٢ شرع فى الدعوة الى تنقية الاسلام مما ألم به من الشوائب ، ونهضت تحت امرته قبائل الفولانى المتعبدة للجهاد ، أو للحرب المقدسة ، وفيما بين ١٨٠٤ - ١٨١٠ سقطت الدولة تلو الدولة ، بالإضافة الى أجزاء من أرض اليوروبا المجاورة ، وما تبقى من دولة سنفاى القديمة أمام توسع إمبراطورية عثمان دان فوديو ، ودارت رحى الحرب ، وسرت موجة من الاضطراب ، وكانت الحرب سببا فى تدمير كثير من الخلفات - غير الإسلامية - التى تتعلق بحضارة الهوسا والتى يفقدها الدارسون بشدة فى الوقت الحالى . أما النظام السياسى للدولة فلم يمسسه سوء لكونه يتبع التعاليم القرآنية . وكانت إمارات الهوسا تتبع الحاكم أو الإمبراطور فى سوكوتو ، لكن عمل عثمان فوديو على أن يضع على رأس كل دولة من دول الهوسا أميرا فولانيا ، وعلى ذلك صار حكم إمبراطورية

دان فوديويدار بواسطة زمرة صغيرة من الفولانى الذين فرضوا أنفسهم على نظام الهوسا القديم ، وصارت كل دولة من دول الهوسا تسير كما كانت عليه حالها منذ قرون .

وتم تطبيق الشريعة الإسلامية فى الدولة فى المنطقة التى تعرف حاليا باسم شمال نيجيريا . واتجه الفولانى الغازيون الى الإغارة لاقتناص العبيد ، خصوصا فى منطقة الجنوب الشرقى قرب مرتفعات الكميرون حيث اعتادت دول الهوسا على استجلاب الرقيق من قبل .

ولكن هؤلاء الرقيق لم يجدوا سوقا ، حيث كان طريق الأشانتى قد تم اغلاقه حين قامت بريطانيا بمنع التجارة فيه على الساحل ، كما أن الاتصال بالمهربين فى لاجوس أيضا كان مستحيلا حيث كانت دولة اليوروبا قد تفتتت الى شيع متنازعة .

ويبدو أن الطاقة البشرية للفولانى كانت عاجزة عن السيطرة على الهوسا الى ما لا نهاية ، وعندما خفت غلواء التعصب الدينى تسرب الفساد الى هذه الطبقة الحاكمة من الفولانى التى صارت أكثر تحيزا لاتباعها . وتحدثت نظم الهوسا العتيقة وتقاليدها الراسخة سلطة الفولانى ، وأصبح ينظر الى الزعامة على أنها زعامة دينية فحسب . وفى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت عدة دول تنزع الى الحكم الذاتى .

وقبل أن ينتهى جهاد عثمان دان فوديو قام قائد جيوشه المسمى أحمدو لوبو (Ahmadu Lobo) (*) بنقل حماسه الى أقليات الفولانى التى كانت تشكل أقليات متناثرة خلال منطقة السافانا . وباستثناء أرض الهوسا كانت أقوى جماعات الفولانى تعيش وسط قبائل الماندنغو الذين يسكنون المنطقة بين نهري النيجر والسنغال الى الداخل قليلا من السنغال الفرنسى . وقلد أحمدو لوبو سلفه فى الاطاحة بمضيقيه من القبائل الأخرى ، إلا أن حكمه الذى امتد ما بين ١٨١٠ و ١٨٤٤ كان غير ذى أهمية

(*) ادعى المهدية وأنه مبعوث العناية لانقاذ المجتمع الإسلامى فى هذا الجزء من أفريقيا. وقد انتشرت دعوته فى (ماسنه) وصادفت قبولا عظيما من الفولانيين ، ووجه أحمدو لوبو الكتب الى المسلمين فى أفريقيا كلها للاعتراف بمهديته ، وخلفه فى دعوته ابنه أحمدو شيخو . (الترجم) .

تاريخية مقارنة بردود الفعل التي أحدثها عند جيرانه . وقلده سمر الذي حكم منطقة فوتاجالون بعد سنة ١٨٣٨ وسامورى (Samory) أحد عزة قبائل الماندنغو في السبعينيات من القرن التاسع عشر ، فقد وضع هؤلاء الرجال نهاية لحالة الفوضى والعزلة في منطقة السافانا لأن توسعهم السريع جعلهم على صلة مباشرة بالأوروبيين الذين تمكنوا في ذلك الوقت من السيطرة على الداخل . وكانت القوى الأوروبية تحس أن مسؤوليتها لا تمتد الا الى الدول المتحالفة معها على طول الساحل ، وعلى ذلك فلم يكن يعينها ما يجرى من أمور الى الداخل من الساحل ، كما كانت لا ترتبط بدول تلك المناطق الداخلية بروابط التجارة .

وقد كان من المفترض أن التجارة الحرة المشروعة تسهم في رفاهية كل من البائع والمشتري ، وكانت حماية التجارة تدخل في نطاق مسؤولية وزارة الخارجية البريطانية لكنها لم تصنع شيئا في هذا المجال سوى مطاردة سفن الرقيق . الا أن التجار البريطانيين أمكنهم طرد جميع العناصر الأوروبية الأخرى بطريقة سلمية ؛ ذلك أن إنجلترا كانت تنتج سلعا أكثر وتبيع بأسعار أرخص . وكانت بريطانيا تؤمن بالمنافسة الحرة . وقد اكتشفت أن ذلك كان لصالحها في المقام الأول ، ورغم أن القوى الأخرى قبلت هذه الفكرة الا أنه كان ينقصها توافر منتجاتها الصناعية والرغبة في أن تزيج بريطانيا من المنطقة .

وكان من الأمور المنطقية لذلك أن ينسحب الوجود الرسمى البريطانى من ساحل الذهب عام ١٩٢٨ ولا يتبقى لبريطانيا أى اهتمام بتجارة دلتا النيجر ، وكان من المعتقد أنه ما دام السلام سائدا على الساحل فان « القوانين الطبيعية » التي تعمل وفق الضروريات الاقتصادية سوف تتحكم في الظروف بما يحقق منفعة الأوروبيين والأفريقيين على السواء . وبعد أن غادر البريطانيون ساحل العاج أنيطت الشؤون البريطانية الدبلوماسية والتجارية بالمختصين الرسميين في سيراليون ، أو كانت هذه الشؤون تحال مباشرة الى لندن . واحتل التجار المحطات في منطقة الفانتى وقاموا بمزاولة أعمالهم الخاصة في دلتا النيجر باستقلال تام .

وتولت أمر تجارة ساحل الذهب لجنة خاصة من تجار لندن

(Committee of London Merchants) واختاروا جورج ماكليان (George Maclean) الذى كان يعمل ضابطا بالجيش ليتولى بحث موضوع اقامة سلام مع الأشانتى . ومن أجل حماية طريق تجارة الأشانتى التي كانت ضرورية - للصفقات التجارية - عين ماكليان نفسه حكما في كل المنازعات التي تثور بين القبائل . لكن الحكومة البريطانية حذرت هذه اللجنة من أن الاستمرار في عملها يعنى أن هناك ادارة أوروبية في المنطقة، وأن هذا هو ما تحاول بريطانيا تفاديه ، ولكن ماكليان استمر في سياسته لاعقاده بأن التجارة لن تزدهر هناك الا بأجراء تنظيم بين القبائل .

ولقد أدت صرامة ماكليان وتفانيه في مهمته وصبره غير المحدود الى ايجاد جو من الهدوء والتعاون على ساحل الذهب لم يكن سائدا من قبل ، ووثق الأفريقيون في أحكامه ، وكانت لديه المقدرة على تحمل الكلام الحاد والمفاوضات القبلية المطولة . وكان مستعدا للتنقل في الداخل من غير حراسة عسكرية بعكس سياسة الحكومة البريطانية . واستطاع أن يطبق القانون الأوروبى كأداة مكملة للعادات المحلية . ونتيجة لذلك انتشر نفوذه وصار محل احترام كل من الأشانتى والفانتى على السواء .

وفي عام ١٨٤٣ ابتدأت بريطانيا في ابعاد رجال التجارة البريطانيين مخافة تورطها في الشؤون الوطنية ، واستأنف البريطانيون الرسميون الحكم المباشر على القلاع لذلك الغرض ، واتخذت الاجراءات لانقاص عدد من الارتباطات السياسية للتجار .

وقد تمكن ماكليان أيضا من ابرام هدنة بين الفانتى والأشانتى في عام ١٨٣١ ، وقامت الحكومة البريطانية بالمحافظة عليها حتى عام ١٨٧١ ، لكن في أغلب المسائل الأخرى كانت هناك حيرة مستمرة . وبعد الصلح مع الأشانتى بحلول الحكم البريطانى المباشر بدأ رجال الحكومة البريطانية يواجهون عنيتهم نحو المشكلات الفرعية التي كانت تفرق بين قبائل الفانتى من أجل نشر السلام والاستقرار على الساحل . وليسود السلام في المنطقة الساحلية تم ابرام اتفاق جديد مع الفانتى عام ١٨٤٤ يقضى بحل المنازعات القبلية عن طريق التحكيم البريطانى .

ويمكن القول بأن هذا الاتفاق قد تم من أجل تدعيم مركز التجارة

البريطانية ويمكن النظر اليه أيضا على أنه خطة لتوفير الاستقرار في المنطقة قبل انسحاب الحكومة البريطانية منها ، وقد طالبت المعارضة البرلمانية بالانسحاب لتقليل النفقات ، إلا أن الهدوء لم يتحقق ليمهد لذلك الانسحاب . ولقد شكلت تكاليف إدارة هذه المستعمرة مشكلة دائمة لأن دافعي الضرائب من البريطانيين كانوا يفتقون تلك التكاليف ، وكان التجار - وليست الحكومة - هم الذين يجنون أرباح تلك التجارة . ولم يكن من السهل في ذات الوقت فرض تلك الضرائب عليهم ، لأن ذلك كان يتضمن السماح للمحطات الهولندية والدانمركية أن تبيع بضائعها بسعر أقل من مثيلاتها البريطانية . كما أن فرض مثل تلك العوائد يتنافى مع مبدأ حرية التجارة . وكان الحل الوحيد لهذا الوضع هو وضع اليد على المحطات الأجنبية التي كانت تعرض الفانتى على عدم الوحدة ، وبالتالي يمكن تحصيل العوائد من جميع قبائل الفانتى مباشرة .

وفي عام ١٨٥٠ قامت الدانيمرك ببيع متعلقاتها بمحض اختيارها واستردت بريطانيا أوراق الاتفاق التي كانت تعتبر بمثابة سند للملكية الدانمركية ، وبذلك خفت حدة الفوضى الناجمة من المنافسة ، وتمت الاستعانة بزعماء الفانتى في جباية الضرائب من اتباعهم . وتذرت بريطانيا بقانون سنة ١٨٤٤ لتبرير تدخلها في المنطقة وأصدرت قانونا لفرض ضريبة الرأس (Head Tax) إلا أنه لم يتم تحصيلها ، لأن زعماء الفانتى لم يستطيعوا جمع هذه الضريبة دون موافقة مواطنيهم .

وظلت المحطات الخاصة بالهولنديين متناثرة وسط المحطات البريطانية على طول ساحل الذهب ، وصارت قبائل الفانتى تتحالف مع قوة أوربية لتضرب قبائل أخرى تتحالف مع قوى أوربية أخرى ، وظلت الحال كذلك حتى اتفقت القوى الغربية فيما بينها في عام ١٨٦٧ على تبادل المحطات أو القلاع بحيث أصبح النطاق الغربى من الساحل يتبع هولندا ، في حين انتقل النطاق الشرقى منه الى بريطانيا ، وكان المأمول أن يسود السلام والوحدة بين القسمين ، وكان يمكن فرض (تعريف) بسيطة لسد نفقات الإدارة (وليس للأغراض الدفاعية) ، إلا أنه مع ذلك حدث سوء تقدير حال دون انتشار السلام في المنطقة ،

اذ شعرت قبائل الفانتى أن حلفاءها البريطانيين قد غدورا بهم بتسليمهم الى اعدائهم الهولنديين ، إلا أن بريطانيا أخطرت الفانتى - سواء منهم من كان في الشرق أم في الغرب - أنها سوف تنسحب الى محطاتها ، وأنها سوف لا تحاول منذ ذلك الوقت حماية الفانتى ، وسوف لا تحاول أن تجعل من نفسها حكما في شئونهم . وبدء تبادل المحطات بين الانجليز والهولنديين بمثابة انسحاب . واعتقد الفانتى أن هذا سوف يجعلهم في حل من اتفاق عام ١٨٤٤ . ولا ندري ماذا كانت وجهة نظر البريطانيين في ذلك الوقت من ناحية هذا الاتفاق .

وأعلن أحد زعماء الفانتى نفسه ملكا باسم جون أجريج وأعلن أن المحاكم البريطانية لم تعد لها قوة قضائية على شعبه ، وقام بإنشاء جيش وطنى . وانبرى فريق آخر من الفانتى ليؤحدوا أنفسهم للدفاع عن كياناتهم ضد الهولنديين وحلفائهم من الأشانتى الى الغرب والى الشمال .

وتبلور تحالف الفانتى في ايجاد دولة لهم وصدر دستور ملكى عام ١٨٧١ (*) الذى نص على ملكية رياضية انتخابية وجمعية وطنية ، وهيئة قضائية دائمة ، وهيئة للتعليم العام . وسلمت نسخة من هذا الدستور بالطرق الدبلوماسية السليمة الى المحطات البريطانية ليحيطها علماء به .

وقد هال بريطانيا تأثير ما فعله الفانتى في اتفاقهم مع الهولنديين ، فتصرفت بطريقة أذهلت الفانتى ، اذ طلبت بريطانيا حق الاعتراض (Veto) على الدستور الملكى الذى اشتمت منه أن الفانتى يضمرون طرد الأوربيين بتحالفهم . وتزايدت العداوة بين الفانتى والأشانتى بسرعة ، إلا أن الأوربيين كانوا يعتقدون أن الفانتى يتحالفون مع الأشانتى ، وأن على بريطانيا في حالة تحول الحكم الذاتى الذى أقامته الفانتى الى نوع من الفوضى أن تعود مرة أخرى الى اقرار السلام في المنطقة ، باعتبار أن الزوج لم يصلوا الى الدرجة من الحضارة التى تسمح لهم بحكم أنفسهم - هذا على أن بريطانيا أدركت أن النظام

الإدارى الذى أقامته الفانتى سوف يكون أكثر صعوبة فى التعامل معه من معاملة زعماء القبائل التقليديين ، وبذا لا يتحقق السلام الذى تسعى إليه بريطانيا . وعلى ذلك تمكنت بريطانيا من استخدام حق الاعتراض على الدستور وقامت بإحياء اتفاق سنة ١٨٤٤ مرة أخرى .

ولم تكن هولندا ترغب فى استخدام الشدة مع قبائل الفانتى ، فقد كانت تجارتها تعتمد على سهولة الاتصال بقبائل الأشانتى . وقد تأثرت تجارتها كثيرا برد فعل الفانتى إزاء تبادل القلاع بين كل من هولندا وبريطانيا ، ونظرا لضالة حجم تجارة هولندا فقد رأت فى عام ١٨٧٢ أن أفضل الحلول بالنسبة إليها هو بيع ممتلكاتها لبريطانيا . ولقد بدا لأول وهلة أن ذلك حل معقول لكثير من مشكلات ساحل الذهب - إلا أنه أثار مشكلة كبرى .

فمنذ عام ١٨٢٥ كانت ملكية بريطانيا والدانيمرك لقلاعها فى المنطقة تستند إلى « المعاهدات » التى تم الحصول عليها من الأشانتى - أما المعاهدات الخاصة بهولندا فلم يتيسر الاستيلاء عليها ، وعلى ذلك ظلت محطاتهم مملوكة للأشانتى بما يستتبع ذلك من دفع إيجارها لهم . فعندما تم تبادل هذه المحطات مع بريطانيا عام ١٨٦٧ استمرت هولندا فى إرسال بعض الهدايا إلى قبائل الأشانتى ، إلا أن إنجلترا لم تكن تدرك الآثار التى تترتب على ذلك حينما اشترت ممتلكات الهولنديين بعد خمس سنوات . وكانت إنجلترا تنظر إلى هذه الهدايا على أنها وسيلة لتشجيع التجارة التى كانت فى طريقها إلى الإضمحلال .

ونظرا لأن الأشانتى كانت تعتبر هذه الهدايا بمثابة الإيجار ، لكن بريطانيا تنكرت له واحتجت على ذلك وشفعته بهجوم على المناطق الساحلية . واعتقدت بريطانيا أنها بتطبيق أحكام الاتفاق الذى يجعل لها حق السلطة القضائية على كل الساحل يمكنها إقرار السلام والاستقرار فى المنطقة دون التورط فى الداخل وما يتضمنه ذلك من نفقات كبيرة . إلا أن ما حدث فعلا كان هو توغلها فى الداخل على نطاق لم يسبق له مثيل مما استدعى قيامها بمراجعة ضرورية لسياستها سوف نعطيها مزيدا من العناية وبتفصيل أوسع فى الفصل السادس عشر .

ولم تتأثر الأحوال الاقتصادية فى دلتا النيجر بهذه الأزمات ، إذ تزايد حجم التجارة بسرعة لا سيما بعد استكشاف النهر ، حتى أن وزارة الخارجية البريطانية بعثت قنصلا لها بعد عام ١٨٤٩ أقام فى جزيرة فرناندو بو بعيدا عن الشاطئ لكن وضعه كان يسمح له بتقديم العون للتجار فى مفاوضاتهم مع رؤساء القبائل الموجودين فى دلتا النهر ، وقد خلق عدم التنظيم القبلى فى بعض الأحيان مشكلات خطيرة .

وكان التجار يطلبون من القنصل البريطانى بين الحين والآخر أن يقدم لهم المساعدة بالطريق الدبلوماسى ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترفض ، باصرار ، التدخل فى هذه الشؤون حتى عام ١٨٧٢ حينما صرح للقنصل بأن يقوم بفض المنازعات عن طريق التحكيم فى القضايا المتعلقة بالعقود ، كما صرح له بالعمل على تنظيم إرسال الحملات التأديبية مما استدعى بالتالى انتقاله إلى كالابار (Calabar) على الساحل ، لكن الأمور كانت تحسم فى نطاق العلاقات الأجنبية وليس فى نطاق التنظيم السياسى .

ولم تكن لبريطانيا على ساحل العبيد سوى مصالح ضئيلة الأهمية ، لكن دوريات الأسطول البريطانى استمرت فى اعتراض عدد من سفن نقل الرقيق التى كانت تعمل بصفة غير شرعية بين لاجوس والبرازيل ، وبلغت المنافسة بين القبائل درجة كبيرة فى عام ١٨٥١ للسيطرة على عمليات تهريب الرقيق فى المنطقة . وسعت قبائل الداهومى إلى السيطرة على الميناء وجهزت لذلك قوة بلغ عددها ١٨٠٠٠ مقاتل من قبائل الأمزون التى لا تقهر ، ولكن جنود قبائل لاجوس استطاعوا كسب المعركة ، كما تمكنوا بعد ذلك من قطع طريق التجارة المشروعة إلى داهومى وأجزاء من أراضى اليوروبا .

وقامت بعد ذلك حرب أهلية بسبب النزاع على الحكم ، وانزعج اتباع المبدأ الإنسانى فى إنجلترا للفوضى التى حلت بهذه المنطقة ، وانتهى الأمر باحتلال ميناء لاجوس فقط من دون الأراضى المجاورة فى عام ١٨٦١ الأمر الذى أدى إلى فرار تجار الرقيق من البرازيليين ، وأعيد فتح طرق التجارة مرة أخرى .

لقد اهتمت بريطانيا منفردة الى حد ما بغرب القارة خلال الثلاثة
الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر ، وحاولت دائما أن تقلل اهتمامها
بتلك المنطقة، الا أنها وجدت أن حرية التجارة لن يكتب لها النجاح بدون التدخل
المباشر للحكومة البريطانية . ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر
وجد أن المجال انفتح للفزو الاستعماري والتنافس الدولي على تجزئة
غرب أفريقيا وحكمها حكما استعماريًا .

٦ من بلاد بونت إلى مدن الزنج

لقد عاش الأقزام حول البحيرات العظمى منذ أزمنة سحيقة تعود
إلى ما قبل التاريخ ، لكن البوشمن كانوا يشكلون العنصر السكاني
الغالب في شرق وجنوب أفريقيا ، وحتى الآن لا تزال هناك مناطق يعيش
فيها كل من العنصرين ، ويرجع الانتشار السكاني في أفريقيا إلى
سلسلة من الموجات السكانية المتتابة في نظام بدأ يتضح للدارسين .
ويبدو أن أول سلسلة من هذه الموجات البشرية كانت ضئيلة الحجم ،
لا تزيد على كونها مجموعات متناثرة من الكوشيين الأفروآسيويين أو
شعوب السيدامو الذين انتشروا من مرتفعات الحبشة نحو الجنوب منذ
عدة قرون قبل ميلاد السيد المسيح .

ويعتقد علماء الآثار أن هؤلاء القوم الزراعيين قد أدخلوا معهم
زراعة المدرجات الجبلية ، ونظام البناء بالأحجار المنحوتة ، كما
أدخلوا معهم مجموعة من المحصولات الزراعية الجديدة ، ويبدو أنهم قد
أبادوا في طريقهم من صادفهم من الأقزام الذين كانوا يقطنون حول بحيرة
فيكتوريا . وإلى الجنوب من هؤلاء الكوشيين كانت توجد اقوام من
المتحدثين بلغة « الخواسان » الذين يبدو أنهم علموهم مبادئ صناعة
الحديد ، وكان لهؤلاء الكوشيين رغم قلة أعدادهم ، أثر واضح في المنطقة ،
رغم قلة الخلفات التي تركوها .

لقد ذكر قدماء المصريين في بعض نقوشهم ، الساحل الشمالي
الشرقي لأفريقيا الذي كانوا يطلقون عليه اسم بلاد بونت . إلا أن أهل
سبأ الوافدين من بلاد اليمن كانوا أصحاب أول هجرة ذات أهمية وفدت إلى
المنطقة وأمكن اثباتها ، وكانت التجارة بين منتجات العرب والهنود وشرق
أفريقيا تتم تحت إشرافهم . وكانت هناك بعض المراكز للتجارة
في المحصولات الاستوائية في عصر الرومان بالقرب من خط الاستواء ، ولكن
من الشكوك فيه أن تكون هناك أعداد كبيرة من الهنود ، أو حتى أي
عدد منهم ، أو من الاندونيسيين ضمن سكان تلك المراكز في ذلك الوقت .
وعلى الرغم من أن طريقة صنع السفن كانت تتم على النمط الشرقي ،

وكذلك المحصولات المستخدمة ، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الأشياء قد دخلت عن طريق أهل سبأ من خلال تجارتهم مع ساحل شرق أفريقيا ولم تصل المنطقة بطريقة مباشرة .

ولم يكن الزنوج بين من يسكنون شرق أفريقيا إلى أن وفدت الطلائع الأولى من المتحدثين بلغة البانتو من الغابة بالقرب من البحيرات العظمى بين ٥٠٠ و ٨٠٠ ق.م. ورغم أنهم كانوا يعرفون التنظيم العسكرى بشكل مبسط في أثناء هجرتهم من الكميرون ، فمن المعتقد أن البانتو لا قوا صعوبة في أثناء مرورهم بالدول الموجودة حينئذ على ساحل البحيرة والتي كان يسكنها عناصر الكوشيين المشتغلين بالزراعة . وأغلب الظن أن هؤلاء الزنوج نجحوا في الإطاحة بتلك الدول بسبب تفوقهم العددي على الكوشيين ، وقاموا بعد ذلك بتقليد حضارتهم .

وهكذا ظهرت لنا الممالك الزنجية على شواطئ البحيرات العظمى ، فوجدنا مملكة البوجدنا حول بحيرة فيكتوريا ، والبورنيورو على سواحل بحيرة البرت ، ورواندا وأوروندى شمال بحيرة تنجانيقا ، وسادت لغة البانتوبين هذه الشعوب . أما الأقزام في رواندا وأوروندى الذين نجوا من غزوة الكوشيين « السيداهو » فقد اشتغلوا بالصيد والالتقاط ، وقد سادت بينهم أنماط النظام ، وطريقة بناء المساكن ، والزراعة الكوشية . واندفعت موجة أخرى من زنوج البانتو ، ربما بعد ذلك بوقت قليل ، قادمة من الكنفو ، واستمر اندفاعها حتى المنطقة التي تسمى في الوقت الحالى بتنزانيا ، ثم إلى كينيا . وبعد أن تم احتلال منطقة البحيرات تبعث موجة أخرى شاطيء البحيرة للوصول إلى الروديسيين ونياسالاند . ويبدو أن البوشمن — على عكس الأقزام — قد هربوا نحو الجنوب أمام هذه الموجات المتتابعة ، كما يحتمل أيضا أن يكون الزنوج قد تمكنوا من إبادة بعضهم .

وقبيل الميلاد قرر التجار السبائيون أن ينتقلوا من اليمن وشبه الجزيرة العربية إلى مرتفعات إثيوبيا لأنها كانت أكثر خصبا ، واستطاعت بعض البعثات التبشيرية المسيحية أن تجعلهم يعتقدون الدين المسيحي في القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد — إلا أن المنازعات في المنطقة

حرمتهم من الملاحة ومن استعمار المنطقة . وكان صدامهم المتكرر مع سكان منطقة البحيرات واضح الأثر ، ولذا نجد أن العرب والفرس احتلوا مكانهم في السيطرة على تجارة الساحل .

أما الزنوج السودانيون الذين يعيشون في منطقة نهر النيل الأعلى فقد تأثروا لقرون عدة بالحضارة واللغة الكوشية من إثيوبيا التي تجاورهم . وقد وصلت الماشية إلى الوادى عن طريق هذا الاتصال ، وعندما غزا السبائيون مرتفعات الحبشة فإن كثيرا من الكوشيين هربوا إلى الغرب طلبا للمأوى وسط الزنوج . وكان النيليون الذين يعتبرون خليطا من زنوج الكنفو واللغات الأفروآسيوية هم محصلة هذا الاختلاط .

وبدأ النيليون الرحل في الانتشار تجاه البحيرات العظمى ، فاصطدموا بممالك البانتو هناك ، وفي النهاية سكن معظمهم مرتفعات كينيا وتنجانيقا ، إلا أن مجموعتين منهم استطاعت أن تبقى في بوغندا وبونيوورو ورواندا — أورندى . ولخلو منطقة البحيرات من ذبابة تسي تسي ، فإن قطعان النيليين قد أضافت عاملا جديدا إلى اقتصاد البانتو في هذه المنطقة ، ثم انتشر فن تربية الماشية إلى الجنوب في المرتفعات التي لا توجد فيها هذه الذبابة التي تسبب المرض المميت للماشية .

واستطاع النيليون الرعاة أن يصبحوا طبقة ممتازة في بونيوورو وبوجدنا أكثر ممالك البحيرة تطرفا نحو الشمال . أما في رواندا وأوروندى فقد نجح هؤلاء النيليون في شق طريقهم ولو بالقوة إلى السلطان الفعلى ، وتولى الحكم . ومن بين هذه الممالك الجنوبية كانت قبائل الباتوسى النيلية (الواتوسى Watutsi) ، أرستقراطية خاصة تحكمت في باقى القبائل من جموع البانتو ، واتصفوا بخصائص عنصرية بارزة مثل ارتفاع القامة واحترامهم لأوقات العمل وأوقات الفراغ على حد سواء . ولعل الإنسان كان يتوقع أن يجد هذه الصفات المميزة في مجموعة مغايرة في طريق التكوين حين تعود لقدرتها العسكرية ، والتي تنظر إلى حرفة الرعى نظرة اشمئزاز . ورغم أن لغة البانتو قد حلت محل اللغة النيلية إلا أن تربية الماشية ظلت هى أساس الاقتصاد .

ولقد أسهم النيليون في بونيوورو وبوجدنا في مساعدة رؤساء

القبائل من البانتو الذين منحوهم مزايا خاصة حتى صاروا يشبهون الملوك ذوى السلطة المطلقة . وأمكن السيطرة على هذه المناطق الشاسعة بنظام حكم مستقر دائم يتألف من سلطة قضائية وأخرى تنفيذية . وانتشر نفوذ البونيورو بسرعة عن طريق الغزو في أثناء القرن الثامن عشر ، وقسمت الأراضي إلى أحياء تحت إدارة زعماء القبائل الموالية لهم . وكان الملك يسافر بانتظام ليشرف على القطعان المنتشرة في أرجاء المملكة ، وليشرف على شئون زعماء القبائل . ولذا لم يكن هناك مقر دائم للملك أو بهرجة في اللبس أو غيره . ولم يظهر شأن مملكة بوجندا إلا بعد أن بسطت بونيورو سلطانها أكثر من اللازم . وفي مستهل القرن التاسع عشر انطلقت ثورة في منطقة التورو وكانت عاملا من عوامل تفتيت مملكة البونيورو .

وظهرت حينئذ بوجندا كقوة مهيمنة على بحيرة فيكتوريا . وكان الرعى في المرتبة التالية لزراعة الذرة الرفيعة التي ازدهرت حول البحيرة . وكانت فرص التوسع أمام هذا المجتمع ضئيلة . لكن لأن بوجندا لم تكن تبدي مظاهر عدوانية لأحد ، فقد طلبت عدة قبائل مجاورة لها حمايتها ، وبدأت تدفع لها أتاوة منتظمة مقابل هذه الحماية . وكان رئيسهم ، ويدعى الكاباكا ، يقيم في عاصمة دائمة ، يجلب له النيليون الدروع ويقدمون إليه القرابين وعدة مئات من المحاربين والقوارب الحربية ليتمكن من حماية حلفائه أو ليجبرهم على دفع الجزية . ورغم أن الكاباكا اعتمد في تقلده مناصب الحكم على النيليين ، فإن رعاياه كانوا يفضلون الزراعة المستقرة على الغزو . وكانت القبائل التي تدفع الجزية تتحول بعد مدة إلى رعايا مساندين للكاباكا حيث كان يولى عليهم رؤساء من بينهم ممن يضع فيهم ثقته بدلا من احتلاله لأراضيهم بقوات من الباجندا أو الحكم الذين قد يسبون استيائهم (١) . وكان

(١) في لغة البانتو يشتق من الاسم عدة اشتقاقات عن طريق تغيير الأداة في بدء الكلمة الأصلية، فمثلا كلمة Ganda يشتق منها :

Buganda = land of Ganda

Baganda = people of Ganda — Luganda = language of Ganda.

وبالمثل اشتقاق Lunyoro — Banyoro — Bunyoro من أصل الكلمة (Nyoro)

الكاباكا يسند إلى هؤلاء الرؤساء المحليين شئون القضاء وجمع الضرائب . وبهذا وجد نوع من الحكم الذاتي بالإضافة إلى الولاء للكاباكا .

ولم يكن هناك صراع بين السلطتين حتى عام ١٨٦٩ حين بدأت مملكة البونيورو في التوسع من جديد واتصلت بالشعوب التي كانت تدفع الجزية للباجندا ، فنشأ صراع شديد ، إلا أن وصول الأوربيين في العقد التالي حال دون استمراره . وكان الأوربيون يعتقدون في البداية أن الكاباكا أكثر لطفا وأكبر مرونة في التفكير من نظيره ملك البونيورو كما كانت تقارير الرحالة تؤكد انسجام مجالس القضاء وأهمية الزراعة ودقة التنظيم الذي يتمتع به المحاربون والبحارة في مملكة الباجندا ، في الوقت الذي كانت فيه مقار إقامة ملك البونيورو غير منظمة وغير مجهزة ، إلا أنه تبين أن ذلك كان راجعا بدرجة كبيرة إلى أن مجالس البلاد في البونيورو لم تكن لها صفة الدوام وأن الحكومة تقوم بإدارة منطقة أكثر اتساعا واعتمادها على تبادل المنافع أقل من تلك التي توجد في نظام البوجندا .

والى الجنوب الغربى من بوجندا وتورو وبونيورو توجد ممالك رواندا وأوروندى (رواندى) ، وهذه الممالك الخمس تتشابه جميعا في كثير من المظاهر ، لكن رغم وجود بعض الخلافات فإنها تتميز جميعها بتأثرها بحضارة النيليين . ولم تتأثر رواندا وأوروندى بموجة الكوشيين الأولى إلا بمقدار ضئيل ، وعلى ذلك فإن الأقزام في هذه المنطقة ظلوا على قيد الحياة — ذلك أن الكوشيين كانوا عادة ممن يبيدون جماعات الأقزام التي تعترض طريقهم — كما أن البانتو في هذه المنطقة كانوا أقل تنظيما حينما حل النيليون بأراضيهم ؛ إذ لم تصل إليهم مؤثرات «السيدامو» ليقلدوها . وكانت النتيجة أن هؤلاء الغزاة من النيليين لم يقتصر أثرهم على نقلهم حضارة السيدامو إلى هؤلاء البانتو ، بل أصبحوا كذلك طبقة متميزة لهم السيطرة السياسية والاجتماعية .

ولم تكن لرواندا وأوروندى عواصم ثابتة ، إذ أن الحكام من الباتوتسى أقاموا بلاطا ملكيا متكاملا لكنه متنقل ويشبه النظام الإقطاعي . أما «الباهوتو» الذين كانوا يتحدثون لغة البانتو وهم يشكلون السكان القدامى (م ٧ — أفريقيا)

للمنطقة ، فقد انحط وضعهم الاجتماعى فصاروا مزارعين ، ولم يسمح لهم بالحرب أو بامتلاك الأراضى ، أى أصبحوا عبيدا ، وأصبح حق ملكية الأرض وحق تحصيل نسبة مئوية من منتجاتها مقصورا على ملك « الباتوتسى » الذى كان يجمع بين يديه السلطة المطلقة . أما الأقزام الموجودون فى تلك المنطقة ، والذين كان يطلق عليهم اسم باتو (Batwa) فكانت حرفتهم الصيد والحراسة والعمل كخدم شخصيين للملك ومن هم حوله من الطبقة الأرستقراطية . أما مهنة الرعى فكانت تعتبر من الامتيازات ، وعلى ذلك فقد كانت مقصورة على قبائل الباتوتسى الذين كانوا أيضا من المحاربين ملاك القطعان ، وكانت الطبقة الحاكمة تتمتع بالسلطة القضائية والهيمنة الاقتصادية فى كل اقليم .

أما قبائل الباتو التى هاجرت من منطقة البحيرات العظمى نحو الشرق فقد تعلموا فن تربية الماشية من قبائل الجلا من شعوب الكوشيين فى جنوب أثيوبيا ومرتفعات كينيا . ولم تتطلب المجتمعات القاطنة بين البحيرات العظمى والمحيط الهندى من الباتو أى تنظيم متكامل ، إلا أنهم نقلوا بعض القوانين والتقاليد وبعض المراسم من جيرانهم من السيدامو الكوشيين والنيليين .

وفى أوائل القرن العاشر انتشرت قبائل الباتو على طول البحيرات العظمى حتى وصلت الى الشاطئ الجنوبى من نهر الزمبىزى ، وكان هؤلاء قد اكتسبوا مهارات فى صنع الحديد ، واستطاعوا أن يضيفوا إليها قطع الأحجار الذى تعلموه من الكوشيين المتناثرين بين قبائل البوشمن فى شرق القارة . وسار هؤلاء الباتو على طريقهم المعتادة باستيعاب أو مطاردة أو إبادة من يعترض طريقهم من البوشمن . واستغل الباتو الرواسب الطينية الغنية بالمعادن الواقعة على مسافة ٢٠٠ ميل على جانبى الزمبىزى ، واهتموا بالزراعة فازدهرت ، وهكذا تمكنوا من إقامة تجارة رابحة مع العرب على طول ساحل المحيط الهندى فيما قبل عام ١٢٠٠م .

وكان الكوشيون قد قاموا ببعض صناعات التعدين والتجارة فى مستهل القرن السابع ، إلا أن التجارة لم تزدهر إلا بعد أن وصلت

أعداد كبيرة من قبائل الباتو الأولى التى أسمت نفسها بـ « السوزو » (Sotho) . وبعد أن حكم السوزو حوالى مائتى عام اجتاحتهم قبائل من الباتو تسمى « الشونا » الذين يبدو أنهم أتوا معهم بالماشية من خلال الممر الخالى من الأمراض والامتد من البحيرات العظمى . وفى عام ١٤٥٠م كانت الشونا قد أقامت مملكة وأعطت لحاكمها لقب المونوماتابا (Monomatapa) وبدأوا فى الاستقرار فى قرى صغيرة أحيطت بجدران من الحجر .

وكانت أعجب وأكثر هذه المناطق اتساعا هى مدينة زمبابوى (*) حيث كانت هناك قرى مقامة من الخشب والطين منذ بداية الاشتغال بالتعدين فى القرن السابع . وكان الحجر قد تم استخدامه لبناء أماكن الاحتفالات منذ مدة طويلة ، إلا أن صناعة الأحجار أمكن تحديد تاريخها حاليا بوجود إمبراطورية الشونا التى حكمها المونوماتابا . وكان النظام السياسى للدولة يعتمد على الجزية المفروضة على القبائل المجاورة ، ولربما كانت واحدة من بين هذه القبائل هى التى أطاحت بالمونوماتابا حوالى عام ١٦٠٠م . واحتلت المدن المشيدة من الأحجار ثم أضافت إليها بعضا آخر من المباني .

وبعد عام ١٦٩٣م أمكن لقبائل الروزوى Rozwi من الباتو أن تستولى على تلك المنطقة وتعيد بناء كثير من المباني ، وتوسعت شبيد المباني المصنوعة من الحجر فى جهات أخرى من جنوب روديسيا .

وفى عام ١٨٣٤م أمكن لقبائل الزولو الوافدة من الجنوب تحطيم الروزوى فعجل ذلك بنهاية عصر المباني المصنوعة من الحجر . وليس من شك فى أن زنوج الباتو قد تعلموا وتأثروا بأفكار وفنون زمبابوى بدليل أنه فى زمن قريب نسبيا ، ربما فى الأربعينيات من

(*) ترتبط حضارة زمبابوى فى ذهن الروديسيين الأفريقيين بتاريخهم القومى ، فهى ترمز الى ماضيهم المجيد، وبالتالى المستقبل المرتقب. ولعل هذا هو السبب فى أنه حتى الأحزاب الوطنية اليوم حرصت على أن تنتسب الى هذا الاسم العريق، فقام اتحاد شعوب زمبابوى الأفريقية (زابو). واتحاد زمبابوى الأفريقى القومى (زانو) .

القرن التاسع عشر ، كان يمكن مشاهدة بعض البنائين من قبائل البانتو يبنون بالأحجار بجوار شلالات بحيرة فيكتوريا ، كما كان يمكن مشاهدتهم أيضا في العشرينيات من نفس القرن في إقليم الترنسفال .

وهناك وجه شبه بين هذه المباني الحجرية ومثيلاتها في أثيوبيا مما يشير الى الأصول الكوشية الواحدة لهذا الفن . الا أن بعض النقوش كان يمكن أرجاعها الى البانتو في حوض الكنفو ، وكانت التصميمات وطرق الاحتفالات تمثل قمة الفكر الوافد من مرتفعات الكيرون .

ولقد ورد في تقارير العرب وصف عن تطور مملكة زمبابوى وبعض المباني الأخرى للمونوموتابا ، كما قامت البعثات التبشيرية البرتغالية بزيارات لتلك المناطق عدة مرات وكتبت كثيرا عنها ، وقد أمكن باستخدام الكربون المشع ، وبفحص العظام ، والدراسات المتقدمة عن قبائل البانتو ايضاح تاريخ هذه المدن المشيدة من الحجر .

ويرجع الغموض الذى اكتنف مملكة زمبابوى الى ثلاثة عوامل : هي أن أحدا من المستكشفين الأوائل لم يقدّم بفحص هذه المخلفات من قبل ، والعامل الثانى أن البحث كان يتوقف لأن بعض المستكشفين الذين وصلوا الى هذه المخلفات كانوا يعبثون بها قبل أن يكون الباحثون قد تمكنوا من دراستها . لذلك لزم كثير من التنقيب والحفر ومزيد من الصبر قبل الوصول الى كنه هذه المعضلة . أما العامل الثالث فيرجع الى أن كثيرا من الزائرين لمملكة زمبابوى كانوا يستنتجون نظريات خيالية تفترض أن الزوج لم يكونوا على مستوى من الحضارة يرقى الى درجة استخدام الحجر فى البناء .

وكثير مما قيل عن زمبابوى ليس محققا الا أن الأطار العام واضح للجميع . فهناك اختلافات طفيفة فى المعالم الرئيسية للحضارة بين المتخصصين الذين قاموا بفحص موقع زمبابوى (١) .

(١) تعتبر المصادر الآتية أهم ما كتب عن زمبابوى :
(١)

Gertrude Caton Thompson, The Zimbabwe Culture, Ruins and Reactions (London, 1931).

(ب) ملاحظات حديثة للكاتب ديسموند كلارك فى مؤلفه :

J. Desmond Clark, The Prehistory of South Africa, Harmonds- = words, 1959, pp. 289 - 313.

ومن المعلوم أن ساحل شرق أفريقيا يتميز بأنه عبارة عن شريط ضيق رملى يعوق التوغل منه الى الداخل للغابات والمرتفعات ، وترتب على ذلك أنه لم يكن هناك ، حتى القرن التاسع عشر ، توغل الى الداخل الا فى حالات نادرة . ولقد أمكن للعرب من أهل سبأ إقامة تجارة ضئيلة الحجم مع الكوشيين الموجودين فى شرق أفريقيا ، الا أن هذه التجارة اضمحلت حين انصرف السبأيون الى غزو أثيوبيا فى أوائل العصر المسيحى . ولربما كانت هناك مستوطنات على الساحل الا أنها لم تكن ذات أثر واضح على ساحل شرق أفريقيا ، ولقد أنشأ بعض العرب الذين حلوا محلهم على الساحل الشرقى تجارة غير منتظمة مع الكوشيين من المشتغلين بالتعدين فى وادى نهر الزمبىزى - الا أن التطور العميق لم يتم الا بعد أن وصلت قبائل البانتو الى المنطقة ، وكان التنظيم العربى قد اكتمل بنيانه .

ورغم أن الاسلام كان قد انتشر بين شتى القبائل العربية فى شبه الجزيرة العربية فى القرن السابع ، الا أن الوحدة السياسية لم يكن قد اكتمل تحقيقها ، وبقي البدو فى عمان على الطرف الشرقى من شبه الجزيرة مستقلين ، لأنهم كانوا يتجهون باهتمامهم فى شئون معيشتهم نحو البحر أكثر مما كانوا يتجهون الى الداخل نحو الصحراء . ولم يكن لهم خرج سوى ميناء (مسقط) ، واستطاعوا إيجاد حكم مركزى لهم متمثلا فى إمارة عمان نتيجة تأثرهم بنظرية الحكم فى الاسلام نحو عام ٧٥٠ م .

ولم يكن لدى قبائل عمان الذين يقطنون الصحراء منتجات ذات قيمة يمكن لهم التاجرة فيها ، لذلك وجدوا أن الأرباح المغرية تكمن بالنسبة لهم فى أعمال القرصنة والقيام بنقل بضائع الآخرين . لذلك نجدهم ينشئون مستودعات فى الهند وبلاد فارس وشرق أفريقيا ، وكانت تلك

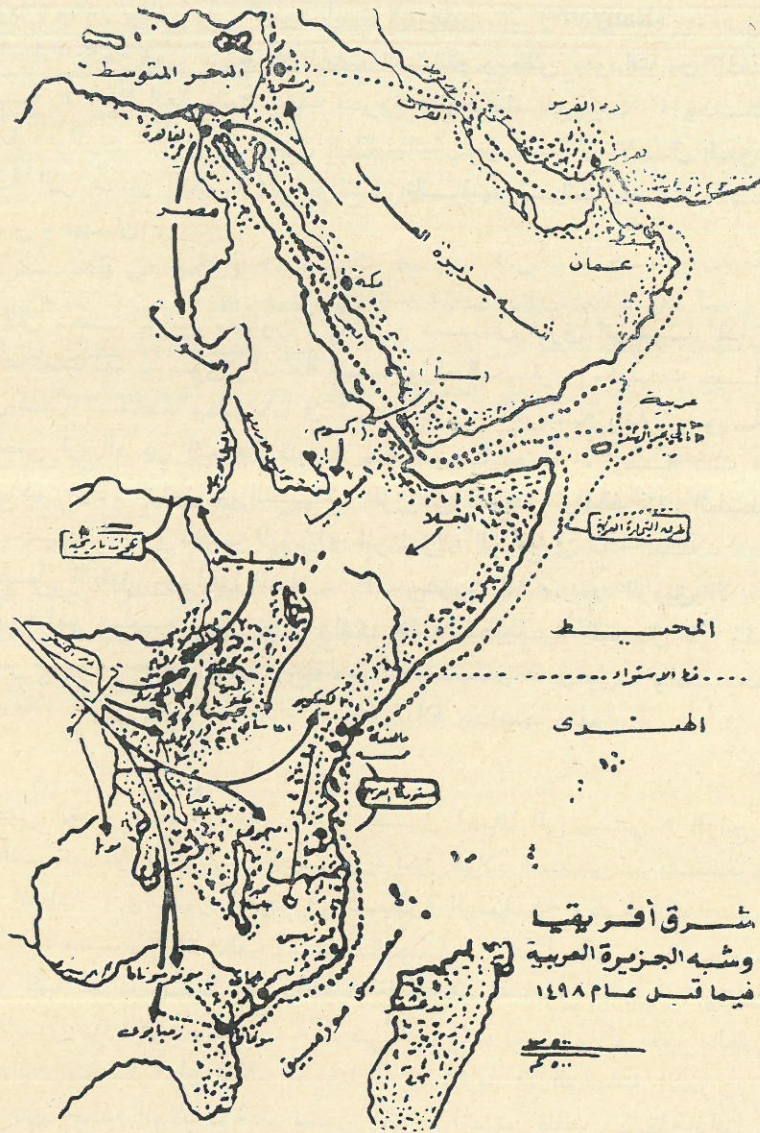
(ج) ملخص للجدل الذى أثير حول زمبابوى للكاتب بازل ديفدسون فى مؤلفه :
Basil Davidson, Old Africa Rediscovered (London, 1960), pp. 199 - 230.

التجارة تقوم على تبادل الذهب والرقيق من أفريقيا مقابل الأمتشة والأدوات المنزلية التي كانت تنتجها كل من الهند وفارس .

وكان السبئيون في أثيوبيا يهاجمون بعض السودانيين من النيليين والزنوج ويأسرونهم لبيعهم في أسواق الرقيق في فارس إلا أن المجادلات العقائدية والتنازع على النفوذ وثورات العبيد أخلت بالسلام والازدهار في بلاد فارس في القرن التاسع ، وتمكن المرتزقة من الأتراك من انتزاع سلطة الخليفة وطالب الأشراف من أهل فارس بالسيطرة السياسية والقيام بمراجعة تعاليم الإسلام ، وهلك بسبب ذلك قوم كثيرون وفر آخرون لطلب المأوى مستخدمين سفن العمانيين . وقد أمكن نقل هؤلاء إلى ساحل شرق أفريقيا حيث ساعدتهم تجار عمان على إنشاء « مهاجر » دائمة ، وأصبحت عمان هي التي تتولى الحماية والوصاية عليهم . إلا أن المدن كانت تأخذ الطراز الفارسي ولكنها لا تدين بالتبعية السياسية لأي جهة .

وكانت المهاجر الممتدة من الزمبيزي إلى ما يسمى حالياً بالصومال تسمى في مجموعها بالزنوج Zenz ، وهي الكلمة العربية المرادفة لكلمة الحبش (*) . لكن هذه المهاجر لم يكن يجمعها تنظيم مركزي ، وكانت كل مدينة على هيئة ولاية تبنى فوق جزيرة من الجزر لتكون في مأمن من الهجوم ومن مواطن الرض في الوقت ذاته ، وذلك فيما عدا التجارة التي بدأت في القرن التالي تتطور وتنمو مع داخل القارة بعد وصول قبائل البانتو ، وذلك بايجاد نوع من الاتصال مع داخل أفريقيا . وأنشئت المزارع لزراعة النخيل على الجزر في البداية ثم امتدت على الشريط الساحلي . وقد أمكن الحصول على الرقيق للعمل في هذه المزارع بسهولة حيث لم يكن البانتو الذين وصلوا إلى الساحل يتمتعون بتنظيم قوى ، وكلما استقر من سموا بالزنوج في مهاجرهم تزايدت التجارة

(*) يطلق بعض الكتاب على تلك المهاجر اسم ممالك الطراز نظراً لأنها كانت تأخذ شكل الطراز الإسلامي في مبانيها ونظمها . (المترجم) .
— انظر: المقرئزي : الإلهام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام —
نشره الدكتور رنك . (المراجع) .



بسرعة ، ولما وجد رجال الأعمال من الهنود الفرص المغرية على الساحل بدأوا السيطرة على الملاحة وأعمال البنوك ونواحي النشاط الزراعي المختلفة . وأصبح العمانيون والعرب القادمون من فارس طبقة حاكمة مرفهة . وابتدأت الثقافة السواحيلية المختلفة في الظهور بفعل مختلف الفئات الذين عملوا على الساحل من قبائل البانتو ومن العرب

والهنود (وكان يطلق على الهنود اسم البنانيين) (Banyans) . « وأما السواحيلية كلغة فهي مزيج من لغات البانتو وبعض مفردات من اللغة العربية » ، إلا أنها كانت تكتب بحروف الهجاء العربية . وسادت التجارة وأثرى الحكام المسلمون ، والبنانيون من رجال الأعمال الهنود ، نتيجة الازدهار التجارى ، ولكن ثقافتهم كانت مستمدة من فارس وعمان .

وكان معظم الرقيق يعملون في مزارع ساحل شرق أفريقيا المدارية ولو أنه كانت لهم سوق واسعة فيما وراء البحار . وأضحت حيازة الرقيق شيئا مستحدثا ومستحبا في شبه الجزيرة العربية وفارس وبلاد الهند حتى ان الصين اشترت قليلا منهم فيما بعد . ومع ذلك فلم يستخدم هؤلاء الرقيق في النشاط الزراعى المعقد ، ولذلك كان الطلب عليهم محدودا ، ولا نجد اليوم أى أثر لهؤلاء الزنوج في تلك البلاد حيث كان تجار الرقيق من أهل المنطقة لا يصدرون الذكور من الرقيق الا بعد أن يجروا لهم عملية تعقيم . وأدى هذا بطبيعة الحال الى وقف تناسلهم ، كما ساعد على استئناس الخدم من الرقيق ، وأصبحت أسواق بلاد الزنج كقيلة بامداد هذه البلاد بحاجتها منهم .

وحتى القرن الخامس عشر كانت تصل أحيانا الى مدن « الزنج » بعض السفن من كانتون في الصين ، لكن هؤلاء الصينيين لم يستقروا في تلك المنطقة . واستمر العرب في السيطرة السياسية وجمع العوائد ، لكنهم كانوا يسمحون للأجانب بالعمل بالتجارة ، فعمل الهنود والصينيون في البحر كما عملت قبائل البانتو داخل منطقة شرق أفريقيا . وكانت بعض المدن مثل كلوة ومبسة تفرض الضرائب لحسابها أو تقوم بالعمل على اعاقبة التجارة أو تباشر ضغطا عسكريا في الولايات الأخرى . لكن كلا من هذه الولايات ، أو بمعنى آخر ، المدن ظلت مستقلة ذاتيا .

والواقع أن كل مدينة في تلك المنطقة التى سميت كما أسلفنا مدن الزنج (Zenz Cities) كانت تختلف فيما بينها تماما . فقد كانت مالندى ومبسة على ساحل كينيا مشهورتين بالمزارع الواسعة مع قيام مبسة بالسيطرة على تصدير الرقيق . أما كلوة في الساحل

الجنوبى لما يسمى الآن باسم تنزانيا فقد تخصصت في تجارة الرقيق أيضا ، هذا في حين كانت تجارة الذهب الآتية من زمبابوى تمر خلال ميناء (سوفالا) على مصب الزمبيزى . أما مدينة موزمبيق فنظرا لعدم وجود تجارة لها مع الداخل فقد اعتمدت بصفة أساسية على السيطرة على طريق موزمبيق التجارى وبعض المزارع .

وكان وضع المدن لا يرتبط بالزراعة أو النواحي العسكرية فقط ، وإنما كان يرتبط كذلك بهجرات البانتو اليها والتى لم يكن من السهل التحكم فيها . فقد كانت الزراعة وتجارة الرقيق يصيبها الاضمحلال لو أن الزنوج غادروا المنطقة أو عز الحصول عليهم بأجور أو أثمان مناسبة .

أما ازدهار العرب من الوجهة التجارية والسياسية الذى دعمه فيض من القوة العاملة من قبائل البانتو من ناحية ، وورود مزيد من المنتجات التعدينية من الداخل من ناحية أخرى — فلم يلبث أن حلت به كارثة في القرن الخامس عشر . ففى ذلك الوقت ذهب فاسكودا جاما الى المنطقة آتيا من رأس الرجاء الصالح حاملا معه العلم البرتغالى واستولى الأوربيون على تلك المنطقة المسماة بولايات الزنج التى كان العرب قد برعوا في انشائها وأخذوا في ادارتها .

إمبراطوريات ساحل أفريقيا الشرف

كانت كلوة في نهاية القرن الخامس عشر تسيطر على باقى المدن العربية فى الجزء الجنوبى من ساحل شرق أفريقيا ، فى حين كانت ممبسة تسيطر على المدن التى تقع فى الجزء الشمالى من الساحل . وحينما شق أسطول فاسكودا جاما طريقه الى ساحل شرق أفريقيا فى مارس ١٤٩٨ كانت موزمبيق أول ميناء تم اكتشافه فى تلك المنطقة . ولقد ظن العرب فى أول الأمر أن السفن البرتغالية تقل تجارا جددا من المسلمين ، كما اعتقد البرتغاليون أنه قد تم لهم اكتشاف الملكة المسيحية المنشودة ، ملكة القديس يوحنا (Prester John) .

ولكن سرعان ما تبددت هذه الظنون وقام فاسكودا جاما بمهاجمة مدينة بعد أخرى والاستيلاء عليها ، حتى المدن التى كانت تبدى تعاطفها مع البرتغاليين . وليس واضحا سبب هذا الموقف الذى اتخذه فاسكودا جاما من تلك المدن ، هل كانت الحماسة الدينية هى التى تدفعه الى ذلك ، أم الخوف من قوة العرب والعمل على كسر شوكتهم وقتل روحهم المعنوية . وكانت مالى فقط من بين مدن تلك المنطقة كلها هى الوحيدة التى تفاوضت عن سلوك فاسكودا جاما وأسست نفسها « صديقة البرتغاليين » .

ولقد كانت الهند وجزر الهند الشرقية هى الهدف النهائى للبرتغاليين . . ففى ١٥٠٩ - ١٥١٠ أرسلت حملة عسكرية برتغالية بقيادة الفونسو البوكيرك Alfonso d'Albuquerque كان هدفها هو السيطرة على طرق التجارة الخارجة من المراكز التجارية العربية والهندية والملاوية (١) ، وصارت موزمبيق فى أفريقيا وهرمس فى بلاد فارس وملقا فى مضائق

(١) نسبة الى شبه جزيرة الملايو . (المراجع) .

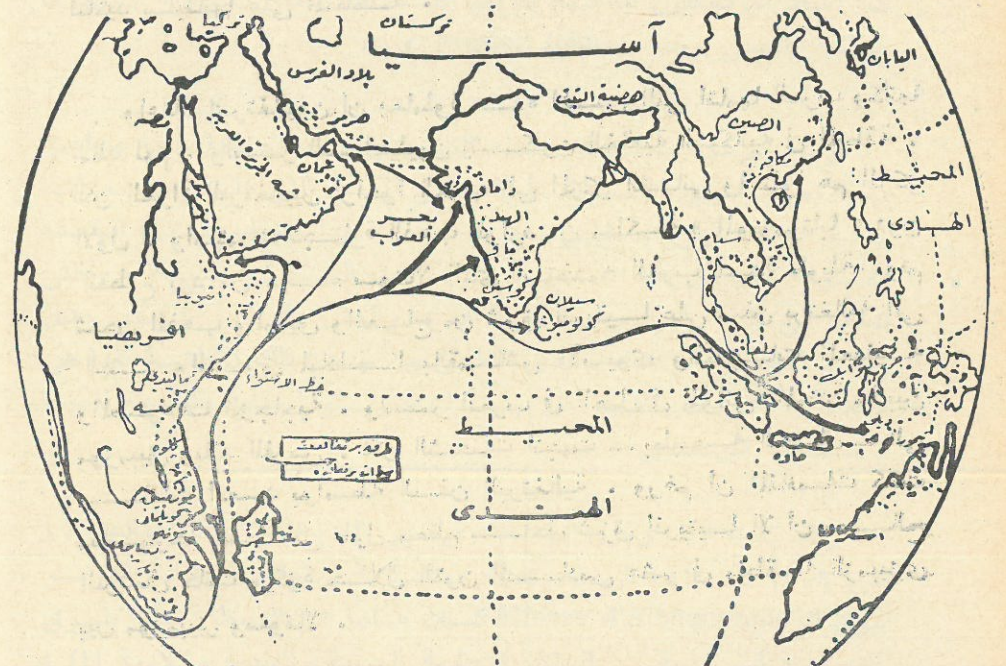
الملايو ، وجوا فى شبه القارة الهندية هى أحجار الزاوية للإمبراطورية البرتغالية الناشئة . وقامت البرتغال بإدارة الطرق التجارية بين القارات عن طريق سفنها التجارية ، ولكنها كانت ترخص أيضا للسفن الهندية والعربية ببعض المهام التجارية الفرعية على طول السواحل الأفريقية والآسيوية . ولما لم تتوافر للبرتغال الطاقة البشرية الكافية للحكم والتجارة فى كل مكان ، فقد كانت صلتهم بالموانئ ذات الأهمية الفرعية تقوم على تحصيل الضرائب منها بطريقة متقطعة (أى غير منتظمة) . وبين الحين والآخر كانت معظم مدن ساحل الزنج تحاول تفادى دفع الجزية والتهرب من القيود المفروضة على التجارة . وكانت أكثر هذه المناطق تحديا للبرتغال هى مدينة ممبسة ، وكانت البرتغال ترسل حملات تأديبية بين الحين والآخر الى موانئ ساحل شرق أفريقيا لتأكيد سلطانها على المنطقة .

واعتاد البرتغاليون أن يعاملوا هذه المدن التى أقامها العرب وكأنها ملك لهم . واستمر السواحليون يشكلون الغالبية السكانية فى المنطقة . لكن الغزاة البرتغاليين أزاحوا العرب الى المركز الثانى واحتلوا هم المركز الأول . واستمرت تجارة الذهب الوارد من مملكة « المونوموتابا » دون انقطاع ترد من ميناء سوفالا الذى استخدمه العرب لمدة طويلة . وتم شحن الذهب والرقيق والعاج من شرق أفريقيا على سفن برتغالية الى الهند والشرق لمبادلتها بالقماش الآسيوى والمنتجات المعدنية والمصنوعات الزجاجية . واستمر العرب فى العمل فى الموانئ الممتدة ما بين موزمبيق وبلاد فارس . لكن الشحنات اتجهت - بطبيعة الحال - الى مسافات أبعد بواسطة السفن البرتغالية . ورغم أن المنافسات كانت مسموحا بها على طول معظم ساحل شرق أفريقيا الا أن مصالح البرتغال كانت مركزة خلال القرن السادس عشر فى منطقة الزمبىزى بين موزمبيق وسوفالا .

واكتسب غنى « المونوموتابا » فى المعادن ريننا خياليا ، فحاول التجار وبعثات التبشير مرات عديدة أن ينفذوا الى زمبابوى التى سيطرت على أحلام البرتغاليين . واتجه التفكير الى انشاء مملكة مسيحية هناك

تكون أكثر نجاحا من تجربة الكنفو السابقة ، وساد الاعتقاد بوجود كميات كبيرة من الفضة تفوق تلك التي تمتلكها اسبانيا في أمريكا .

وحاول أنطونيو كيدو الذي كان أول برتغالي يعمل في البلاط الملكي في المونوموتابا - والذي استمر في عمله هذا لعدة سنوات - التفاوض لتوقيع اتفاقيات تجارية والتمهيد لزيارات يقوم بها التجار ورجال الإرساليات إلى تلك المنطقة . إلا أنه لم يستطع الوصول إلى مناجم البانتو إلا نادرا ، وأن كان قد سمح بدخول عدد من الزوار البرتغاليين إلى منطقة زمبابوى وبعض المراكز الأخرى المجاورة . ولكن المناجم الموجودة هناك لم تحقق ما كان يأمله التجار ، ولم يكن التبشير أوفر



النفوذ البرتغالي في القرن السادس عشر (في شرق أفريقيا وآسيا)

حظا ، لأن البرتغال لم تستطع توفير الأعداد الكافية من القسوس لاحتداث الأثر المطلوب .

ونادرا ما كان يسمح لنساء الأوربيين بالذهاب إلى المستعمرات ، وعلى ذلك فقد اعتمد الحكم الأوربي في استتبابه على الاندماج بالتزاوج مع الأجناس الأخرى ، وانتقلت التجارة البرتغالية تدريجيا خلال القرن السادس عشر إلى أيدي هؤلاء الذين تجرؤ في عروقهم دماء مختلطة بالدم البرتغالي . وظل يطلق على التجار الهنود اسم البنانيين (Panyan) كما كان الوضع خلال سيطرة العرب على هذه المناطق ، لكن من اعتنق منهم المسيحية ، ومن اختلطت دماؤهم بالبرتغاليين المستعمرين أطلق عليهم اسم الجوان (Joans) حيث ترجع أصولهم إلى جاو التي كانت بمثابة المركز الاستعماري الرئيسي على ساحل الملايو بالهند .

لقد كان التوغل إلى داخل شرق أفريقيا باهظ التكاليف دائما ، سواء من ناحية الأرواح أو الأموال ، ورغم المعاهدات التي أبرمها كيدو فان مملكة المونوموتابا لم تتمكن أن تفرض نفوذها على قبائل البانتو . وقد شجعت البرتغال المغامرين من الجوان والبرتغاليين على الاستقرار على شواطئ الزمبيزي الأعلى بهدف احكام سيطرة البرتغال على « الأرض الموعودة » بالداخل ، ومنح هؤلاء المزارع الواسعة التي تماثل تلك التي نجحت في البرازيل (*) . ولتشجيع هؤلاء المغامرين على إدارة وتنمية تلك المزارع فقد سمح لهم باستجلاب الرقيق لاستخدامهم كقوة عاملة أو تكوين جيش خاص منهم . واحتفت الثقافة البرتغالية والدم الأبيض الصرف ، كما ضعف الولاء للتاج بسرعة كبيرة . لكن أصحاب هذه المزارع - فخورين بالسلوك

(*) نمت بالتدريج هذه الطبقة من الإقطاعيين في المستعمرات البرتغالية، وكان هذا النظام الإقطاعي الذي أطلق عليه بعض الكتاب اسم (النظام البربري) من أسباب التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب المستعمرات البرتغالية في شرق أفريقيا .

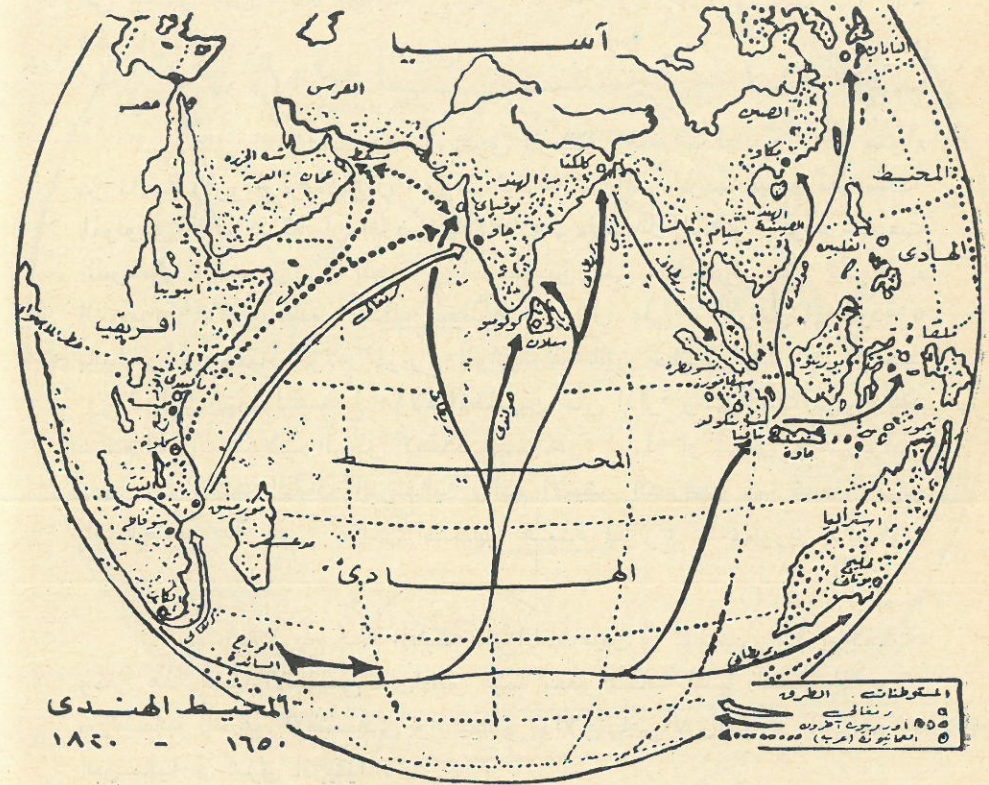
- وللدراسة المستفيضة لهذا النظام ، أنظر :

جيمس دفي : الاستعمار البرتغالي في أفريقيا (مترجم - القاهرة، ١٩٦٣)،

ص ٩٩ . (المراجع) .

الاقطاعى وبأصلهم الأوربي - استمروا في السيطرة على اقطاعاتهم الواسعة التي كانت تتخذ الطابع شبه العسكري بالاكثفاء اكتفاء ذاتيا مع الاعتماد على الرقيق كقوة عاملة .

ولم تكن أفريقيا بالنسبة الى البرتغال في أهمية جوا أو جزر التوابل الا فيما يختص بتجارة الذهب بين سوفالا والموتوماتابا . وصارت « جوا » المستودع الرئيسي والمدخل الرئيسي الى ثروة الشرق . وكان الغرض من احتلال شرق أفريقيا هو حماية الطرق الملاحية بين الهند والوطن الأم في البرتغال ، ومنع القوى الأخرى من تهديد الاحتكارات البرتغالية باتخاذ موطئ قدم في الطريق التجارى المؤدى للقارة .



ولم تكن للبرتغال مصلحة ، كما لم تكن تتوافر لديها القوة البشرية اللازمة لاحتلال كل منطقة الزمبزي احتلالا كاملا ، وكل ما استطاعت قوة البرتغال الحربية أن تفعله هو أن تحول دون انبعاث قوة العرب الاقتصادية والسياسية المناهضة لهم من جديد بطول الساحل الأفريقى ، وقد ثارت كل من ممبسة ، ومالندى ، وكلوة ، تحت زعامة قادتها العرب السابقين ، على الاتاوات التي فرضت عليها بالقوة وعلى القيود الخانقة التي قضت على كل ما كانت تجنيه من قبل من ثروة .

ولما ورث فيليب الثانى الأسباني عرش البرتغال عام ١٥٨٠ ، فقدت البرتغال نتيجة لذلك عميلها الأساسى - هولندا - التي كانت تحاول على مدى ثمان سنوات أن تطيح بالملك فيليب من فوق عرشها . وبدلا من التجارة مع البرتغال ، أو امدادها بما يلزمها من الطاقة البشرية اللازمة لمشروعاتها ، فقد بدأت هولندا في ارسال أساطيلها الى الهند . وقد كان الملك فيليب مهتما بالفضة في أمريكا ، وبثورة الهولنديين والأرمادا ضد انجلترا، أكثر من اهتمامه بالمسائل الاستعمارية البرتغالية .

وسقطت بعض الجزر الشرقية الهامة الواحدة تلو الأخرى ، كما سقطت المحطات التجارية في الهند أو فقدت هي الأخرى . وتحول الأمراء والتجار الذين كانوا يتعاملون مع البرتغال الى التعامل مع السادة الجدد في المنطقة . وفي نفس الوقت فان السفن البرتغالية - حتى لو استطاعت أن تتجنب السفن الحربية الهولندية - فانها كانت تواجه بفقدان الارتباطات التجارية القديمة . وتمكنت المدن العربية على الساحل في هذه الآونة من التحلل من الالتزامات والقيود التي كانت البرتغال قد فرضتها على المنطقة .

وقد ذاعت شهرة شرق أفريقيا لدى الأوربيين بأنها مناطق فقيرة وغير صحية . ولم تهتم هولندا حينئذ بالمسائل التجارية أو المطالبة بالجزية، واكتشف القباطنة الهولنديون رياحا أقوى وأكثر أمنا من التي تهب على ساحل شرق أفريقيا . فقد وجدوا أنه باتجاههم من رأس الرجاء الصالح نحو الشرق مباشرة يمكنهم تجنب الرياح الموسمية غير المأمونة العواقب ، كما أمكنهم تجنب المخاطر الملاحية التي كانت تصادفهم

في خليج موزمبيق . ولم يكن من السهل حينئذ السفر بحرا نحو الشرق ، اذ كان يعتمد على الحدس في تحديد خطوط الطول الى أن أمكن ادخال الكرونوميتر في القرن الثامن عشر ، الا أنه كان يمكن لآي قبطان ماهر أن يتخذ طريقه نحو الهند أو جاوة ، وبذا يحقق كسبا محققا . (وقد حدث أن بعض الملاحين الهولنديين الذين أساءوا تقدير المسافة اكتشفوا قارة أستراليا ونيوزيلندا قبل أن يتمكنوا من ايجاد طريقهم الى جزر التوابل في الشرق) . ولقد تجنبت كل من بريطانيا وفرنسا - اللتين ورثتا هولندا بعد ذلك في تجارة الهند - أيضا الساحل الشرقي من أفريقيا .

وعندما بدأ اضمحلال الوجود البرتغالي تمزقت بالتالي أوصال مملكة المونوموتابا ، واجتاحت قبائل النجوني ومجموعات من قبائل السوزو مناطق التعداد في طريقهم نحو الجنوب عام ١٥٩٠ وعام ١٦٢٠ متسببين في تحرير كثير من القبائل من دفع الاتاوة للمونوموتابا وانهيار التجارة في الداخل . وتدخلت البرتغال بالاشتراك مع بعض الجنود من الهنود « الجوان » وأيدت أحد زعماء الفئات المتمردة كحاكم جديد على المونوموتابا ونجحت في اقناع خليفته باعتراف الدين المسيحي . لكن كان الوقت قد وصل الى درجة كبيرة من التعقيد ، فلم يستطع هذا الحاكم المسيحي الضعيف ، ولا الموارد البرتغالية المحدودة ، إعادة الاستقرار والازدهار التجاري للمنطقة .

وحتى قبل أن تخف وطأة الاضطرابات في العشرينات من القرن السابع عشر استطاع العرب أن يعيدوا سلطانهم للمنطقة مرة أخرى . وفي عام ١٦٩٣ قامت قبائل الروزوي من البانتو - والتي كانت قد قدمت من منطقة بحيرة تنجانيقا - باخضاع المونوموتابا حيث كان اهتمام أوربا ونشاطها في مناجم الذهب والمعدن المشيدة من الحجر قد تلاشى .

وابتدأت عمان في شبه الجزيرة العربية في عام ١٦٢٢ في مساعدة مسلمي شرق أفريقيا لطرد البرتغاليين . وحين حل عام ١٦٥٠ كان معظم الساحل عربيا خالصا ، الا أن البرتغاليين استطاعوا تجييع قواهم والاحتفاظ بموقع أو اثنين لعدة سنوات أخرى . كما أصبحت

عمان ، لقدرتها على محاربة البرتغاليين ، في وضع أحسن مما كانت عليه قبل عام ١٤٩٨ من حيث تمتعها بولاء أهل هذه المدن .

وتكررت محاولات البرتغاليين لاستعادة هذه المدن التي تقع شمال موزمبيق ، وكانت آخر هذه المحاولات في ممبسة في الفترة بين ١٧٢٨ و ١٧٣٠ ، ولكن في النهاية أصبح رأس دلجادو ، بين موزمبيق وكلوة ، يمثل الحد الفاصل بين نفوذ كل من العمانيين والبرتغاليين ، فالى الجنوب منه كان نفوذ أصحاب الاقطاعات الذين كانوا يمارسون تجارة الرقيق التي ازدهرت بعد عام ١٦٤٥ ، بينما وقف العمانيون في الشمال في وجه الاطماع البرتغالية . وتركت القوى الأوربية الأخرى البرتغال وحدها ، لأنه لم يكن لديها الاهتمام الكافي بهذه المنطقة فيما عدا بريطانيا التي قدمت لها عونا بطريق غير مباشر بمقتضى التحالف التقليدي بين لندن ولشبونة بالاضافة الى معاهدة التحالف المبرمة بينهما في عام ١٦٦١ . أما الى الشمال من رأس دلجادو فقد كان العمانيون موضع ترحيب باعتبارهم حماة للمدن الساحلية المسلمة . ولم يأت عام ١٧٤٠ حتى كان الأمر قد استقر لامام عمان في بلاده مما مكّنه من التفرغ لمنطقة ساحل شرق أفريقيا .

وكانت الهند هي العميل الأول لتجارة الرقيق في شرق أفريقيا ، لأنها كانت تدفع أثمنا أكثر ارتفاعا من كل من فارس وشبه الجزيرة العربية ، كما كانت الأقمشة والأدوات الهندية تباع بأعلى الأسعار في تلك المنطقة . وقد أسهم نزاع الأوربيين بعضهم مع بعض حول الهند في ازدياد النفوذ العماني في شرق القارة .

وعلى كل فقد قامت بريطانيا بازاحة فرنسا من المنطقة في عام ١٧٦٣ ، كما أمكن هزيمة آخر صديق للفرنسيين وهو الأمير « تيبو صاحب » (Tipoo Sahib) في عام ١٧٩٩ . وصارت بريطانيا هي المتحكمة في الطريق بين الهند وعمان وان لم تقدم على احتلال أملاك الأمير . ولما لم ينطبق القانون الصادر في ١٨٠٧ بمنع تجارة الرقيق على أسواق عمان ، مارست وزارة الخارجية البريطانية جهودا دبلوماسية مع السلطان سعيد حاكم عمان . وبمقتضى معاهدة مورسبي في عام (م ٨ - أفريقيا)

١٨٢٢ وافق السلطان سعيد على فرض القيود على تجارة الرقيق في إمبراطوريته في شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا ، كما سمح للبحرية البريطانية بالتفتيش على ذلك . ولكن التهريب استمر رغم ذلك وفقدت الموانئ ازدهارها التجاري الذي اشتهرت به .

وقامت ثورة في ممبسة — التي كانت تعتبر حينئذ أكبر تلك الموانئ — ضد السلطان ، وطالبت أحد رجال البحرية الملكية وهو الكابتن وليام أوين (William Owen) بإعلان الحماية عليها ، مما جعل العرب يظنون أنه يمكن إحياء تجارة الهند لو أمكنهم انتزاع ممبسة وضمها للإمبراطورية . وكان مجلس الوزراء البريطانى في ذلك الحين يعتزم الابتعاد عن شرق أفريقيا كما كان الشأن في موقفه من ساحل الذهب . وبعد سنتين من إعلان أوين الحماية البريطانية عادت ممبسة رسميا إلى السلطان سعيد عام ١٨٢٦ .

وقد رفضت ممبسة العودة إلى حوزة إمبراطورية عمان المنهارة في ذلك الوقت . لكن في عام ١٨٣٥ استطاع الامام سعيد أن يخضع تمردا في ممبسة . وفي أثناء الحصار الذي دام تسع سنوات استطاع السلطان سعيد إقامة قواعد متقدمة على جزيرة زنجبار التي اشتهرت بالخضرة والطقس البارد . وبعد انتهاء الحرب عاد السلطان سعيد إلى عاصمة إمبراطوريته في مسقط في شبه الجزيرة العربية .

ولما كانت مسقط تقع في منطقة يغلب عليها الجفاف والحرارة . فقد بدت زنجبار في نظر السلطان سعيد أكثر أمنا وأدعى للبهجة من مسقط الميناء الصحراوي . كما كانت من ناحية أخرى أكثر ملائمة كمركز يمكن أن يشرف منه على إدارة وتنمية ثروة شرق أفريقيا . وعلى ذلك نقل السلطان عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٤٠ .

واستطاع سعيد الوصول إلى السلطة المطلقة بقتل منافسيه عام ١٨٠٦ ، واشتهر بأنه كان دائم التقرب للدبلوماسيين الأوربيين المشهورين وأنه لم يكن يستعمل قواته إلا في الضرورة القصوى بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى . كما كان مشهورا بالاقتصاد وعدم البذخ — رغم الزيادة للموسسة للثروة الملكية — وكذلك كان شأن البلاط المحيط به

حتى أن زوار السلطان سعيد كانوا يعتقدون أنه طيب القلب خير ونبل ولا يحب القباهى .

وبمجرد أن نقل سعيد عاصمته إلى زنجبار قام بإنشاء نظام إداري لتطوير ممتلكاته في شرق أفريقيا وعمل على انتشار زراعة الكاكاو ونخيل الزيت . كما استجلب أشجار القرنفل من اندونيسيا وقام بزراعتها في زنجبار .

وفيما عدا المراكز التجارية والدفاعية على طول خطوط القوافل لم يقم حكام المنطقة من أتباع السلطان سعيد بضم أى من الأراضي المجاورة كما لم يخضعوا لسلطانهم أية قبائل من البانتو في تلك المناطق . ولم تكن الأسلحة النارية موجودة إلا لدى العرب في تلك المناطق الداخلية .

لقد ظل العرب قرب الساحل مدة تقارب الألف سنة حتى عام ١٨٤٠ ، ولكن في مدى الثمانية عشر عاما التالية كانت قوافلهم ومراكزهم المسلحة وعملاتهم قد توغلت إلى نهر الكنفو الأعلى في منتصف القارة تقريبا . واستطاع التجار إدخال اللغة السواحيلية إلى أعماق القارة حتى صارت هذه هي اللغة السائدة في شرق ووسط أفريقيا .

واستطاعت زنجبار تحت حكم السلطان سعيد المطلق أن تسيطر تماما على الساحل من موزمبيق إلى الصومال ، كما كانت تسيطر على عمان وبعض الموانئ في بلاد فارس وبلوختان . وكانت مناطق كثيرة من داخل القارة الأفريقية تشكو من الاضطراب والفوضى . واستطاعت زنجبار أن تحتكر تجارة القرنفل في العالم بفضل عنايتها بزراعتها على نطاق واسع ، وتضاعفت تجارة منطقة ساحل شرق أفريقيا عشر مرات في مدى عشرين عاما .

وقد نصت معاهدة هامرتون في عام ١٨٤٧ على تحريم تصدير الرقيق من أفريقيا ، وفقدت عمان تبعا لذلك مواردها من الأيدي العاملة . ورغم هذه المعاهدة فإن سفن الرقيق كانت لا تزال مسموحا بمرورها على سواحل شرق أفريقيا ، ولم تتمكن دوريات البحرية البريطانية في أعالي البحار أن تميز بين تجار الرقيق الشرعيين على

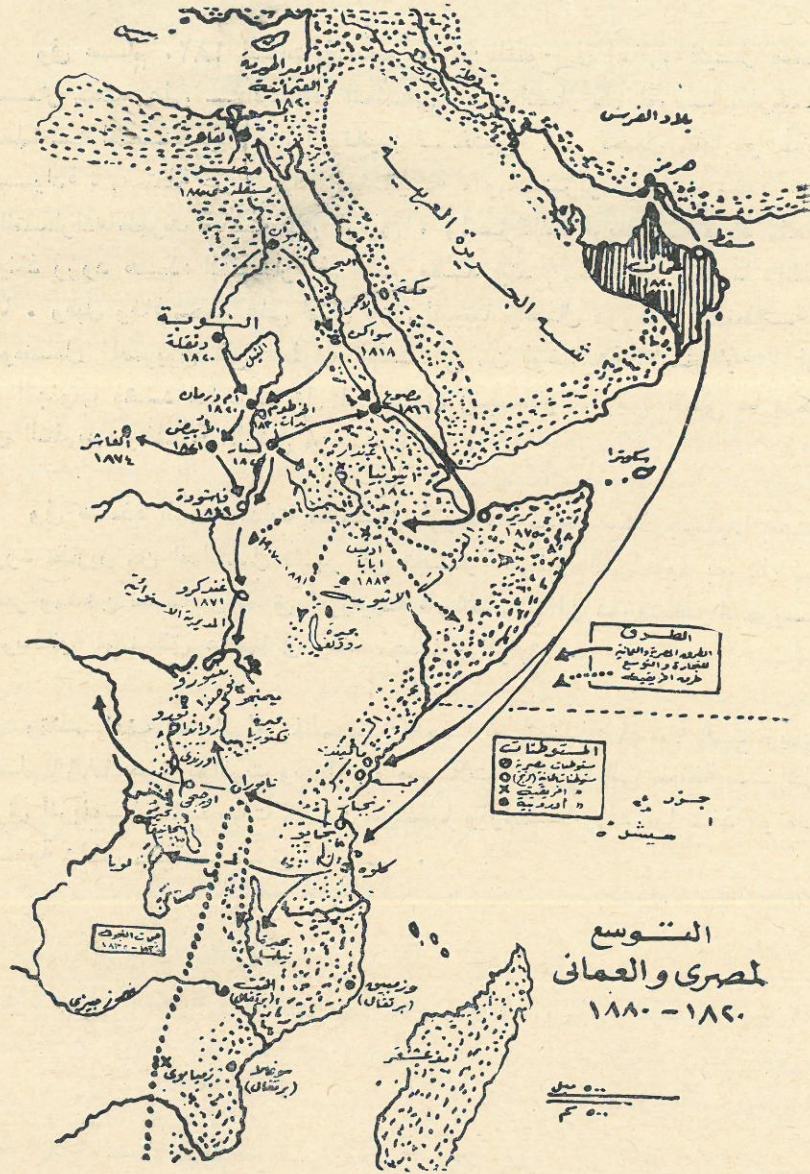
طول ساحل شرق أفريقيا وبين مهربى الرقيق غير الشرعيين . وبعد عام ١٨٦١ كان من المفروض الا ينقل الرقيق على أية سفينة من السفن لكن كان القباطنة من العمانيين يحاولون مماطلة البريطانيين عن طريق الادعاء بأن ما تحمله سفنهم من الرقيق ليسوا الا العمال الذين يستخدمونهم في التجديف .

وتوفى السلطان سعيد عام ١٨٥٦ ، واشتعلت عمان بالغضب لفقد مواردها من العبيد وانحسار دورها وتقلصه في امبراطورية شرق أفريقيا ، مما أدى الى قيام ثورة بها بعد وفاة السلطان سعيد بخمس سنوات . وأيدت بريطانيا طلبها بالاستقلال على أمل أن يؤدي ذلك الى تجنب نقص أحكام معاهدات تحريم الرقيق . واضطر السلطان مجيد - الذى خلف السلطان سعيد في زنجبار - أن يقبل هذا التقسيم ، وبذلك أصبح لامام عمان نظام حكم منفصل عن السلطان في شرق أفريقيا . ولم تنته تجارة الرقيق رغم ذلك مما اضطر بريطانيا الى ارسال السير بارتل فريير عام ١٨٧٣ للمفاوضة على عقد اتفاقية لتحرير الرقيق .

ورغم أن سوق الرقيق أغلقت ، فان قوانين تحرير الرقيق لم تطبق الا في عام ١٨٩٧ بالنسبة لزنجبار نفسها ، وفي عام ١٩٠٧ في كينيا ، وفي عام ١٩١٩ بالنسبة لتنجانيقا . وفي اثناء الفترة التى توسع فيها السلطان سعيد في تجارة الرقيق وصلت بعض فروع القوافل الى الشمال حتى الحدود الجنوبية لبوجندة ، وإلى الحدود الشرقية لرواندا أورووندى ، وفي نفس الوقت كانت هناك مجموعات من تجار الرقيق قد وصلت الى المشارف الشمالية لبوجندة ، وكانت تنطلق من بعض القواعد في مصر .

وكانت مصر لعدة قرون تخضع للسيادة الاسمية للدولة العثمانية في القسطنطينية ، وكان الرقيق يتم تصديره عن طريق وادى النيل منذ أزمان بعيدة . وكان من نتيجة الفتح الإسلامى لمصر أن انعزلت عدة ممالك مسيحية في اواسط وادى النيل . واستمرت عملية الاسترقاق لكن ضاق نطاق تجارة الرقيق . وما بين القرن الحادى

عشر والخامس عشر تم التغلغل - في الممالك المسيحية في اواسط وادى النيل - من الداخل وانتهى الأمر الى انتشار الاسلام بينها (*) .



(*) المقصود هنا ممالك النوبة المسيحية - وقد كانت بالنوبة ثلاث ممالك مسيحية - وقد انتهى أمر هذه الممالك نهائيا في أوائل القرن السادس عشر الميلادى وان كان قد انتابها الضعف قبل ذلك بقرون . (المراجع) .

لكنها كانت في أثناء فترة الاضطرابات من الضعف لدرجة أنها لم تسهم في أية عمليات استرقاق في المنطقة .

وفي عام ١٨٢٠ ابتدأت في مصر حركة للفتوح في أعالي النيل فقد صار محمد علي - القائد العثماني الذي أثار كل أوربا بطريقة معاملته للمسيحيين من اليونانيين - خديويا لمصر فجعل منها قوة ذات سيادة ، مستقلة عن الدولة العثمانية ، وباستمرار توسع محمد علي وانتصاراته ظهرت حاجته الى الرقيق . ولما كانت بريطانيا قد منعت حينئذ ورود هذه التجارة في البحر فقد ابتدع محمد علي طريقا داخليا لها . وقبل وفاة محمد علي أمكن عزل أثيوبيا وأهمال دورها في المنطقة ، ووصل المصريون الى الطرف الشمالي من أوغندة الاستوائية . أما في الجنوب فقد كانت قوافل الرقيق في زنجبار تمارس أقصى ما يمكن من التخريب وخلخلة الأرض من سكانها .

وفي هذه الحقبة بدأت اهتمامات أوربا تأخذ شكلا جديدا بعد ورود تقارير من الداخل تشير الى تجارة الرقيق التي تقوم بها كل من مصر ومدن ساحل شرق أفريقيا ، واتضح ان دوريات البحرية البريطانية لم تحقق هدفها في وقف تجارة الرقيق .

وتضاعف اهتمام أوربا بمصر عندما تم افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ حيث توافرت وسيلة مواصلات مختصرة الى منطقة ساحل شرق أفريقيا ، كما بدأت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتخذ مواقف جديدة داخل منطقة شرق أفريقيا .

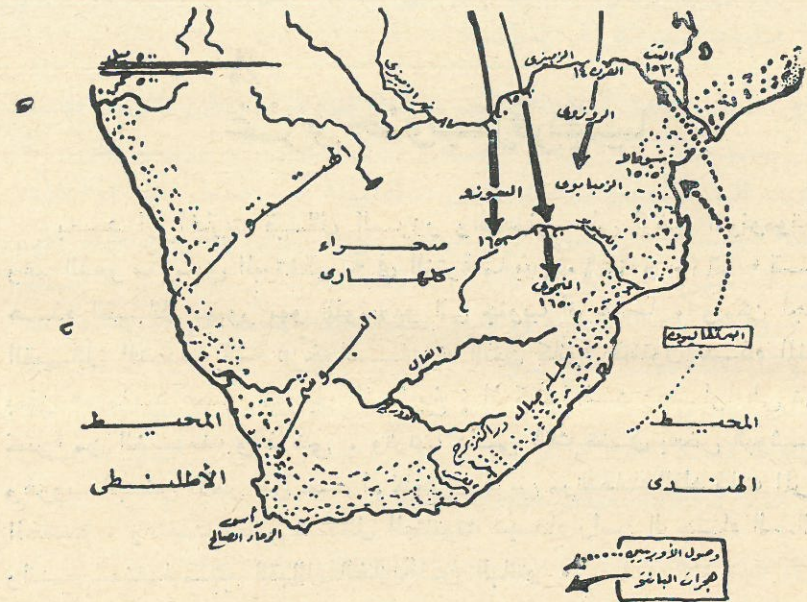
٨ غزو جنوب إفريقيا

بعد أن أغارت قبائل السوزو والنجونى على أرض المونوموتابا ، وعم الذعر موزمبيق البرتغالية في الفترة ما بين ١٥٩٠ و ١٦٢٠ ، قامت هذه القبائل بعبور نهو اللومبوبو الى جنوب أفريقيا . وأمكن اجتياح القبائل المتحدثة بلغة « خواسان » الذين كانوا يقطنون هذه المنطقة بمفردهم منذ عصور ما قبل التاريخ ؛ اذ كانوا قد وصلوا الى درجة كبيرة من الضعف والفوضى . وترتب على ذلك قتل بعض البوشمن وهروب البعض الآخر الى صحراء كلهارى غربى مرتفعات الفلد ذات المراعى الخصبة ، وانتقلت بعض قبائل الهنتوتوت تجاه رأس الرجاء الصالح ، واندمج بعضها مع القبائل الغازية من البانتو .

واحتلت النجونى - التي كانت تعتبر أشرس هؤلاء الغزاة جميعا - المنطقة الساحلية شبه المدارية التي تسمى الآن باقليم الناتال . وحينما صعدوا جبال دراكنزبرج من الترنسفال انشقوا الى أربع مجموعات لكي يحتلوا الأرض الجديدة : سوازي في الشمال الشرقى ، ثم الزولو والبونديو والتمبو والاكهوزا (Xosa) على طول الساحل تجاه منطقة الكاب . وعندما وصلوا الى نهر الكي (Kei River) عام ١٧٠٠ كانت رغبتهم في الغزو قد فترت .

أما السوزو فقد ظلوا الى الداخل بين جبال الدراكنزبرج وصحراء كلهارى . ووصل الفرع الجنوبي منهم الى ما يسمى حديثا باسم ولاية الأورنج الحرة خلال القرن السابع عشر ، في حين ظل السوزو الشماليون مقيمين في الترنسفال .

وفي القرن السابع عشر كان كل أهل خواسان قد طردوا من معظم أفريقيا فيما عدا صحراء كلهارى وما يسمى الآن باقليم جنوب غرب أفريقيا ومديرية الكاب واعتمد البوشمن على الصيد ، في حين كان الهنتوتوت في أغلبهم رعاة للماشية .



سكان جنوب أفريقيا قبل عام ١٦٥٢

لقد كان البرتغاليون - في طريقهم بين أوروبا والشرق - في القرن السادس عشر يتوقفون مرتين - في البرازيل أو غرب أفريقيا ، وأيضا في موزمبيق - ولم يكن رأس الرجاء الصالح مناسبا لهم داخل هذا النظام . ولكن لما حلت سفن هولندا وانجلترا محل سفن البرتغاليين كان الملاحون الجدد يفضّلون الطريق المفتوح الى الشرق من منطقة الرأس ، وعلى ذلك فقد عملوا على ايجاد مركز لامداد السفن على الساحل لتلك الرحلة الطويلة بين المحيطين الهندي والأطلسي ، واحتلت شركة الهند الشرقية الهولندية « سانت هيلانة » بين عام ١٦١٧ وعام ١٦٤٥ ، على حين كانت السفن البريطانية تتوقف : إما على المحطات الهولندية ، وإما بمفردها في جنوب أفريقيا بحثا عن المياه ، واللحوم ، وربما لتدريب بحارتها أيضا .

وعلى كل حال فلم تكن جزيرة سانت هيلانة موقعا مناسباً لأنها تقع في نطاق نفوذ شركة الهند الغربية الهولندية ، كما كانت من

الصغر بحيث لم تستطع تقديم كل ما كان مطلوبا في هذا السبيل ، كما كانت بعيدة عن طريق أية سفينة تحاول اجتياز أنسب الطرق من ناحية ملاءمة الرياح لسيورها . وبعد أن استطاع أحد البحارة التي تحطت سفينتهم بالقرب من الكاب أن يمضي شتاء عام ١٦٤٧/١٦٤٨ في جنوب أفريقيا ، قررت شركة الهند الشرقية نقل المحطة من الجزيرة الى ساحل القارة نفسها . وفي ٦ أبريل سنة ١٦٥٢ وصلت الى خليج تيبيل ثلاث سفن بحمولتها من المستوطنين .

وفي ٦ أبريل سنة ١٦٥٢ عين جان فان رايبك حاكما عاما للمنطقة ، فقام بتأسيس مدينة الكاب ، وشرع في التخطيط لزراعة الحدائق وتربية القطعان وأعمال التبشير . ولم يكن ينظر الى مدينة رأس الرجاء الصالح كمستعمرة استيطانية ، ولا كتاعدة انطلاق للغزو ، وإنما كانت مجرد محطة خدمة ملحقه بالمشروعات الواسعة المتمركزة في جزر الهند الشرقية .

ولما كانت هولندا في ذلك الحين تتكون من اتحاد كونفدرالي من عدة ولايات مستقلة ، استطاعت الحصول على استقلالها من اسبانيا منذ أربع سنوات ، فقد كان مركز الحاكم العام للولايات في هولندا ضعيفا ، إذ لم يكن باستطاعته اتخاذ أى قرار دون الحصول على موافقة جماعية من جميع الولايات . وقد وافقت كل الولايات بالاجماع على الترخيص للشركة في عام ١٦٠٢ بالعمل كممثل لها في تجارة الهند الشرقية وفي النواحي الدبلوماسية والحربية . ومن الجدير بالذكر أن حكومة الاتحاد الهولندي على مدى ٢٠٠ سنة كانت لا تتمتع بنفوذ يعادل ما تتمتع به شركة الهند الشرقية التي كانت تدبر شؤونها من أمستردام هيئة « السبعة عشر » مديرا . وأضحت بتافيا - على جزيرة جاوة - مركزا للعمليات التجارية في الشرق ، كما كانت هناك محطات تجارية في اليابان والهند والملايو وفرموزا وسيام ومزارع واسعة في كل من سيلان واندونيسيا . حتى ان مدينة الكاب التي كانت تقوم بخدمة السفن التي كانت تربط هذه المراكز بأوروبا صارت هي الأخرى تجرى ادارتها من بتافيا . ولم يصادف المستكشفون الأوروبيون في مستهل حركاتهم الكشفية لأفريقيا أناسا أغرب ولا أدعى للثراء من البوشمن .

فقد وجدوهم لا يفهمون من التنظيم الاجتماعى أكثر من حدود الأسرة ، ولم يستطيعوا استيعاب الأفكار الدينية أو التجارية الأوربية . وقد أثار البوشمن والهننتوت مشكلة كبرى ، حيث بدأت رحى الحرب تدور بعد مرور أربعة أيام فقط ، ولم تفلح المحاولات التى بذلت لتلقيهم مبادئ المسيحية ، كما ساد التوتر بينهم وبين الأوربيين من البداية ، حيث لم يستطيعوا فهم دوافع وجود الأوربيين فى جنوب أفريقيا .

وبالرغم من رغبة فان رايبك فى الحصول على قطعان الماشية ، فان الهنتوت لم يشتغلوا بتجارتها إلا فى أوقات متقطعة، ولم يكن فى الامكان الاعتماد على الهنتوت فى ذلك الا بعد عدة أجيال حين تم اختلاطهم بالهولنديين .

وكان على الشركة أن تقوم بتربية قطعان الماشية لسد حاجة الهنود العابرين بهذه الجهات ، فى حين لم تزدهر المحصولات الزراعية كما كان مأمولا ، حيث لم يكن الجنود الأوربيون والمشتغلون بالزراعة الذين استجلبوا للعمل بطريق التعاقد - يلمون بفنون الزراعة : وحاولت الشركة زراعة المحصولات الأوربية لكنها لم تتناسب مع الأحوال المناخية فى الكاب . ولجات الشركة - لكى تصح كل هذه الأوضاع - الى استخدام الرقيق ، فاستجلبت بعض الزنوج من ساحل الذهب وبعض الملاويين من بتافيا .

ورغم أن الشركة كانت حريصة على أن تحتفظ بالمستعمرة فى أضيق نطاق ممكن فان الزراع « الأحرار » (الذين كان يطلق عليهم البوير باللغة الهولندية) بدأوا فى التحرك نحو الداخل للبحث عن أراض أكثر صلاحية للزراعة ومناطق غنية للرعى ، وكانت الشركة تخشى أن تتسبب هذه الهجرات فى جعل المستعمرة أكثر عبئا بالنسبة لها من ناحية ، وأن يصعب الدفاع عنها من ناحية أخرى ، إلا أن المهاجرين لم يعيروا التعليمات الرسمية فى هذا المجال أى التفات ؛ إذ فضلوا البحث عن احتياجاتهم الفعلية على أن يدفعوا للشركة العوائد المرتفعة التى تفرضها . على أن كيبوتون ظلت السوق الرئيسية لمنتجاتهم .

وكانت هذه الهجرات أيسر عليهم وأقل كلفة من استثمار رأس المال ،

فقد كانت كلفة نقل منتجات الحدايق من الداخل تشكل عبئا باهظا فى الوقت الذى يسهل فيه سوق قطعان الماشية لمسافات طويلة الى موآتى التصدير ، وكانت هناك تحقق أسعارا مجزية . وعلى ذلك صارت عملية الهجرة للداخل أمرا مربحا ، إذ صارت اقائمة المزارع على الحدود لا تتطلب كثيرا من رؤوس الأموال ، كما كان من المستطاع تفادى الأحكام الصارمة التى تفرضها الشركة ، وهكذا سرت موجة من التوسع فى مناطق الحدود .

ولم يكن كثير من المستوطنين الهولنديين يدركون المقصود من الاستعمار ، وكانوا بالطبع راغبين فى التجارة فى الأماكن التى يتوافر فيها الطلاب على منتجاتهم ، لكن لم يكونوا يشعرون بأى التزام للخضوع لتشريعات الشركة ؛ إذ كان معظمهم وافدا من المقاطعات الداخلية فى هولندا من الأقليات البروتستانت فى المناطق الريفية فى جنوب هولندا الذين تعودوا المعيشة وسط أغلبية كاثوليكية ، قليلون منهم هم الذين كانوا يدركون - أو حتى اهتموا بمعرفة - عمليات الشركة التجارية المعقدة . وكان هؤلاء قد اعتادوا الاعتماد على النفس والخضوع للسلطات التى تتبع لها أقيائهم أكثر من خضوعهم للموظفين الرسميين ، والبعد عن مجال التجارة . كما كان بعضهم قد اختطف وغرر به ، حتى أن بعضا منهم كان يعتقد أنه تعاقد للذهاب الى جزر الهند للحصول على الثروة السريعة ، مما جعلهم يشعرون بالمرارة بعد أن جىء بهم الى رأس الرجاء الصالح حيث يرغمون على الاعتماد على الاحتكارات التجارية التى مارستها الشركة . وعلى ذلك فقد اتجهوا الى الهجرة الى الداخل (Trekking) لتخفيف صدمتهم .

لقد أثرت الخلفية التاريخية وحياة الهجرة التى مارسها البوير فى تكوين شخصية متميزة لهم ، فقد اعتادوا فى حياتهم على الحدود الاعتماد على أنفسهم دون تعقيد . وقد أقام البوير لأنفسهم نظمهم الادارية المستقلة عن الشركة ؛ فقد كان على رأس الأسرة التقليدية (الأب) ، وكان يشترك فى اختيار الموظفين فى المقاطعة (وهم الحاكم المدنى للمقاطعة ، وناخب البوق أو قائد الفرق الذى يمكن أن تستجير به أية أسرة ، والأمناء أو

الأوصياء ويختار منهم ستة أفراد لمعاونة الحاكم في إدارة شئون المنطقة .
وبالتدريج أخذت الشركة تتقبل هذا النظام لأنه كان فعالا واقتصاديا
في نفس الوقت .

وكانت جميع الأراضي من الوجهة الفنية ملكا للشركة ، كما كان
باستطاعة المهاجرين المشتغلين بالزراعة أن يستأجروها نظير دفع
عشرة دولارات في السنة ، ثم يتحول هذا الاستئجار الى استئجار دائم
بعد انقضاء خمس سنوات . وكانت المساحة المعتاد حيازتها تقدر
بنحو ٦٠٠٠ فدان انجليزى (*) ، أى نحو ٩٥٠ أميال مربعة على
اعتبار أن هذه هى المساحة الكافية لاستيعاب القطعان التى يمكن لاية
أسرة مهاجرة أن تمتلكها .

ولما لم تكن الكاب في نظر الشركة الا موقعا متقدما صغيرا ضمن
تخطيط واسع ، فقد عملت بصفة رسمية على التضييق على الهجرات
الى الداخل ، ولذا كان رجال الدين وكذا المدرسون من الصعب توافرهم ،
واندمجت اللغة الهولندية الريفية مع اللغات الأخرى ، كما وردت مؤثرات
هامية عن طريق التجار الذين كانوا يبرون في تلك المنطقة ، فضلا عما
دخل على اللغة من كلمات جديدة من الوطنيين الذين يتحدثون لغة
« خواسان » ومن عبيد الملايو . ووجدت لهجة خاصة بهذه المنطقة
أطلق عليها التال (Taal) ، لكن لم يوجد مدرسون لتدريسها ، كما
اختفت تأثيرات الثقافة الخارجية ، وقواعد اللغة وهجاء الكلمات .
وكانت الديانة تتركز في نطاق الأسر فقط ؛ فقد كان لدى رب الأسرة انجيل
للأسرة مطبوع بحروف هولندية كبيرة . ولكن بمرور الوقت وتغير
اللهجات وهبوط مستوى القراءة والكتابة صعب على رب الأسرة قراءة ذلك
الانجيل . ولعدم توافر رجال الدين المدرسين في الداخل ، أصبحت
نظرة الجاهل لتعاليم المسيحية بالتدريج سطحية ، وعلى أنها عقائد
لا تقبل النقاش . وبينما كانت العقيدة الدينية لأى شعب ريفى في أوروبا
في القرن السابع عشر بسيطة خشنة ، كانت عقيدة البوير - على غير
المعتاد - صارمة ، حتى قبل تركهم لبلادهم الأصلية هولندا .
وباعتبارهم قلة في مقاطعاتهم الأصلية كانوا الى حد كبير مستقلين عن

(*) يساوى ٤٨٤٠ ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربع . (المراجع) .

التيارات الثقافية الجديدة ، وكانوا من أتباع كلفن (Calvinists) (*) ،
لكنهم في الوقت نفسه كانوا يميلون الى قلة خاصة لها تفسيرها المعين
لهذا المذهب .

ويرجع فرع من هذه العقيدة الفريدة في الأصل الى الجدل الذى
أثاره الأرمن في هولندا في أوائل القرن السابع عشر . وكان جون كالفن ،
مؤسس هذا المذهب الاصلاحى ، قد حذر من وضع الانسان ثقته
الزائدة في نفسه فيما يتعلق بالخلاص ، فقد جاء في أقواله :

«فاذا كنا قد اخترنا من المسيح . . فان هذا الاختيار لا يرجع الفضل فيه
الى شئ عفى أنفسنا . . فان من ظن في نفسه أنه قائم فليحذر لئلا يسقط» (١) .

وقد ذكر يعقوب الأرمنى (Jacob Arminius) بعد ذلك أن كل
المؤمنين بالله سوف يخلصون ، لكن المجلس الكنسى (السنودس) الذى عقد
في دوردت (Dordt) في عام ١٦١٩ عند هذه الأقوال وقرر أن عددا
محدودا فقط من المسيحيين هم الذين سيخلصون وليس كل من أطلق
عليه لفظ مسيحى . وذكر هذا المجلس أن هذه الفئة المخلصة ستعرف
أنها الفئة المختارة . وإذا كانت سلطة (السنودس) لم تدم في أوروبا ،
فإنها ظلت باقية بين الفلاحين (المزارعين) الذين هاجروا الى مدينة
الكاب بعد ذلك بسنوات قليلة . وفي جنوب أفريقيا ساد الاعتقاد
أن هذه الصفوة المختارة تتمثل في الذين بقوا على ولائهم للديانة التقليدية
وللأسرة والانجيل الهولندى . وبالطبع كانت هذه الفئة تتضمن كل
البوير - لكن أبعد منها البوشمن والهننتوت الذين كان من الصعب أن
يتحولوا الى العقيدة الجديدة .

واربما لعب سوء الحظ دورا بارزا ، فان اتصالات الأوربيين
الأولى بجنوب أفريقيا في فترة التكوين الأولى كانت في معظمها مع قبائل

(*) جون كلفن أحد زعماء حركة الاصلاح الدينى التى بدأت في أوروبا منذ
أوائل القرن السادس عشر وبرز من زعمائها مارتن لوتر في ألمانيا . وكلفن فرنسى
المولد ، وقد انتقل بعد اعتناقه المذهب اللوثرى الى سويسرا بعيدا عن اضطهاد
البروتستانت في فرنسا واستقر به المقام في (جنيف) حيث نشر مذهبه . (المترجم) .
John Calvin, Institutes of Christian Religion, 2 Vols. (١)

Grand Rapids, 1949, Vol. II, pp. 223, 225.

البوشمن والهننتوت حيث يختلف العنصر الأول في طبيعته عنهم ، أما العنصر الثانى فهم ممن لا يجيدون التجارة ، فلم تتوافر فرصة للتبادل الثقافى أو تطوير الأفكار العقائدية لديهم . وكانت قطعان الهنتوت هى المصدر الرئيسى للحوم فى منطقة الكاب . ومع ذلك فقد أجبرت القبائل على المشاركة فى العمليات التجارية . ورغم اعتقاد البوير من أول الأمر أن قدر الأوربيين هو أن يظلوا منفصلين عن سكان البلاد الأصليين لأنهم أعلى منهم مرتبة ، إلا أن البوير الزراع لم يمكنهم الاستغناء عن استعمال المنتجات الوطنية أو العمل الوطنى .

وهكذا صارت هناك عدة عناصر بشرية تتمثل فى مجتمع جنوب أفريقيا . أما بالنسبة لعناصر الملاويين فقد عملوا كخدم فى المنازل ، ونادرا ما كانوا يغادرون الكاب ، وواصلوا ممارسة شعائرهم الإسلامية التى كان ينظر إليها البوير كعقيدة لا تتناسب إلا مع أناس من هذا الصنف . ولقد ظل الملاويون متميزين عن كل المجموعات السكانية فى جنوب أفريقيا .

وبعد سنوات قليلة كان الرقيق من الزنوج يتساوون فى العدد مع الأوربيين ، وكان قد تم استجلاب هؤلاء الرقيق جميعا من ساحل الذهب ومن موزمبيق ، وقد أرسل عدد كبير منهم الى منطقة الحدود بينما ظل ملاك الرقيق الكبار بالقرب من مدينة الكاب . وظل البوشمن والهننتوت أحرارا رغم أنهم كانوا يمثلون المجموعات الدخيلة على المجتمع الجديد لجنوب أفريقيا . وتكررت الاتصالات الجنسية بين الأوربيين والوطنيين ؛ اذ كانت نسبة الرجال أكبر من النساء فى المجتمع الأوربى ، وبالتالي لم يكن هناك عيب فى الاساءة إلى الوطنيين على اعتبار أنهم أقل مرتبة .

ونشأ مجتمع كبير من ذوى الدماء المختلطة سُمى فى أول الأمر « نتاج الآباء غير الشرعيين » ثم سموا بعد ذلك بالملونين . وهؤلاء كانوا فى العادة يكونون طبقة العاملين اليدويين من غير الرقيق فى منطقة الكاب ، ولو أن كثيرا منهم هاجروا الى ما وراء الحدود (*) ليكونوا لأنفسهم حكومة ذات طابع شبه قبلى .

وفى عام ١٦٨٥ ألفى لويس الرابع عشر فى فرنسا مرسوم نانت

(*) المقصود بالحدود هو حدود مستعمرة الكاب الى الداخل (المترجم).

(Nantes) الذى ظل يحمى البروتستانت على امتداد سبعة وثمانين عاما ، مما ترتب عليه هروب عدة آلاف من الهوجونوت (Huguenots) (*) الذين تعرضوا للاضطهاد ، الى منطقة الكاب عن طريق هولندا . ولقد أتى هؤلاء الى الكاب طلبا للحرية ، ولممارسة شعائرهم الدينية طبقا لمذهبهم « الكلفينى » وللإقامة بصفة دائمة . وفى الوقت الذى لم ترغب فيه شركة الهند الشرقية الهولندية فى استخدامهم رحب بهم البوير على اعتبار أنهم إضافة جديدة للوجود الأوربى الحر فى المنطقة . وتزايد الشعور الدينى مما مكن الهوجونوت بحصافتهم السياسية ، من إضعاف سلطة الشركة على منطقة الحدود ، كما قووا الشعور بالوحدة الذى كان البوير يظهرونه ، وقطع الهوجونوت صلتهم بوطنهم الأصلى .

ولقد قارب بين الهوجونوت والبوير فى خلال جيل من الزمان تشابه مشترك فى التعالى على السكان من غير البيض من ناحية ، ومجافاة الشركة والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، حتى أن بعضا من البوير سموا أنفسهم بأسماء من الهوجونوت وصار الفريقان يشتركان فى الشعور بأنهم ينتمون الى جنوب أفريقيا ، وليس الى هولندا أو فرنسا .

وحين اتجهت هجرات البوير ناحية الشرق — بعد أن انتشروا فى الداخل الى الشرق — لجأت الشركة الى الموظفين الألمان لتوفير الامدادات والتجارة فى المدينة . وقد أدخل هؤلاء البروتستانت من الألمان الى المدينة الفن والموسيقى ، لكنهم لم يكونوا يشعرون بالولاء للهولنديين ، وأسهموا فى أن تكتسب المنطقة طابعا خاصا ، ووطنية جديدة هى وطنية جنوب أفريقيا . وظل رجال الحدود يترددون يقطعانهم على مدينة الكاب للحصول على المؤن وما يلزم من البن والأقمشة والاحتياجات الأخرى . أما التجار الألمان الذين كان المزارعون يتعاملون معهم فلم يكن لهم أى تأثير فى تغيير نظرة البوير الانعزالية أو شعورهم بالانفصال عن هولندا .

(*) جماعة من البروتستانت الفرنسيين . (المراجع) .

ولقد تقابل الصيادون الهولنديون في الداخل مع هؤلاء الزنوج البانتو لأول مرة في عام ١٧٠٢ ، لكن الاتصال بين الموجتين : البانتو من روديسيا ، والبوير من مدينة الكاب ، لم يتم الا في عام ١٧٧٥ حيث تقابلت قبيلة الاكهوزا مع المهاجرين الأوربيين عند نهر فش ، وكان كل من الفريقين في جنوب أفريقيا منذ ما يربو على قرن من الزمان ، وكان كل منهما قد اتخذ الرعى أساسا لحياته الاقتصادية ، كما أن كليهما كان بطارد في تقدمه أهل خواسان . وكان التلاقى بين الفريقين في النهاية ذا أهمية خاصة ، لأنه تمخض عن تصادم بين قوتين زاحفتين ، وتأثر تاريخ جنوب أفريقيا بالكيفية التي واجهت بها كل منهما الأخرى والتي تم بها التعايش بين القوتين فيما بعد .

٩

البوير وقبائل البانتو والبريطانيون

في عام ١٧٧٥ حدث الصراع الحتمي بين البوير الذين ينتمون الى العنصر القوقازي وبين قبيلة الاكهوزا من الزنوج على نهر فش . فقد كان كل من الفريقين يشتغل بتربية الماشية ، الا انها كانتا يختلفان اختلافا جذريا في الطباع والمشارب من ناحية ، كما كان كل منهما يطمع في التوسع على حساب الآخر والحصول على المراعى من ناحية اخرى . فالبوير كانوا يودون الاستجابة لمطالب سوق مدينة الكاب المتزايدة ، أما البانتو فكانوا يسعون الى توطین سكانهم الذين ينمو عددهم باطراد ، فلم يكن من المتيسر لای فريق منهما التحرك لتحقيق هدفه الا على حساب الفريق الآخر .

وكان الزنوج قد شرعوا في الاتجار في الماشية مع الزراع الهولنديين مما ترتب عليه زيادة موارد الكاب من اللحوم ، وأما البوير فقد بدأوا في التحرك نحو الداخل الى هضبة الكارو رغم فقرها .

وكان البانتو أكثر عددا ، وتتضمن تقاليدهم الملكية الجماعية لكل شئ سوى المتاع الشخصي . أما البوير فقد كانت لديهم الأسلحة المتفوقة التي تعوضهم عن قلة عددهم ، وتتضمن تقاليدهم باحترام حق الملكية الفردية . ولم يكن يفصل بين هاتين المجموعتين المتباينتين سوى نهر فش الصغير ، كما لم يكن ثمة بد من اصطدام القوتين . وكانت الماشية تمثل لدى الاكهوزا وزنا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا ، اذ كانت ثروة الفرد منهم تقاس بما يمتلكه من هذه الماشية حتى ان من يريد الزواج من تلك القبائل كان عليه أن يبرهن على مركزه الاجتماعي وعلى حسن مقصده بأن يودع بعضا منها عند أهل العروس ، وكان هذا الغرض يسمى اللوبولا (Lobola) كوسيلة للضمان وليس كتمن للعروس كما كان يظن البوير ورجال الارساليات لبعض الوقت .

ولقد اعتاد البوير أن يضعوا علامات مميزة على ماشيتهم لاثبات ملكيتهم لها ثم يتركوها بعد ذلك للرعى على هضبة الكارو دون قيد

أما الأكهوزا فكانوا يودعون ماشيتهم في حظائر أو يجعلونها تحت الإشراف المباشر، وكانوا يعتقدون أن الماشية الطليقة ملك مشاع إلى أن يحوزها شخص ويضعها في الحظيرة الخاصة به .

وعندما طبقت الأكهوزا هذا العرف على قطعان البوير التي كانت طليقة على نهر فئس اتهمهم البوير بالسرقة . وتفاقت هذه الظاهرة بسرعة إلى أن استطاع البوير إنشاء فرق تأديبية تحت قيادة أدريان فان جارسفلد نافخ البوق على حدود الفلد (أيذانا بظهور عدو) . وكان رد الفعل من جانب الأكهوزا هو اعتبار ذلك عملا حربيا ضدهم .

واعتبر الصدام الذي حدث عام ١٧٧٩ الحلقة الأولى مما سمي « حروب الكفرة » (*) التي اجتاحت جنوب أفريقيا على مدى قرن من الزمان (وتسمية الكافر باللغة العربية تعني غير المؤمن ، وكانت تطلق من جانب المسيحيين والمسلمين على الزنوج) ، واستعمل جارسفلد قائد البوير الشجاع أسلوب الخداع مع محاربي الأكهوزا ، واشتهر بالبطولة ، حيث كان يعود إلى حدود البوير ومعه غنائم تقدر بالآلاف الماشية .

واستطاع الهولنديون الذين وصلوا إلى الكارو أن ينظموا أنفسهم عند منطقة جراف رينت Graaff Reinet في عام ١٧٨٦ ، إلا أن شركة الهند الشرقية الهولندية لم تقدم لهم أي نوع من الحماية ضد السرقات التي كان يقوم بها الكفرة ، واعتبدوا على أنفسهم وأعلنوا استقلالهم بعد تسع سنوات . وكان من المنطقي أن يتزعمهم جارسفلد بطل الحدود . وارتدى المزارعون شرائط من ثلاثة ألوان على قبعاتهم مشابهة لتلك التي كانت ترتديها جيوش الثورة في فرنسا ، وصارت لهم جمعية وطنية ، وتحولت الفرق التأديبية إلى جيش وطني أصبح من مهامه حمايتهم من لصوص الكفرة ، وتكونت جمهورية قوامها ١٤٠٠ رجل و ١٧٠٠ صبي و ٦٠٠ من الرقيق اتخذت لها شعارات من المذهب اليقوي ثم « الحرية والمساواة والأخاء » . وكان الهدف منها ببساطة

(*) الكفرة (Kaffir) تطلق على مجموعة الشعوب الناطقة بلغة البانتو في جنوب أفريقيا . (الراجع) .

هو استقلال منطقة الحدود ، ولم يكن التأثير الفرنسي يتغلغل في هذه العينة البشرية لأبعد من الشعارات وبعض المظاهر السطحية . وكانت هذه الجمهورية المؤلفة من المهاجرين تعتبر في حقيقة الأمر ثورة ضد السلطة ، إلا أن الكاب كانت لا تزال هولندية ، رغم أن البوير لم يكن لديهم أي شعور بالولاء لوطنهم القديم .

وفي عام ١٧٩٥ أخذت الثورة الفرنسية تهتم بشئون جنوب أفريقيا بدرجة أكبر ، خصوصا حينما احتلت بريطانيا مدينة الكاب . ولما كانت فرنسا قد هزمت هولندا ، فقد طلبت شركة الهند الشرقية الهولندية من بريطانيا حماية مستعمراتها من جيوش الثورة الفرنسية ، وقاوم قليل من المستوطنين الوجود البريطاني إلا أن قوات الشركة وقوات الحدود لم تفعل المثل .

وكان وصول بريطانيا إلى الكاب يستهدف منع فرنسا من القيام بغزو جنوب أفريقيا ، إذ كانت بريطانيا ترى أن تقوم بالسيطرة على الكاب وإدارتها بالطريقة الروتينية القديمة ، في حين تتعقب العدو في البحر . وعلى الفور اقترح الهولنديون المقيمون في منطقة جراف رينت الناشئة الحصول على الأسلحة من بريطانيا مقابل تزويدها بالماشية ، بشرط السماح لهم بالبقاء في منطقة الحدود ، إلا أن بريطانيا كانت تضمر السيطرة الكاملة على المنطقة ، ذلك أن مظاهر انتشار مذهب « اليعاقبة » كان يقض مضجعا ، وفي سلسلة الاحتكاكات التي حدثت بين عامي ١٧٩٧ و ١٧٩٩ تم لبريطانيا السيطرة على منطقة جراف رينت وتحصيل الضرائب منها وسجن زعمائها .

وبدأ النشاط التبشيري لأول مرة بين أهل الحدود من غير البيض . وأدت حركة النهضة الدينية في أوروبا في ذلك الوقت إلى خلق الاهتمام بحماية العناصر الأجنبية « فيما وراء البحار » ، ورغم وصول الحركة البروتستانتية إلى الكاب في أثناء احتلال بريطانيا للمنطقة ، إلا أن الصلة بين الوجود البريطاني ووصول هذه الحركة كان بمحض المصادفة . وكان البوير يعتقدون أن هذه الأفكار قد ابتكرت خصيصا لاختضاع المتمردين على الحدود . وقررت جمعية لندن

للتبشير أن تجعل مركزها الرئيسى فى منطقة جراف رينت ، وأن تركز جهودها على تحرير الهنتوت الذين كان يعتمد عليهم البوير كأيد عاملة . وتولى الأب جوهانز فان در كمب الهولندى الجنسية ، الإشراف على تلك البعثة التبشيرية من قبل الإنجليز البروتستانت . وكان هذا الأب من الناحية الأخلاقية منحلا - رجلا ولو أنه دخل فى زمرة المهتدين فى منتصف العمر ، إلا أنه كانت تعوزه الوداعة - وكان يضرر أفكاره عن شهامة المتوحشين كانت تقوم على قراءات رومانسية لأراء روسو .

وقد انتقد الأب كمب موقف البوير من الهنتوت والبانطو ، وتضمنت تقاريره الملتزمة إلى الجمعية التبشيرية فى لندن كثيرا من الاختلافات وتضخيم قصص التعذيب . وكرهه البوير لما كان يشيعه من أفكار تدعو إلى التمرد بين من ينجح فى حملهم على اعتناق المسيحية ، وللتقارير التى كان يرسلها إلى الجمعية فى لندن ، والتى كانت تستغلها بدورها فى إثارة الرأى العام وتوجيه سياسة الحكومة البريطانية . وحاول المكتب الاستعمارى اتخاذ خط معتدل فى هذا الموضوع ، رغم أنه كثيرا ما كان يضطر إلى الاعتماد على تقارير الأب كمب ؛ لأن المعلومات الرسمية التى كانت تصله من منطقة الحدود كانت متناقضة فضلا عن عدم انتظام ورودها .

ولم يدرك البريطانيون أصل وطبيعة العلاقات الفريدة بين البوير وقبيلة الأكهوزا على الحدود . وكان هدفهم أن يمدوا سلطانهم إلى خط معين من الحدود ، لكنهم كانوا مصممين على أن يتجنبوا تكاليف وتبعة فرض سلطانهم على البانطو . ولكى تقوى الحكومة نفوذ السلطات على الحدود اقترحت أن تضم الهنتوت إلى سلك الشرطة . وكان اتباع بعثة كمب يمكن أن يقوموا بهذا الدور على أتم وجه ، ولذلك فقد سلحوا تسليحا كاملا قبل إرسالهم . وبينما رحبت جمعية لندن التبشيرية بهذا الإجراء فإن البوير احتجوا عليه بشدة ، وحتى وقت متأخر حين أصبح الهنتوت خدما تابعين ، فإن فكرة الخضوع لغير البيض من رجال الشرطة الذين سلحوا من اتباع الجمعيات التبشيرية التى كانت تعمل لتدمير المجتمع كانت أمرا لا يحتمل .

ولقد مثلت معاهدة أميان فى عام ١٨٠٣ فترة هدوء فى الحروب النابليونية ، وتم تسليم الكاب إلى جمهورية بتافيا التى كانت بمثابة حكومة هولندية مستقلة سياسيا عن فرنسا . وكان الظروف حينئذ قد تغيرت ، فقد انتهت شركة الهند الشرقية الهولندية من ناحية ، كما أن جمهورية بتافيا قد اعتنقت بعض المبادئ الليبرالية من الثورة الفرنسية ، وظهر أن الموظفين الجدد التابعين مباشره لحكومة امستردام سيكونون أجدى وأنفع . ولقد ظلت الشرطة المكونة من الهنتوت باقية ، بل وتزايد عدد أفرادها ، كما تم تدعيم البعثات التبشيرية وانتظمت جباية الضرائب .

ولم يكن النظام الإدارى الإصلاحى الذى قامت به بتافيا أكثر قبولا لدى البوير من النظام الإنجليزى ؛ إذ كانت هناك اختلافات واضحة فى العادات والنظرة إلى الأمور بين أهل جنوب أفريقيا والهولنديين . وقد استمر واحد فقط من الإصلاحات التى قامت بها حكومة بتافيا على الحدود ، وهو رفع وظيفة نافخ البوق على الحدود فى الفلد إلى ما يماثل وظيفة قاضى الصلح النورمندى مع منحه سلطات تتعلق بالضرائب والعدالة وزيادة المجتمع . ولم يكن نابليون مرتاحا لذلك السلام ، فاستؤنفت الحرب فى أوربا وسقطت جمهورية بتافيا ، وعادت بريطانيا ثانية إلى مستعمرة الكاب فى عام ١٨٠٦ لتبقى هذه المرة لأكثر من قرن من الزمان .

وتأكدت ملكية بريطانيا للكاب فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، ولكن الإدارة العسكرية للمنطقة استمرت حتى عام ١٨٢٣ . وأصبح البوير تلقائيا رعايا تحت الاستعمار البريطانى . ومنذ البداية فقد كانت مصالح الحكومة البريطانية مختلفة عن مصالح سكان الحدود الذين أصبحوا غير متمركزين فى منطقة واحدة ، ولكن البعثات التبشيرية استمرت فى تقديم تقاريرها عن قسوة البوير حتى تبينت بريطانيا أن هذه الشكاوى تستند إلى أساس من الصحة ، لكنها شعرت فى الوقت ذاته أن رجال الإرساليات كانوا يشجعون الهنتوت على خلق المتاعب للبوير . ومن وجهة النظر البريطانية فإن

البوير كانوا يعتبرون لانسانيين في تصرفاتهم ، في حين كان ينظر الى الاجناس الأخرى على انها بريئة ومضطهدة . وتزايدت اعداد الهنتوت الذين ادخلوا فرق الشرطة مما اعتبره البوير ضربة موجهة الى احتياجاتهم من الأيدي العاملة . وبعد عام ١٨٠٧ كان صدور قرار البرلمان البريطاني بوقف تجارة الرقيق عاملا هاما في تضخيم المشكلة حيث ترقب على ذلك أن صارت منطقة الحدود تعتمد اعتمادا كاملا على الهنتوت في تزويدها بالأيدي العاملة .

وفي عام ١٨٠٩ صدر القانون الذي أطلق عليه « ماجناكارتا الهنتوت » الذي أسهم في زيادة التوتر ، وذلك بالغاء ما سمي « بعقود المديونية » ، وضمان حرية العمال ومحاولة منع نظام « التجوال » إذ طلب من الهنتوت أن يسجلوا أنفسهم وأن يحملوا تراخيص خاصة بهم .

وكان تقدم الهنتوت في المستعمرة حافزا لقبائل الاكهوزا التي كانت تلاقى ضغطا من المؤخرة من جانب الزولو على الاغارة بجرارة عبر نهر فش . وطالب البوير في منطقة الحدود بتكوين فرق « كوماندوز » لمقابلة هذه الاغارات ، ولكن بريطانيا تجاهلت هذه المطالب . وبدلا من ذلك طلبت من المستوطنين أن يتجمعوا خلف خط من القلاع غربى نهر فش لمنع أى احتكاك بالاكهوزا .

أما اقرار الحدود فقد تأثر كثيرا بقانون الأراضي Land Ordinance الصادر في عام ١٨١٢ والذي حاول أن يضمن الصفة الشرعية على هذه الاجراءات التي اتخذت للحد من الاحتكاك بين القبائل ، وترتب عليه الغاء معظم ما تضمنه القانون الهولندي السابق الخاص بتنظيم الأراضي .

وصار النظام الجديد - والذي كان يسمى لتأكيد سيطرة بريطانيا - ذا صبغة زراعية ، فلم يتضمن شيئا عن الماشية حتى لا يشجع ذلك قبائل الاكهوزا على الاغارة على الحدود . وصار المستوطنون يحوزون ١٢٠٠ (أكر) فقط بدلا من ٦٠٠٠ (أكر) التي كان ينص عليها القانون الهولندي القديم ، والذي كانت هذه الاقطاعات في ظله

ملكيات حرة بعد سداد ايجار سنوى قدره عشرة دولارات خمسين سنوات . وأمكن في ظل النظام الجديد السماح بتقسيم هذه الاقطاعات بين الورثة على أن يدفع عن هذه القطع الصغيرة ايجار سنوى بانتظام قدره ١٠٠ شلن سنويا .

وكانت ردود الفعل من جانب البوير عنيدة فورية ، ذلك أن قيمة الايجار كانت مرتفعة ، كما أن المزارع التي خصصت لتربية الماشية لم يعد من الجائز تقسيمها بين الورثة حيث كانت تربية الماشية أكثر ربحا من الزراعة . ومن الوجهة العملية فقد استمر نظام الايجار القديم لمدى الحياة الى ما لا نهاية ، وعلى ذلك فان النظام الجديد الذي أقامه الانجليز لم يقدم أية ميزة جديدة بالنسبة اليهم . إلا أن لب الموضوع كان يكمن في محاولة بريطانيا الغاء تربية الماشية ، في الوقت الذي كان البوير يدركون فيه أن منطقة الحدود الشرقية لم تكن تناسب الزراعة ، وأن رعى وتربية الماشية أكثر ربحا ، وأن إعادة استقرارهم سترتب عليها أن تكون حياتهم تحت رحمة أجاناب عنهم . وتم تجاهل معظم تعليمات القانون الجديد وتمسك المستوطنون بأراضيهم القديمة واستمروا في تربية الماشية استجابة لطلبات سوق مدينة الكاب التي لا تنقطع . ولم تدرك بريطانيا في حينه أن اقتصاديات منطقة الحدود الشرقية تعتمد على تربية الماشية أكثر من اعتمادها على المحصولات الزراعية ، في حين تعتمد المدن الغربية على قطعان البوير في غذائها .

وبدا رجال الارشاليات في تشجيع الهنتوت على تقديم عرائض ضد سكان الحدود من البوير واتهامهم بسوء معاملتهم ، حتى ان الحكومة البريطانية أقامت محكمة خاصة للنظر في هذه التهم . وحضر بعض أصحاب المزارع لسماع الحكم ، كما رتبت جمعية لندن التبشيرية محامين لمساندة المدعين . ولكن البوير - الذين كان يضايقهم معاملتهم على قدم المساواة مع غير البيض - وجهوا الى « جمعية لندن التبشيرية » تهمة الانحلال وعدم المسئولية في تصرفاتها .

وبعض الاحداث المتصلة بهذه المحكمة تناولها الاساطير الوطنية

في جنوب أفريقيا اليوم ، فمثلا كان من بين احكام المحكمة تهمة سوء معاملة خادم من الهنتوت يدعى « بويز » وكانت التهمة موجهة ضد رب عمله البويرى الذى يدعى فردريك بزويد نهوت ، ويبدو أن جمعية التبشير في لندن هى التى أوعزت الى بوير بذلك . ولكن رب العمل رفض المثل أمام المحكمة وأرسل مجموعة من الشهادات الطبية لاثبات مرضه ، وحاول أحد رجال الأمن من الهنتوت احضاره الى المحكمة ولكنه أصر على الرفض ، وعلى عدم السماح لغير البيض بأن يقبضوا عليه ، وظل يقاوم رجال الشرطة الى أن قتل .

وأقسم جوهانز شقيق فردريك أن ينتقم لأخيه . وكتب أحد جيرانه من المتعاطفين معه ، ويدعى هنريك برنسلو ، الى « جاىكا » Gaika رئيس قبيلة الاكهوزا يقترح عليه عقد تحالف بينهما تحصل بموجبيه القبيلة على مساحات من الأرض ان هى ساعدت البوير على اقامة جمهورية مستقلة ، ولكن السلطات البريطانية تمكنت من الحصول على هذا الخطاب قبل وصوله الى رئيس القبيلة ، وقامت بالقبض على برنسلو ومرسل الخطاب بتهمة التحريض على التمرد . وحاول باقى الفلاحين انقاذه لكنهم لم يستطيعوا الاطاحة بالحكومة العسكرية . وقتل جوهانز شقيق فردريك فى أثناء معركة ، وتم القبض على معظم المزارعين المتمردين عند (Slachter's Nek) وحكم عليهم بالاعدام سنة ١٨١٥ .

وتمت تلك المحاكمات طبقا لأحكام القانون الهولندى ، وكان جميع القضاة من الهولنديين أو من البوير ، وكان الدليل قاطعا على اذانتهم . ولم تكن هذه الانتفاضة هى الاولى من نوعها فى تاريخ منطقة الحدود . ورغم أن هذه الحركة لم تجتذب تأييدا واسعا فى أوساط المزارعين ، الا أن الظروف التى صاحبت أحكام الاعدام هى التى جعلت منها أسطورة كبرى تناقلتها الأجيال .

ولما استدعيت أسر المحكوم عليهم بالاعدام لتشهد عمليات الشنق انهارت المشنقة عند تنفيذ أحكام الاعدام ، وتناقلت الأساطير هذه الواقعة على أنها « فعل الهى » لانقاذ المحكوم عليهم ، مما اضطر

السلطات الى أن تعيد ترميم تلك المشنقة وتستأنف تنفيذ الأحكام . وترددت اشاعات تقول ان منفذ أحكام الاعدام كان قد تلقى أوامر مكتوبة وضعت فى جيبه بتأجيل التنفيذ ، الا أنه لم يكتشفها الا بعد تنفيذ الأحكام مما أدى به الى محاولة الانتحار . وأصبحت (Slachter's Nek) رمزا للأحزان والأسى الذى يشعر به سكان الحدود تجاه الجمعيات التبشيرية ، والسياسة الوطنية ، والعدالة البريطانية . وأصبح المتمردون الذين يقاومون الحكومة أبطالا فى نظر اهليهم ، لأنهم يقاومون الحكم الاستبدادى والليبرالية المنحرفة . وفى السنوات الأخيرة كانت تباع شظايا خشبية كتذكارات للشهداء الذين لقوا حتفهم شنقا . ورغم أن الوقائع الحقيقية كانت أحداثا صغرى فى حد ذاتها ، الا أنه قد حيكت من حولها الأساطير مما جعل لها حجبا مضاعفا فى تاريخ جنوب أفريقيا .

وحكم اللورد تشارلز سومرست المستعمرة للفترة الباقية من العقد الثانى من القرن التاسع عشر ، وكان متوقعا لسياسته ، التى سارت على أسس كنيسة انجلترا ، أن تحقق التكامل للسكان البيض ، الا أنها ، على العكس من ذلك ، ولدت كثيرا من المرارة بينهم ، وبسطت الحكومة سلطتها على الكنيسة الهولندية التى كانت تتمتع بنفوذ واسع . ورغم أن الحكومة كانت من الوجهة الرسمية انجليكانية ، فقد اعتادت أن ترسل اسكتلنديين تابعين للكنيسة المشيخية ليدبروا أمور المستوطنين فى منطقة الكاب . واضطرت التجمعات الهولندية الى قبول « تعميد » كهنة الكنائس الاسكتلندية ، كما قبلت المثل أمامهم فى مراسم الزواج والاحتفالات الدينية ، ولكن هؤلاء الكهنة أثاروا كراهية البوير باصرارهم على استخدام اللغة الانجليزية بدلا من الهولندية ، وكذا بتعاطفهم مع الارساليات التبشيرية .

وكان الاسكتلنديون مسيطرين على النواحي الدينية للبوير من الناحية الشكلية ، ولكن من الناحية الفعلية كانت هناك فجوة تفصل بين أفكار البوير وبين الكنيسة بشكل ظاهر . فمنذ عام ١٨٢٨ كان للغة الانجليزية السيادة فى الكنائس الا أنها نادرا ما كانت تسمع فى البيوت .

وبدا ظهور مشكلة أخرى فيما وراء الحدود الى الداخل شمالى أرض الكهوزا . ففيما بين عام ١٨٠٣ و ١٨١٣ ساعد رجال الارساليات أعدادا كبيرة من الملونين ذوى الدماء المختلطة ، على مغادرة مستعمرة الكاب والاقامة حول محطات التبشير على امتداد نهر الأورنج ، وكونوا لأنفسهم مجموعات من الولايات شبه القبلية سميت « جريكا » كانت تسطو على البوشمن وعلى القطعان الهائمة ، واستطاعت جمعية التبشير في لندن أن تعد مجموعة قوانين وأن تقدم النصائح لجمهوريات الجريكا ، كما استطاع أحد زعماء « الملونين » - ويدعى ووتر بوير - أن يفرض حكومة مركزية على مجموعات الجريكا المتناثرة ، كما استطاع الحاكم اللورد سومرست مد نطاق السيطرة البريطانية الى حدود هذه الولايات حيث كانت تقوم هناك تجارة فى الجلود بين البوير وبين « ووتر بوير » ، وبطريقة غامضة أمكن اخضاع ولايات الجريكا تحت نفوذ المقيمين البريطانيين ، لكن الحد الشمالى الشرقى لهذه الولايات لم يكن محددًا . وفى المدى الطويل صار لسكان هذه الولايات والبوير اتفاقية حدود عملت على تلافي الصراع بينهما . وفى الحقيقة كانت هذه الحدود بعيدة عن أسواق الماشية فى الكاب ، وكانت قاحلة بحيث لا تثير اطماع البوير . واستفاد الطرفان من التبادل التجارى فى المنطقة ، ولم يحدث بينهما الا منازعات ضئيلة على الأرض . واستمرت الارساليات التبشيرية تمثل مجال الخلاف والتنافس ، لكن المناطق الرئيسية التى كان الخلاف يدور عليها كانت لا تزال بعيدة فى أقصى الجنوب .

وبدأت الأحوال تتدهور على حدود نهر فش وأثبتت الخطة البريطانية لعام ١٨١٢ لاعادة التوطين عدم جدواها . واستمر البوير فى مطالبهم ، وشرعوا فى العمل على حماية أنفسهم بكيفية تشبه أعمال الكوماندوز ، ولذا احتدم الجدل بين المستوطنين والكفرة حول حق اقامة الحصون .

وازداد ضغط قبائل الكهوزا على طول الحدود فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، كما تسبب النمو السكانى فى زيادة الطلب على

الأرض ، الا أن أسباب الصراع الحقيقية كانت تكمن فى مجتمع البانتو ذاته ؛ اذ كانت قبائل الكهوزا - شأنها فى ذلك شأن معظم قبائل البانتو الأخرى فى الجنوب - تميل نحو الانقسام الى عدة فروع قبلية بعد وفاة رئيسهم . ولقد نتج عن هذا الانشطار الى كهوزا شرقيين وكهوزا غربيين أن هاجر الكهوزا الغربيون باتجاه نهر فش عام ١٧٧٥ ، فلم تعد هناك أية أراض خالية ، فاستحال على القبيلة أن تتجزأ من جديد ، مما أوجد التوتر بين مجتمع الكهوزا ذاته ، وأدى ذلك بالتالى الى تزايد الاغارات على الحدود .

ووجدت ميول أخرى الى الانقسام فى قبائل أخرى أشهرها الزولو الذين احتلوا الجزء الشمالى من الناتال .

وبعد انقضاء ٢٠٠ سنة منذ وصول « الزولو » فى القرن السابع عشر انقسمت كل من الزولو والنجونى الى مجموعات من الدويلات المستقلة ، وكان يحيط بهم من الشمال قبائل السوازى ، ومن الغرب قبائل السوزو ، ومن الجنوب مجموعة القبائل المكونة من التيمبو ، والبوندو ، والكهوزا ، والتى امتدت ناحية حدود الكاب .

وفى عام ١٨١٦ انتقلت رئاسة مجموعة الزولو الى « الشاكا » وهو أحد الأمراء الذين اشتهروا بالذكاء ، وكانت له مقدرة فريدة فى النواحي العسكرية ، وبعد أن وصل الى منصب الزعيم الأكبر ، قام فى عام ١٨١٨ بشن سلسلة من الحروب ضد جيرانه من السوازى . واستطاع الشاكا انشاء جيش شديد التماسك ، مسلح بالحرايب ، تعمل قواته بطريقة « الهلال » الذى يحتوى العدو فى قلبه باحكام ويحيطه بجناحين ينطلقان بسرعة تمهيدا للقضاء عليه . ودانت أرض الزولو بالولاء لهذا القائد الذى لقب بنابليون الأسود أو الأفريقى ، وتم له اجتياح سوازيلاند . وكانت الأصداء التى ترددت عن ذلك وانتشرت بين قبائل التيمبولاند والبوندولاند سببا فى دفع الكهوزا للاغارة ضد المستعمرة البيضاء غربى حدود نهر فش .

وقد رفض بعض مساعدى الشاكا أن يسلموا بالنصر كله لرئيسهم الأكبر ، وتحدى كل من مساعديه « زويدى » ومزيليكا زى

الحكم المطلق له بعد الحرب مع سوازي ، ولكن الشاكا لم تأخذه بهما رحمة . وفرت عصابات زويدي التي كانت تعرف « بالنجوني اللاجئين » الى الشمال ، الى ما يسمى حاليا بالترنسفال فيما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ . وخلف زوانجندابا اباه زويدي ، وظلت قوات زويدي بعد وفاته على سابق قوتها . وتفرق شمل السوزو الشماليين الذين كانوا يسكنون تلك المنطقة ، أما من تبقى منهم فقد أعادوا تنظيم أنفسهم تحت اسم قبائل بابدی (Bapedi) ولوفيدو وفندوا واستأنف النجوني زحفهم نحو الشمال .

ونحو عام ١٨٣٤ اجتاز النجوني نهر لبوبو متجهين نحو روديسيا الجنوبية حيث اجتاحت قبائل الروزوي - آخر الشعوب التي كانت تحيط بأسرار بناء دولة زمبابوي والمدن الأخرى المشيدة من الأحجار ، وحاول بعض الروزوي الباقين التجمع وإعادة بناء كيانهم بالقرب من مساقط فيكتوريا إلا أن معظم المنطقة بما في ذلك زمبابوي ظلت مهجورة . وانتشرت قبائل النجوني التابعة لزوانجندابا الى الشمال حتى بحيرة فيكتوريا قبل أن تعود وتستقر على بحيرة نياسا . وقد خلف زوانجندابا وراءه آثارا من التخريب ، وقبل أن يستقر شعبه كان قد أسهم في نشر الفوضى وانعدام الاستقرار اللذين اشتهرت بهما منطقة شرق أفريقيا في منتصف القرن التاسع عشر ، مما جعل المنطقة مهية لتجارة الرقيق .

أما المجموعة الثانية المنشقة من الزولو التي كانت تحت قيادة مزيليكا زي فقد عبرت مجموعة جبال دراكنزبرج في عام ١٨٢٣ ، وباخترقهم دولة الأورنج الحرة بعيدا عن أرض الزولو أمكنهم الهروب من سطوة الشاكا ومنطقة نفوذه . ونصب مزيليكا زي نفسه رئيسا على قبيلة جديدة اسمها « ندبيلي » وأن كانت السوزو والبوير يطلقون عليها اسم « الميتابيل » . وكان الشاكا من حين لآخر يقوم بالهجوم الذي يسفر عن هروب عدد من اللاجئين الى هضبة الفلد . لكن كان مزيليكا زي قادرا باستمرار على دحر السوزو الجنوبيين الذين كانوا قد احتلوا المنطقة من نحو مائتي سنة .

وقد هاجر بعض الباقين من السوزو الى حافة صحراء كلهاري حيث تلقوا المساندة والحماية من الارساليات التابعة « لجمعية لندن للتبشير » ، وأمكن لهم تنظيم مجموعات من القبائل الصغرى (بتشوانا ، وبامانجاتو ، وبارولنج ، وبانجواكتسي ، وغيرها) ، كذلك لجأ بعض المتبقين الآخرين من السوزو الى الاحتباء في جبال دراكنزبرج ، ونظرا لعدم وجود رئيس لهم فقد قبلوا الخضوع لسلطان أحد الأفراد من العامة يسمى موشش أقام الاستحكامات الدفاعية وأنشأ الدولة الجديدة لباسوتو من بين شعب لم يكن يجمعه أي نوع من التنظيم ، والذي حاول أن يحتل بعض الأراضي القابلة للزراعة في السفوح المحيطة بقلعته الجبلية ، وظلت منطقة الفلد بين كلهاري وسلاسل جبال دراكنزبرج خلوا من السكان مخافة بطش قبائل الميتابيل التابعة لمزيليكا زي .

ولما تبينت بريطانيا امتداد مشكلة البانتو الى قبائل الأكهوزا عام ١٨١٩ ، عملت على جعل الضفة الغربية لنهر فش منطقة محايدة لمنع الاحتكاك المتكرر بين الأكهوزا والبوير . كما عملت على أن يقوم البوير باخلاء هذه المنطقة بحيث صارت أرضا « لا مالك لها » ، ويبدو أن حقيقة الضغوط من أرض الزولو لم تكن مفهومة . ورغم قيام بعض الدوريات البريطانية بحراسة المنطقة إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها ، إذ أغضبت البوير كما أسفرت عن تدافع الأكهوزا لاحتلال تلك المنطقة المحايدة .

وتصادف أن كان الحاكم اللورد سومرست في اجازة في انجلترا حين قررت هذه السياسة ولكنه حين عاد من اجازته ألغى هذا النظام في العام التالي ، وصارت منطقة الحدود في نهر فش خالية من السكان الا من بعض القوات البريطانية ثم منحت هذه المنطقة في عام ١٨٢٠ الى مجموعة من المهاجرين البريطانيين الجدد .

وكان المأمول أن يعمل هؤلاء المهاجرون البريطانيون الجدد على إيجاد توازن في هذه المنطقة (منطقة خليج الباني) بامدادها بهذه الدفعة الجديدة من المزارعين الموالين للحكومة . الا أن ما حدث هو أن قلة منهم هي التي كانت تمارس الزراعة من قبل ، فضلا عن أن

انتربة لم تكن تناسب إلا الرعى ، كما أن بعض المحصولات التي أمكن زراعتها قد دمرتها الفيضانات أو غارات الاكهوزا على مدى ثلاث سنوات متتالية ، ولكن الاعانات والتبرعات التي وردت من الهند وانجلترا هي التي ساعدت هذه الهجرة السكانية الجديدة على البقاء ، وان كانت أغلب المعونات قد اتتهم من البوير بالداخل ، الذين استطاعوا الاثراء في ذات الوقت ببيع الغذاء والمؤونة لهم . وكان من بين أشهر من استفادوا من هذا الظرف في تكوين ثروة كبيرة بيت رتيف الذي أصبح فيما بعد من قادة البوير السياسيين .

ومثلما فعل الهولنديون من قبل ، قام المزارعون الانجليز بمحاربة المغيرين من قبائل الاكهوزا ، واشتكوا - كما فعل البوير - من قلة حماية الحكومة لهم ، وقدموا عرائض بذلك ، في اعوام ١٨٢١ - ١٨٢٣ ، وكانت هذه الاحتجاجات والشكاوى محرفة ومشابهة في أصلها لعرائض الهولنديين التي قدموها من قبل في أوائل هذا العقد . وكان رد سومرست هو وقف الجمعية السياسية مما أغضب منه سكان منطقة الحدود من الفريقين . وترك المزارعون الانجليز مزارعهم ، بعد أن أخفقت محاصيلهم ثلاث مرات متتالية ، وهجروا الزراعة ليشتغلوا بالتجارة مما دعا فريقا من المستوطنين الانجليز الى الانتقال الى مدينة الكاب . وحل محل ميناء الكاب - كسوق ومنفذ للأقاليم الواقعة على الحدود - ميناءان هما « بورت اليزابيث » الأكثر قربا من منطقة الحدود ، ثم ميناء « ايسست لندن » ، وأصبح المستوطنون الانجليز الذين أطلق عليهم « مستوطنو الباني » وسطاء مع العالم الخارجي من جهة ومع الاكهوزا أو البوير الذين يعتمد اقتصادهم على تربية الماشية من جهة أخرى .

وكان هذا الاتجاه نحو التجارة ذا أثر عميق في اقتصاديات منطقة الحدود ، إذ كان القيد الرئيسي على توسع البوير هو البعد عن أسواق مدينة الكاب ، كما لم يكن مجزيا التوسع نحو الداخل الى ما وراء نهر فاش أو الى الأورنج حيث لم تكن الماشية تتحمل أن تساق حتى مدينة الكاب . وحين ظهرت المراكز التجارية الجديدة

بعد عام ١٨٢٣ حول منطقة خليج البانى ، أصبحت منطقة واسعة في متناول الأسواق المربحة . وبدأ البوير في الإقامة الى الداخل عند نهر الأورنج الذى تسقط عليه الأمطار المتفرقة في فصول معينة من السنة ، الا أن التركيز الأكبر كان جنوبى النهر ، وان كانت قطعان الماشية تؤخذ أحيانا الى الشمال من النهر للرعى .

ولم تكن هذه المنطقة عند الأورنج تتمتع بالخصب مثل منطقة نهر فش ، ولكنها كانت متسعة وخالية من السكان ، أما المهاجرون الجدد من الجريكا فقد ظلت أقامتهم الى الشمال الغربى ، كما كانت إقامة الاكهوزا بعيدا الى الجنوب قرب الساحل . وخلت منطقة هضبة الفلد من البانتو الا من قبيلة الميتابيل المغيرة الذين تفهقروا نحو منطقة الفال فيما بعد . ولم يكن البوير يرون أن هناك عائقا يقف في طريق توسعهم ماداموا يستطيعون في النهاية الوصول الى أسواق الماشية ، ولذا فقد وقفت مناطق استقرارهم فجأة عند نهر الأورنج ومن ناحية الغرب عند حدود أرض الجريكا .

وفيما بين عامى ١٨٢٣ و ١٨٢٥ أصدر البرلمان البريطانى قرارات بفحص ومراجعة أوضاع مستعمرة الكاب ، واتهم سومرست بالفساد ، كما تم فحص النواحي المالية في المستعمرة فحصا دقيقا ، وأسفر ذلك عن إعفاء الحاكم من منصبه وتعيين مجلس استشارى بدلا منه يتولى مهامه التنفيذية والتشريعية ، كما تم اصلاح نظام النقد في المستعمرة .

وكانت الحكومة الهولندية قد قامت بإصدار عملة ورقية ، ولم يكن لها غطاء سوى تعهد السلطات الهولندية ، وظلت هذه العملة في التداول حتى تحت الاحتلال البريطانى للمستعمرة . واستغل المضاربون هذه الفرصة لتحقيق أرباح من عملية الخصم في هذه الأوراق المالية ، كما كان الزراع يستخدمونها في سداد الضرائب المستحقة عليهم ، الا أنها ، في الوقت ذاته ، لم تكن صالحة لتسديد النفقات الحربية والإدارية للمستعمرة .

وكان اللورد سومرست يلجأ الى الاستدانة ببالغ كبيرة لتمويل (م ١٠ - فريشيا)

نظام حكمه مما ترتب عليه توجيه النقد اليه من جانب لجنة فحص الشئون المالية للمستعمرة . ومن أوجه الإصلاح التي اتبعت استرداد الأوراق النقدية الهولندية مقابل قيمة ضئيلة . وكان سكان منطقة الحدود يتبعون أسلوب المقايضة بدلا من استعمال النقود في تعاملهم التجاري ، لكنهم اعتقدوا أن إبطال هذه العملة الورقية لم يكن إلا محاولة متعمدة لتعطيم رخائهم الاقتصادي ، هذا بالإضافة إلى أن الأوراق النقدية الهولندية كانت قد أصبحت رمزا لدى البوير على شخصيتهم المميزة ونزعتهم العاطفية الخاصة بهم .

وكانت أبرز نواحي الإصلاح التي تمت في تلك الآونة هي النواحي القانونية ، والحكم المحلي ، وتحسين أحوال الهنتوت وتطوير لغتهم ، وكانت السنة الحاسمة لاتهام تلك الإصلاحات هي سنة ١٨٢٨ ، وان كانت هذه التعديلات لم تجر دفعة واحدة . وبرزت مشكلة اللغة فيما يتعلق بالكنيسة الهولندية التي كانت تسيطر عليها هيئة من القسس الاسكتلنديين منذ عام ١٨٠٨ . وبدأت مهام الحكومة تتخذ تدريجيا الأسلوب الانجليزي في الفترة ما بين ١٨٢٣ و ١٨٢٨ ، كما لم تعد اللغة الهولندية تستخدم في نواحي الخدمة المدنية ، ولا في القضاء ، ولا في المدارس ، فضلا عن أنه كان على الكنيسة أن تتخذ اللغة الانجليزية وسيلة لإدارة الاجتماعات الخاصة بشئونها . وكانت الآثار المترتبة على ذلك أقسى مما كان متوقعا لها حيث قابلها البوير بكثير من الامتناع .

ونفر رعايا الكنيسة من التعديلات الجديدة ، وكذلك من النظام اللاهوتي لكنائسهم ، كما أن ثلثي الآباء سحبوا أبناءهم من المدارس لكي يتفادوا تعليمهم اللغة الانجليزية . وقد قرر أعضاء لجان التحقيقات أن نظام التقاضي الروماني - الهولندي القديم نظام قاس وعنيف ، وبدلا منه كان القضاء الانجليز يتبعون نظام المحلفين ، ولذا كان لابد من استخدام القانون الانجليزي واللغة الانجليزية ، وقد اعتبر سكان الحدود من البوير كل هذه البدع شيئا بغیضا .

ورغم أن القانون الهولندي المستمد من القانون الروماني ظل على

المدى الطويل سارى المفعول فيما يتعلق بالمنازعات المدنية ، إلا أن القانون الانجليزي كان هو المتبع في المجالات الجنائية والتجارية . ومن المشكلات التي كانت تعترض تطبيق القانون الهولندي نقص العرف والتقاليد التي كان يمكن أن تستخدمها التشريعات المختلفة ، حتى ان هولندا نفسها استخدمت مجموعة قوانين نابليون في أثناء الثورة الفرنسية ، وكانت منطقة الحدود في الكاب ينقصها وجود تشريع متكامل أو هيئة قضائية لتتمكن من تطوير القانون القديم . ثم ألغى نظام الحكم المحلي تماما ، وجرّد نافخو الأبواق في الفلد من سلطاتهم الحربية والقضائية ، وآلت السلطة الفعلية إلى شبكة من الحكام كانوا مسئولين بدورهم أمام المجلس الاستشاري في مدينة الكاب .

وكان من الممكن أن تكون الإصلاحات ، في مجال اللغة وفيما يتعلق بالقانون ونظام الحكم المحلي ، مجدية وناجحة لو لم تصطدم بالتقاليد المحلية التي كانت قائمة منذ القرن السابع عشر . وعلى ذلك فإن هذه التغييرات أخلت بالأحوال السائدة في المستعمرة بنفس القدر الذي أحدثه إدخال النظم المستحدثة إليها . ورغم أن هذه الإصلاحات كانت تقلق بال البوير إلا أن الأثر الناجم عن تحسن أحوال البانتو من جهة أخرى كان يفوق فاعلية ما أصاب البوير من قلق .

وتمكنت « جمعية لندن للتبشير » من العمل على مد نطاق نفوذها إلى ما وراء مناطق الحدود في السنوات التي تلت عام ١٧٩٩ بعد ما تمكن كيب من إقامة المحطة التبشيرية الأولى ، وانتشرت البعثات التبشيرية بعد ذلك بين قبائل الهنتوت في منطقة « جراف رينت » وفي مستوطنات الملونين في منطقة أراضى الجريكا « وادى نهر الأورنج » وبالتالي بين قبائل السوزو المنتشرين شمال أراضى الجريكا على طول حافة صحراء كلهارى .

وفي عام ١٨١٨ حل الدكتور جون فيليب محل « كيب » ، وكان الدكتور فيليب ممن ينادون بمبدأ المساواة مع الفصل بين الأجناس في الوقت ذاته . وكان لتقاريره في العشرينيات من القرن التاسع عشر أثر كبير في فكر « جمعية لندن للتبشير » ، وفي الرأي العام الانجليزي ،

وكذلك في البرلمان والمكتب الاستعماري في لندن . ونادى الدكتور فيليب بفكرة تقضى بأنه يمكن لكل من الهنتوت والجريكا أن يباشر حضارة وثقافة خاصة به ما دام هناك اشراف على ذلك من البعثات التبشيرية ، وتقديم منح لكل من العنصرين بحيازة الأرض ، مع حظر تعاطى المشروبات الكحولية .

ولم تتضمن أفكار الدكتور فيليب طرد المستوطنين البيض أو تجريدهم من ملكياتهم ، وإنما كانت تقضى بالألا يستغل البيض سواهم من الأجناس الأخرى . ولتحقيق هذا فقد اقترح فصل الأجناس كليا على أن يسمح لشتى المجتمعات بتبادل التجارة بعضهم مع بعض ، وإنما تكون لكل مجتمع أرضه التى يستغلها وتخصه وحده وكانت أفكاره الأصلية تبدو متفقة مع المنطق وتقدمية فى تلك الأونة ، إلا أن المواقف والتصرفات من جانب المستوطنين البيض من الانجليز والبوير على السواء حملت أفكار الدكتور فيليب أكثر مما كانت تحتمل .

ولقد كان الدكتور فيليب يرى أن القوانين ضد حرية تجوال الزوج تعتبر قوانين ضد حرية العقيدة وحقوق الانسان . وكان يهاجم بشدة قانون تراخيص المرور التى كانت تحول بين الهنتوت الذين لا يملكون أرضا من الهروب من أرباب العمل . وقد كان الكثيرون من سكان جنوب أفريقيا يعتقدون أن الدكتور فيليب قد تجاوز الاهتمام بالجانب الانسانى والدينى ، وأن ذلك يخفى وراءه مناورة سياسية ، وأن كان قد تم لوجهة نظره الذبوع عام ١٨٢٨ حين أمرت لندن حكومة جنوب أفريقيا باصدار القرار رقم ٥٠ الذى دار حوله كثير من الجدل .

وتمكن الهنتوت والبوشمن والجريكا لأول مرة من تملك الأراضى ، والفيت قوانين « تراخيص المرور » ، ولم يعد يقبض على غير البيض الذين لا يعملون فى مناطق الاستيطان اذا عثر عليهم هناك بدون عمل . وتمت كفالة الحقوق المدنية للزوج وغيرهم بما يضاهى ما يتمتع به البيض ، وبالأخص الملونين فى منطقة الجريكا ، وبدأ المستوطنون البيض فى الاحتجاج بمرارة معلنين أخطار عدم السيطرة على « المغيرين » وما

يتهدد أعمالهم من جراء عدم استطاعتهم الحصول على الأيدى العاملة من الهنتوت ومن الملونين ، وأن وسائل رزقهم قد أصابها الدمار ، إذ لم يبق إلا عدد قليل من الرقيق لأداء الخدمات الزراعية والرعية .

وظل القرار رقم ٥٠ سارى المفعول فى مستعمرة الكاب حتى عام ١٩١٠ ، وتضمن دستور جنوب أفريقيا - لمدة امتدت بعد ذلك بجيلين - الضمانات التى كان القرار قد أوردتها بالنسبة الى الملونين ، وقام الدكتور فيليب بتوزيع مساحات من الأراضى ، كما قام بإنشاء عدد من القرى لحوالى ربع عدد الهنتوت المحررين ، إلا أن معظم هؤلاء الهنتوت هجروا مستوطناتهم بعد بضعة شهور .

وقد وجهت التهمة الى الدكتور فيليب بتزوير بعض عقود الأراضى ، وقد قامت لجنة فيما بعد بالتحقيق ، ولكن هذه التهم لم تثبت نهائيا . وعاد معظم الهنتوت بعد ذلك الى أرباب أعمالهم القدامى ، غير أن نحو ٢٥٪ منهم تحولوا الى مغيرين لسرقه المحصولات أو فرضوا أنفسهم ضيوفا على أقربائهم الذين يعملون بصفة منتظمة ، وكان بعض سكان منطقة الحدود من البيض يظن أن الدكتور فيليب يتآمر مع الهنتوت والزنج لرفع الأجور مما يؤثر فى مشروعاتهم ، لكن جمعية لندن للتبشير أفتتعت الادارة المختصة بالمستعمرات بأنه لا أساس لهذه الشائعات .

وتم إلغاء الرق بمقتضى القانون التشريعى البريطانى عام ١٨٣٤ . ورغم أن معظم الرقيق فى الامبراطورية البريطانية كان فى جزر الهند الغربية إلا أن ملاك المزارع فى تلك الجهات كانوا يقيمون فى لندن حيث كان يتم دفع التعويضات التى أقرها البرلمان البريطانى . ولم يكن بين البوير من يمتلكون الرقيق إلا عدد صغير من الأثرياء وذوى النفوذ ، وبعد أن اعتنق الهنتوت أصبح عبيدهم مصدر العمالة الوحيد الذى يمكن الاعتماد عاياه . واعتمد البوير فى تحصيل ما يخصهم من التعويضات نظير عتق العبيد ، على وكلاء مدينة لندن الذين كانوا يتقاضون عمولات تصل الى ثلثى قيمة هذه التعويضات . وقد أدى نقص الأيدى العاملة والعمولات الباهظة التى تقاضاها وكلاء لندن ، بالإضافة الى الارتباك النقدى ، الى تزايد مضايقات البوير .

وكان تنظيم أحوال الرقيق المحررين يشغل جانباً هاماً من التفكير في بريطانيا ، فقد رُئي أن يعمل ٣٩.٠٠٠ منهم لمدة أربع سنوات تحت التمرين ، إلا أنه لم ينقض شهر حتى تسببت الاكهوزا في فتح جبهة جديدة للحرب أدت الى عدم اتمام هذه الخطة ، والى عدم تحصيل المبالغ المدفوعة نظير اعتاق الرقيق ، وقامت الحكومة بتوفير سبل الدفاع للمنطقة للمرة الأولى . وتمكن « بيت رتيف » من تنظيم بعض فرق من الكوماندوز مكونة من كل من البوير والمستوطنين الانجليز ، وقد أسهم عدد من المزارعين في تكاليف هذه الحرب الدفاعية التي استمرت لعامين وكلفتهم محصول سنتين ، فضلاً عن مواردهم من الأيدي العاملة ومعظم مبالغ التعويضات مما اضطر عدداً منهم الى الافلاس . وتم تنفيذ الحجز على عدد من الرهونات ، وصار من نزعت ملكيتهم غير قادرين على التحرك الى أى مكان آخر في المستعمرة ، كما قامت الحكومة ببيع الأراضي التي لم يدع أحد ملكيتها في المزاد لمن يعطى السعر الأعلى .

ووصل الحاكم الجديد من بريطانيا وهو دوربان لكى يحل منازعات البانتو ، وذلك بضم أجزاء كبيرة من أرض الاكهوزا ، وكان يأمل في جعل رؤساء قبيلة الاكهوزا مسئولين أمامه عن كل ما تقوم به القبيلة من أمور تخل بالنظام ، مما جعل البوير يفسرون هذه الخطة بأنها تحالف بين الانجليز والبانتو يهدد أمنهم . وقدمت جمعيات أصدقاء الانسان ورجال الارساليات احتجاجاً الى الحاكم على برنامجه الذى يتضمن الاستيلاء والسيطرة على أرض الاكهوزا مما اضطر معه « دوربان » الى أن ينسحب في خلال سنة الى الحدود القديمة على طول نهر فثس . وعلى ذلك فقد تركت الاكهوزا وشأنها وأصبح كل المستوطنين على الحدود عرضة لغاراتهم ، كما صار كل من الانجليز والبوير في منطقة الحدود في حالة من الغضب الشديد لاستئناف الاكهوزا لغاراتهم التي لم تنقطع .

وفي عام ١٨٣٤ كلف « بيت رتيف » ثلاثة من رجال الحدود بالبحث عن أراض جديدة . وورد في تقريرهم أن هضبة الفلد فيما يلي

الأورنج تبدو خصبة وخالية من السكان وجذابة ، وحين حل عام ١٨٣٥ قررت نحو ١٥٠ أسرة من البوير ترك منطقة النفوذ البريطانى ، وفي ذلك الوقت أصدر البرلمان البريطانى « قانون عقوبات رأس الرجاء الصالح » الذى ينص على أن جميع الرعايا البريطانيين يخضعون للتشريع البريطانى حتى في حالة مغادرتهم للمستعمرة . وكان المفترض أن هذا القانون يتضمن تحذيراً لمن يفكر - بدون قصد - أن يتخلص من رعايته البريطانية بذهابه الى أراض لم يتم تنظيمها بعد . وطالب « بيت رتيف » بصراحة ، إما أن توفر لهم الحكومة البريطانية الأمن والاستقرار ، وإما أن تمنحهم الاستقلال ، ولكن اتجاهاته في هذا الصدد كان ينظر اليها بعين الشك ، وفي عام ١٨٣٧ بدأ ومعه نحو ألفين آخرين في عبور نهر الأورنج .

وبدا ما سمي بالهجرة الكبرى The Great Trek وكان لويس تريجار في عام ١٨٣٥ أول من بدأ هذه الهجرة ، وتبعه آخرون بين الحين والآخر خلال عام ١٨٣٦ إلا أن الدفعة الكبرى تبعتهم فيما بين فبراير وسبتمبر من عام ١٨٣٧ ، وتجمع معظمهم خارج المستعمرة في أعماق منطقة الفلد الخالية وراء الأورنج عند منطقة تابانشو وأمضوا هناك شتاء عام ١٨٣٧ (من أبريل الى أكتوبر في نصف الكرة الجنوبي) .

وكانت منطقة الحدود خلف هؤلاء المهاجرين اما مهجورة تماما ، واما تتابها حالة من الاضطراب والفوضى . واعتري دوربان والمكتب الاستعماري الذهول وعدم القدرة على اتخاذ أى قرار - إذ أن الهجرة الكبرى قد مدت نطاق الحدود الى ما وراء منطقة النفوذ البريطانى ، ومع ذلك فانه لم توجد أية حلول لمشكلات مستعمرة الكاب الملحة التي تمثلت في أرض الاكهوزا ، وحقوق الهنتوت ، وبعثات « الجريكا » ومحاولة فرض سلطة القانون ، وأخيراً محاولة موازنة المصروفات مع الإيرادات .

١٠
الهجرة الكبرى وإنشاء
جمهوريات البوير

لقد بقى معظم البوير في مستعمرة الكاب ، أما من هاجر منهم في الفترة ما بين ١٨٣٥ و ١٨٣٧ فكانوا يتميزون بتلك الصفات التي تخلقها الحياة على الحدود من الاعتماد على النفس . وتولد لديهم في ذات الوقت الشعور بشخصية منفصلة عن الشخصية البريطانية والعالم الخارجى بوجه عام . كما كان لديهم شعور بالشكوى ضد سيطرة الاسكتلنديين على الكنيسة ، والشكوى ضد البانتو ورجال الارساليات في الوقت ذاته .

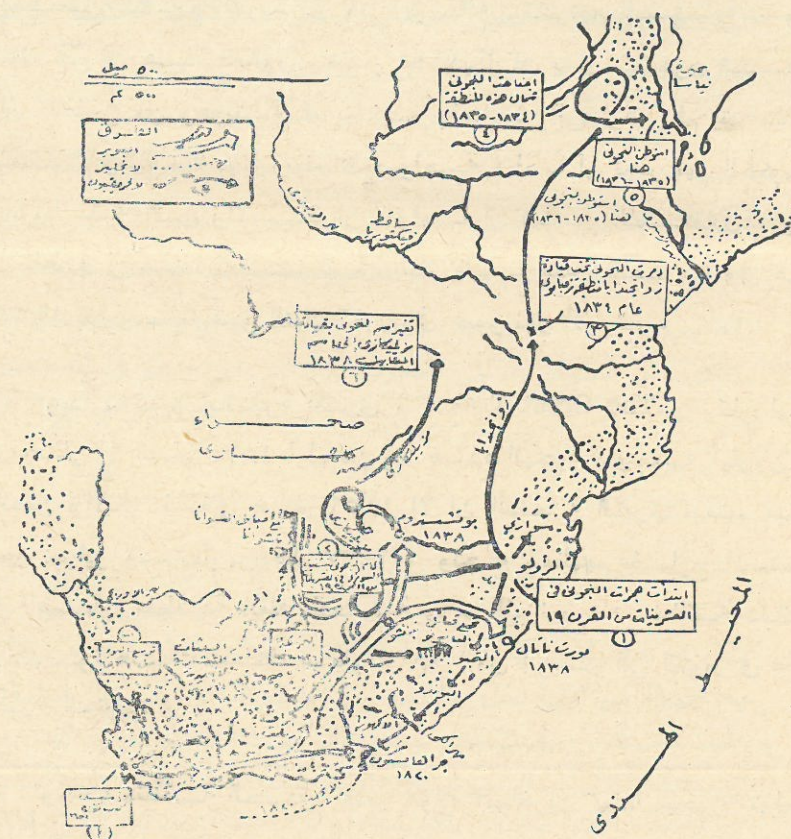
وكان البوير يعتقدون أن أرض منطقة الفلد خالية من السكان ،
إلا أنهم لم يدركوا أن هجرتهم سوف تؤدي الى ازالة الطابع المميز
لجنوب أفريقيا من حيث انقسامها بين مناطق واضحة ، احداها
لسكنى البيض ، والاخرى لغيرهم .

والأسباب الحقيقية وراء الهجرة ييسر الوصول الى كنهها بسهولة من التعليقات التي أوردها المؤرخون وخبراء دراسة الأساطير ، وان كان بعض الوطنيين المحدثين يشيرون الى أن بريطانيا كانت تريد محاولة فرض الاختلاط بين الأجناس المختلفة واعطاء الهنتوت كل الأرض ، كما تضمن ذلك أن « جمعية لندن للتبشير » كان لديها مشروع للوقوف في وجه لغة البوير وديانتهم أو أن الحكومة بدأت في مساندة البانتو .

وقدم السيد جورج نابيير في تقرير له للمكتب الاستعماري عام ١٨٣٨ (١) بعض الايضاحات لأسباب هذه « الهجرة الكبرى » أورد منها : البحث عن تربة أجود وضرائب أقل وطأة ، ومزيد من الأرض لمجابهة النمو السكاني حيث حل جفاف لم يسبق له مثيل في منطقة الحدود استمر عامين - ومنها الحقيقة المتضمنة أن من يسكنون

(١) التقرير ورد في :

(1) التقرير ورد في : John Bird the Annals of Natal, 2 Vols. Pietermaritzburg, 1888
vol. II, p. 394.



جنوب أفريقيا
هجرات النجوى وبداية الهجرة الكبرى

منطقة الحدود تتشابه مصالحهم بدرجة أنه لو هاجر بعضهم لتبعهم الآخرون ، ومنها الشعور بالمرارة من جراء المدفوعات الخاصة بتحرير الرقيق ، وعدم الشعور بالأمان على أسماء الأراضي الهولندية تحت ظل القانون البريطاني ، وكذلك الضيق من هجمات البانتو ثم الكراهية لسياسة بريطانيا تجاه الاكهوزا والاعتقاد بعدم جدوى عقد المعاهدات مع الوطنيين .

وتؤكد المذكرات الخاصة بهذه الهجرة (١) أهمية الرغبة في حماية العقيدة الدينية لجماهير شعب البوير من تأثير العبادات الجديدة والخوف من فرض مذهب الروم الكاثوليك من جانب الحكومة ، كما تؤكد أيضا أن من أسباب هذه الهجرات الاستياء الذي ساد من جراء تدخل بريطانيا فيما أسموه « العلاقة الصحيحة بين السيد والخادم » ، ولربما كان مقتهم لهذه « المساواة غير المعقولة » بين الأجناس هو أكبر الدوافع على الهجرة .

وكان واضحا إذ ذاك أن مزارع تربية الماشية وراء نهر الأورنج سوف تكون بعيدة عن أسواق الموانئ البحرية ، وإن كان من المأمول احتلال أراض أخرى ، أو تفادي سيطرة بريطانيا على الأسواق ، فإن الحل الوحيد كان يتمثل في الهجرات الجماعية إلى مناطق تكون أقرب ما يكون إلى قطاعات من ساحل شرق أفريقيا لم يدع أحد ملكيتها من قبل . ولم يكن هناك شك (٢) في أن المهاجرين من البوير كانوا ينوون تفادي أرض الاكهوزا وهم يقومون بإنشاء موانئهم الخاصة بهم في الناتال وخليج ديلجاو مما ترتب عليه أن أنشأوا المزارع لتربية الحيوانات في منطقة حدود يذهب انتاجها إلى الخارج من المنافذ الجديدة .

(١) انظر التسجيلات الرسمية للأحداث المتعلقة بحركة البوير في : Eric A. Walker, A History of Southern Africa (3rd ed.) London, 1957, p. 197, n. 3, Part (a).

(٢) انظر :

S. Daniel Neumark, The South African Frontier 1652 - 1836, Economic Influences, Stanford, 1957, pp. 168 - 170.

ولقد قابل سوء الطالع مجموعتين صغيرتين من المهاجرين قدر لهما بدء الهجرة في عام ١٨٣٥ ، وذلك قبل بدء الهجرة الكبرى . فقد عبر لويس تريجار ، وجان فان رنزيبرج الفال معا ، واختار فريق تريجار الاتجاه إلى شمال الترنسفال ولكنهم اضطروا لمغادرتها وطلب عون البرتغال عند لورنسو ماركيز ، وأرسلتهم البرتغال بعد ذلك إلى إقليم الناتال عام ١٨٣٩ . أما جان فان رنزيبرج فقد اختفى تماما عام ١٨٣٦ وتم العثور على بقايا عظام ومركبات فريقه بعد اثني عشر عاما في موزمبيق حيث قتلوا جميعا . وشرعت الغالبية الرئيسية في الهجرة من مستعمرة الكاب بعد هذه الواقعة بقليل ، ولكن بحرص أشد ، وتنظيم أكثر احكاما .

وفي خلال عام ١٨٣٦ قام « أندريه هندريك بوتجيتز » باستطلاع منطقة الفلد وأمكنه هزيمة الميتابيل ثم عاد إلى منطقة « تابا نشو » لمقابلة المهاجرين الذين أتوا بعده . ولقد كانت قبائل الميتابيل تحت قيادة « مزيليكا زي » هي المحطة الوحيدة لحوض الفال ثم هربوا باتجاه الشمال إلى المنطقة التي كانت قد أخليت حديثا جنوبي روديسيا والتي سميت منذ ذلك الحين بأرض الميتابيل .

وكان « بوتجيتز » قد وصل إلى درجة كبيرة من الضعف رغم انتصاره فانضم إلى حزب « جيريت ماريتز » في تابا نشو ، وتم انتخاب ماريتز ومجلس مكون من ستة أعضاء كسلطة تنفيذية للمؤتمر العام لجميع المهاجرين ، ووصل « بيت رتيف » في أوائل عام ١٨٣٧ ، واستطاع أن ينصب نفسه بطريق الانتخاب لتولى الحكم وذلك باستخدام الدس بين بوتجيتز وبين ماريتز . وخلال شهر يونيو وصل جاكوب و « بيت يوس » Piet Uys آخر أشهر قادة البوير . وتزايدت المنافسة بين الأحزاب أثناء قضائهم فصل الشتاء معافى المعسكرات . وكان كل من الغرماء يمتلك صفات فريدة لا يستغنى عنها الآخرون ، إلا أن أحدا منهم لم يكن مستعدا للخضوع للآخر . فقد كان لدى بوتجيتز الرغبة الملحة للأرض التي جعلته يحاول السيطرة على المراعي ، أما ماريتز فكانت تتوافر لديه الخبرة الإدارية والقانونية ، في حين كانت

لدى « رتيف » القدرة الفائقة على تنظيم الأمور السياسية والكنسية .
ويبدو أن الحكم الذاتى أثار الغيرة بين الأفريقيين وكانت كل مجموعة
منهما مستقلة عن الأخرى فى الشئون العسكرية .

ولم يحل شهر أكتوبر حتى كان التحزب وعدم الاستقرار قد باتا
ظاهرين فى « تابا نشو » واقترح اخوان يوس الشروع فى الانتقال الى
الناتال ، ولكنهم كانوا قد تحركوا ببطء لتحقيق ذلك بينما طالب
« بوتجيتير » بكل الأراضى وراء نهر الفال ، ولم يحل ربيع عام ١٨٣٨
حتى كان قد قام بإنشاء جمهورية من أنصاره جعل مركزها منطقة
بوتشستروم . وكانت هناك فئة قليلة سميت Jerusalemangers
شرعت هى الأخرى فى الذهاب الى « الأرض الموعودة » وعبرت خليجا
صغيرا فى الترنسفال ، ولكنها هلكت فى مكان غير معروف بالشمال .

وفى نفس الوقت بدأ « رتيف » فى مقدمة المهاجرين لاعداد الأراضى
فى الناتال . ودخل « رتيف » فى مفاوضات مع « دنجان » زعيم
قبيلة الزولو الذى خلف « الشاكا » على طول ساحل الناتال قبل
أن يتمكن المهاجرون من احضار مركباتهم وقطعائهم عبر سلاسل جبال
الدراكنزبرج . وقد ساءوم « دنجان » لبعض الوقت ثم وافق على
توقيع معاهدة ، الا أنه كان فى حقيقة الأمر يداهن « رتيف » حتى
يتمكن جنوده من تنظيم أنفسهم ، وحين تم ذلك هجم جنوده على رسل
« رتيف » وذبحوهم فى ديسمبر سنة ١٨٣٨ وسميت هذه الواقعة
« يوم دنجان » واعتبر يوم عطلة سنوية فى (جنوب أفريقيا الحديثة) .
وحل أندريه بريتوريس محل رتيف كقائد للجنود ، الا أن جنود الزولو
أمكنهم توجيه ضربة قاصمة الى معظم المهاجرين عند نزولهم من جبال
الدراكنزبرج بالقرب من وينين .

وأعاد بريتوريس تنظيم قواته وضغط باتجاه الساحل والحق
بالزولو هزيمة ساحقة وقتل منهم ثلاثة آلاف ، وقتل الزعيم دنجان
فى منطقة « نهر الدم » قبل أعياد الميلاد بتسعة أيام . وصارت
الناتال دواة من البوير واتخذت الدولة من « تابا نشو » مقرا دائما
لها وصار سادة البوير لأول مرة يتحكمون مباشرة فى البانتو .

وحين تم تنظيم جمهورية الناتال رسميا فى عام ١٨٣٩ تم جعل
الزولو جميعهم تحت رئاسة عميل منهم يدعى « ستوايو » الذى خلف
دنجان . واهتم هذا الحاكم بحل المشكلة العاجلة فى الأقاليم ،
لكن وجد أيضا شكل من أشكال التنظيم البرلمانى البدئى - فقد
كان كل زعيم من زعماء الفلد يسجل أصوات ناخبيه لاختيار أعضاء
مجلس الفولكسراد الذى كان يتكون من ٢٤ عضوا . وقد كانت لهذا
المجلس من الوجهة النظرية كل السلطة ، لكنه حقيقة لم يجتمع
الا نادرا ؛ إذ أن قرارات بريتوريس كانت تتسم بالشعبية فى حين لم تكن
الحكومة المركزية موضع الثقة .

ورغم وجود أراض زراعية جيدة ووجود ميناء دربان المجاور
مما جعل الناتال وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، فقد كان
المستوطنون يرغبون فى أن يجدوا سوقا منفصلة عن الامبراطورية
البريطانية والبحث عن حلفاء لهم يستطيعون الحد من رغبة بريطانيا
فى احتلال هذه المنطقة . وأقام أحد الهولنديين المسافرين اسمه
« سميكامب » من نفسه وكيلا لحكومة هولندا ، وأبدى استعداد بلاده
لمساعدة الناتال . ولكن تبين أنه مغامر انتهازى ، لكن لم يكتشف البوير
أمره كما فاتهم من ناحية أخرى ادراك أن هولندا لم تعد بعد قوة
كبرى فى العالم .

وقد كانت الناتال على حق فى خشيتها من الاصطدام مع بريطانيا ؛
ذلك أن بعض القوات البريطانية كانت مهتمة بشاطئ الناتال من تلك
المنطقة التى لم يسبق لأحد اعلان حقه فيها ، هذا بالرغم من أن ذلك
لم يعلن رسميا . وقد كانت هناك فرقة بريطانية صغيرة فى ميناء
دربان عندما وصل اليها المهاجرون من البوير وانسحبت منه عند اتهام
اعلان جمهورية الناتال . ولكن المصالح البريطانية فيها لم يمكن انكارها
كلية . والواقع أنه كان يتردد هناك سؤال هام أثارته عملية الهجرة
من ناحية واحتلال منطقة الناتال من ناحية أخرى . وهذا السؤال
هو : هل يفقد من ينتقلون من قطر يتمتع بالتنظيم السياسى الى
أرض لم يعلن أحد ملكيته لها رعايتهم فى القطر الذى غادروه ؟ أو بمعنى

آخر ، هل يستطيع البوير الذين يغادرون أرضا بريطانية أن يقيموا دولة مستقلة ؟ أم يظلوا رعايا بريطانيين الى أن يصبحوا مواطنين لقطر آخر له تنظيم سياسى مخالف ؟

وكانت هذه المسألة ، التى لم يوجد لها حل ، هى التى أثارت كثيرا من النزاع . ففى القرن العشرين من المتيسر القول بأن الرعوية لا يمكن تغييرها الا بعد الحصول على اذن بذلك ، أو نتيجة ثورة يكتب لها النجاح ، أو بالهجرة الى دولة أجنبية . وقد كان هناك قانون بتنظيم هذه المسألة فى فترة الهجرة (قانون عقوبات رأس الرجاء الصالح لعام ١٨٣٦ الذى ينص على أن الرعايا البريطانيين يخضعون للقانون البريطانى حتى وهم خارج الأراضى البريطانية) . الا أن هذا القانون لم يكن معترفا به أو مقبولا من جانب القانون الدولى ؛ إذ كان قانونا محليا داخل الامبراطورية . ولذلك فقد ذكر وزير الدولة فى عام ١٨٤١ أن « الملكة لا تستطيع أن تمنح اعترافا لبعض رعاياها بأنهم يعتبرون جمهوريين مستقلين » .

وبعد انقضاء عام واحد من الهجرة فكرت بريطانيا جديا فى احتلال الناتال . وفى أول الأمر استطاع البوير محاصرة الغزاة الذين ذهبوا لاحتلال الناتال ، ولكن حدث هجوم من جانب الزولو قلب الميزان لصالح بريطانيا . وضمت الناتال رسميا الى بريطانيا فى عام ١٨٤٣ وعرضت الحكومة ٦٠٠٠ (أكر) لأية أسرة تود البقاء فى المنطقة . غير أن معظم البوير رفضوا قبول الهزيمة وقاموا بهجرة جديدة ، فعبرت المركبات التى تجرها الثيران ممرات جبال الدراكنزبرج واتجه بعضهم الى شمال نهر الفال بالقرب من جمهورية بنشستروم التى كانت قد أسست منذ خمس سنوات ، وأقاموا ثلاث ولايات أخرى هى : « ليدنبرج » ، و « زوتبانبرج » ، و « أوترشت » . أما الباقون فقد أقاموا جنوبى نهر الفال وأنشأوا جمهورية « وينبرج » تحت زعامة أندريه بريتوريس الذى سبق له تنظيم الناتال تحت حكم البوير .

وبضم الناتال تكون بريطانيا قد سيطرت على كل الشاطئ

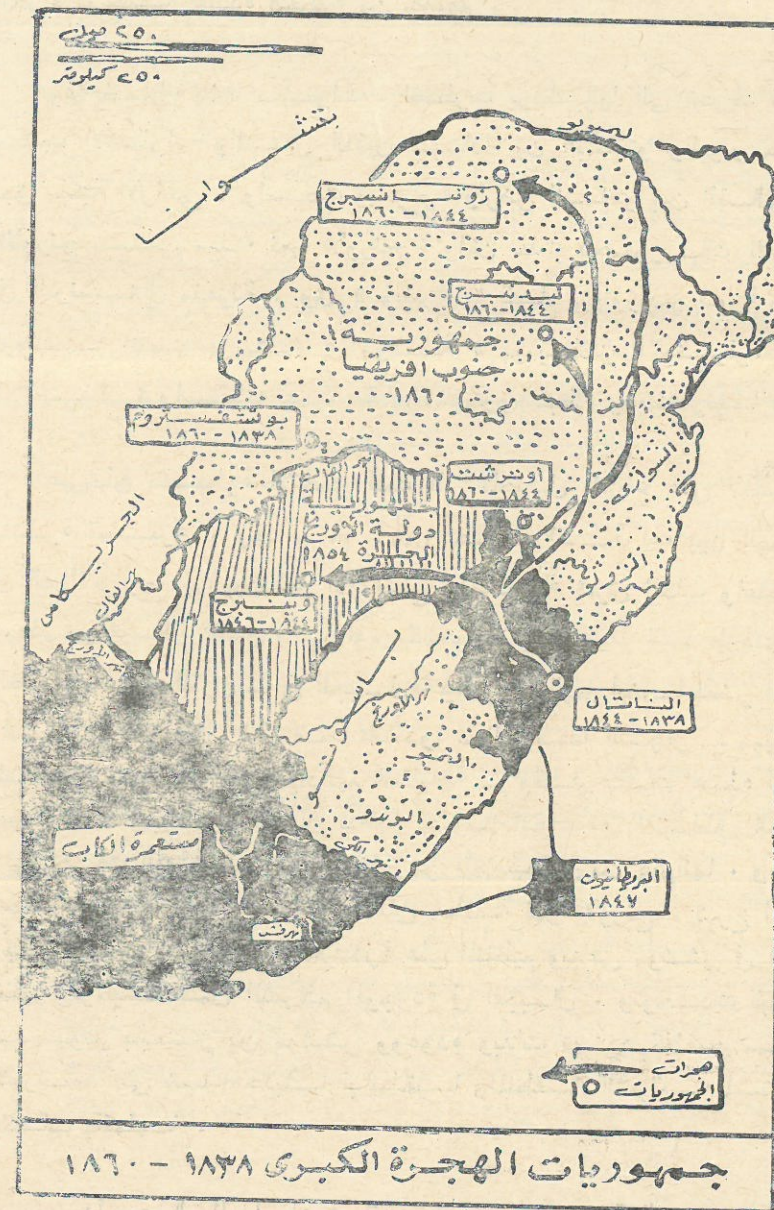
الذى يعتمد عليه البوير المقيمون فى الداخل . ولم يكن هناك قرار واضح تجاه الجمهوريات الخمس الموجودة الى الداخل ، فرغم أنهم أعلنوا استقلالهم الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك ، كما أنها لم تقم باتخاذ أى اجراء لمواجهة هذه الخطوة من جانبهم .

وفى خلال ثلاث سنوات ، اضطرت بريطانيا الى تحريك قواتها بسبب الاضطراب والشقاق اللذين سادا بين البانتو والبوير حول حق ملكية الأراضى . وأصبحت وينبرج ، وأرض البانتو بين الفال ونهر الأورنج تسمى مملكة نهر الأورنج ، ولكن ظلت الجمهوريات الأربع فى الترنسفال منفصلة . وفى « وينبرج » قام بريتوريس بثورة ضد بريطانيا انتهت بهزيمته فى موقعة « بومبلاتز » وفراره الى الترنسفال ، واستقبلته جمهورية بوتشستروم كبطل وعينته رئيسا لها .

على أن سيطرة الانجليز أدت الى تأجيل النزاع على السلطة لفترة قصيرة . وفى عام ١٨٥٠ حدث اضطراب بين البانتو فى الدراكنزبرج فيما بين نهر الأورنج ومستعمرة شرق الكاب واعتصمت شرانم من قبائل السوزو - الذين كانت قبائل الزولو قد طردتهم من الفلد فى مستهل القرن - فى الجبال ، وانضم اليهم أيضا بعض الزولو المنشقين ، لكن كان الكل قد فقدوا خلال هذا الشجار - مميزاتهم القبلية بالإضافة الى قياداتهم التقليدية - وقد عاشت هذه البقايا غير المنظمة فى المبدأ حياة بدائية يشوبها الخوف فى المناطق القاحلة التى لجأت اليها ، فلم تسبب الكثير من المتاعب لآى من جيرانها . وعندما استطاعت بريطانيا الاستيلاء على مملكة نهر الأورنج ، شرع أحد رجال البانتو ممن وهبوا القدرة على التنظيم ويدعى موشش فى إعادة تنظيم وتوحيد شمل الشرانم الموجودة فى الجبال . وتوحدت قبيلة الباسوتو بايعاز من موشش ووعوده وبدأت تهدد كلا من مملكة الأورنج التى ضمت حديثا لبريطانيا والمنطقة الشرقية لمستعمرة الكاب بأكملها .

وبدأ رجال البرلمان فى لندن يدعون بحماسة الى تخفيف قيود البيروقراطية وتقليل الالتزامات المالية البريطانية فيما وراء

البحار ، والمطالبة بمفادرة هاتين المنطقتين كلية . وان كان هذا الاتجاه قد وقف حائلا دون اتخاذ سياسة ديناميكية فعالة ، الا انه كان من الصعب الرجوع عن عمليات الضم أو التحلل من الالتزامات التي سبق لبريطانيا التعمد بها في تلك المنطقة .



وظلت بريطانيا تدير هجماتها ضد البانتو على مدى سنتين من فاعدها في مملكة نهر الأورنج وتسبب تزايد نفوذ موشش في اضمحلال هيبة بريطانيا هناك . وفي عام ١٨٥٢ قرر المكتب الاستثماري أن التدخل بسبب الدوافع الانسانية ، وكذا الاحتلال الفعلي في المناطق الداخلية غير عملي ، فضلا عن أنه باهظ التكاليف وغير مستحب بوجه عام ، وأن أحسن رد على زحف موشش هو التعاون مع البوير على اعتبار أن الانسحاب البريطاني من المنطقة تماما قد يجعل العداوة بين لندن وبين البوير تنقلب الى سياسة تعاون مشتركة بين الحانيين ، في مواجهة البانتو .

وتحقيقا لهذا الاتجاه اجتمعت بريطانيا مع ممثلين من جمهوريات
الترنسفال الأربع ومن بينهم « بريتوريس » للتوقيع على اتفاقية
« نهر الرمال » Sand River Convention لعام ١٨٥٢ . وقد
تضمن ذلك الاعتراف رسميا باستقلال هذه الجمهوريات الأربع . وبعد
انقضاء سنتين تحولت مملكة نهر الأورنج الى ولاية الأورنج الحرة
ووافقت ملكة بريطانيا على أن البوير لم يعودوا من الرعايا البريطانيين .
غير أن الحدود بين الولايات كانت واهية ، فلم يكن من غير المألوف
مثلا أن يعمل البويرى تحت نظام جمهورى أو تحت نظام تابع للتاج
أو بمعنى آخر أنه كان باستطاعته تغيير رعيته بطريقة رسمية .

ورغم أن بريطانيا منحت في نفس الوقت مستعمرة الكاب قدرا من الحكم الذاتي ، إلا أن الحاكم التنفيذي كان يجري تعيينه في لندن ، لكن سلطة برلمان الكاب نادرا ما تخطيت أو صدر ما يتعارض مع قراراته . على أنه كثيرا ما ترتب على منح حق الحكم الذاتي تشويه الرغبة الصادقة لبريطانيا في الاتحاد والاعتراف بالجمهوريات التي أنشأها البوير . وقد استطاعت الكاب أعداد تعريفاتها الجمركية وأسّعت في فرض عوائد جمركية عالية على البضائع العابرة من وإلى البوير مما أثار كثيرا من الامتناع لدى الجمهوريات الداخلية . ولما امتد نظام العوائد الجمركية في عام ١٨٥٣ ليشمل سكان الكاب من الملونين (نوى الدماء المختلطة) أسهم ذلك في استحالة إيجاد نوع (م ١١ - أفريقيا)

من الثقة المتبادلة بين الانجليز والبوير لحل مسألة المواطنين الأصليين من البانتو .

وقد توفي بريتنوريس في خلال سنة من اتفاقية « نهر الرمال » وخلفه ابنه الطموح مارتينوس بريتنوريس كرئيس لجمهورية بوتشستروم ، وقد حاول توحيد الترنسفال كلها ، ولكن الجمهوريات الثلاث الأخرى عارضت هذه الفكرة .

وفي عام ١٨٥٧ حاول مارتينوس ضم ولاية الأورنج الحرة ولكن التحالف « المؤقت » الذي تم بين كل من ولاية الأورنج الحرة ، وزوتبانسبرج وليندنبرج ، وأوترشت وأمدقائهم في مستعمرة الكاب اضطره الى الرجوع عن أحلامه . وتقدمت ولاية الأورنج الحرة بعريضة لبريطانيا تطلب فيها الانضمام اليها وطلب الحماية البريطانية . ولكن بريطانيا لم تشأ قبول هذه المسؤولية في ذلك الوقت .

واشتد ، تبعا لذلك ، ضغط النمو السكاني للبانتو ، ففي الماضي كانت القبائل مثل الاكهوزا تحل مشكلة نموها السكاني ، اما بطريق التوسع ، واما بطريق السرقة أو شن الحروب ، ولكن استيطان البيض والقوة العسكرية البريطانية والزيادة السكانية في كل من البيض والبانتو قد جعلت هذه الحلول غير مناسبة .

وفي عام ١٨٥٧ انتاب قبائل الاكهوزا التي تقيم شرقي مستعمرة الكاب تغير عقائدي - اذ دعا العرافون منهم الى ترك عقيدتهم القديمة والمضى في تخريب المحاصيل والممتلكات وذبح الماشية جميعها (حتى ما كان منها ضروريا لاقتصادياتهم وكيانهم الاجتماعي) ثم وعدهم هؤلاء العرافون أنه سوف تحدث بعد ذلك معجزة حيث ستقوم زوبعة تؤدى الى اهلاك كل من البريطانيين والبوير وتلقى بهم الى البحر ، وحينئذ سوف يبعث أبطال الاكهوزا السابقون من مرقدهم ، وسوف تصير جنوب أفريقيا أكثر خصبا وامتلاء بأجود الحبوب والقطعان . وهكذا تم تدمير المحاصيل والحيوانات انتظارا لهذه المعجزة . ولكن في الموعد المضروب لم تحدث المعجزة الموعودة .

ولأن القوات البريطانية كانت على دراية سابقة بما سيحدث ،

فقد قامت بادخال المؤن عبر الحدود . ولم يكن هناك متسع من الوقت للاسترشاد برجال الاقتصاد البريطانيين - فأمدهم السير جورج جراى بما تيسر له من اعانات على نفقته الخاصة ، وأمكن بذلك انقاذ نحو ٣٠٪ من السكان . ولكن ضحايا الاكهوزا نتيجة الجاعة كانوا من الكثرة بحيث لم تقم للاكهوزا قائمة بعد ذلك ، كقبيلة متحدة ، كما لم يتمكن اقتصادها القبلى من استعادة أهميته السابقة . وصارت منطقة البانتو الممتدة ما بين مستعمرة الكاب والناتال تعتمد على الاقتصاد الأوربي في شئون معيشتها الرئيسية حتى أنه لم يكن لديها سلعة تقدمها سوى اليد العاملة ، وأخذت الاكهوزا ، وكذا جيرانهم الذين كانوا يعتمدون عليهم ، في البحث عن وظائف لهم عند مزارعى الكاب وعند التجار والصناع . وهنا بدأ امتصاص البانتو في اقتصادياتهم وبدأت تظهر البوادر الأولى للتبادل العنصرى في العصر الحديث .

وأسرع السير جورج جراى في البحث عن الأسباب التي حدثت بالاكهوزا لاحداث تلك الفوضى التي قامت بها وأمكن له اكتشاف أن الملك موشش ملك الباسوتو كان يضرر سحق البوير ، ولكى يصرف انتباه بريطانيا عن ذلك بعث برجاله الى الاكهوزا لاثارة أزمة وحروب على الحدود ، الا أن موشش لم يتوقع أن تتمخض خطته عن تدمير اقتصاديات الاكهوزا ، كما لم يكن في حسبانته أن يقوم جراى بادراك حقيقة ما يجرى .

ورغم أن خطة موشش لم تستطع الايقاع ببريطانيا ، فقد قرر في عام ١٨٥٨ الاتجاه للهجوم على ولاية الأورنج الحرة . وانهارت مقاومة البوير ، ولكن الحاكم البريطانى جراى قام بالتدخل بين الفريقين وتوسط بينهما وأمكنه انقاذ ولاية الأورنج الحرة واقرار السلام فيها . وفي نفس الوقت حاول تقديم المساعدات للولاية بأشياء كلية في بلوم فونتين تبرع لها بمكتبته الخاصة .

وبعد انقضاء تسع سنوات قامت ولاية الأورنج الحرة - في سعيها للانتقام من موشش - بالاستيلاء على نصف اراضى الباسوتو الأكثر خصبا وهنا تدخلت بريطانيا مرة أخرى . لكن الحاكم الجديد -

الذى كانت تنقصه خبرة وصبر جرای - صمم على انهاء سلسلة الحروب الوطنية بطريقة جذرية ، فقام بضم جميع اراضى البانتو التى لم تكن تحت سيطرة الاوربيين الى التاج البريطانى وتحت الحكم المباشر للمكتب الاستعمارى فى لندن . وشعرت ولاية الأورنج هذه المرة أنها قد سلب منها النصر ، واتهمت بريطانيا بمحاباة وحماية الوطنيين ، ومحاولة اضعاف شوكة البوير فى ذات الوقت بالتواطؤ مع الباسوتو ضد النظم الجمهورية .

ولم تكن الجمهوريات الأربع فى الترنسفال فى حقيقة الأمر على صلة قوية بما يحدث من الاضطرابات التى تسبب فيها كل من الباسوتو والاكهوزا ، وحتى جمهورية بوتشسترورم التى كانت أهم هذه الجمهوريات الأربع بقيت بمنأى عن نمو الاقتصاد والنفوذ البريطانى . اذ كان معظم المهاجرين الأول الى الترنسفال مشغولين باخلاء الأرض - لا من الأشجار ، ولكن من قبائل البانتو الرحل .

وتكونت جمهورية بوتشسترورم أساسا من المزارعين الذين كانت تعوزهم الاحاطة بطرق التفكير السياسى والالام بنظم الحكومات ؛ فقد كانوا لا يطمحون الى أكثر من المراعى والحياة التى لا يثقلها عبء الضرائب ، ونادرا ما زار أحدهم العاصمة الصغيرة الموجودة فى قرية بوتشسترورم اللهم الا فى أسبوع أعياد الميلاد والأعياد الدينية الأخرى حيث تعقد سوق سنوية يتم فيها التبادل التجارى ، وتتم فيها المراسم الدينية (مثل الزواج ، والتعميد ، وغيرهما) للشعب المتجمع . أما باقى السنة فقد كان المسنون من رجال الأسر يقومون بالمراسم الدينية فى منازل الأسر المتناثرة .

ولم يصطحب المهاجرون الأوائل معهم هيئة دائمة للكنيسة ، وانما كان هناك بعض القسوس المتنقلين ، الذين شكلوا فى النهاية هيئة صغيرة من القسوس المحليين ، من ذوى المكانة الاجتماعية . وكانت هناك بعثات تبشيرية أجنبية فى المناطق المجاورة بين قبائل الميتابيل والزولو والباسوتو والجريكا (الملونين) . وكان أحد هؤلاء البشرين أمريكى الجنسية ، ويدعى « دانيال لندلى » ، يقوم بالخدمة الدينية لبضع

سنوات باعتباره القس الوحيد المعتمد للجمهوريات الخمس فى الترنسفال وولاية الأورنج الحرة ، ومع ذلك فقد ظلت البعثات التبشيرية الأخرى بعيدة عن تجمعات البوير مخافة توجيه النقد اليها من جانبهم .

لقد كانت الهجرة التى تمخضت عنها جمهوريات جنوب أفريقيا بوجه عام تمثل بقايا تنتمى الى القرن السابع عشر استطاعت أن تحتفظ بنفسها بمنأى عن مراكز التطور الصناعى والاستنارة فى القرن التاسع عشر ، فقد حدث كثير من التطور الثقافى والاقتصادى والسياسى لأوربا خلال هذه القرون ، ولم يصل أى بصيص من هذا التطور الى هذه الجمهوريات ، وما وصل بالفعل لم يكن يلقى أى قبول من جانب البوير . وكان سكان جنوب أفريقيا من المزارعين منذ البداية يمثلون نموذجا ريفيا من البروتستانت الهولنديين الذين كانوا معزولين عن التيار الثقافى الرئيسى حتى فى بلادهم قبل هجرتهم من الوطن الأم ، وكانت هناك أفكار جديدة تتطور فى أوربا وبوجه خاص فى بريطانيا والمناطق الحضرية فى هولندا التى عزل البوير أنفسهم عنها .

ولم تستطع فكرة التسامح من الناحيتين العنصرية والدينية - مضافا اليها فكرة تحكيم العقل والمنطق كعامل موازنة للالتزم الدينى التى انتشرت فى القرن الثامن عشر - أن تترك آثارها فى جنوب أفريقيا . كذلك لم يتم استيعاب القوانين التجارية وحقوق الملكية الحديثة وتزايد سيولة الاقتصاديات النقدية فى العالم .

ولم يكن البوير محافظين بالفطرة ، وكان أطياف الحياة الاجتماعية عندهم يتمثل فى الأسرة : رب الأسرة ، المزرعة ، معتقدات الأسرة المبنية على شجرة الأسرة . وكانت الفنون الشعبية والغناء والرقص والاعتقاد فى الخرافات والاسراف فى المشروبات الكحولية تجرى بطريقة صاخبة لا تقيدتها حدود . وكانت الحياة المادية بهذه الصورة تجعلهم فى تناقض مستمر مع رجال التبشير الذين كانوا يوجهون اليهم النقد لهذه الحياة الماجنة والتزمت العقائدى فى آن واحد .

وكان لانتقادات البعثات التبشيرية اثر كبير في الراى العام البريطانى ، وبالتالى في موقف المكتب الاستعمارى تجاه الجمهوريات في جنوب افريقيا . فقد اتهم المبشرون المزارعين بمعارضة الفكر المسيحى والوقوف حائلا أمام البعثات نفسها ، كما اتهموهم بالاعتداء الجماعى على البانتو ، وأنهم يقومون بطريقة ما بمحاولة احياء تجارة الرقيق . وأما البوير فكانوا من ناحيتهم يعتقدون أن هذه البعثات تعمل على الاخلال بما قدره الله تعالى من جعل الناس بعضهم فوق بعض درجات . ولذا فقد نظروا الى محاولات هداية الخدم على أنها تضليل ، لأن البانتو - باعتبارهم جنسا أدنى (أى في مرتبة أدنى من غيرهم) - من وجهة نظرهم قوم رحل يحتاجون الى من ينظم شئونهم ويدربهم في العمل المهنى ، ويجب أن يعاملوا كالاطفال ، وذلك حتى يمكن حماية المجتمع الأسمى . واستمر البوير في الأنفة من التعليم ، وعدم الاهتمام بالتطور الثقافى في العالم الخارجى ، مع تزايد طلبهم على القوى العاملة .

وقد ظهر الخلاف في الراى بين المجموعات البيضاء المختلفة - أكثر ما يكون - في مجال الديانة . ففي عام ١٨٤٣ ، أى بعد « الهجرة الكبرى » بوقت قليل تنازلت بريطانيا عن كل سلطان لها على الكنيسة الهولندية الحديثة ، وترتبت على ذلك أن صارت كنيسة الكاب مستقلة وتمتعت مجالسها بالحكم الذاتى ، وأخذت العداوة للأفكار الجديدة وللكنيسة الاسكتلندية تقل بدرجة ملحوظة في المستعمرة . واكتسبت اللغة الانجليزية والأفكار الدينية المعتدلة وبرامج التبشير أهمية متزايدة لدرجة اعتقاد البعض بأن نوعا من التجانس بين المستوطنين البوير والبريطانيين بدأ في الظهور . ومع ذلك فإن التنظيم الكنسى كان يأخذ اتجاها مضادا .

وفي عام ١٨٦٠ تم توحيد ولايات الترنسفال الأربع في جمهورية جنوب افريقيا وبقيت البلاد في حالة من الفقر الشديد والعزلة ، تسيطر عليها المنازعات في النواحي الدينية والسياسية بين سكان الترنسفال .

وثار جدل حول الوهية السيد المسيح وحول ماهية الشيطان . وفي عام ١٨٤٣ انقسمت الكنيسة الهولندية « الحديثة » الى ثلاثة مجالس كنسية مستقلة ، هى : الترنسفال ، ونهر الأورنج ، والكاب . وكانت الأخيرة مستقلة عن الحكومة الاستعمارية ، ولكنها كانت محل ارتياب من باقى الجمهوريات ، لأنها كانت تستقبل القسس الانجليز والاسكتلنديين . وكانت تصل بعض المؤثرات من الكنيسة الانجليزية الى مجالس الكنيستين الهولنديتين الأخريين في الجمهوريات ، رغم استقلال مجلسيهما وعدم ثقتهما بالجلس الكنسى للكاب . وعلى كل فان جميع المجالس الكنسية الثلاثة أطلقت على نفسها اسم : (Nederlands Gereformeerde Kerk) ، وهو ما رمز اليه بالحروف (N.G.K.) . وفي عام ١٨٥٣ قطع كثير من أعضاء الكنيسة في الترنسفال صلتهم باتحاد المجالس الثلاثة (N.G.K.) وكونوا لأنفسهم مجلسا خاصا سمي (Nederlands Hervormde Kerk) الذى رمز اليه بالرمز (N.H.K.) . وكانت وجهة نظرهم محافظة ومضادة للمؤثرات المذهبية الاسكتلندية ، وكذلك معارضة لانتشار اللغة الانجليزية والميول نحو الكنيسة الانجليزية فعملوا على جعل اللغة الهولندية هى اللغة الرسمية للكنيسة ، وأصبح مجلسهم الكنسى هو المجلس الدينى الرسمى للترنسفال . ومع ذلك فإن موقفهم الذى يقوم على أساس التمييز العنصرى ومبدأ « التخصيص الألهى » لقوم دون آخرين (قضاء وقدر) لم يرض فئة أخرى لها ثقلها ، وهى ما سميت فئة الدوبرز .

وقامت فئة الدوبرز هذه بتكوين كيان ثالث يتبع المذهب الكلفينى المسيحى في عام ١٨٥٩ للتأكيد على مبدأ « الأبارتايد » أى الفصل العنصرى ، والتفسير القاطع لمبدأ التخصيص الالهى لقوم دون آخرين ، والتفسير الحرفى للإنجيل . وكانت هذه الفئة تعارض استخدام الموسيقى في الكنائس ، والبعثات التبشيرية الاسكتلندية واللغة الانجليزية ، كما كانوا ينكرون أن للبانتو أرواحا كباقى البشر .

وكانوا ينظرون الى من أطلقوا على أنفسهم (N.H.K.) بوجه

عام ، سواء أكانوا في هولندا ، أم في الكاب ، أم في الجمهوريات في جنوب أفريقيا ، على أنهم زنادقة ملحدون . وقد أدانوا جاليليو (*) ، فالأرض في نظرهم مسطحة ، وكان الاعتقاد السائد لديهم أن البوير هم الشعب الذى اختاره السيد المسيح - أما البانتو فهم أبناء حام ولا يصلحون إلا لحمل الماء وقطع الأخشاب .

وكانت فئة « الدوبرز » ضئيلة العدد ومنعزلة ، ولكنها أنجبت في المائة السنة الأخيرة عددا من القادة لا يتناسب مع حجمها .

وجعل كل من فريق الـ (N.H.K.) والدوبرز من كنائسهم مراكز لاثارة حدة القومية الثقافية المسيحية ، مركزين بالأكثر على اللغة والقومية والصفات المميزة لثقافة البوير . وكان كلما استقر لهذه الفئة مزيد من النفوذ مالت هي وطائفة (N.H.K.) الى معاداة كل الأفكار التحررية ، اذ كان لديهم اعتقاد ثابت بأن شعب البوير مقدر له منذ الأزل أنه الشعب المختار مما انعكس على نظرتهم الى تاريخهم من ناحية أخرى .

وكان من المحتم والحالة هذه أن تهاجم هاتان الطائفتان شركة الهند الشرقية الهولندية السابقة وأفعالها ، وكذلك بريطانيا والبانتو وشتى الأفكار الحديثة التى تتضمن التسامح الدينى أو المساواة - وبمعنى آخر - مهاجمة أى شىء يؤدى فى النهاية الى الفكر التحررى ، سواء كان ذلك من الوجهة الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الاجتماعية . فقد كان المعتقد لديهم أن الليبرالية هى ببساطة أى حركة أو قوة تهدد امتياز البوير ، وهى كذلك تهديد لربهم ولكنيستهم وشخصية شعبهم المختار .

ونظراً لأن « الدوبرز » كانوا يسيطرون على مجلس (N.H.K.) الذى يمثل الديانة الرسمية هناك ، فان هاتين الطائفتين كان لهما تأثير مباشر فى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا . وأكبر مثل على ذلك هو بول كروجر وهو من فئة « الدوبرز » ، الذى امتدت رياسته للجمهورية لأكثر من نصف حياتها .

(*) جاليليو ، هو أبو الفيزياء والفلك التجريبيين . (المترجم) .

ورغم الجهود المتعددة للبريطانيين والبوير والبانتو لايجاد حل - بأى شكل كان - للمشكلات الملحة المتعلقة بالثقافة ، والأرض ، والنواحى السياسية فى جنوب أفريقيا ، فان الآثار الانقسامية الضارة المتولدة عن عدم الحسم فى اصدار القرارات ، وكذلك العزلة التى تعيش فيها المنطقة ، ظلت مزمنة منذ الستينيات من القرن التاسع عشر .

الجزء الثاني .
إعادة بناء أفريقيا

رسالة التحرير

ظل تأثير أوربا في أفريقيا ، حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، تأثيرا سطوحيا بدرجة نسبية ، ولم تكن ثمة أية محاولة للاستيطان الدائم — اللهم الا في جنوب أفريقيا وبعض المزارع البرتغالية المتفرقة . وقد حل الأفراد المشتغلون بالتجارة محل تجار الرقيق وأصبحوا يمارسون تجارتهم المشروعة ، وأقامت الإرساليات المسيحية عددا محدودا من المحطات المنعزلة . غير أن النشاط التجاري والإرساليات لم يكن لها الطابع الرسمي ، وكان هذا النشاط في غالب الأحيان موقوتا ، وكانت رؤوس الأموال المستثمرة ضئيلة ، كما كانت تعتمد على تعاون ومساندة الشعوب الأفريقية المهادنة .

وقلما تجاوز الأوروبيون في توغلهم المناطق الساحلية ، بل ولقد كان اهتمامهم بالمناطق الساحلية يقتصر على مناطق محدودة تخدم مصالحهم — ولم تبذل محاولات حقيقية لممارسة النفوذ أو السيطرة ، أو حتى لتفهم نظم الأفريقيين وثقافتهم . وحيثما كانت مناطق الاستيطان الأوربية ومصالحهم ذات طابع دائم — كانت تنأى بنفسها عن الأفريقيين حتى في الأماكن التي كان يتوغل فيها الأوروبيون إلى المناطق الداخلية على النحو الذي حدث في جنوب أفريقيا . أما الظاهرة الوحيدة التي شذت عن هذه القاعدة فتتمثل في المستوطنين البرتغاليين ، إلا أن هؤلاء المستوطنين بدورهم كانوا معرضين لأن تستوعبهم العناصر الأفريقية — لولا أنهم قد انفصلوا عنصريا وثقافيا عن الحياة الأفريقية ، ولقد ضمت البرتغال بعض مناطق البانتو ، إلا أن البيض لم يسيطروا سلطانهم على الأفريقيين على نطاق واسع ومؤثر إلا منذ القرن التاسع عشر . فلم تخضع قبائل (الزولو) لحكم البوير إلا في ذلك التاريخ ، ويصدق نفس القول على قبائل الأكسوزا ، والباسوتو التي خضعت لحكم بريطانيا ، وعلى مسلمي السنغال الذين خضعوا لحكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية . ولقد ظلت بريطانيا إلى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر تؤثر التخلي عن

كل المسئوليات الاقتصادية والسياسية سواء في غرب أفريقيا أو في جنوبها ، وإن ظل صناع السياسة البريطانية يأملون في الإستئثار ببعض المزايا .

أما بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة ، وهولندا ، دول اسكندنافيا — فقد فقدت كل ما كان لها من اهتمام محدود في الماضي ، فلم تعد هناك قوى خارجية تعرف شيئا عن شرق أفريقيا أو توليها شيئا من اهتمامها ، باستثناء العرب (*) .

ولقد كان للمذاهب الليبرالية التي تمثلت في حرية التجارة ومبدأ حرية العمل والانتقال ، ونظرية تحديد سلطة الحكومة — تلك المذاهب التي انتشرت انتشارا واسعا في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر — الفضل في العزوف عن تطبيق أى مبدأ من المبادئ أو فكرة من الأفكار التي قد تنطوى على توريث الحكومة في عمليات التوسع السياسى ، أو في تحمل نفقات اضافية ، أو تطبيق تدابير التنمية والرقابة الاقتصادية ، أو الاضطلاع بمسئولية عسكرية .

ولقد أدى استمرار هذا الاتجاه — على سبيل المثال — الى الحيلولة دون اتخاذ البريطانيين لقرار يتعلق بفرض سيطرتهم أو اضطلاعهم بأية مسئولية تجاه ساحل الذهب تكون لها صفة الدوام . كما أن هذا الاتجاه نفسه حال دون أى اجراء حاسم ، سواء حيال (البوير أو البانتو) في جنوب أفريقيا .

ولقد أدى استمرار هذا الاتجاه — على سبيل المثال — الى منع أى قوة من أن يكون لها اهتمام ، سواء بالمناطق الداخلية أو بالساحل الشرقى ، وكان حائلا دون تطور التفاعل الدائم الواسع النطاق مع أى شعب من الشعوب الأفريقية .

بيد أن الظروف كانت في بعض الاحيان — تحمل الأوروبيين على أن يضربوا بمبادئ حرية العمل والانتقال هذه — عرض الحائط . وأبرز

(*) جاء العرب الى الساحل الشرقى لأفريقيا، واستقروا في هذه المناطق، وكونوا امارات عربية فيها شهد بعظمتها وبتحضرها كل من زارها من الرحالة العرب والأجانب على السواء (المترجم) .

ما حدث في هذا السبيل تلك الجهود التي بذلت لمناواة (البوير) الذين كانت آراؤهم مختلفة عن الآراء السائدة في أوروبا الليبرالية خلال القرن التاسع عشر .

ومن مقدمات المذهب الليبرالى — الاعتقاد بأن هناك قوانين طبيعية ثابتة — لا تتغير ولا تتبدل ، تحكم العلاقات الانسانية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وما دامت هذه القوانين توضع موضع التطبيق في حدود أوروبا ذاتها وبقبول من هيئة الناخبين الأوروبيين من ذوى الأنفاق الليبرالية — فإن أى تناقض مع هذه القوانين الطبيعية ، أو محاولة للحد من نطاقها — كان مصيره الإغفال والتجاهل . وكذلك كانت تطبق معايير الليبرالية في مجال السياسات الأفريقية . ومؤدى ذلك أنه كان يتعين على الحكومات الأوروبية أن تقلل من نفوذها ، أو تسحب هذا النفوذ ، وأن توقف كل نشاط لها في الميدان الاقتصادى على نحو واضح .

ورغم ذلك فقد كان القانون الطبيعى هو القانون الذى يطبق نظريا — على البشر كافة دون اعتبار للعنصر أو للثقافة أو للموطن — ولقد ثار الجدل الأكبر في هذا الموضوع حول مسألة الرقيق ، فقد أوضح الليبراليون أنه لو كان من الظلم استرقاق الأوروبيين ، فمن الظلم بنفس القدر استرقاق الأفريقيين . وكان تطبيق هذه القيمة الأخلاقية المطلقة يستوجب إلغاء الرق نهائيا . وذلك يعنى بطبيعة الحال ، أن ينظر للرق على أنه شر من الشرور ، بغض النظر عن النمط الثقافى ، وأنه لن يسمح بعد ذلك بتجارة الرقيق أو استخدامهم حتى لو كانت المعايير الحضارية في مجتمع الرقيق أنفسهم تبيح ذلك ، فالأخلاق ليست أمرا نسبيا يتغير بتغير ثقافة الفرد أو حضارته .

وكان الهجوم على تجارة الرقيق بمثابة الموجة الاولى في مد التيار الليبرالى . وبعد جدل طويل — أدين مبدأ النسبية الثقافية أو النسبية في الحضارة ، وألغى الرق في جميع الأقاليم الخاضعة للدول ذات الاتجاهات الليبرالية مثل إنجلترا ، وفرنسا ، واسكندنافيا وهولندا . وبقدر ما كان (الرق) شرا مطلقا — لم يكن يكفى أن تتخذ

كل دولة على حدة الخطوات لحظر تداوله ، الا سرعان ما استأثرت البلاد — التي لم تكن تنهج نهجا ليبراليا أصيلا — بالسيطرة على أسواق ومصادر الرقيق الأفريقي التي كانت بريطانيا قد كفت يديها عنها ؛ فازداد ثراء الوسطاء ممن لا ضمير لهم ولا زمة ، أما الوسطاء الأفريقيون ممن كانت قوتهم وثروتهم رهنا بالتجارة فى الرقيق فقد كان مصيرهم إما الافلاس والضياع ، وإما البحث عن منافذ جديدة لممارسة نشاطهم . وكان الحل الوحيد للقضاء على هذه التجارة هو ممارسة الضغط على القبائل وعلى الدول التي استمرت تمارس التجارة ، وفرض الحراسة على المداخل والممرات البحرية التي يرتادها تجار الرقيق . على أن مثل هذه الأعمال كانت تتطلب — على أى حال — استخدام الدبلوماسية الدولية ، واستخدام القوات العسكرية الشديدة البأس الباهظة التكاليف أيضا . ولقد كان هذان الاسلوبان يتناقضان مع المبادئ الليبرالية لحرية التجارة (الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومى وخفض النفقات الحكومية) . وكانت معظم الحكومات الليبرالية تقنع بالانسحاب الهادئ ، أو بمجرد التطبيق الرمزي والشكلي للقانون . لكن بريطانيا ألحت الحاحا شديدا من أجل عقد سلسلة من الاتفاقات الدولية التي تحرم تجارة الرقيق . ولقد كان العديد من القطع والوحدات البحرية البريطانية تنتشر خلال القرن التاسع عشر وسط طرق تجارة الرقيق من أجل تنفيذ انقوانين الخاصة ببريطانيا نفسها وتطبيق اتفاقياتها ومعاهداتها الدولية .

ولقد استوجبت الاعتبارات الانسانية استخدام الدبلوماسية والقوة البحرية ضد الأوربيين كافة . وكان نفس الالتزام الانسانى يمتد ليشمل القبائل الأفريقية والدول التي تشارك فى تجارة الرقيق ، والتي يتم عن طريقها شراء الرقيق . ومن ثم فلقد كان من الضروري القضاء على تجارة الرقيق بين الأفريقيين أنفسهم واعادة رسم حياتهم وتخطيط اقتصادياتهم على النمط الليبرالى . ولقد أصبح هذا الواجب يسمى بالرسالة الليبرالية أو (رسالة التحرير) — الا أن نصف قرن من الزمن

انقضى قبل أن يتحدد المدى الذى يجب أن تتحمله الحكومات من هذه المسئولية أو التبعية ، هذا وقد تضمنت اتفاقيات التجارة والحماية التي كانت سارية المفعول مع القبائل الصديقه بعض الالتزامات الصريحة فى هذا الشأن . وفى البدء كان هذا الواجب يعهد به الى الوسطاء فى غرب أفريقيا ، الا أنهم كانوا يعانون من نزعة قوية التأثير فلم يكن فى وسعهم النهوض بمسئوليات جديدة ، أو حتى انجاز الالتزامات الأصلية المنوطة بهم . وقد بدا أن التدخل العسكرى بين الحين والآخر فى جنوب أفريقيا أمر ضرورى لمنع اضمحلال وتشتت مجتمعات البيض ومجتمعات البانتو المتصارعة . على أنه لم يكن من السهل انسحاب الحكومات من هذا الميدان ، لكن ظل هذا الاتجاه يراودها حتى نهاية انعقد السادس من القرن التاسع عشر .

ولقد أصبح الليبراليون ، بحكم الضرورة ، يولون اهتمامهم للجهود الانسانية فى أفريقيا ، ولم تكن الرسالة الليبرالية والعمل الانسانى، فى نظر الشعوب الأوربية — ترفا فلسفيا فى المقام الأول — فاذا اقترنت هذه الرسالة أو هذا المسعى بالمشاعر الدينية للشعوب وبرغبة الناس وحبههم للعمل أكثر من الرغبة فى الكلام النظري — فربما أضحي حتما أن تحيى هذه النزعة الليبرالية الحماسة لابقاء الارساليات المسيحية ، وبهذه الوسيلة كان الأفراد وجماعات المتطوعين — لا الحكومات — هم الذين يسعون للعمل على اعادة تشكيل الشعوب الأفريقية من جديد وارشادها نحو الأهداف المسيحية والليبرالية العالمية . ولم يكن ثمة تناقض حقيقى بين النزعة الليبرالية الدنيوية وبين الدين المسيحى ، أو بين مبادئ الحرية الاقتصادية وبين التحمس العميق من أجل صوغ احدى الحضارات الغربية صوغا جديدا — الا فى نظر بعض المراقبين والمثقفين . ولقد أثارت المذاهب العقلية فى القرن الثامن عشر اهتماما علميا واسع النطاق ؛ وذلك حتى قبل أن يكون للنزعة الليبرالية المثالية أو الشعبيه تأثير ملموس فى أفريقيا . وللمرة الأولى أخذ المفكرون البيض يتوغلون توغلا كبيرا فى المناطق الداخلية ، ولم يكونوا ، فى أغلب الأحيان ، من العامة المدربين ، لكنهم

كانوا جميعا يشتركون فى موهبة ومقدرة مأموسة فى الكتابة السليمة ونقل الأخبار ، وفى الايمان بقيمة وبأهمية المعرفة المجردة عن الأماكن النائية ، وفى التصميم على القاء أضواء من الحقيقة على الأساطير والشائعات التى أشبعت فضول الناس طوال قرون عدة .

ولقد توغل منجو بارك ، ومن بعده رينيه كاييه ، فى حوض النيجر الأعلى فى الأعوام ١٧٩٥ - ١٨٠٦ ، ثم ١٨٢٧ - ١٨٢٩ على التوالى ، كما جاب كلايرتون والشقيقان لاندرو وهانريش بارت حوض النيجر الأدنى وبلاد الهوسا فيما بين عام ١٨٢٥ وعام ١٨٥٦ . ولقد دفع اهتمام مماثل بجنوب أفريقيا وخلال نفس الفترة ، بأخرين لاستكشاف غرب وشمال بلاد الترانسفال - وكان جزاؤهم المادى جزاء طفيفا بكل تأكيد . بل أن الكثيرين من أصحاب المصالح التجارية والسياسية كانوا يناصبون هؤلاء الدارسين - المنزهين عن الغرض - الخصومة والعداء . ولم تكن لجنسياتهم شأن أو أهمية تذكر فى ذلك الوقت ، ولم يكن الكثيرون منهم معروفين الا لعلماء الجغرافيا ، لكن مكانتهم كانت عظيمة ، كما أن صيتهم كان ذائعا داخل هذه الدائرة الضيقة .

ومع أن هذه الكشوف كانت نتاجا للإيمان العلمى الجديد بالنظام العالى وبالمعرفة العالية ، مثلها فى ذلك مثل النزعة الليبرالية - فقلما تضافرت الحركتان فى جهودهما فى الحقل الأفريقى .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، اتجهت الحركة التبشيرية الى التركيز على حدود مستعمرة (الكاب) أو على طول ساحل الذهب ، وسواحل الرقيق (*) ، حيث كانت هناك جهود حقيقية أكيدة لمناهضة النفوذ القديم لتجار الرقيق . على أن جنوب أفريقيا ، بسكانها من البانتو ، الأكثر انتشارا وبعثرة من غيرهم من شعوب القارة ، الى

(*) هذه الأسماء المختلفة التى أطلقها الأوروبيون على السواحل الأفريقية تكشف عن الدوافع الحقيقية للاستعمار الأوروبى للقارة - أو هى بصمات أصابع اللص يتركها على جسم الضحية كما عبر عنها جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير - ص ١٣٥ (المترجم) .

جانب أراضيهم المفتوحة المباحة ، والرغبة فى مناهضة نفوذ البوير وتوسيعهم - كانت كل هذه حافزا لامتداد هذا المجال التبشيرى بسرعة أكبر نحو الداخل ، وذلك حوالى منتصف القرن التاسع عشر وهنا التقى العلم والدين مع النزعة الليبرالية المناهضة لتجارة الرقيق فى شخص ديفيد ليفنجستون (١٨١٣ - ١٨٧٣) .

ولقد بدأ الدكتور (ليفنجستون) حياته العلمية عام ١٨٤٠ كطبيب مبشر فى أراضى جنوب أفريقيا ، وذلك فى أرسالية كانت تعمل من زمن بين قبائل السوتو غربى ولاية أورانج الحرة مباشرة . وبعد خلافات متكررة مع البوير - الذين اختلف عنهم ليفنجستون اختلافا كليا باعتباره من العلماء ورجال الأرسالية الاسكتلندية - شرع فى الكشف عن جغرافية وسكان المناطق الداخلية .

وأزاء ميل ليفنجستون الخاص للمشاهدات العلمية - فقد أسهم بنصيب وافر فى المعارف الخاصة بالتاريخ الطبيعى والجغرافيا واللغويات الأفريقية . ولم تلق تقاريره عن الثقافات أو الشخصيات الأفريقية حظها اللائق من الذبوع - لكنه كان مدفوعا باحساس قوى من العدالة والحماسة للمبادئ الإنسانية .

وقام ليفنجستون فيما بين عام ١٨٤١ - ١٨٥٣ بسلسلة من الرحلات المتعاقبة وتوغل فى نهر الزمبىزى واهتدى الى حوض هذا النهر . وبحلول عام ١٨٥٦ كان قد جاب المنطقة بين أنجولا وموزمبيق واكتشف مساقط مياه فيكتوريا . وبعد ذلك بثلاث سنوات أنشأ (ليفنجستون) أرسالية كبيرة فوق سواحل بحيرة نياسا التى لم يتجه اليها أحد من قبل .

ولقد صادفت تقاريره العلمية وتقارير الأرسالية التى كتبها بلغة بليغة تنبض بالحياة رواجاً كبيراً فى سوق الكتب بين جمهور القرن التاسع عشر ، سواء فى أوروبا أم فى الولايات المتحدة .

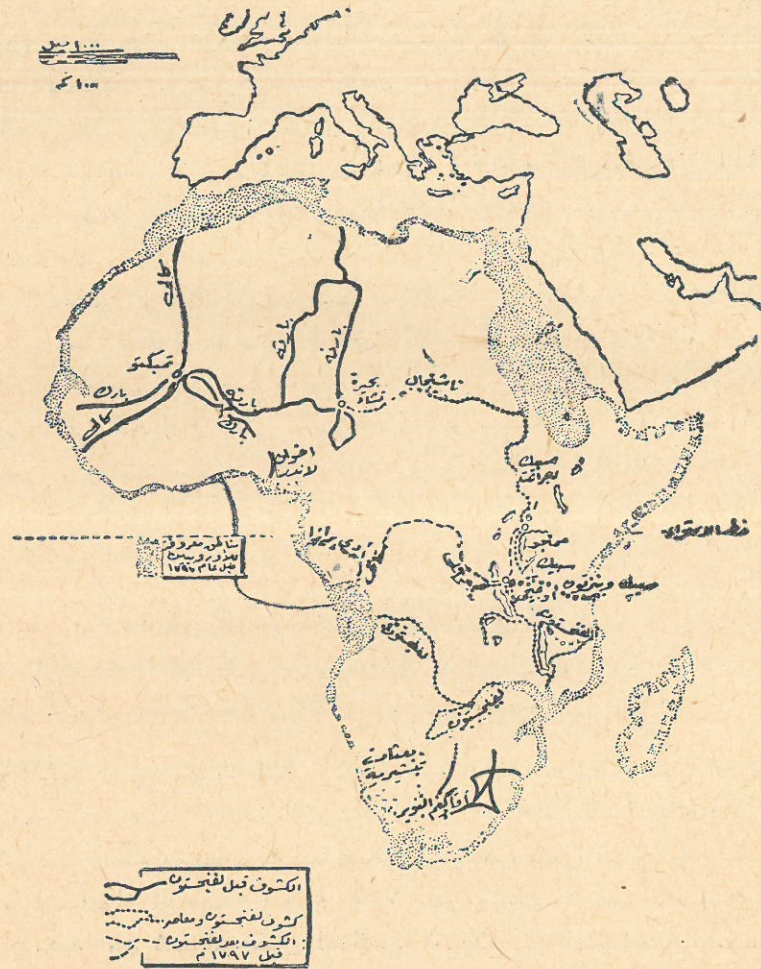
ولقد ظهرت موجة من الحماسة التى تميز ايمان العصر غير المحدود تقريبا فى العلم وفى الدين ، وبلغت هذه الموجة ذروتها فى موجة من السخط العنيف الصاخب حين بعث (ليفنجستون) بأول تقاريره

الخطية المستفيضة عن تجارة الرقيق ، ولقد أظهر (ليفنجستون) أن تجار الزنوج قد وصلوا في توغلم إلى حوض نهر الكونغو ، كما وصف العديد من الجوانب التي لم تكن معلومة من قبل عن تجارة شرق أفريقيا .

ولقد أبرز الدكتور (ليفنجستون) في تقاريره المؤثرات العلمية والدينية والرومانسية التي كانت سرعان ما تروج وتذيع بين الناس ، ثم تنشر في حلقات مسلسل بعد أن تتناولها الصحف التي تعمد للإشارة والتضخيم . وترتب على ذلك أن انبثق اهتمام جديد بكل من شرق أفريقيا ووسطها ، وكان هذا الاهتمام يتميز - في جوانب كثيرة - عن الاهتمام السياسي أو الاقتصادي .

وفي عام ١٨٦٥ أدى الضغط الذي مارسه تجار الرقيق إلى إخلاء الرسائل الاسكتلندية في منطقة بحيرة نياسا . وبدأ الدكتور (ليفنجستون) بعثته الكشفية الثالثة ، واتجه هذه المرة للبحث عن منابع نهر الكونغو . ولقد بلغ الاهتمام العالمي بهذه البعثة ذروته . وعلى الرغم من أن رسل البانتو الموفدين كانوا يجلبون الرسائل بين الفترة والأخرى من قاعدته المتقدمة على الساحل الشرقي لبحيرة تنجانيقا - فقد ظل الجمهور في أوروبا والولايات المتحدة يعاني من القلق ونفاد الصبر حين دخلت البعثة عامها الخامس في عام ١٨٧٠ - حينئذ قرر جيمس جوردون بنيت صاحب صحيفة نيويورك هيرالد - المعروفة بميلها لنشر الأخبار المثيرة - إيفاد مراسل لجمع الأخبار من مناطق شرقي البحر المتوسط والهند والمناطق الهامة الجديدة في شرقي أفريقيا ، بما في ذلك الاتصال بالمبشر المشهور (ليفنجستون) .

وقد وقع اختيار (بنيت) على جون رولاندز للقيام بهذه المهمة - وهو من أبناء مقاطعة ويلز الذين هاجروا إلى ولاية نيو أورليانز واتخذ لنفسه اسم والده بالتبني - هنري مورتون ستانلي . ولما كان ستانلي لا يابى بالهجوم على الشخصيات ، أو إبداء المشاعر ، أو سرد رواية بسيطة بأسلوب مغرق في الشاعرية - فسرعان ما ذاع صيته في عالم الصحافة البراق بمدينة نيويورك في أعقاب الحرب الأهلية . وكانت



أفريقيا ، الكشوف الجغرافية في القرن ١٩

الأنشطة التي يزاولها ستانلي تمول تمويلا وفيرا ، وكانت تتسم أحيانا بالاندفاع والتهور ، كما كانت تنجز عادة بأسلوب مسرحي مثير . وكانت تقارير (ستانلي) من أفريقيا تبرز - بطريقة مقصودة - الصورة المألوفة للقارة السوداء المتوحشة الغنية بالثروات .

وبعد بضعة شهور - قضاهما ستانلي في الشرقين الأدنى والأوسط - اتجه عام ١٨٧١ ، للنهوض بالجزء الأفريقي من مهمته - ولم يكن (ستانلي) قد تجاوز الثلاثين من عمره حين وصل إلى زنجبار ،

الا بقليل . وقد استخدمت بعثات عديدة هذا الميناء ، واستعانت بمكاتب القنصلية البريطانية هناك باعتبارها واتخذت منه قاعدة لها .
ابان الجيل السابق الذى تمثل فى أشخاص بيرتون وسبيك فى رحلتيهما الى بحيرة تنجانيقا عام (١٨٥٤ - ١٨٥٥) ، ثم سبيك بمفرده فى رحلته الى بحيرة فيكتوريا ومنابع النيل العليا عام ١٨٥٨ ، ثم سبيك وجرائته فى تتبعهما لنهر النيل حتى مصر عام ١٨٦٠ - ١٨٦٣ . وكانت كل هذه المناطق الداخلية فى ذلك الوقت قد استكشفت وجابتها الأسفار ووصفتها الأقلام - كما ان طرق تجارة الرقيق والمتشعبة من زنجبار كانت تصل الى هذه المناطق كلها باستثناء منطقة نهر النيل . وانفق ستانلى من المال على الحمالين وعلى تجهيزهم أكثر مما أنفق عليهم أسلافه مجتمعون . واعتمد ستانلى على المرشدين ورجال القوافل من العرب فى تتبعه الطريق الذى سلكه (سبيك) الى أوجيجى حيث كان متوقعا وجود الدكتور ليفنجستون فيها .

وليس ثمة ما يثير الدهشة فى أن العالم البشر - حين شاهد هذه المجموعة المؤلفة من عناصر مختلفة لم يسبق لها مثيل - عجز عن الكلام الى أن خاطبه ستانلى قائلا : الدكتور ليفنجستون على ما أظن ؟ .

وانقضى عامان بعد ذلك ، حين جلب الحمالون المرافقون للدكتور ليفنجستون فى عام ١٨٧٣ الخبر الأول عن وفاته ثم جلبوا جثته وأوراقه الى الساحل - وقد ترك ليفنجستون أفريقيا التى لم تعد مناطقها الوسطى مجهولة أو مهملة ، وكان قد خلق وأشاع بين شعوب أوربا جوا جديدا من شأنه خلق التنافس السياسى والاقتصادى الحاد بالإضافة الى الجهود التبشيرية الفعالة . ولقد تخض عن ذلك سباق قومى عنيف بين الدول الكبرى لاقتطاع أجزاء شاسعة من الأراضى الداخلية بالقارة . وتحولت رسالة التحرير الى تنافس استعمارى .

الاتجاه للتفكير بمنطق الاستعمار

ظل دعاة الإصلاح فى أوربا طول العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر يأملون فى تزايد العمل والنشاط المثمر فى المناطق الداخلية بأفريقيا ، فقد كانوا يسعون الى إلغاء الرق وتوجيه المجتمعات المحلية توجيهها جديدا نحو الأهداف المسيحية الليبرالية ، وتطوير الأنظمة الاقتصادية والسياسية بحيث تعود بالفائدة على البيض والأفريقيين على حد سواء ، لكن مثل هذه التبعة كانت أضخم من أن تضطلع بها جماعات صغيرة تعمل منفردة ولم تكن تستطيع النهوض بأعبائها سوى الحكومات المنظمة التى يمكنها تدبير التخطيط الضرورى والحماية ورأس المال اللازم لمثل هذه المشروعات .

وتتسم هذه الفترة بظاهرة التطور التدريجى وتقبل الأعمال الحكومية الباشرة . وهذا الاتجاه الجديد يمثل تغيرا ملحوظا عما كان سائدا فى العقود الماضية .

وبدأ نفوذ الحكومة البريطانية فى الاتساع والانتشار فى ساحل الرقيق منذ مطلع عام ١٨٦١ ، وفى جنوب أفريقيا منذ عام ١٨٦٦ ، لكن هذه الأعمال المحدودة كانت تتم على مضض من أجل الحد من بعض المساوئ الخاصة فى تجارة الرقيق أو المناوشات على الحدود . على أن التوسع المقصود - أى الذى يتم حسب خطة مدروسة - فى النفوذ الأوروبى - قد بدأ على الأرجح مع حكم نابليون الثالث عام ١٨٦١ . فلقد أحيا نابليون الثالث اهتمام فرنسا بأقليم السنغال - بعد أن كان قد فتر - من أجل إثارة الوجد القومى وخلق موجة من الولاء الشعبى فى الداخل . ومن ثم فلقد شجع الاستيطان الفرنسى ، كما أن السكان المحليين فى الأقاليم التى ضمت حديثا قد ارتبطوا ارتباطا مباشرا بأحدى الأسواق الزراعية والاستعمارية ، ونقلت الأنظمة السياسية والاجتماعية الفرنسية نقلا الى هذه الأقاليم الجديدة . ومن ثم تعززت الصورة القومية للثقافة النامية الشاملة الجامعة التى تشمل فرنسا ومستعمراتها .

أما في بريطانيا ، فقد كان هذا التمسس القومي أبداً في نموه - ومرد ذلك من ناحية الى أن التناقضات في المبدأ الليبرالي كانت أوضح للعيان ، كما أنه نادراً ما كانت الأحزاب السياسية الكبرى أو الرأي العام يوافقان على ضرورة أو أفضلية الحصول على أراض جديدة أو على تحمل الحكومة للمسئولية أو تجشم النفقات في هذا العمل .

وكان الليبراليون قد خلصوا الى أن التوسع الاقتصادي يعود بالفائدة على كل من أوروبا وأفريقيا عن طريق زيادة سرعة الانتاج ومعدل التبادل الاقتصادي .

وكان الأوروبيون عام ١٨٧٠ يعتقدون أنهم قد بلغوا مرحلة النضج في ميدان الصناعة . ولتحقق المزيد من النمو ، كانت أوروبا في حاجة الى الأسواق والموارد فيما وراء البحار . على أنه لم تكن ثمة ضرورة للقيام بعمل من جانب الحكومات الى أن تطورت الفكرة التي تقول بوجود تنافس بين الدول الأوروبية من أجل السيطرة . وبعد عام ١٨٧١ ، حين اتخذت ألمانيا وبدأت تأخذ بأسباب التصنيع ، أيقن التجار أن الحدود السياسية القومية تؤثر في أنماط التجارة ، وظهرت فكرة تقول أن امكانيات التوسع الاقتصادي محدودة (*) ، ومن ثم لم يكن أمام بريطانيا مناص من الاعتراف بالطابع القومي الذي يصطبغ به التنافس فيما وراء البحار .

وفي نفس الوقت كان قد أخذ بمبدأ حق الانتخاب العام للذكور ، كما اخترع التلغراف كما أن قانون الإصلاح الثاني الذي صدر عام ١٨٦٧ حول بريطانيا الى ديمقراطية شعبية . كما أن حزب المحافظين - استعداداً لانتخابات ١٨٧٤ - أنفق ثلاث سنوات وهو يسعى وراء الدعم والتأييد الشعبي القائم على تحقيق الازدهار والمجد عن طريق التوسع .

(*) ظل الزعيم الألماني بسمارك زمناً طويلاً يعارض السياسة الاستعمارية ويعمل على تجنب بلاده مشكلاتها لكن لم يلبث أن تغير هذا الوضع بسرعة، فقد بدأ عدد من الكتاب الألمان من أشهرهم فابر Faber يدعون لضرورة انشاء مستعمرات تخدم أهداف ألمانيا الاقتصادية، وقد أيدهم في ذلك عدد كبير من أصحاب المصالح التجارية (المترجم) .

أما المصالح الجديدة ، مثل اكتشاف الألماس في جنوب أفريقيا ، فقد هيأت قوة دافعة اقتصادية جديدة لهذه الفكرة (*) وأدى اختراع الخط التلغرافي الممتد تحت البحر الى ظهور وعى جديد بين الجماهير ، فقد أتاح ذلك تقديم أخبار حديثة ومستفيضة في طبقات شعبية زهيدة الثمن . وكذلك يسرت قناة السويس - التي افتتحت عام ١٨٦٩ - سبيل الوصول الى شرق أفريقيا على نحو أسرع وأرخص من ذي قبل .

وفي عام ١٨٧٥ سعت الحكومة الى تحقيق السيطرة المباشرة على هذا الممر المائي الحيوي من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وقد استطاعت بلوغ غايتها تلك . (**) وهذا بدوره أدى الى المزيد من تيسير سبل الوصول الى شرق أفريقيا التي كان للتقارير الشعبية للدكتور (ليفنجستون) الفضل في ذلك الوقت في جذب اهتمام رجال الاقتصاد ومحبي الخير للانسانية كلها اليها .

ولفترة من الوقت ظهرت التناقضات في التصرفات البريطانية بين متطلبات النزعة المثالية الليبرالية وبين متطلبات الحماية القومية - فقد كان التجار البريطانيون ، كما كانت الارشاليات البريطانية تعتمد على قنصليات وزارة الخارجية البريطانية في حمايتها من المتطفلين الأجانب ، واتسعت مناطق النفوذ الفعلية . وأحياناً كانت تستلزم محاولات تهئية إحدى المناطق أو محاولات طرد المنافسة الأجنبية -

(*) ترتب على اكتشاف الألماس في (كمبرلي)، والعثور على الذهب حول (جوهانسبرج) - أن تدفقت أفواج من البريطانيين على هذه المناطق، حتى أن بعض الكتاب أطلق على هذا الزحف تعبير (The Diamond Rnsh) (المترجم) .

(**) وصلت الحالة المالية لمصر سنة ١٨٧٥ الى درجة سيئة وغدت عاجزة عن سداد أقساط ديونها، فعرض اسماعيل أسهم مصر في قناة السويس للبيع، فأسرت إنجلترا بشرائها نظير ثمن بخس ٣٩٦٧٥٨٣ جنيه، وبذا أصبح لانجلترا الكلمة العليا في شؤون القناة - وكانت هذه الخطوة الأولى لاحتلالها لمصر (المترجم) .

عمليات احتلال سياسى أو عسكرى مؤقتة - وعادة كانت هذه العمليات تنتهى ، لأنها تتطلب نفقات أو مسؤوليات لا تقرها المعارضة البرلمانية والرأى العام . ومن ناحية أخرى بذلت جهود رسمية يشوبها الاضطراب والتشويش من أجل إقامة اتحاد فيدرالى يضم الانجليز والبوير ويتمتع بالحكم الذاتى فى جنوب أفريقيا بحيث يكفل له الارتباط مع بريطانيا وأن لم يصف عبثا جديدا لمسئولياتها .

ولقد تبين - مرة بعد الأخرى - عدم جدوى مثل هذا التدخل الحكومى المتقطع أو الهامشى ، فبحلول العقد التاسع من القرن التاسع عشر أصبحت المشاركة والاسهام العسكرى والسياسى الدائم ، وكذلك الانفاق المباشر ، ضرورة فى مناطق عديدة من أجل ضمان بلوغ الأهداف الانسانية والاقتصادية المرجوة - وأصبحت الادارة البريطانية ذات طابع دائم فى (نياسالاند) لأن الارساليات كانت تحتاج الى حماية دائمة من هجمات تجار الرقيق من زنجبار ، وكذلك من هجرات قبائل البانتو ، وكانت معظمها من قبائل البنجونى الوافدة حديثا من اقليم (الزولو) وكانت هذه القبائل فى خوف دائم من غارات السلب والنهب من جيرانها . وكانت أوغندا أيضا فى حاجة الى حماية مستمرة بعد أن اندلعت الحرب الأهلية بين جماعات من المسلمين ، ومن الذين اعتنقوا المذهب الانجيلى وآخرين من الكاثوليك الفرنسيين ، وكان لابد من توفير الحماية للمنقبين البريطانيين ودخولهم فى ظل المنطقة الجمركية للامبراطورية بعد أن تم اقتطاع حقول الألماس فى كمبرلى من ولاية الأورنج الحرة . كما أن التدخل الحكومى كان أمرا ضروريا فى بعض المناطق مثل دلتا النيجر والروديسيين من أجل الحد من الأساليب الاحتكارية فى التجارة ومن أجل حسم الخلافات فى اتفاقيات التنازل التى كان رجال الأعمال يحصلون عليها من القبائل المحلية . (*) أما فى كينيا وفى المناطق

(*) شاعت فى ذلك الوقت أمثال هذه الاتفاقيات والمعاهدات التى كان يتنازل بموجبها بعض شيوخ القبائل والسلطين عن مساحات واسعة من الأراضى فى مقابل بعض الهدايا التافهة - ولا شك فى أن هؤلاء الشيوخ كانوا يوقعون على هذه المعاهدات دون علم بمحتوياتها . (المترجم) .

الداخلية بساحل الذهب فلم تكن هناك قوة غير قوة الحكومة تستطيع الحفاظ على طرق المواصلات التى تعتمد عليها التجارة ، أو الأساليب ، أو توفير الحماية لها .

وقد اصطدم التوسع الفرنسى فى السنغال مع مصالح الامبراطورية الاسلامية المستقلة التى تخضع لنظم شبه عسكرية فى المناطق الداخلية من غرب أفريقيا . ولقد تميز شطر كبير من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بظاهرة الصراع المستمر من أجل خلق حد واضح وحاسم بين السلطات الأفريقية والسلطات الأوربية إذ لم تكن ثمة سمات بشرية أو جغرافية تفصل السنغال عن دول أو ولايات الداخل . وكانت هذه الولايات قد بلغت حدا من الاتساع والحيوية بحيث أصبح السلم بها أمرا يستحيل تحقيقه دون فرض الاحتلال الكامل عليها .

وفى هذا السدد لجأ أصحاب المصالح التجارية البريطانية لحكومتهم طلبا للحماية من المنافسة الفرنسية ومن القبائل الاسلامية المدافعة التى كانت تنتقل وتغير على أراضيهم .

ولقد كان القادة العسكريون الفرنسيون مدفوعين ، ولو الى حد ما على الأقل - للغزو الكامل لهذه الأقاليم بدافع الرغبة فى تأكيد سطوة قواتهم وأثبتات أمجادها برغم النصر الذى أحرزه الألمان على أبواب باريس عام ١٨٧٠ . وفضلا عن ذلك فقد كان - للأحلام الاقتصادية البراقة وتصور الخيالات المتعلقة بتوسيع آفاق الثقافة الفرنسية - تأثير كبير فى جمهرة الناخبين فى الجمهورية الثالثة .

وبدأ أول الأمر أن الامبراطورية الألمانية التى توحدت حديثا ، سوف تقتنع بأن تقتصر فى منافستها على ميدان التجارة الحرة فحسب ، كما أن الكونت أوتوفون بسمارك كان يرى أن أفضل السبل التى ينتهجها هى تحقيق الوحدة فى الداخل وتحقيق التوازن الدبلوماسى فى أوربا ، ثم تجنب أى عمل سياسى من شأنه إثارة بريطانيا أو مضايقتها . ولم يكن التجار الألمان من ذوى الميول الليبرالية راضين عن هذا التقصير فى تقديم العون السياسى لهم . وأخيرا اضطر بسمارك

في الثمانينات لأن يتطلع إلى هؤلاء التجار - طلبا للدعم السياسي ، بدأ يوافق على إنشاء المستعمرات الألمانية . وكان يحاول دائما أن تقتصر هذه الشركات على المناطق التي لا ينازعه أحد على ملكيتها أو على الأقل الوصول مع كل من إنجلترا وفرنسا وفي كل حالة إلى اتفاقية مرضية .

لكن بعد الاستقالة الجبرية للمستشار الجديد (بسمارك) في عام ١٨٩٠ ، نجد أن القيصر وليهم الثاني كان أقل دهاء وحذكة .

وبدأت عملية التقسيم من ساحل غرب أفريقيا منذ عام ١٨٨٤ . وفي غضون عشر سنوات كان قد تم رسم الحدود والمعالم لما لا يقل عن مائتين وخمسين ميلا إلى الداخل من ساحل الذهب وساحل الرقيق - وإلى ستمائة ميل من إقليم السنغال . ولم يحل عام ١٩٠٠ إلا وكانت التقسيمات الكبرى قد اكتملت . وفي جنوب أفريقيا ، بدأ امتداد الأقاليم الخاضعة للنفوذ الأوربي من نهر الأورنج عام ١٨٧١ ووصل إلى حدود نهر (اللمبوبو) عام ١٨٨٥ ، وكانت هناك حينئذ منطقة نفوذ للارسلالات وللتجارة البريطانية في الروديسيين وفي نياسالاند - إلا أن السيطرة السياسية لم تتحقق قبل خمسة عشر عاما أخرى ، ولم يكن قد حدث توغل سياسي في شرق أفريقيا أو وسطها ، وكان ثمة خمس دول تولى هذه المنطقة اهتمامها ، كما أن التوسع الكبير - وغير الرسمي كان قد بدأ في أوغندا على طول الساحل مواجهه لزنجبار وعند مصب الكونغو .

وقد زادت القنصلية البريطانية كما زاد بعض الأفراد من رجال الأعمال الألمان من نشاطهم على طول ساحل زنجبار ، لكن الاهتمام الأوربي بالداخل تركز حول (هنري مورتون ستانلى) . فبعد أن قام (ستانلى) بزيارة ليفنجستون ، اعتبره الكثيرون حجة في أمور وسط أفريقيا وشرقها - وحين مات البشر (ليفنجستون) (*) بدأ أن (ستانلى) هو الوريث الوحيد له في العمل على نشر الحضارة

(*) توفي ليفنجستون في أول مايو ١٨٧٣ عند قرية تشيتامبو (Chitambo) الواقعة على أحد روافد الكونغو . (المترجم) .

والكشف في أفريقيا . وفي عام ١٨٧٤ ، أى بعد مرور عام واحد على وفاة (ليفنجستون) ، أوفدت صحف نيويورك (ستانلى) في بعثة كشفية استوائية جديدة بدأ من زنجبار متجها هذا المرة نحو أوغندا ، وإقليم الكونغو المجهول ونحو خط تقسيم المياه ناحية المحيط الاطلنطى . (*) وفى أوغندا وجد (ستانلى) مملكة بوجندا وقد بزغت كقوة مهيمنة في ظل الحكم شبه المطلق للكاباكا (موتيسا) لكنه روى أن الموتيسا كان يتعرض لاضطرابات خطيرة بسبب الضغط المتزايد من جانب المسلمين سواء من الشمال أم من الساحل . وقد عقب ستانلى - بصفة خاصة بقوله : « أن (الكاباكا) يود استقدام بعض الارسلالات والمبشرين في مملكته القائمة على نظام محكم من أجل مناهضة هذا النفوذ الإسلامى . ولقد بعث (ستانلى) بهذه الرسالة عبر نهر النيل ، ومنها إلى إنجلترا عام ١٨٧٥ » .

وقامت الجمعية الكنسية التبشيرية التى تحمست فى الاستجابة لهذا المطلب ، بايفاد المبشرين الانجيليين إلى أوغندا بعد ذلك بعامين - كما أن فرنسا بدورها - بوحي من الشعور القومى ، وبدافع من أحياء الكاردينال لانجيري للاهتمام القديم بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية في أفريقيا - قامت بتبنى ورعاية جماعة من الآباء البيض التى انتظم عقدها فى الآونة الأخيرة للقيام بالعمل التبشيري . بيد أن موتيسا لم يكن يريد من أجل أغراض دينية بل باعتبارهم كمنه شبه عسكريين لدرء الأخطار عنه ، ومن ثم فقد استبقى المبشرين فى بلاطه حيث أنهم انخرطوا بسرعة فى خضم السياسات الداخلية المتصارعة .

وفى ذلك الوقت كان (ستانلى) يمضى فى توغله عبر الغابات الاستوائية متجها نحو حوض نهر الكونغو الذى ظل يعمل فى كشفه حتى عام ١٨٧٧ .

(*) كان من أهم أهداف رحلة ستانلى الكشف عن حقيقة المجارى المائية فى وسط القارة ، ومعرفة إذا كان نهر (اللوالابا) متصلا بالنيل أم بالكونغو . (المترجم) .

ولما كان ستانلى قليل الدراية سواء بأحوال أفريقيا أم بالاختلافات الدقيقة بين القبائل المحلية - فقد كان يعتمد اعتماداً كبيراً على الأسلحة التى زود بها بسخاء ، كما كان يعتمد على ارشاد تيبوتيب (Tipbo - Tib) (*) الوسيط العربى ، وذلك أثناء صراعه وابحاره فى طريقه نحو مصب النهر (نهر النيجر) . وقد انتقد كثيرون من المراقبين الأساليب التى اتبعتها وتنبأوا بأنه سيقرب عليها خلق صعاب جسيمة لمن يحاول التوغل فى داخل القارة فيما بعد . ولكن الخيال العام فى أوربا وأمريكا قد أسرته فكرة ادخال (ستانلى) للحضارة والمدنية الى أشد جهات العالم ظلمة وأكثرها رعباً .

ولم يكن ليوبولد الثانى ملك البلجيك - الذى بدأ خلال عام ١٨٧٦ بنظم هيئة دولية خاصة بتقديم العلوم والحضارة والمسيحية فى أفريقيا الوسطى - بأقل تأثيراً واستجابة . وفى البداية ، لم يكن (ستانلى) يولى التفاتاً كبيراً لذلك الاهتمام الذى تبديه اللجان القومية لتلك الهيئة الدولية ، والمنتشرة فى مختلف الدول ، كما أنه لم يول التفاتاً للأموال التى كان ليوبولد يستثمرها من ثروته الخاصة فى هذه المشروعات . بيد أن الهيئة استطاعت اقناع (ستانلى) للقيام بحملة ثالثة لاستكشاف إقليم الكونغو ، بحيث يدخل فى تلك المرة من ساحل الاطلنطى ، اذ أن المدخل السابق ، من خلال شرق أفريقيا ، كان يتطلب مسيرة برية طويلة عبر الأقاليم الخاضعة لبريطانيا والمانيا وزنجبار ، وكان نشاط (ستانلى) - خلال سنوات خمس حفلت بعقد المعاهدات ، واستكشاف الطرق وشقها - ظاهرة ملحوظة . ولدى عودة (ستانلى) عام ١٨٨٤ كان الشطر الأكبر من حوض نهر الكونغو قد أصبح يدخل فى اختصاص الهيئة الدوائية أكثر مما يدخل فى اختصاص أى من الدول العظمى .

(*) تيبوتيب هو الزعيم العربى حميد بن محمد المرجبى، وكان قد سبق أن قام برحلات عدة عبر فيها نهر الوالابا وقد استطاع تكوين دولة عربية فى هذه المناطق بلغت درجة كبيرة من التقدم، وقد اضطرت السلطات البلجيكية فى (دولة الكونغوالحرّة) الى الاعتراف به - حتى قضت على هذه الدولة سنة (١٨٩٤) بعد معارك طاحنة بين القوتين (الترجم) .

وفى نفس الوقت ، أعادت فرنسا مطالباتها ودعاؤها بالمناطق الواقعة شمالى الكونغو ، وهى الدعاوى التى كانت تستند الى العمليّات التى قام بها تجار الرقيق من الفرنسيين فى القرن الثامن عشر - على أن الضباط الفرنسيين والوكلاء التجاريين الفرنسيين بعد أن سيطروا على الموانئ واستكشفوا المناطق الداخلية من ساحل الاطلنطى الجنوبى اتجهوا الى تحويل دعاوهم تلك الى احتلال فعلى .

ومنذ نهاية القرن الخامس عشر كانت البرتغال تطالب بأحققتها فى منطقة شرق أفريقيا كلها وحوض الكونغو والزمبىزى . بيد أن المستكشفين البرتغاليين لم يقوموا بمسح القارة مسحا موثقاً أى على أساس الوثائق والحجج الثابتة ، كما أن معظم المزارع الكبرى فى المناطق الداخلية كانت قد اختفت ، وكانت البرتغال قد أقلعت عن الجهود المكشوفة كافة بالقرب من مصب الكونغو أو زنجبار .

وبموجب مبادئ اتفاقية لندن عام (١٦٠٠) اعترفت الدول الأخرى بحق البرتغال فى السواحل المحتلة فعليا فقط فى أنجولا وموزمبيق .

وقد استقلت مصر عن السلطان العثمانى عام ١٨١١ . وقد بدأ محمد على - ذلك الضابط التركى الذى تزعم حركة التمرد - بعد ذلك بتسع سنوات فى احياء دعاوى الفراعنة القدماء بحقهم فى أعالي حوض النيل . وبحلول نهاية القرن السادس من القرن التاسع عشر كان خلفاء محمد على قد نصبوا لهم وكلاء موظفين من قبلهم حكما على التخوم الشمالية لأوغندا .

وزدادت تجارة الرقيق على طول مجرى النيل الخاضع للمصريين زيادة سريعة الى أن تمكنت بريطانيا ، من خلال سيطرتها على قناة السويس ، من فرض تحول فى تلك السياسة (*) .

وقد بسطت مصر مصالحها خلال العقد السابع من القرن

(*) فى هذا القول تجن على جهود مصر فى تلك المناطق - والحقيقة أن استتباب الأمن فى ظل الإدارة المصرية كشف النقاب عما فيها، وقد نسبت الكثير من المساوئ الموجودة من قبل للإدارة المصرية - وجهود الإدارة المصرية ، لالغاء تجارة الرقيق فيها لا يمكن نكرانها (الترجم) .

التاسع عشر ، بحجة أنها تكافح تجارة الرقيق . وبعد أن استأثرت بريطانيا بالسيطرة المباشرة على نظام الحكم فى القاهرة - الذى ابتلى بالافلاس - استمر التوسع المصرى ، وبخاصة فى المديرية الاستوائية على الحدود الجنوبية . أما حاكم مديرية خط الاستواء فكان عالما ألمانيا فذا هو ادوارد شنيتزر الذى اعتنق الإسلام وسمى نفسه أمين باشا . وكانت السلطات المصرية على حق فى اعتباره أخص عملائها فى اثسودان وعلى طول أعالي النيل ، حيث حاول مخلصا تنفيذ سياسة مكافحة الرقيق المقتية . وبعد عام ١٨٨١ آلت معظم هذه الأقاليم الى محمد أحمد المهدي (*) ، ذلك المسلم المتعصب الكاره لكل ما هو أجنبى ، والذى أفلح فى عزل أمين باشا ، ومديرية خط الاستواء عن العالم الخارجى ، وبدد حلم الامبراطورية المصرية وأغلق الملاحة فى مجرى النيل كله .

ودخل الصراع حول شرق أفريقيا ووسطها مرحلة سياسية حاسمة بحلول عام ١٨٨٤ . وبدأ أن التجارة البريطانية يساندها قنصل بريطانى نشيط فى زنجبار ، تسيطر على تلك الجزيرة وعلى الساحل الذى يواجهها . وسعت وزارة الخارجية البريطانية الى القضاء على بقايا تجارة الرقيق - كما أن المصالح الألمانية الخاصة كانت موجودة فى المنطقة ، وكذلك كان المبشرون البريطانيون والفرنسيون يعملون فى اقليم بوجندا وكانت للبرتغال دعاوى غامضة تجاه الساحلين من الجنوب . كما كانت عناصر الجيش الفرنسى والهيئة الدولية تعمل على فتح ضفتى نهر الكونغو ذاته . ولما وصل الأمر لهذا الحد طلب بسمارك من الدول العظمى أن تجتمع من أجل الحيلولة دون وقوع نزاع كبير - وعندما افتتح مؤتمر برلين فى نوفمبر ١٨٨٤ حضره ممثلون عن كل الحكومات المعنية بما فيها بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وأسبانيا ، والبرتغال وبلجيكا ، والولايات المتحدة .

(*) لم يستطع المهديون مد نفوذهم للمديرية الاستوائية - لكن أصبحت المديرية فى عهدهم مطمعا للدول الاستعمارية (انجلترا، وبلجيكا، وألمانيا) فأرسل ستانلى لسحب أمين باشا من المديرية ليفسح المجال لهذه الدول (الترجم).

وكان قد سبق لبريطانيا أن اعترفت بالكثير من دعاوى البرتغال التوسعية لا سيما تلك الدعاوى التى تقف حائلا دون تحقيق أطماع فرنسا وأطماع الهيئة الدولية (البلجيكية) . وكانت بريطانيا مدفوعة فى موقفها هذا الى حد ما ، بالأمل فى استمالة البرتغال لأن تضع حدا لتجارة الرقيق فى البرازيل .

على أن المؤتمر لم يقرر تأكيد مبدأ (لندن) عن الاحتلال الفعلى فحسب ، بل وتطلب وجود الادارة الفعلية كدليل وبرهان على احقية الدولة فى المنطقة التى تزعم مد سلطانها عليه . وأدبنت تجارة الرقيق مرة أخرى ومنحت بريطانيا الحق فى اقليم دلتا نهر (النيجر) مع ضمان حرية التجارة فى النهر .

وفضلا عن ذلك فقد قبلت مطالب فرنسا فى الاقاليم الواقعة شمالي الكونغو ، أما كل اقاليم خط تقسيم مياه الكونغو الواقعة جنوبى النهر ، بالاضافة الى ممر ضيق على طول الضفتين يتجه الى ميناء على المحيط الاطلسى - فقد خضع لدولة الكونغو الحرة المستقلة ، وتقرر ان يقوم الملك ليوبولد و (الهيئة الدولية) بادارة هذه الدولة - كما أعلنت كل اقاليم حوض الكونغو وشرق أفريقيا مناطق تجارة حرة يحظر فيها الاتجار فى المشروبات الروحية . وكان ذلك مبعثا لرضا الولايات المتحدة التى كانت أول دولة تعترف بعلم دولة الكونغو الحرة . وقد اقتتفت بقية الدول الأخرى أثر الولايات المتحدة . وحصلت اسبانيا على مكافأة طفيفة بالقرب من خط الاستواء ، وأعادت طرح حقها فى قطاع من ساحل الصحراء الكبرى الذى لم يكن ينازعها فيه أحد . وفى فبراير ١٨٨٥ اكتسبت قرارات مؤتمر برلين صيغتها النهائية القانونية وحظيت بالموافقة الاجماعية (*) .

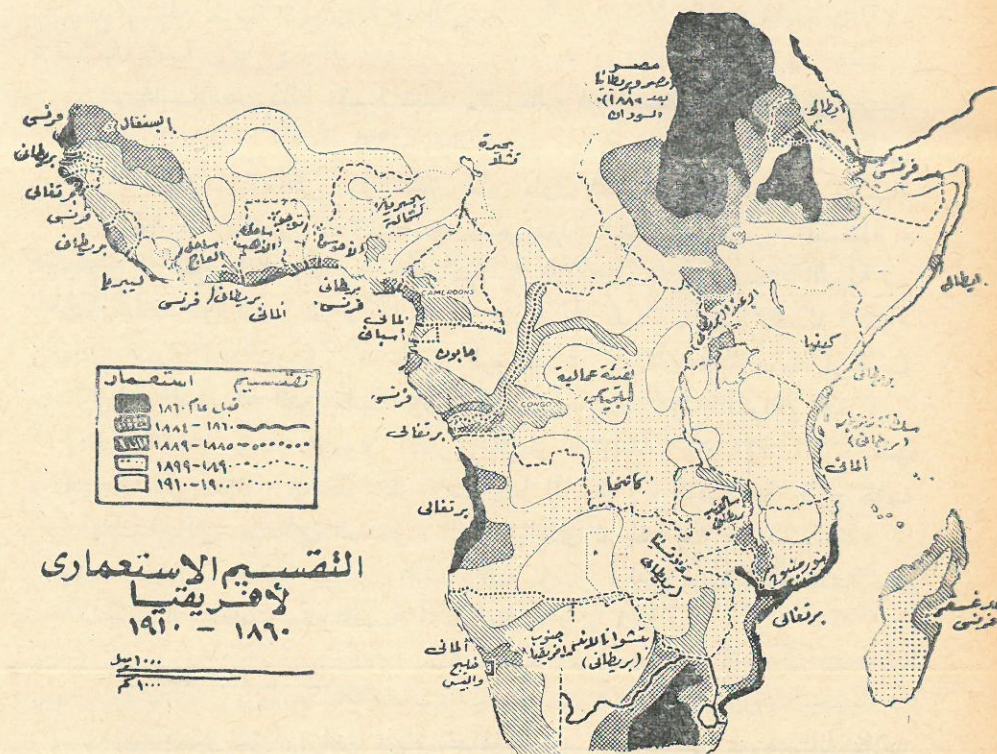
(*) يعتبر مؤتمر برلين من أضخم المؤتمرات الدولية التى تعرضت لمشكلات متصلة بالاستعمار وقد تعرضت قراراته لنقد كثير من الكتاب نذكر منهم :

Crowe, Sybile : The Berlin West African Conference
(1884 - 1885) London 1942 .

Banning, Emile : La partage politique de l'Afrique
(Brussels 1887) .

(م ١٣ - أفريقيا)

وبدأت المصالح الألمانية - خلال شهور قليلة تزعج البريطانيين في جنوب أفريقيا . وقد بادرت شركة جنوب أفريقيا البريطانية بالإدعاء بحقها شبه الرسمي في بيع الأراضي الواقعة جنوبى وغربى جمهوريات البوير ، على أن التسوية الرسمية بهذا الخصوص لم تتم إلا عام ١٨٩٠ وان كان قد حيل دون الاتصال المباشر بين ألمانيا والبوير ، وتأكد اتصال البريطانيين من الكاب حتى منابع نهر الكونغو .



وبعد عام ١٨٨٥ اجتذب الصراع على شرق أفريقيا الأنظار كلها . وكان الأوروبيون يهتمون بشكل خاص بالتنافس الدائر بين الجماعات والطوائف التبشيرية الفرنسية والانجليزية والاسلامية في أوغندا ، ولم يكن ثمة طريق موصل الى أوغندا — بعد أن أغلق المهدى الطريق النيلى — سوى طريق بدائى طوله خمسمائة ميل يبدأ من زنجبار .

على أن المبشرين البريطانيين كانوا يسعون الى العثور على طريق اقصر من (ممسة) عبر مرتفعات كينيا التي يجوها المحاربون . وقد

قامت شركة المانية استعمارية خاصة - تعمل دون موافقة بسمارك -
بايفاد المستكشف كارل بيترز Karl Peters الى المنطقة .
وفي عام ١٨٨٦ توصلت بريطانيا و ألمانيا الى اتفاق يحدد منطقة
نفوذ كل من الدولتين في امبراطورية الزنج ، فاستأثرت بريطانيا بجزيرة
زنجبار ، وساحل الزنج الشمالى ، واستولت ألمانيا على السواحل
الجنوبية .

وبعد ذلك بعام واحد توغل ستانلى ، الذى أصبح حاكما عاما على دولة الكونغو الحرة التابعة للملك ليوبولد - متجها نحو منابع النهر من ساحل الاطلنطى بقصد اخضاع امين باشا لسيطرة الملك ليوبولد . والواقع لقد كان المقصود بهذه الحملة أن نكون حملة انقاذ مثيرة ، وكانت الاضطرابات والصعاب اللاحقة من الأمور التى لم يألّفها ستانلى ، وانتهى الأمر بأن ستانلى هو الذى احتاج الى الانقاذ ، وأن الذى انقذه هو امين باشا .

والحقيقة أن أمين باشا مع الجنود المصريين ، الذين ظلوا على
لائهم ، كان يخوض حربا مؤثرة نسبيا ضد المهدي ، ورفض تسليم
مديرية خط الاستواء لكي يعود الى الكونغو مع ستانلي . وفي الوقت
نفسه فان حملة (انقاذ أمين باشا) التي اضطلع بها ستانلي أثارت
الكثير من المشاعر والزهو القومي في أوروبا ، فاندفعت حملة ألمانية
بقيادة (كارل بيترز) من زنجبار ووصلت مديرية خط الاستواء قبل
أن يغادرها ستانلي ، واقتنع أمين باشا بأن ينضم الى المجموعة
الألمانية وفي طريق العودة الى زنجبار عام ١٨٩٠ ، قام أمين باشا
مع بيترز ، برفع العلم الألماني في أوغندا .

وقد اكتشفا بعد ذلك أن بسمارك واللورد سولسبرى قد توصلا في نفس الوقت في أوروبا الى قرار مختلف تماما عما اتخذه من اجراءات وكان القرار الأوربي ، بطبيعة الحال والذي تجسد في معاهدة هليجولاند Heligoland Treaty قرارا رسميا . فلم يكن لاثم في أفريقيا أى اعتبار .

وقد حظيت بريطانيا بحق الحماية على أوغندا وجزيرة زنجبار
وساحل كينيا بكل ما يقع وراءه من أراض بينما حصلت ألمانيا
على ساحل تنجانيقا وكل الات داخلة في المنطقة

هليجولاند ، وهى جزيرة بريطانية فى بحر الشمال ، وسبق السلطان الى زنجبار وحيدا ولكنه وعد بأيجار سنوى من الأراضى الرئيسية فى شرق أفريقيا والتي تخضع لسكان أوروبا ، وبعد ذلك بقليل ، وافقت ألمانيا وانجلترا على تقسيم جنوب شرق أفريقيا .

وبعد عام ١٨٩٠ قسمت كل القارة ماعدا المساحات القليلة من الصحارى التى كانت مستمرة فى النضال ، وقد تنافست البعثات الفرنسية والبريطانية مرارا على هذه المناطق وقد تحولت مثل هذه الصراعات — مثلما حدث فى منطقة فاشودا فى أعالي النيل — الى صراعات دبلوماسية على درجة من الخطورة . وعلى أى الأحوال فان القضية قد حلت بالحرب فى عام ١٨٩٨ ، وكانت كل المطالب الأوروبية فى أفريقيا قد استقرت ، ولكن فى بعض أجزاء من القارة ، بدأ عمل مسح لتعزيد تلك الاتفاقيات لم يكتب له أن يتم أبدا .

وفى نفس العام الذى وقعت فيه معاهدة هليجولاند ، فان مؤتمرا قد عقد فى بروكسل لمناقشة طريقة الحد من تجارة العبيد . وقد حظى شرق أفريقيا باهتمام خاص لأن قوافل تجارة العبيد كانت الطريقة الوحيدة للوصول الى حكومة الوصاية فى أوغندا . وأوصى المؤتمر بأن خطوط السكك الحديدية ، والتي هى أرخص طريقة مواصلات ، لابد أن تمتد بأسرع ما يمكن وهكذا تنتهى ظاهرة تجارة العبيد مادام لن يصبح هناك طريق لمرور القوافل . ولم تفكر أى من السلطات الحاكمة فى المستعمرات فى صرف مبالغ طائلة على هذه الخطوط ، ولكن فى الربع الأول من القرن التالى وقعت بريطانيا وألمانيا التوصيات فى شرق أفريقيا بمد خط سكة حديد تكلف مبالغ طائلة لربط الساحل بداخل القارة .

وبنهاية القرن التاسع عشر فان البعثات التجارية وافقت بل وأحيانا كانت تطالب بتدخل الحكومة . وقد شجع هذا على حماية الاستثمارات وأكدت على استقرار السلام والعلاقات ولكنها أحيانا كانت تشكل ضربا من المعونات الحكومية . وبدون الدعم السياسى ، فان بقاء الاحتكارات يصبح أمرا صعبا أو مكلفا . ان لدى الحكومات الكثير لتصرفه على الخدمات التجارية ، ولكنها غالبا ما تحصل على امتيازات مربحة . وكثيرا ما كلفت المستعمرات دافعى الضرائب أكثر مما اسفرت عن مكاسب لهم . وعلى أى الأحوال فان المشروع الرابع لمستعمرة ما لابد أن يؤثر

مباشرة على الاقتصاد الشامل للبلاد الأم . وقليل من المستعمرات ما قد شيد لأغراض انسانية ، ولكن الفائدة التى تعود على الشعب حتى من هذه المستعمرات لا يساوى قيامها بحال من الأحوال .

ولكل بعثة استكشافية رابحة كان هناك الكثيرون من المقامرين خسروا الكثير أو أفلسوا تماما . وفى كل مكان ، خاصة فى شمال أفريقيا فان رأس المال كان غير كاف تماما للمتطلبات ، وازداد اعتماد الحكومات على مساندة رأس المال الخاص ، ثم اتجهت الى الاستثمارات الحكومية . وفى القرن التاسع عشر — وهو عصر حرية التجاره — فان أفريقيا من المحتمل انها نالت من رأس المال الحكومى أكثر مما حدث فى قارات أخرى . وأصبحت المصالح الأوروبية فى أفريقيا مرتبطة ثم معتمدة اعتمادا كليا على الحكومات .

الحروب النابوليونية ، كما أن (جماعات وزلى) (*) وجمعية التبشير الكنسية بسطت جهودها بعد عام ١٨٠٤ لتشمل قبائل البانتو على تخوم مستعمرة الكاب وتشمل رقيق جزر الهند الغربية الذين استوطنوا في سيراليون - إلا أنه لم يتحقق نجاح يذكر سواء بين قبائل المنطقة المدارية أو منطقة السافانا حتى عام ١٨٢٨ .

وكان البروتستانت من بريطانيين وسويسريين - قبل عام ١٨٦٠ - قد اتخذوا مواضع لهم على طول سواحل الذهب والعبيد الشرقية حيث تركز التجار منذ الغاء الرق . كما أنهم نجحوا نجاحا محدودا بالقرب من المحطات البرتغالية القديمة الواقعة على نهر جامبيا . أما في جنوب أفريقيا فقد بذلت جهود خاصة للوصول الى قبائل البانتو على جانبي مناطق البوير المهاجرين . ولم تظهر أية اهتمامات بالذهب الكاثوليكي الروماني الا عندما دخل (آباء الروح القدس) اقليم السنغال الفرنسي عام ١٨٤٦ ، وافتتحت بعد ذلك بعامين الارسلات الكاثوليكية في الجابون بالقرب من محطات الرقيق القديمة التي أقامها الفرنسيون هناك - لكن الكنيسة الرومانية لم تنشئ مزيدا من الارسلات الاخرى حتى العقد السادس من القرن التاسع عشر ، بعد ان كان البروتستانت البريطانيون والسويسريون والامان قد بدأوا نشاطهم على سواحل وسط شرقي افريقيا . وقد بدأت الجماعتان الكنسيان بعد ذلك عملهما بحماسة زائدة ، باستثناء المناطق الاسلامية حيث ندر وجود الارسلات بها . وقد ركز الكاثوليك جهودهم في المناطق الالمانية والكونغولية ، كما انفردوا بالعمل في الاقاليم الفرنسية . وقد برز نشاط البروتستانت بصفة خاصة في الممتلكات البريطانية والالمانية ، كما أن اهتمامهم كان كبيرا بالمستعمرات البرتغالية .

وقد بلغ النفوذ المسيحي ذروته في الاقاليم التي تعرف باسم جنوب افريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، ونياسالاند ، وتنجانيقا ، وأوغندا

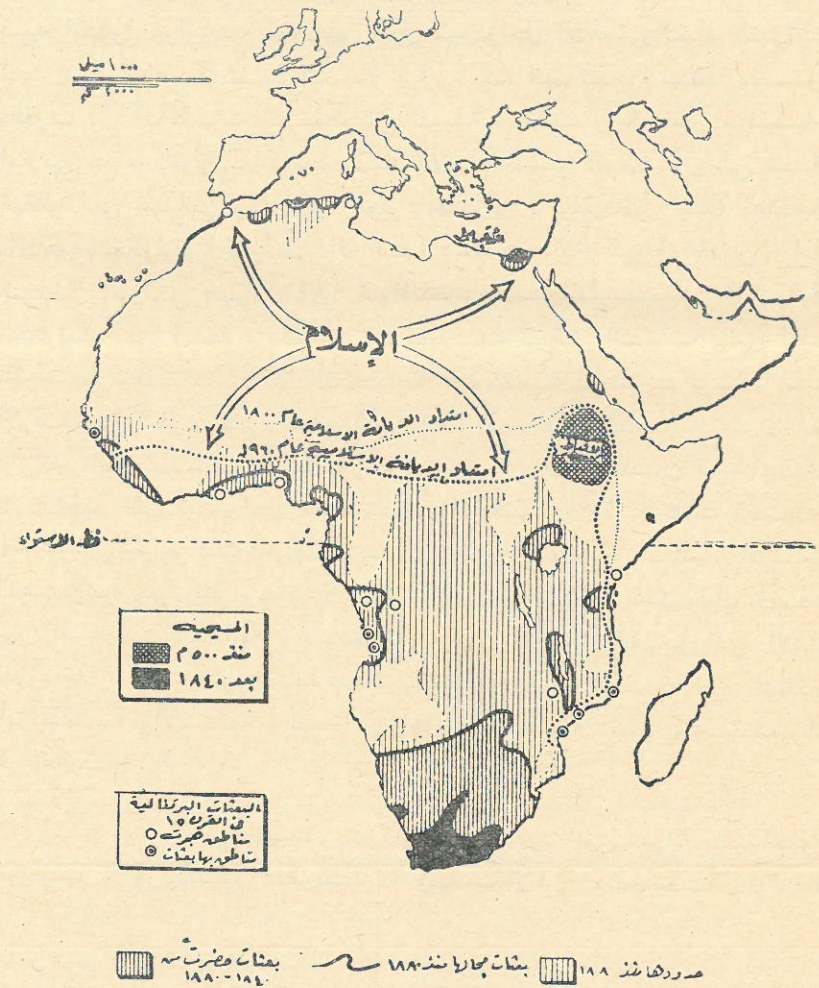
(*) Wesleyans هم أتباع « تشارلز وزلى » قائد الحركة الإصلاحية .
(المترجم)

المسيحية ونظرية دارون

انتشرت المسيحية في كل أنحاء شمال افريقيا ووادي النيل واثيوبيا قبل ظهور الاسلام ، وسادت التعاليم القبطية في الجزء الشرقي . وغزا العرب ساحل البحر المتوسط قبل القرن التاسع ، وانتشر المسلمون في المجتمعات المسيحية الهامة خلال المائتي عام التالية . وظل أهالي وسط وأعلى النيل بما في ذلك اثيوبيا يعتقدون المسيحية ، رغم أنهم ظلوا بمعزل عن الكنيسة البيزنطية والرومانية .

وبدا الاسلام يتقدم عبر وادي النيل خلال القرن الحادي عشر ، ولكن لم يتحقق له النصر الكامل في الوادي حتى القرن السادس عشر . وظلت اثيوبيا مسيحية بسبب مساعدة البرتغال وعرقلة تقدم المسلمين عبر مرتفعات الحبشة . وحاول المسيحيون البرتغاليون أن يدخلوا الكاثوليكية الرومانية مرة أخرى الى افريقيا . وبذلت جهود خاصة في هذا المضمار في سواحل السنغال وجامبيا ، وسواحل الذهب والعبيد، وساحل الكونغو والسواحل الافريقية الشرقية - بيد أن الارسلات كانت تفتقر الى ما يكفيها من مساومة أو من خبرات تمكنها من تحقيق نتائج ملموسة . وبحلول عام ١٦٠٠ كانت جهود البرتغال الدينية قد أصبحت مقصورة على مجرد خدمة طائفة أوربية مختلطة ومبعثرة ومحدودة العدد في أنجولا وموزمبيق ، بالإضافة الى جهد طفيف ظهر أثره في جنوبي نهر جامبيا . ولم يضطلع بعد البرتغاليين أحد من المسيحيين ببذل مزيد من الجهود لمدة قرنين من الزمان تقريبا ، وان كان المستوطنون الهولنديون قد جابوا معهم مذهب الكالفينية الى جنوب افريقيا .

وقد بدأت حركة التبشير الانجيلي الحديث على يد (آباء مورافيا) ، وعلى يد جمعية لندن التبشيرية . وقد قام كلاهما برغم معارضة البوير المتزايدة ، بالتبشير بين قبائل الهوتنتوت في (مستعمرة التاج) خلال



البعثات التبشيرية (بدون الإشارة إلى مناطق الاستيطان الأوروبية)

وجنوب شرقى نيجيريا ، وليبيريا وساحل غانا . كما بذلت جهود ضخمة فى حوض نهر الكونغو خاصة بعد عام ١٨٩٤ كلها كانت مبعثرة فى مساحات شاسعة بحيث لم تحقق أثرا واضحا . وقد كان للاتجاهات السياسية فى كل منطقة أثرها على البعثات التبشيرية من حيث طابعها ومن حيث تقسيمها ونوعيتها . ولم يكن هذا الأثر ميالا بشكل واضح وصريح لكنيسة واحدة بعينها متعاطفا معها الا فى القطاعات الفرنسية من أقاليم السافانا فى غرب أفريقيا .

وغالبا ما اوضحت الكنائس المسيحية مظاهر معمارية متميزة وسائدة فى ريف أفريقيا ، وكثيرا ما فاق عدد أعضاء الارساليات فى منطقة واحدة عدد الموظفين أو التجار الأوربيين وان كانت هذه الظاهرة قد تضاعفت فى القرن العشرين . وكانت صلات أفراد الارساليات — فى العادة — أوثق بجمهير الشعب الأفريقى ، وكانت هيئات الارساليات لا تميل — الا فيما ندر — لتبديل أفرادها بغيرهم .

واتجهت الجماعات التبشيرية — خلال القرن التاسع عشر — الى أن تنقسم بين جنبتها عائلات وأطفال أوربيين يفوق عددهم ما كانت تضمه المؤسسات الحكومية الرسمية .

وفى نفس الوقت أوحى المبشرون الى كثيرين من الأفريقيين بأنهم مدافعون بل وممثلون للاستعمار السياسى والثقافى . كما أن مجرد انتماء رجال الكنيسة للجنس الأبيض — فضلا عن تحدثهم وتصرفهم كما يتحدث ويتصرف الأوربيون — كان فى حد ذاته دليلا واضحا لا شبهة فيه على الارتباط بالحكم الأجنبى . وكانت البرامج التعليمية لرجال الكنيسة تشمل عامة لغة أوربية — وهى لغة الدولة الحاكمة بصفة عامة — كما أن مناهج الدراسة كانت تخضع بشكل مطرد لتوجيه الحكومة . كما تتلقى المساعدات فى تمويلها .

وكان تنظيم الكنائس يتمشى مع الحدود السياسية الأوربية بأكثر مما يتمشى مع الحدود القبلية والثقافية التقليدية . ولم يقتصر الأمر على قبول المبشرين لسلطة المديريين الاستعماريين (مديري المستعمرات) بل المعروف أنهم غالبا ما كانوا يؤثرون فى رسم السياسة الاستعمارية ذاتها .

وفضلا عن ذلك كان للبشر بحكم الضرورة ، ومهما يكن تواضعه ، مستوى معيشى وبعض الممتلكات المادية ، بحيث كانت موضع ملاحظة عدد من الناس يفوق من كان يمكن له أن يؤثر فيهم روحيا . وكان لابد أن يحدث الالتزام بالدعوة لدين جديد أصداء واسعة في المجتمع الأفريقى بأسره . وحتى لو كان البشر يؤثر ضرب المثل والقُدوة الحسنة وأداء الخدمة على مجرد التبشير المباشر ، فقد كان لزاما أن ينطوى سلوكه على نوع من تأكيد الذات والسلطة التى كثيرا ما يسهل على الحضارات الغربية تأويلها على أنها ضرب من الفطرسه أو ضرب من التصرف الذى ينم عن الاستعلاء .

وقد كان ثمة عقبات عديدة تحتم على المسيحية أن تتجاوزها وتتخطاها : فقد كان المسيح من الجنس الأبيض ، وكان القديسون بيض البشرة والمبشرون كذلك من ذوى البشرة البيضاء . ولم تكن المسيحية لترضى بالاندماج أو التوافق مع المعتقدات المحلية ، بل كانت تتطلب القبول والاعتناق التام المطلق لمعتقداتها . وكانت المسيحية تتطلب كذلك الانفصال عن الأديان التقليدية ، ولذلك كثيرا ما اضطرت من يعتنق المسيحية الى أن ينغزل عن أسرته وقبيلته وعن النظام الاقتصادى بسبب الارتباط التام بين هذا كله وبين المعتقدات الثقافية التقليدية . ومن ثم كانت هناك نزعة متأصلة تتطلب أحداث تغيير ثقافى كجزء من اعتناق الدين المسيحى .

وكان هذا الارتباط بين الثقافة الأوروبية والدين المسيحى أمرا مفهوما تماما فى إطار الاتجاهات الليبرالية التى سادت القرن التاسع عشر . فالثقافة الأوروبية التى انتعشت المسيحية فى أحضانها وازدهرت منذ أمد طويل — قدمت فيما يبدو معايير أخلاقية وفضائل مادية ومعنوية غير محدودة قصرت أى حضارة أخرى عن إخراج أو تقديم مثلها . فالثقافة الأوروبية هى الوحيدة فيما يبدو التى حاربت البدع والخرافات والجهل ، كما أنها لا ترى الاعتماد المطلق على العمل اليدوى ، فضلا عن أنها لا تغير ظاهرة التبعية الجماعية ، وكلها من الأمور التى تحول بين الإنسان وبين تفجير وإطلاق طاقاته الروحية المطلق . وكانت لغات

الثقافة الأوروبية تحتوى على المعارف وعلى النظرة العميقة التى اعتقد الأوروبيون ، وكثيرون من المبشرين أنها فريدة من نوعها فى العالم . ولذلك بدا أن الأخذ بالثقافة الأوروبية ليس هو السبيل الأسير فحسب ، بل هو السبيل الذى لا سبيل غيره لاعتناق المسيحية وخلص النفوس الأفريقية .

ولا شك فى أن وجود الطوائف المتعددة التى تؤكد وتبرز الاختلاف فى جوانب الفكر المسيحى كان من شأنه أن يخلق الاضطراب والازدواج حتى فى أكثر المجتمعات رقىا وتمدنا . أما أثر هذا التباين فى مجتمع له ثقافته الغربية فسيكون أشد خطرا . وكانت ثمة نزعة لابرار جوانب خاصة ، أما لأنها مميزة لطائفة من الطوائف ، وأما لما لها من تأثير فى الناس . فنزعة الشك بل والإيمان المزعزع قد تحل محل الاعتناق الحقيقى الجاد لبادئ الدين ومن ثم يظهر ميل دائم للربط بين الطوائف العديدة وبين الطبقات الاجتماعية التقليدية أو بين هذه الطوائف وبين الانتماءات السياسية .

وأحيانا ما تمخض هذا التنافس الطائفى عن الشجار فيما بين تلك الطوائف ، وكان نصيب الأفريقى من هذه المعارك إما الإغفال وإما الاستغلال ، بيد أن العاقبة المألوفة لمثل هذه المنازعات تمثلت فى أنه لم تتمكن كنيسة واحدة من الكنائس المشتركة فى النزاع من تحقيق مجتمع مستقر لها يؤمها ، أو تحقيق برنامج قوى فعال أو تدبير ما يكتفيها من المال للنهوض برسالتها .

ولقد كان هنالك فى ربوع أفريقيا مبشرون يعملون بدوافع مخلصنة ، لكنهم قوبلوا بالرفض والنبد من قبل الكنائس المستتبة ، ومنهم من كان يؤثر العمل فى منطقة لا تخدمها جماعة من الجماعات النظامية . وكان هؤلاء المبشرون يعملون بجهد ذاتى محصن ، وقد بلغ الفقر ببعضهم أحيانا حدا حال بينهم وبين تقديم خدمات ذات أثر ، على أن أبرز ما كانوا يفتقرون إليه عادة هو ذلك الاتصال بالفكر والثقافة والطب والتعليم سواء فى أفريقيا أو فى أوروبا .

وقابل من هؤلاء المبشرين — الذين كانوا لا ينتهون لهيئة بذاتها — من كان قد تمرد على أوروبا المسيحية لكن كان يعوزهم المال والمعرفة

اللازمة لهم ليحققوا أى أثر يذكر . بيد أن عددا قليلا من هؤلاء الأفراد — المنفردين بجهودهم — كانوا من ناحية أخرى من الذين أسهموا فى العمل وامتازوا بالنبوغ والتأثير .

وفى نفس الوقت كانت الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية رائدة على درجة عظيمة من حيث ادخال التعليم وادخال قدر من التكنولوجيا والاحساس بالشخصية القومية جنوبى الصحراء . فلقد توافر لكل لغة أفريقية كبرى — بفضل هذه الإرساليات — نظام الكتابه . ويكاد يكون ذلك لأول مرة — ولما كانت هذه الإرساليات يعوزها المال كما أعوزها المعلمون ، فقلما تجاوز نشاطها التعليمى أكثر من ٥٪ من السكان الذكور . ورغم ذلك فقد سبقت مدارس الإرساليات أى برامج حكومية ، وازداد سبقها هذا فى بعض الأحيان ما يناهز مائة عام وقد طرات تجديدات مماثلة فى ميادين تعليم اللغات الأوربية والمهارات الأساسية والموضوعات العلمية ، وإن كانت معظم الإرساليات قد نزعت الى عهد حديث نسبيا الى أن يكون تركيزها على موضوعات ليست عملية بالمعنى الكامل مثل الأدب المسيحى والثقافة الأوربية . لكن يجدر أن نذكر أن التركيز على الموضوعات الكلاسيكية (التقليدية) أكثر من الموضوعات التطبيقية — كان ظاهرة واضحة فى أوربا ذاتها وفى مناهج الإرساليات التى تتمتع برعاية الحكومات ، ومن ثم فإن أساس هذا المدخل كان يكمن فى الاتجاهات الأوربية العامة أكثر منه فى سياسة الكنيسة .

ولقد تجلت المنافسة الكبرى للمسيحية فى الزحف الإسلامى المتجدد ، فقد اضطلع المسلمون فى بعض الأحيان بتنظيم وإيفاد البعثات التبشيرية التى تضم خبراء فى الطب ، بل وفى الصناعة ، فى محاكاة مباشرة للأساليب المسيحية . بيد أن التأثير كان يفد عادة من الجيران أو من الأسر القريبة والتى كانت قد انطبعت بالمؤثرات الوافة عليها من إقليم السفانا . وكان التركيز دائما ينصب على أن المبشرين ، والزعماء ، أو الوكلاء الذين يحملون القرآن كانوا من الأفريقيين أنفسهم ، كما تكرر الزعم بأن الإسلام دين أفريقى يتلاءم مع المجتمع الأفريقى بشكل

خاص . ولم يكن المسلمون يطلبون الكثير ، فقد سحوا باستمرار نظام تعدد الزوجات ، واستمرار التقاليد والشعائر القبلية ، واستمرار التركيب العائلى التقليدى ، كما أتيحت الفرصة ازاء ذلك لزيادة ملحوظ فى عدد أفراد القبيلة ، كما حمل الإسلام معه نظاما للكتابة ، وقدرًا عظيما من الأدب والمؤلفات وشريعة ثلاث المجتمعات الصغيرة والكبيرة ، وكلها كتبت بالطبع باللغة العربية وكانت العقيدة بحكم طبيعتها ، تكفل عن ثقة خلاص النفوس مثلما تكفل استمرار التكيف مع المجتمع . وكانت غاسفة الإسلام جازمة كما أنه من السهل جدا أن تستوعب العقول ، ومن ثم فهى تقتضى قدرا أقل من الفكر النشط وقدرا أقل من الاعتقاد فى الفروض المعقدة مما تقتضيه فلسفة المسيحية التى تقوم على فكرة الثالوث . ولقد (انضوى) تحت لواء الإسلام فى أفريقيا كلها ، منذ عام (١٨٠٠) ضعف العدد الذى انضوى تحت الطوائف الدينية الأوربية .

كان هذا الزحف فى جبهة ملامسة وملاحقة لجنوبى إقليم السودان التى تغلب عليها ظاهرة الحشائش أى جنوبى الصحراء مباشرة . وما لا شك فيه أن نجاح الإسلام ساعد عليه ما أتصف به من وحدة ونماسك ، وما اتجه اليه من التركيز على اعتناق الجماعات والمناطق الكاملة للدين الجديد أكثر من التركيز على الأفراد المشتتين فى أماكن متفرقة .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ الأفريقيون يواجهون الأوربيين الذين لم يفدوا للتبشير أو للتجارة أو للحكم ، بل لمجرد العيش بين ظهرانيهم ولدراسة انشعوب نفسها. وفى البداية كان هؤلاء من علماء الأجناس البشرية والانثروبولوجيين ممن يمثلون الرعيل الأول من العلماء أو هم يمثلون طليعة علمية ينظر إليها فى المفهوم الأوربى العام بأنها شديدة الارتباط بالسرعة المتزايدة فى غزو القارة واقتسامها بين القوى الاستعمارية .

وقد طرح تشارلز دارون فى كتابه أصل الأنواع الذى ألفه عام ١٨٥٩ ، نظريته فى علم الأحياء التى استندت الى ما قام به من بحوث ميدانية فى المحيط الهادى ، ومؤداها أن الكائنات الحية تنجب سلالات أكثر مما تستطيع الطبيعة أعالته ، ولذلك غثمة صراع وتنافس مستمر للحصول على

الغذاء ، ولا يخرج ظافرا من هذه المعركة الا الأكثر تلاؤما مع البيئة (البقاء للأصلح) . اما الأقل صلاحية فلا بقاء له . واذا ما حدثت طفرة سلبية تحسن من قدرة النوع على البقاء فان هذا العنصر سوف يعيش وينقل خاصية الطفرة الى ذريته وسلالته . وهذه السلالات بدورها تصبح أقدر على المنافسة من سابقتها من نفس الأنواع ثم تحل بعد ذلك محلها . ولم تكن هذه الفكرة التي تقول بمبدأ (التطور) جديدة تماما على المؤلفات العلمية ، الا أن (دارون) كان أول من يخضع هذه الفكرة للتجربة بمشاهداته الميدانية .

وفى عام ١٩٧١ طبق (دارون) هذه النظرية على الكائنات البشرية فى كتابه « أصل الانسان » ، ولم تكن النظرية هذه المرة مبنية على بحث ميدانى محدد . لكن الكتاب اثار عاصفة من الجدل الذى خلف أصداء على الفكر الدينى والفكر الدنيوى ، وظهر اهتمام غير معهود بين الناس ، تمخض عن التغيرات التى طرأت على الفكر الدنيوى ، ثم تطور الى كيان من الأفكار الاجتماعية والمبادئ السياسية التى تختلف اختلافا تاما عن أطروحة دارون العلمية . وكانت لهذه الآراء الذائعة الانتشار آثار فى أفريقيا أعرق بكثير من آثار المنازعات الدينية المجردة نسبيا حول قضية التطور .

وانتقل الكتاب والساسة القوميون للاخذ بالغرض القائل بأن نظرية دارون تنطبق على الجماعات الثقافية أكثر مما تنطبق على النماذج المنفصلة وهم — أى الكتاب والساسة — اذا اعتبروا الأمة والعنصر هما الوحدات الأساسية فى الصراع من أجل البناء — فقد حولوا الأطروحة العلمية الى نظرية تقر بمبدأ التنافس بين الحكومات حتى الى درجة الحرب ، والواقع أن بعض الكتاب ذاعى الصيت بلغ بهم الأمر الى اعتبار أن النصر فى الحرب هو أقوى دليل على التفوق القومى .

واستنادا الى نفس المنطق زعم هؤلاء الساسة والكتاب — ممن يوصفون بأنهم (أتباع دارون الاجتماعيون) — بأنه ليس من الحق فحسب ، بل ومن الواجب على الاوربيين (المتفوقين) أن يحتلوا ويسيطروا على البلاد الأوربية . فالرجل الأبيض يحتاج الى موارد أفريقيا وآسيا من أجل البقاء . واذا ما استطاع النفوذ بهذه الموارد فمن حقه أن يحتفظ بها . غير أن معظم أتباع دارون الاجتماعيين قد كتبوا آراءهم

من زاوية أمة واحدة بعينها أو من زاوية جماعة من الأمم ، حتى أن الجماهير التى اقتفت أثرهم نزعت الى الاعتقاد بأن التنافس إنما مداره بين الأمم الأوربية ، وأنه موجه ضد العناصر والأجناس الأجنبية .

ولم تكن مثل هذه الأفكار تتفق بطبيعة الحال ، مع المثل والمبادئ المسيحية ، كما أنها كانت موضع اعتراض الليبراليين فى القرن التاسع عشر ممن كانوا يؤمنون بحرية الفرد وبالمساواة العامة . ورغم ذلك فقد انقسم الليبراليون فى آرائهم ، فبعضهم كان يؤكد عالمية المثل الاخلاقية وشموليتها كى يؤكد مبدأ تكافؤ الفرص للجميع ، وبعضهم كان يؤكد مبدأ عدم التدخل وترك الأمور تجرى فى أعنتها ، وقالوا بضرورة عدم التدخل فى تفاعل القوى والعوامل الطبيعية . ولما كان (الصراع من أجل البقاء) قانونا طبيعيا — فان التنافس بين الأمم والأجناس أضحي أمرا مطلوبا وضروريا ، وحينئذ أضحي مذهب الليبرالية (أو الحرية) الاقتصادية — لفترة من الزمن — ذريعة تبرر وتفلسف مذهب الداروينية الاجتماعية .

وقد عارض هؤلاء جميعا أتباع المذهب الانسانى من المسيحيين وكذلك المفكرون الليبراليون ، وكان تأثير كليهما قويا وفعالا فى الجماهير الناجبة وفى خريجي الجامعات الذين أضحوا فيما بعد صناع السياسة الاستعمارية .

ولذلك كانت الاتجاهات والميول فى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر مزيجا من فلسفة التوسع القومية والفلسفة الانسانية ، ولقد مكن هذا الدول الديمقراطية من أن تنتهج وبصدق السبيل لتحقيق غايتين متناقضتين فى ظاهرهما : تحقيق الربح التجارى والتوسع السياسى من ناحية ، ثم تنفيذ برامج البعثات التبشيرية من تعليم واعانة طبية من ناحية أخرى . وكان هذان الدافعان يؤثران ويلقيان استجابة من الناجبين فى أوربا الذين لم يكن فى مقدورهم أن يتبينوا الصعاب الكامنة فى التزج بين هاتين الفلسفتين .

وكان المثل الانسانى الأعلى ، بطبيعة الحال ، هو صبغ الشعوب الافريقية بالصيغة الأوربية ، ولم تكن هنالك بالطبع أية خطة لاستقلال

أفريقيا ، لأن الجميع كانوا يفترضون أنه من الضروري مضي عدة قرون من (التطور) قبل هذه المرحلة ، ففكرة التطور نفسها كانت قد أصبحت مفهوما ثقافيا أكثر من النظرية البيولوجية التي تناولها دارون من قبل .

وقد تمخض عن العرضيات العملية التي جاء بها دارون ، وكذلك عن التطور اللاحق لفلسفة دارون الاجتماعية ، اتجاهان ثقافيان ، فالعلماء المنزهون قاموا بدراسة ومشاهدة الأفريقيين على طبيعته حتى وصلوا الى دليل يثبت أو يدحض نظرية دارون عن التطور البشرى ، وبمساعدة مجلة فقد كانت هذه المدرسة رائدة لعلم الأنثروبولوجيا الطبيعية . أما الجماعة الأخرى التي كانت الثقافة مدار ومحور اهتمامها فقد راحت تبحث في المجتمعات الأفريقية ، أما لتثبت عمق الجذور والأصول الثقافية ، أو لتدل على انحطاط بالنسبة للمبادئ والمفاهيم الأوربية . وقد أرسيت هذه البحوث والدراسات أسس علم الأنثروبولوجيا الاجتماعى والثقافى .

على أنه فى كلتا المدرستين لعلم الأنثروبولوجيا — فى بدايه عهده — كانت الأساليب التطبيقية أساليب تجريبية تخضع للخطأ والصواب بحكم الضرورة . وعلى سبيل المثال نجد أن أوجه الشبه الشكلية فى الألفاظ المتشابهة ، الى جانب الأفكار المعمارية والعادات الاجتماعية ، كانت تلقى من التقدير والاهتمام أكثر مما تحظى به فى الوقت الحاضر .

وعلى المدى الطويل أضحت لنظرية دارون أو لفلسفته الاجتماعية والعلمية نفس التأثير ، سواء فى المناهج والمفاهيم الطبيعية ، أو فى المناهج الاجتماعية والثقافية ، وإن كان علماء الأنثروبولوجيا قد اختلفوا اختلافا عظيما فى ميولهم ، وفى النتائج التى استخلصوها أو توصلوا اليها . ويتعين توخى أقصى درجات الحذر عند استخدام البحوث الأولى ، حيث أن أساليبها تختلف وتباين تباينا عظيما ، كما أن تأويلاتها تمثل مدرستين متميزتين مسيطرتين من الفكر الصارم . فهذا الرعيل الأول من الباحثين الميدانيين والمفكرين قد اضطلع بمهمة حيوية بالغة الأهمية من حيث أنهم وضعوا الأفكار والأساليب موضع التجربة ، ثم سجلوا معلومات أولية اخفت من أفريقيا منذ ذلك الحين ، كما أنهم حققوا اهتماما علميا عاما سواء بالشعوب الأفريقية أو بين الشعوب الأفريقية .

وفى القرن العشرين ، نجد أن بحوثهم تلك التى خلت من القروض المسبقة الأولى ومن الميول والأهواء المعروفة — قد ساعدت مساعدة عظمى فى وضع سياسة الحكومات ، وفى عادة تقييم المهام المنوطة بالارساليات ، وفى تطوير معارف ناضجة فى العديد من ميادين العلم والبحث .

وبعد الحرب العالمية الأولى — حين أضحت علم الأنثروبولوجيا أقرب الى الموضوعية والصدق — ظهر عدد من المشكلات العميقة التى لم تكن قد عرفت من قبل ، كما أنها كانت تستعصى على الفهم . ومن جملة هذه المشكلات ظاهرة انهيار السلطة القبلية والتقاليد القبلية ، أى ظاهرة التفكك القبلى detribalization ، ثم ظاهرة امتزاج أو اختلاط إحدى الثقافات الأفريقية بالمؤثرات الأوربية (أى ظاهره التأقلم والتكيف الثقافى acculturation) وظهور المجتمعات الحضرية ولصناعية .

وقد أضحت كل ظاهرة من تلك الظواهر فى أفريقيا الحديثة عاملا تاريخيا هاما ورئيسيا ، وكان لكل منها تأثيره الظاهر فى التطورات السياسية والاجتماعية .

ولقد وجهت نظرية (دارون) — وكذلك المسيحية — الموقف الليبرالى القديم تجاه أفريقيا ، وجهة جديدة . وكانت الاتجاهات الثلاثة تتناقض فيما بينها فى جوانب كثيرة ، على أن هذه الاتجاهات امتزجت فى المفاهيم العامة وفى عقول الناس ، فالاهتمام بأفريقيا ازداد وتعاضم الى حد كبير ، كما ظهرت المطالبة المتزايدة بالتدخل الأوربى المباشر فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى .

الصناعة الألمانية وضوحا على طول أسواق الساحل الشرقى .

وبدأت الجمعية الدولية التابعة للملك ليوبولد الثانى فى التغلغل داخل نهر الكونغو . ولكن سرعان ما انتقلت قاعدة عملياتها من زنجبار الى المدخل الواقع على ساحل المحيط الاطلنطى . وقد سيطرت على المنطقة المصالح والأعمال الخاصة ، ولم تقدم الحكومات الأوربية أكثر من خدمات قنصلية واسعة النطاق حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر .

وقبل حدوث أى توسع سياسى أو اقليمى أوربى — كانت هجرات قبائل النجوى التى أشاعت الدمار ، وكذلك حملات جلب الرقيق التى لا تنقطع ، فضلا عن الفكرة المستحدثة عن الحرب الشاملة بالأسلحة الحديثة التى درب العرب قبائل البانتو الحليفة على استخدامها — كان لهذا كله آثاره فى قلب مناطق شرق أفريقيا رأسا على عقب . أما المبشرون البريطانيون ، والفرنسيون والألمان الذين دخلوا منطقة البحيرات العظمى من أجل التصدى لهذه المؤثرات ، فقد عملوا فى تعاون اما مع التجار الأحرار (أى الذين يعملون لحسابهم الخاص) واما مع الأفريقيين الموالين لهم . ولم يلجأ هؤلاء المبشرون الى حكوماتهم طلبا للمساعدة المباشرة الا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر .

أما الرعيل الأول من الرجال البيض الذين توغلوا فى داخل الأقاليم الاستوائية فكانوا من العلماء الذين يبحثون عن منابع نهر النيل . فقد قام ج. ه. سبيك سواء مع السير ريتشارد بيرتون أو مع ج. أ. جرانت فى بعض الأحيان — برحلات ثلاث من زنجبار الى بحيرتى تنجانيقا وفيكتوريا غيما بين عام ١٨٥٧ ، ١٨٦٣ حيث اكتشفا طرق تجارة الرقيق كما اكتشفا مملكة البوجندا المتطورة .

وفى أثر الرحلة الرائدة التى قام بها الدكتور دافيد ليفنجستون عبر القارة عام ١٨٥٦ ازداد الاهتمام العام بالأقاليم الداخلية . وبعد ذلك بسنوات ثلاث وصل الى نهر شيرى ، واكتشف بحيرة (نياسا) وأقام أول بعثة تبشيرية فى داخل وسط أفريقيا . وقد تبين له أن تجار الرقيق من أنصاف البرتغاليين قد توغلوا فى المنطقة قبل وصوله إليها ، وكان

التوسع فى الأقاليم الاستوائية (١)

كانت ظواهر الهجرة والتفاعل والثورة الثقافية والتجديد فى الاتجاهات السياسية — خلال أواخر القرن التاسع عشر — أوضح ما يكون فى شرق أفريقيا ووسطها عنها فى غرب القارة أو جنوبها . فجماعات النجوى Ngoni التى تمثل جزءا متمردا من قبائل الزولو ، استقرت عام ١٨٣٥ على شواطئ بحيرة نياسا ، بعد شق طريقها بالقوة من اقليم (ناتال) عبر نهر الزمبىزى نحو المناطق الداخلية فى شرق أفريقيا . وقد أدى البرنامج الطموح الذى وضعه السلطان سيد سعيد ، والذى نقل عاصمته من عمان الى زنجبار ، الى تطور هائل فى زراعته القرنفل والسكر على طول الساحل .

وبحلول العقد الرابع من القرن الثامن عشر كان الطلب على العمال الأرقاء (عمال السخرة) قد دفع بالتجار العرب الى السيطرة على المناطق الداخلية حتى بحيرة تنجانيقا وحوض الكونغو الأعلى . وكان هؤلاء التجار الى جانب بحثهم عن الرقيق ، يبحثون عن العلاج الذى تلهف الأوربيون على شرائه . وفى مقابل ذلك كان العرب يبتاعون بنادق أوربية رخيصة وبعض المنتجات الصناعية ، وكانوا ، أى العرب قبل عام ١٨٥٠ ، قد أقاموا وحكموا سلسلة من المواقع التجارية الدائمة الممتدة من زنجبار الى نهر الكونغو . وقد ساعدت بعض قبائل البانتو المتحالفة مع العرب فى حماية طريق التجارة الواضحة المعالم التى كانت تربط بين المراكز الإسلامية .

وفى زنجبار انشأ البريطانيون قنصلية من أجل فرض الحظر على تجارة الرقيق .

كما أصبح القنصل الانجليزى حاميا للسفن الانجليزية التى تبيع السلع المصنوعة للتجار العرب . وبعد عام ١٨٧٦ ازدادت المنافسة

العرب قد فتحوا في الاونة الأخيرة طريقا للرقيق من بحيرة نياسا الى زنجبار (*) فـ

اعتقد لفنجستون أن باخترته الصغيرة في البحيرة سوف تتيح لارسالية مثيرة عسكرية وتجارية توصل الباب أمام تجار الرقيق — بيد أن العرب الذين افلحوا في تحويل قبيلة (يايو) Yao الزراعيه الى حليف مدجج بالسلاح يمارس أعمال السلب والنهب — كانوا يتصفون بالعناد على نحو غير منتظر ، وقد بلغت خشية القبائل الأخرى من تجار الرقيق حدا دفعهم الى عدم الاتصال بالمبشرين ، حتى أن هؤلاء المبشرين اضطروا في واقع الأمر الى الكف عن نشاطهم ، ولم تكن البعثة التبشيرية في موقع صحي ، ولم يكن القارب التجاري الصغير يصلح للملاحة .

ومضت اثنتا عشرة سنة قبل أن تعود الارساليات الاسكتلندية للظهور مرة أخرى في اقليم (شيرى — نياسا) ، ثم مضت ثلاث سنوات أخرى حين نظمت شبكة البحيرات الأفريقية لخدمة المواصلات والتجارة . ولم يكن النظام النهري لشيرى والزمبيزي الصالح للملاحة قد اكتشف حتى عام ١٨٩٩ ، ومن ثم فقد اعتمدت المواصلات على اتصال برى عبر كيوليمان في اقليم موزمبيق البرتغالي . وكان الهدوء رهنا بالاتفاق مع المشايخ العرب في الجزء الأعلى من البحيرة ، وقد افتتحت الشركة طريقا الى بحيرة تنجانيقا حيث سيرت باخرة صغيرة .

على أن هذا التوسع حفز التجار العرب على خرق الهدنة التي التزموا بها عام ١٨٨٧ ، وكانت الخدمات القنصلية البريطانية قد امتدت لتشمل منطقة نياسا قبل ذلك بأربع سنوات — لكن البرتغاليين بداوا يطالبون بالرسوم الجمركية ، والتراخيص والاعتراف بسيادتهم على المنطقة .

(*) انصاف البرتغاليين — يقصد بهم السلالة الناتجة من التزاوج بين البرتغاليين والوطنيين الأفريقيين — هذا ولا يخفى على القارئ أن تجارة الرقيق يرجع ازدهارها الى ما أشار اليه المؤلف — ضمنا — من رواج الأسلحة النارية التي زود بها الأوروبيون العرب ، فتحميل العرب وزر هذه التجارة ظلم يتنافى مع الحقيقة (المترجم) .

وفي النهاية استطاع (اللورد سولسبرى) رئيس الوزراء البريطانى أن يقنع حكومة لشبونة بالكف عن هذه المزاعم ومنح حق المرور الحر ، لكن (شركة البحيرات الأفريقية) لم تتلق أية مساعدة رسمية في حملتها العسكرية الباهظة التكاليف التي جردتها ضد تجار الرقيق .

وقد تولى الكابتن فردريك ديلترى لوجارد — في أثناء اجازة حصل عليها من الجيش الهندي — قيادة الدفاع الذي اضطلعت به الشركة عن مراكز التبشير وعن المراكز التجارية خلال عامى ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ . واذ أحس (لوجارد) بالامتعاض من تدخل البرتغاليين ، وازاء الفوضى الضاربة أطنابها — عاد أدراجه الى انجلترا من أجل بعث الاهتمام الرسمي والاهتمام الخاص بوسط أفريقيا . وقبل أن يصل (لوجارد) الى لندن كان هارى هامليتون جونستون قد غادرها ليتولى العمل في قنصلية نياسالاند . وكان جونستون قد حظى بالدعم المالى ، كما كانت له مطامع اقليمية توسعية .

وقد جمعت بين كل من (لوجارد) و (جونستون) صفات الإدراك المنطلق في الخيال والدافع الانسانى ، والقدرة العملية ، والنزاهة العلمية ، وهى سمائل لم تكن معروفة لدى أسلافهما من رجال التجارة والادارة الأوروبيين .

كان (لوجارد) جنديا شجاعا محبا للنظام يتمتع بعبقرية ونبوغ في التنظيم الادارى ، وبقدرة نادرة على الاحساس الانسانى . وكان قدومه لأفريقيا أول مرة من أجل مكافحة تجارة الرقيق وهو لا يزال في دور النقاها من مضاعفات المعارك الحربية التي خاضها ومن المناخ في بورما .

أما (جونستون) فقد كانت شمائله راسخة في الاعتقاد والايمان المطلق بأن التطور العلمى — وهو ميدان بلغ فيه درجه التمرس الأكاديمى وحظى بالصيت العلمى الذائع — لا بد وأن يتوج بنشر المبادئ (الاخلاقية) المسيحية بين الشعوب المتخلفة .

لكن هذه النزعة العقلانية عند جونستون كانت تخفف من غلواتها دماثته مع من هم دونه مرتبة ، وكذلك احترامه وتقديره لمن هم يكبرونه سنا ، وامتزج هذ كله بحس مرهف وميل للفكاهة والتبسيط مع شئ من الضعف نحو المبالغات في الأمور .

وإذا كان جونستون رحالة عنيدا ومشاهدا لماحا ، فقد كتب طوال حياته بثقة مطلقة ودون تهيب أو وجل ، عن المجتمع الأفريقى ، والسياسات الأفريقية ، وعن السياسات الاستعمارية ، وعن التطور الثقافى والتاريخ الطبيعى . وبدأ أن مواهب (جونستون) أشد ما تكون ملائمة لسياسة اخضاع نياسالاند وتنظيمها ، ذلك الاقليم الذى أدرك (لوجارد) مشكلاته بجلاء ووضوح تام .

وقبيل نهاية عام ١٨٨٩ ، حصل جونستون على تفويض بتوزيع اتفاقية موحدة النموذج على قبائل البحيرة مع الاكتفاء باضافة المكان والزمان وخاتم رئيس القبيلة فحسب على هذا النموذج . هذا على أن جونستون باعلانه نظام الحماية السياسية رسميا ، أوصد الباب أمام قوة الاحتلال البرتغالى . لكن التطورات اللاحقة فى هذا الاتجاه تأخرت بسبب التركيز على تجريد حملة لتوقيع اتفاقيات فى حوض الكونغو الأعلى ، وقد تبين (جونستون) أن (الجمعية الدولية) سبق لها أن وصلت الى المنطقه ، لكن الاتفاقيات المتفرقة التى عقدها فى اثناء حملته هذه كفلت لبريطانيا حق (الشفعة) — أى الأولوية فى احتلال — على المنطقة المعروفة حاليا باسم روديسيا الشمالية .

وقد تأكدت المعاهدات والتصريحات التى عقدها جونستون فى الاتفاقية الانجليزية البرتغالية عام ١٨٩١ ، فأصبح الساحل الغربى لبحيرة نياسا ومعظم وادى شيرى محمية بريطانية فى أفريقيا الوسطى . وكانت كل ما تسعى اليه بريطانيا هو أن تسبق ببساطة كل الأوربيين ، ولم يكن البرلمان البريطانى ينوى تمويل الاقليم أو توفير الحراسة له ، وقد وقعت هذه المسئوليات على كاهل (شركة البحيرات الأفريقية) المناضلة التى أعيد تنظيمها كفرع من شركة جنوب أفريقيا البريطانية (*) الوافرة الثراء التى كان يملكها سيسل رودس .

(*) وافق البرلمان البريطانى على المرسوم بتأسيس شركه جنوب أفريقيا البريطانية فى ٢٠ ابريل عام ١٨٨٩ ، ووقعت الملكة على المرسوم فى ٢٩ اكتوبر ١٨٨٩ ، وذكر رودس أن هذا التاريخ يعتبر ميلاد مستعمرة جديدة تضاف الى التاج البريطانى . وكان محقا فى ذلك . فقد كان للشركة دور حاسم فى استعمار روديسيا والمناطق المجاورة (المترجم) .

وسرعان ما أصبحت الأرساليات تنبذ الاعتماد على المؤسسات التجارية الكبيرة ، على حين كان (رودس) يسعى للوصول الى الشمال كما كان يعمل لتصفية هذه الشركة الفرعية التى لا تدر عليه أى أرباح . وحصل (جونستون) على سلطات مندوب الحماية ، كما قدمت اعانة حكومية مباشرة للشركة حفزتها على الاستمرار فى خدماتها غير التجارية .

وفى عام ١٨٩٣ تولت الحكومة المسئولية حيال أراضى الأرساليات كافة ، بيد أن الحدود قد رسمت لتضم اقل قدر ممكن من الاقاليم وأدنى حد ممكن من المسئولين ، فى حين اضطلعت الشركة بالشطر الأكبر من هذا كله — ولذلك فقد تكونت منطقة (نياسا) عن قصد فى صورة محمية مسيحية صغيرة مقطوعة الأطراف منفصلة انفصالا تاما عن المنطقة المجاورة الشاسعة التى أصبحت فيما بعد روديسيا الشمالية .

واستمرت عمليات تجارة الرقيق التى تدعمها السلطة العسكرية لقبيلة الياو Yao تبدد السكينة والهدوء وتهدد المواصلات ، كما كانت الدعاية العربية تقف حائلا منيعا يحول دون توغل الأرساليات أو النفوذ الحكومى ، اذ كانت الدعاية تقنع قبائل (النجونى) وغيرها اقناعا مؤثرا بأن الانجليز انما يسعون لجلب الرقيق ليؤكلوا فى أوربا .

ولما كانت هذه الرواية مقبولة كل المقت لدى قبائل البانتو الملتزمة بتقاليدها فى ضرورة الاحتفاظ بالرفات كاملا فى الحياة الأخرى — فقد أظهرت أن الاسترقاق عند العرب هو أخف وأهون الضررين .

وجلب (جونستون) فترة من قبائل الشيخ الهندية وشن سلسلة من الحملات الميدانية القصيرة والمؤثرة فى نفس الوقت ، وتمكن فى النهاية من اخضاع قبيلة (الياو) Yao ، واخضاع العرب فى نهاية ١٨٩٥ تقريبا . ولقد عجل بهذه الهزيمة حينئذ ما ظهر من نفوذ لمانيا فى تنجانيقا وقوة البريطانيين فى زنجبار نفسها بعد أن تم تقسيم الساحل عام ١٨٩٠ ، على أن نهاية تجارة الرقيق لم تتم الا بعد السيطرة على الخط الساحلى وعلى المصادر البرية الداخلية .

ولم تعترف كل القبائل بسلطة الحماية الا عام ١٩٠٤ ، ولم تستطع البعثات التبشيرية التغلب على الاعتقاد بأن الأوربيين يأكلون الرقيق

الا بعد اقرار سلطة الحماية فى هذا التاريخ . وقد حققت المسيحية تقدما سريعا خلال السنوات اللاحقة ، اما المحمية التى اعيدت تسميتها باسم (نياسالاند) عام ١٩٠٧ فقد بقيت ذات أهمية فائقة بالنسبة للنشاط التبشيرى فيها أكثر من أهميتها الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك فقد زاد انتاج الشاى والدخان فى المزارع الكبرى المملوكة للأوروبيين فى المرتفعات الواقعة جنوبى البحيرة بكميات تصلح للتصدير .

وبالنسبة للأوروبيين الذين استوطنوا فى نياسالاند فقد خلقوا مشكلات حول الاحقية فى الأرض . ومن القوانين الأولى التى أصدرتها حكومة المحمية انشاء محاكم قانونية تستطيع الفصل فى الدعاوى والنزاعات . وحين وصل (جونستون) كان المزارعون قد بدأوا فى شراء أراضي القبائل بأساليب ملتوية ومغرية . وكانت حكومة التاج تقرر الاحتفاظ بما يكفى من الأراضي للوفاء بحاجاتها من أفريقيا فى المستقبل ، ولتضمن للقبائل ثمنا عادلا مقابل الأراضي البيعة ، وفى نفس الوقت كان البريطانيون يأملون منح المهاجرين الذين سوف يعملون على تطوير البلاد وتنميتها حقوقا مضمونة فى ملكية الأرض .

وكانت معظم الأراضي ، التى جردها تجار الرقيق من سكانها ، تقع فى مرتفعات شيرى الفائقة الجودة . وقد دعا (جونستون) رؤساء القبائل فى هذه المنطقة لبيع أراضيهم ، هذا اذا رأى أنهم يفهمون معنى هذا الاجراء ، وذلك فى مقابل ثلاثة شلنات (٠.٦ ر) دولار للفدان (الاكر) الواحد . وبعد ذلك يصدر صكا بالملكية بوضع اليد على الطريقة الانجليزية . وقد بيع ٥٪ من مساحة المحمية تقريبا للأوروبيين بهذه الطريقة . على أن السؤال الذى يحتاج الى اجابة هو : هل يستطيع رئيس القبيلة فى حقيقة الأمر أن يبيع الأرض ؟ لقد كان رئيس القبيلة فى الأصل فى مكانة الوصى على ممتلكات القبيلة الخاضعة للملكية جماعية ، وكانت القبيلة تغير موقفها فى بعض الأحيان . وفى كل حالة من تلك الحالات ، كان من الضروري اما تحريم الملكية على الأوروبيين نهائيا ، واما فرض مبدأ الملكية الدائمة للأوروبيين بطريقة تعسفية قهرية .

ولقد أتاحت خبرة (جونستون) بهذه المشكلة فرصة مكنته من تنفيذ برنامجه الواسع الخاص بالأراضي فى أوغندا قرب نهاية القرن التاسع

عشر . ومع أن (جونستون) كان يعتبر نفسه — دون شك — واسع الخبرة ، فان الوضع فى الجانب الآخر من سلسلة البحيرات العظمى كان قد تمخض عن تطورات تاريخية مختلفة .

أما سبيك — أول أوربى يصل الى أوغندا — فقد أشار بالفاظ براقية الى وجود دولة قوية موحدة متمدينة نابضة بالحياة على شواطئ بحيرة فيكتوريا . ولم يظهر الاهتمام الدائم بهذه المنطقة حتى عام ١٨٧٥ حين طلب (موتيسا) كاباكا بوجندا ايفاد المبشرين الى بلاده ، وحين تلقى (ستانلى) — الذى كان يقود فى المنطقة حملته الثانية — الرسالة (رسالة موتيسا) أرسلها على الفور الى أوربا عبر طرق التجارة النيلية .

وكانت ملكة البوجندا تمر بحالة من الفوران . (فمئذ عام ١٨٤٠ كان التجار العرب القادمون من زنجبار يقتربون من الجنوب بأعداد متزايدة لممارسة النشاط التجارى فى بادئ الأمر ، ثم لجلب الرقيق بعد ذلك ، كما أن غيرهم من المسلمين كانوا قد توغلوا عبر السودان المصرى ، وأخذوا يفدون للمنطقة من جهة الشمال) ، ثم جاء سبيك وبعده بانفتى عشرة سنة جاء ستانلى نفسه . وحين كان ستانلى مقيما فى تلك الانحاء وصل مستكشف ثالث قادما من فرنسا وهو ارنست لينان دى بلفون (*) وكان موتيسا يخشى أن يؤدى ازدياد الاتصال بالأجانب الى الحاق الضرر بسلطنة موتيسا الشعبية ، ولذلك كان يأمل أن ينقذ المبشرون المسيحيون بلاده من التسلل (تسلل الأجانب) من التقسيم .

ولقد أشتارت رسالة ستانلى المثيرة مشاعر انجلترا . فسرعان ما أوفدت الجمعية التبشيرية الكنسية جماعة من الانجيليين الى بوغندا . وحين تحدثت صحف باريس كذلك عن التحمس الذى سرى فى بريطانيا ، ازداد

(*) فى الحقيقة أن ارنست لينان دى بلفون كان فى هذه الزيارة لأوغنده مبعوثا من قبل الادارة المصرية فى السودان ، وكانت زيارة هذه البعثة لأوغندا فى أبريل ١٨٧٥ ، وقد زار ارنست فى أثناء هذه الفترة بحيرة فيكتوريا مع ستانلى وقد نشرت الجمعية الجغرافية الخديوية فى نشرتها عام ١٨٧٦ تقريراً عن أحداث هذه الرحلة (المترجم) .

الاهتمام الفرنسي بها كذلك ، فاتجهت الى المنطقة كذلك جماعة من الاباء البيض White fathers التي كانت قد نظمت في الجزائر حينئذ . وبحلول عام ١٨٧٧ كان البروتستانت والكاثوليك قد دخلوا بوغندا . وقد اثار موتيسا دهشتهم ، لأنه حاول أن يستغلهم بما يتلاءم وأهدافه . ولقد أصابتهم الدهشة أيضا حين بادر موتيسا باحتجازهم داخل بلاطه في ممنجو وكان يرمى من وراء ذلك أن يضع زعامتهم الدينية تحت تصرفه كي يستغلها ويستفيد منها ، ومن ثم فعلى الرغم من بقاء موتيسا نفسه على وثنيته فقد اعتنق معظم أفراد أسرته وبلاطه أحد المذاهب الذين أصبحوا فيما بعد طائفتين متصارعتين .

وقد توسعت مملكة بوغندا طوال القرن التاسع عشر وأصبحت ملكيتها المركزية شديدة البأس عظيمة القوة ، بيد أن الانشقاق بين الكاثوليك الفرنسيين والبروتستانت الانجليز بعد عام ١٨٧٧ زعزع كيان البلاد وأركان الحكم فيها . على أنه ربما حال دون نشوب الفوضى والحرب الأهلية احتمال قيام التحالف بين البروتستانت والكاثوليك الأوربيين أو الباغندا وبين (الكاباكا) الوثني ضد العرب والمصريين الذين حملوا معهم القرآن . ومع ذلك تجمع عدد من الذين اعتنقوا الاسلام في مقاطعات الحدود في بوغندا .

وازدادت خشية موتيسا من خطر الغزو حين تبين له أن التبشير يحدث من التفتت والتمزق بين شعبه أكثر مما يحدثه من السحر ، هذا وقد طوقت حملة كارل بيزتز الألمانية الخاصة — الملكة من الجنوب ، كما نقلت الأنباء خبر وجود وكلاء (للجمعية الدولية) في منطقة خط تقسيم مياه الكونغو تجاه الغرب . وبعد عام ١٨٨١ ، ضاعفت معظم المصالح المصرية تجاه الشمال بفعل الضغط الذي مارسه غلاة المهديين . ولم يعد خالفا من أيدي الأجانب سوى المدخل الشرقي لبوغندا ، على أن هذا وفر لموتيسا شيئا من الراحة والسكينة ، وتروى إحدى الأساطير أن بوغندا لا تسقط تحت الغزو الا من هذا المدخل الشرقي . وحين مات موتيسا في عام ١٨٨٥ ، حل محله موانجا الذي كان يعنى مدلول هذه الأسطورة ومغزاها تماما . ومع أن الطائفة (الانجليزية) هي التي تعهدته وتولت تربيته ، فلقد

اثار (الكاباكا) الجديد فزع بلاطه المسيحي باعتناقه الدين الاسلامي — وربما كان ذلك لمجرد إثارة الخصام والمشاكسة ، ولكن الأرجح أنه أقدم على ذلك حتى يحتفظ بمكانته المتميزة .

وبادر موانجا باتخاذ خطوتين غاية في الخطورة ، فبادى الأمر بلغته اخبار عن محاولة الأسقف الانجيلي جيمس هانجتون دخول أوغندا عن طريق مرتفعات كينيا في الشرق ، فاذا (بالموانجا) ، ومدفوعا بالخوف التقليدي الموروث ، أو بكرهه للمسيحية — أمر بقتل الأسقف ، ثم حاول موانجا بعد ذلك بعام ذبح المسيحيين في البلاد — وخاصة البقية الباقية في البلاط — لكنه أخفق في تحقيق غرضه . ويبدو أن الدافع لهذه المحاولة كان دافعا دينيا ، لأن المكانة التقليدية (الكاباكا) ، حتى مع اسلامه ، كانت مستقرة سياسيا كل الاستقرار ، وذلك داخل بلاط منقسم الى طائفتين مسيحيتين متكافئتين .

وكانت بريطانيا والمانيا في ذلك الوقت (١٨٨٦) قد اقتسمتا الساحل الى منطقتي نفوذ ، وبعد ذلك بأربع سنوات ، وبموجب اتفاقية هيلجولاند التي قسمت كذلك المناطق الداخلية لشرق أفريقيا — دخلت أوغندا رسميا في المنطقة التي استأثرت بها بريطانيا . على أن الحكومة البريطانية لم تكن تنوى مطلقا تحمل أية مسئولية في شرق أفريقيا ، وكانت قد أنشأت محمية صغيرة في وسط أفريقيا حول بحيرة نياسا — وسهحت للنفصل في زنجبار أن يقدم مشورته للسلطان ، لكنها منحت مزايا أخرى بموجب إذن مجرد لأغراض التنمية الخاصة . وكانت شركة شرق أفريقيا البريطانية الامبراطورية (I.B.E.A) تراول مزيجا من الأعمال التبشيرية والتجارية . وقد حصلت هذه الشركة على الاذن بممارسة أعمالها عام ١٨٨٨ ، لتعمل نيابة عن الحكومة في ظل الاتفاقيات الانجليزية الألمانية الموقعة في عام ١٨٨٦ . وحصلت الشركة آليا — على المزايا الاضافية التي حصلت عليها بريطانيا عام ١٨٩٠ ، ولم يتحقق شيء ملموس حتى ذلك الوقت ، ومرد ذلك غالبا الى عدم وضوح نطاق المسئولية كما لم يتيسر لها رئيس مناسب . وكان الاهتمام الأكبر والأخطر يتركز حول أوغندا بطبيعته الحال . ولم

تكن قبائل المرتفعات المجهولة المغادية ، كما لم تكن مستنقعات الساحل الموبوءة فى كينيا بأكثر من عائق مزعج يمتد بطول أربع مائة ميل ويتحتم اجتيازه وعبوره . وكان الرجل القادر على هذه المهمة هو لوجارد الذى كان يرتبط فيما سبق بشركة البحيرات الافريقية ، ثم تولى نشاطه المعروف من بعده فى بحيرة نياسا جونستون والحكومة البريطانية .

وبحلول عام ١٨٩٠ ، كانت حملة شركة شرق افريقيا البريطانية التى تزعمتها قد وصلت الى ممانجو عاصمة بوغندا .

وقد ظلت رعى الحرب الاهلية دائرة حول شواطئ بحيرة فيكتوريا ، وقد استطاع تحالف جمع بين الطوائف المسيحية أن يحتفظ (بموانجا) سجيناً فعلياً ، فى الوقت الذى حاربت فيه هذه الطوائف انصاره من المسلمين . وقد انضم (لوجارد) الى هذا التحالف ، وساعد فى الحاق الهزيمة بالمسلمين ، وعقد اتفاقين مع (موانجا) الذى وضع مملكته فى ظل حماية شركة افريقيا البريطانية الامبراطورية (I.B.E.A) ، ورغم ذلك فقد كان (موانجا) والكاثوليك الفرنسيون يكرهون البريطانيين — كل منهما لأغراضه ودوافعه الدقيقة الخاصة — وكان كل منهما يسعى للتحالف مع الألمان . أما المائيا ، حتى لو كانت تدرك حقيقة مشاعر الباجندا ، فقد كانت ملتزمة — بموجب المعاهدة البريطانية الألمانية — بالاعتراف (بشركة شرق افريقيا البريطانية) ، ومن ثم فإن حلفاءها المنتظرين لم يحصلوا على أية مساعدة . لكن ما أن تشتت المسلمون وانفردت عقدهم عام ١٨٩٢ حتى بدأ المسيحيون يقتتلون فيما بينهم . فقد انضم البريطانيون تحت قيادة (لوجارد) الى البروتستانت فى الحرب بين الانجليز والفرنسيين التى استمرت ثلاثة شهور ، واستطاع (لوجارد) ورفاقه الذين استخدموا المدفع الرشاش الوحيد فى البلاد أن يكسبوا المعركة . وبعد ذلك قسمت بوغندا الى ثلاث مناطق : منطقة (مديرية) صغيرة للمسلمين ، وأخرى للكاثوليك ، ثم عدة مناطق كبيرة مسيطرة على المناطق الأخرى — للبروتستانت . وأصبح (الكاباكا) المسلم بعد ذلك العوبة فى يد البروتستانت . ولقد أدى هذا القتال بشركة افريقيا البريطانية —

التي لم تكن قد مارست التجارة على الاطلاق — الى أن تقف على حافة الافلاس ، وقد وضع (لوجارد) خطة على أساس أن يغادر هو البلاد ، لكن الجمعية التبشيرية الكنسية وافقت على أن تتحمل النفقات العسكرية للشركة عام ١٨٩٢ — ١٨٩٣ . وفى ختام تلك السنة قامت الحكومة — بعد أن خضعت للضغط التبشيرى واضغط الرأى العام — باعلان الحماية على البلاد والحدود محل شركة شرق افريقيا البريطانية ، وبذلك أصبحت أوغندا من الممتلكات البريطانية المغلقة من كل جانب حيث أن كينيا ظلت — اسماً — تابعة لمنطقة نفوذ الشركة ، ثم أصبحت كينيا من ممتلكات الحكومة بعد ذلك بعامين حين اعتمد البرلمان المال اللازم لإنشاء خط حديد أوغندا . وظلت شركة شرق افريقيا البريطانية تمارس عملها سبع سنوات ، وهى تمارس سلطات الحكومة العسكرية والسياسية وعقد المعاهدات . ولم تمارس الشركة النشاط التجارى على الاطلاق . والواقع أن شركة شرق افريقيا البريطانية قد تكونت ، لا لشيء الا لتكون منفذا للعمل التبشيرى ولاستثمار رأس المال . وقد ظهرت صعاب خطيرة خلال السنوات الأولى من محمية أوغندا ، اذ سبق أن وضعت خطة حازمة لتحقيق السلام والهدوء الدينى فى البلاد — فقد خصص لكل منصب كبير من المناصب فى (باجندا) اثنان : أحدهما كاثوليكى ، والآخر بروتستانتى (رئيسان للوزارة ، قائدان عسكريان ... الخ) . وكان المفروض أن يتعاونوا فى عملهما الا أن الانقسام الطائفى والدينى استمر فى البلاط ، وكان من المنطقى أن يشعر (الباجندا) بضرورة وجود حاكمين لهما ، أى (كاباكين) لهما . ولكن لم يكن هنالك سوى حاكم (كاباكا) واحد ، وهو مسلم سجين لدى البروتستانت ، كما أنه كان خاضعاً للضغط من المندوب الاسامى البريطانى . وقد أدى الاضطراب الذى تمخض عن ذلك الى خلق فراغ اقتضى استحداث اصلاحات جذرية فى نهاية المطاف . لكن حكومة المحمية كانت مشغولة بتحقيق السلام والهدوء أكثر من انشغالها بتحقيق أى مشروع اصلاحى فى ذلك الوقت ، وكانت هذه السياسة المثالية تستهدف ترك الادارة الداخلية لكل شعب فى المحمية ، وخاصة شعب

لبوغندا ، وكذلك شعوب البانيورو ، والتورو البوسرجا ، والأشولى ، وعدد من الشعوب الأصغر . لكن الاختلافات بين هذه الولايات جعلت مثل هذه السياسة تساير الواقع . وكان (الكاباكا) والبلاط فى بوغندا يمارسون أعمالهم على ما يرام اللهم الا اذا كان الأمر يتعلق بالوظائف الثنائية للأديان والطوائف المتنافسة ، كما كان من الممكن دعم قبائل (البانيورو) لتؤدى نفس العمل — الا انه كان من المستحيل — تقسيم سلطات رؤساء القبائل ، أو جمع شتات القبائل البعثرة فى مناطق أخرى . وفى مثل هذه الظروف ، كان من المحتم على حكومة المحمية أن تتولى مهام الادارة المباشرة .

وعاد (الكاباكا) موانجا — اسميا — الى الديانة المسيحية لكنه ظل على كراهيته للنفوذ البريطانى للقيود التى فرضها البريطانيون على سلطته . وفى يوليو ١٨٩٧ استطاع (الكاباكا) الفرار من ممنجو وحاول أن ينظم تمردا . لكن العمل العسكرى الناجز السريع قمع هذا التمرد فى مهده ، فلجأ (موانجا) الى الاراضى الخاضعة لالمانيا وخلع بعد ذلك من عرشه على الفور ، أما الوصاية على وريثه (الكاباكا) داودى تشوا (Daudi Chwa) — الذى كان يبلغ من العمر سنة واحدة — فقد وضعت فى ايدى ثلاثة أشخاص هم : رئيسا الوزراء ، وكان أحدهما بروتستانتى ، والآخر كاثوليكي ، ثم بورتستانتى ثالث . وكانت هذه الوصاية ناجحة كل النجاح فى ممارستها للسلطة الملكية ، لكن استمر القتال متقطعا لمدة عامين .

لكن الحقت الضرر البالغ بهيبة البريطانيين ثورتان أخريان ، وفى عام ١٨٩٧ تمردت بعض القوات السودانية المرتزقة لحلول موعد رواتبها دون دفعها لها ، ولأنه أعدت لهم مطابخ موحدة حلت محل زوجاتهم الطاهيات التقليديات — لكن جنود (السيخ) الهنود الموالين ، يدعمهم المسيحيون المؤمنون فى بوغندا ، نجحوا فى الحفاظ على الحكومة .

أما المحنة الثانية فقد أثارها هجمات قبائل (البانيورو) خلال عام ١٨٩٤ التى شنتها على القبائل الصغيرة التى عقدت المحمية معهم معاهدات وقدمت قوات (الباجندا) مساعدات هامة ، بحيث أتيح

البروتستانت والكاثوليك مساحات شاسعة من الاراضى ، وأرغم رؤساء قبائل (البانيورو) على الاذعان والاستسلام للاصلاح . ومن عامان قبل أن يقرر البريطانيون ضرورة خضوع قبائل (البانيورو) للمحمية ، كما مرت ستة أعوام قبل أن تنتهى الى أن شعب (البانيورو) من حقه امتلاك الاراضى فى الأقاليم التى حصلت عليها البوجندا . ويفسر هذا الموقف من الحكومة ما كانت تراه من أن اقليم (البانيورو) اقليم مفتوح بقوة السلاح ، أما اقليم البوجندا فقد أمكن الحصول عليه بقوة المعاهدات والاتفاقيات .

وقد ادخلت ، فى نفس الوقت تغييرات سلمية ، فأصبحت المسيحية، على الأرجح هى دين الأغلبية فى البوجندا ، خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر . وشارك الباجندا البروتستانت فى مجالس الحكومة عام ١٨٨٤ كما عينوا فى المناصب منذ عام ١٨٩٦ . وخبت جذوة القضية الدينية بعد عام ١٨٩٥ حين وضع البابا جميع أباء تل الطاحونة (Mill Hill Fathers) فى موضع وسط بين الكاثوليك الفرنسيين القدامى وبين الانجيليين . وألغت البوجندا الرق وأرست أسس النظام المدرسى الذى يعتمد على الضرائب ، كما أن تحسين المواصلات مع الساحل الغربى تحقق فى ظل التقدم البطيء فى الخط الحديدى من (مباسا) قد دفع بعجلة الاقتصاد . لكن الباب لم يفتح للتجارة العالمية المنافسة حتى عام ١٩٠١ حين وصل الخط الى كيسومو فى كينيا ، حيث وصلت بحيرة فيكتوريا بالبواخر القادمة من أوغندا .

وبحلول عام ١٨٩٩ كان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات محددة لتوضيح المهام القضائية والسياسية التى بدأت حكومة المحمية فى ممارستها . وكانت ثمة حاجة الى وضع نظام منظم للضرائب لدعم الحكومة ، ووضع نظام للملكية وحيازة وبيع الأرض يسهل فهمه وتطبيقه بمعرفة القضاة البريطانيين أو الأفريقيين ، كما اقتضى الأمر وضع سياسة واضحة خاصة بشراء المهاجرين للأراضى ، ووضع أساس دستورى لتقسيم السلطة بين البريطانيين والباجندا .

ووصل جونستون — أصبح فيما بعد — (السير هارى) فى ديسمبر

١٨٩٩ ، وقد منح سلطات واسعة للتفاوض ، تؤهله لذلك خبرته وتجاربه فى وسط أفريقيا . لكن لم تكن لديه أو لدى حكومة لندن أو حكومة الحماية صورة واضحة عن التركيب السياسى أو نظام حيازة الأرض فى بوغندا . وكانت التعليمات لديه تؤكد أهمية : زيادة الإيرادات ، خفض المصروفات ، وتوحيد القوانين والعملية ، والغاء الرق . وبصفة عامة فقد غرض لتنظيم إدارة محمية أوغندا على أسس تفى باحتياجات الحماية بعد استكمال الخط الحديدى من (مباسا) . وقد أوضح (جونستون) — قبيل أن يغادر لندن — أنه سوف يتناول مسألة الأرض بنفس الأسس التى تناولت بها نفس المسألة فى أفريقيا الوسطى البريطانية ، وأنه سوف يحاول تحديد الحدود القائمة للأراضى التى يستقلها أهالى البلاد ، وتثبيت الأهالى المستوطنين فى ملكية الأراضى التى يزرعونها .

وبعد وصول جونستون بثلاثة أيام ، قدم برنامجه الى أوصياء العرش فى بوغندا ، مع أن البريطانيين الموجودين فى البلاد لم يكونوا قد استوعبوا أحوالها المحلية ، كما لم يكن لديه الوقت لدراسة هذه الأحوال — فقد اقترح وضع نظام ضرائبى موحد على كل كوخ أو منزل واخضاع الأجانب كافة للحكم المباشر ، وتأكد حق الاستئناف فى الأحكام ، والإشراف على كل شئون بوغندا الداخلية وإصدار صكوك ملكية الأراضى لرؤساء القبائل المعترف بهم بعد الحصول على مساحات واسعة للتاج البريطانى . وقد توقع قبولا سريعا لبرنامجهم على نحو ما حصل عليه فى بلاد نهر شيرى — لكنه تبين أن الباجندا أشد عنادا وأصعب مراسا ، وأنهم دبلوماسيون محفكون وراءهم خبرة طويلة فى التفاوض مع الأوربيين ، وقد استغرقت المفاوضات ثلاثة أشهر قبيل الوصول الى اتفاقيات . وفى البدء ظن الأوصياء ، والرؤساء أنه يزمع عزل الكاباكا وفرض نظام الحكم المباشر على البلاد . وقد احتاج (جونستون) الى بعض الوقت لاقناعهم بأن عبارته التى تقول : « أن يحكموا أنفسهم بأقل قدر من التدخل » ، إنما تعنى أن اختصاصه سوف يكون مقتصرًا على تحقيق العدالة بين الأجانب ،

وعلى شئون النقل والمواصلات ، والموارد الطبيعية ، وعلى التنظيم المالى . وقد أدت مناقشة هذه المسائل الى تحديد دستورى واسع النطاق لحكومة باجندا وعلاقتها بالحماية البريطانية . فضلا عن ذلك فإن حق ملكية الأرض ظل دائما جزءا لا يتجزأ من الدستور السياسى لبوغندا . وحين أصر جونستون — الذى لم يكن يدرك ذلك على الإطلاق — على الفصل بين هذه الأمور على الطريقة البريطانية ، استغل الأوصياء ورؤساء القبائل هذا الفهم الخاطيء من جانب (جونستون) لصالحهم . أما الآثار التى كانت بعيدة المدى فى مضمونها ، فهى تعتبر أبرز سمة من سمات الاتفاق النهائى .

كان (الكاباكا) فى التركيب التقليدى عاهلا مطلق السلطة فى التشريع والحكم والقضاء ، كما كانت له جميع حقوق ملكية الأراضى . وكانت مقسمة الى مناطق إدارية (أحياء أو مقاطعات) يتولى السلطة فى كل مقاطعة منها فرد من أفراد طبقة النبلاء العليا يدعى الباكونجو . ومن ثم كان رئيس كل مقاطعة من هذه المقاطعات يتولى مسئولية جمع الضرائب والدفاع والقضاء المحلى ، وكذلك حق توزيع الأرض على المستأجرين المزارعين التابعين له . وكانت سلطة (الكاباكا) (حقه) فى طرد هؤلاء الرؤساء وتعيين من يحل محلهم تكفل الولاء للسلطة المركزية .

وعلى الرغم من أن طرد أى من هؤلاء الرؤساء كان أمرا غير شائع — فإن (الباكونجو) إذا طرد يفقد فى الحال حقه فى ملكية الأراضى ، بالإضافة الى سلطاته السياسية — ومن ثم كان التحكم فى حق الملكية للأراضى هو الوسيلة الأساسية التى تمكن (الكاباكا) تقليديا — من حظر أى جنوح أو فتور فى الولاء أو تطرف فى الاستقلال المحلى ، حتى حين توسعت بوغندا توسعا سريعا فى مطلع القرن التاسع عشر . ولم تستطع الحكومة البريطانية أن تفهم هذا الوضع على الإطلاق ، كما أن المبشرين الجريين — وان توافرت لهم بعض المعلومات عن ذلك — لم يتبينوا الدلالات الكاملة لهذه المسألة .

وكان رئيس كل مقاطعة يقوم بدوره بتفويض سلطته لرؤساء أدنى (م ١٥ — أفريقيا)

منه مرتبة — يطلق عليهم الباتونجولى وكانوا يمثلون فى الواقع طبقة من النبلاء اقل فى العدد واثنى فى المستوى ، كما كانوا يمارسون حقوقا فى ملكية الاراضى وحقوقا سياسية .

وكان (الكاباكا) قبل بدء عهد الحماية يستأثر وحده بكل السلطات القضائية والتشريعية — لكنه كان يمارس نفوذه فى وجود مجلس يعرف باسم اللوكيكو (Lukiiko) يضم نبلاء الباكونجو ، ولذلك كان يخضع لنفوذ مشاعرهم المنطلقة وان لم يخضع لاصواتهم الحقيقية .

وبعد عام ١٨٩٣ اجتمع المسئولون فى المحمية مع (الكاباكا) فى مواجهة مجلس الأعيان (اللوكيكو) ، ولم يكن قد استحدث حتى الآن نظام التصويت البرلماني — الا انه مع تقسيم مجلس الأعيان (واللوكيكو) والوزراء فى ضوء الأسس الدينية كانت للكاباكا ومساعديه البريطانيين سلطات ضعيفة وغير محددة ، اما القرارات النهائية فكان يتولاها — على التبادل — الأوربيون ثم الكاباكا ، دون اتفاق رسمى فى بعض الأحيان حول تقسيم السلطة الدستورية . ولو لم يكن مجلس الأعيان (اللوكيكو) قد قسم وتفتت على أسس طائفية ، لكان عجز البريطانيين وقصورهم عن فهم أو استشعار اتجاهاته غاية فى الخطورة ، وكانت الفوضى تحيط بالسلطة ، واستبدلت الأساليب التقليدية لفرض الولاء بعلاقة أخرى ضعيفة غير واضحة الملامح تستند الى أن (الليكوكو) والبريطانيين كانوا مسيحيين ، فى حين آلت سلطة (الكاباكا) فى بادئ الأمر الى أيدي أحد المسلمين ، ثم للوصاية المؤقتة . واقتضى الأمر بالضرورة شيئا من التوضيح .

وفى ضوء تصور البريطانيين للمشكلة — فرض (السير هارى هاميلتون جونستون) فصلا بين المسائل الدستورية وقضايا الاراضى منذ البداية ، وبمجرد أن تحقق رؤساء الباجندا أن (الكاباكا) لن يحرم من سلطته ، او من الاستقلال المحلى ، تقبلوا البنيان السياسى الجديد . واقتضى هذا النظام أن يساعد (الكاباكا) باعتباره الحاكم المحلى ثلاثة من المسئولين المحليين فى الدولة ومجلس استشارى من الأعيان (اللوكيكو) المؤلف من عدة رؤساء مناطق . ويقول (الكاباكا)

التميين فى هذه المناصب ، التى لا تشغل بطريق الانتخاب ، بشرط موافقة البريطانيين . ويتولى رؤساء المناطق جباية ضريبة الروبيات الثلاث من كل كوخ من كل حامل لسلح (بندقية) فى بوغندا . وتودع هذه المبالغ كاملة لدى السلطات البريطانية . ويحق للبريطانيين فصل أى رئيس يقصر فى عمله ، الا انه لا يحق للكاباكا فصل رئيس أى منطقة أو مسئول بمجلس الأعيان (اللوكيكو) دون موافقة البريطانيين . ويحق لمجلس الأعيان (اللوكيكو) اقتراح التشريعات ، الا أنه يتعين على (الكاباكا) أن يحصل على موافقة البريطانيين قبل التوقيع على أى اجراءات . على أنه لم يكن من الواضح ما اذا كان من حق الكاباكا أن يعترض على أى اجراء ، حتى لو وافق عليه البريطانيون .

وقصارى القول فان المحمية لم تلتزم بشيء لم تكن تمارسه من قبل ، لكن سلطات الباجندا كانت محدودة بشكل واضح ، ووضع نص هام مؤداه — ان من حق البريطانيين تعطيل الدستور والحكم بشكل مباشر — اذا ثبت عدم ولاء (الكاباكا) والرؤساء لصاحبة الجلالة . على أن الفرق بين العناد أو الخلاف وعدم الولاء الصريح ظل غامضا ، وبخاصة فى الأمور الدقيقة المنفصلة عن قضايا العلاقات السياسية والمالية البسيطة .

وقد جعلت هذه الاتفاقية من بوغندا ، أساسا ، ولاية فيدرالية فى اطار حكومة مركزية موحدة ، وقد بدا فى أول الأمر ، أن الاتفاقية تتيح حقوقا دستورية خاصة ، وحقوقا تتصل بالمعاهدة لحكمة الباجندا — الا أنه فى عام ١٩٢٦ ، أفتى مجلس الشورى الملكى البريطانى بأن كل السلطات تستمد مصدرها من حكومة المحمية ، ومن ثم فان سلطات بوغندا بما فى ذلك تلك السلطات التى تكفلها الاتفاقية — كان وجودها (ممارستها) مرهونا بآرادة الحكومة المركزية (البريطانية) ، وكانت اتفاقية ١٩٠٠ تعنى — فى واقع الأمر — ان سلطة الحماية قد أصبحت كاملة فى أوغندا كلها ، وقد سمح لبوغندا بممارسة السلطات التى رأى البريطانيون أنها سلطات هامشية أو اختيارية ، كما سمح لها بإعادة تنظيم مؤسساتها وانظمتها التقليدية للنهوض بهذه المهام .

واقترح (جونستون) لدى طرحه لمسألة الأراضي في ديسمبر ١٨٩٩ ضرورة توزيع الأراضي بين الكسباكا والأسرة الملكية والأمراء ، ورؤساء المناطق ، والتاج البريطاني ، وعموم السكان بنسب عديدة . وأن تكون أراضي التاج مستوعبة للغابات والأراضي المهجورة ، وتتولى هيئة حكومية إدارة الممتلكات الزراعية .

وفي أثناء المفاوضات التي استمرت مدة طويلة نجح رؤساء الباجندا في استبعاد عموم السكان وحصة الوصاية البريطانية من الاتفاقية . واضطر البريطانيون للاقتناع بأن رؤساء القبائل هم حالياً ملاك كل الأراضي ، وأن السلام والرخاء يعتمدان على إشرافهم على استغلال الأراضي تقليدياً . وظل (جونستون) قلقاً بالنسبة لجموع المزارعين — لكن مساعديه والمبشرين أقنعوه بالحفاظ على النظام وتوثيق العلاقات بالاذعان لرؤساء القبائل . أما هؤلاء الرؤساء الذين كانوا في غالبيتهم من رعاية (الباكونجو) من مجلس الأعيان (اللوكيكو) — فقد أدركوا — على ما يبدو — أدراكاً تاماً ما هم فاعلون . فقد نجحوا في الحصول على نظام الملكية الأراضي على الطريقة الإنجليزية ، كما تمنى جونستون ، لكنهم أقنعوه بأنه — على ضوء التقاليد المستقرة — فإن حقوقهم ستظل في صورة أقاليم حقيقية ، لا في صورة مزارع فردية مستقلة في العمل . وكانت هذه التسوية موافقة لرؤساء (الباكونجو) إلى أقصى حد — ومعنى ذلك أن حقوقهم أضحت كاملة ودائمة ، ولم تعد رهن ولائهم للكاباكا ، ثم أنه — مع الاحتفاظ بضيايعهم الكبيرة — فقد احتفظوا بسيطرتهم على الفلاحين الذين تحولوا من رعايا سياسيين إلى مجرد مستأجرين للأراضي ، ولم يتحدد هذا الأمر في الاتفاقية بطبيعة الحال . لكن البريطانيين اقتنعوا بأنه من الحكمة ترك مسألة توزيع حقوق الملكية كلية لمجلس الأعيان ، وأعطيت منح بصفة خاصة للكاباكا ولأسرته ، وكبار الوزراء ، ولآل من رؤساء القبائل والمناطق ، في حدود ثمانية أميال مربعة لكل واحد على الأقل ، هذا مع احتفاظ التاج بتبعية الأراضي له . وكانت قرارات مجلس (اللوكيكو) تخضع لموافقة البريطانيين إلا أن موظفي المحمية آثروا السماح بقدر من الحرية

على التدخل في شتى الأمور . وفي نهاية المطاف قدمت هبات في صورة من الأراضي مساحتها ميل مربع واحد تعرف باسم أراضي الميل الواحد (الميلو) الثلاثة آلاف وسبعمئة من رؤساء المناطق — أي كل رؤساء الباكونجو الكبار ولنسبة مئوية كبيرة من رؤساء الباتونجولي الأقل نفوذاً — فحصل كل منهم على قطعة من الأرض تتناسب ومرتبته أو نفوذه .

وكان القصد من قطع (الميل الواحد) هذه أن تضارع وتؤكد الملكيات القائمة تبعاً للاتفاقية . لكن مجلس (اللوكيكو) أعطى الأفضلية الأولى للمراتب العليا دون اعتبار السابقة ، وكانت النتيجة تركيز أضخم المزارع وأكبرها مساحة في أفضل الأراضي وأيسرها وأغناها ، مع تأثير الرؤساء الأدنى رتبة عبر الأراضي الفقيرة البعيدة . ولم يكن ثمة ما يقدم لكثير من (الباتونجولي) الأدنى مرتبة الذين أصبحوا زراعاً مستأجرين ، وكذلك فإن الباتاكا (Bataka) — وهي طبقة خاصة — كانت تتولى أراضي الدفن . والضيايع الخاصة بالعشيرة كادت تمحى من الوجود ، مع أنهم كانوا الوارثين الوحيدين للأرض إلى جانب الكاباكا من جملة سكان الباجندا ، بحكم نظام الباجندا نفسه .

وفي النهاية أصبح الاستيطان في (أرض الميلو) يمثل صراعاً وسباقاً على السلطة أدى إلى قلب هيكل ووظيفة الحياة السياسية والاقتصادية للباجندا . فأعضاء مجلس (اللوكيكو) ، أو من كان يتولى مناصب الرؤساء ، تصادف أنهم من الذين عينتهم (الكاباكا) في مناصبهم في الآونة الأخيرة ، وقد تأكد وضعهم ومكانتهم الاقتصادية إلى الأبد بضربة واحدة ، ومن ثم فقد (الكاباكا) الوسيلة الأولى لفروض الولاء ، كما فقد الوسائل الوحيدة الفعالة من مكافأة من تثبت كفايته ونجاحه في الخدمة العامة . وهكذا استحال عليه تعيين أحد إلا من كان يحمل هذا اللقب بالوراثة — في منصب رئيس منطقة أو مقاطعة .

وقد شعر رؤساء المناطق ، وكذلك أعضاء مجلس الأعيان (اللوكيكو) الذي يسيطرون عليه ، بالامتنان والولاء لسلطات الحماية التي ضمنت لهم مكانتهم أكثر من شعورهم بالامتنان والولاء (للكاباكا) نفسه .

وجوهر القضية كلها هو أن جماعة من الجماعات الضعيفة التي تصادف وجودها في موقع الحكم في وقت من الأوقات ، قد تحولت الى طبقة أرستقراطية مستقلة دائمة الوجود .

ولاسباب واضحة اضحت اقلية الباجندا الجديدة الحاكمة شديدة التحمس لاتفاقية (١٩٠٠) ، كما اضحت قوة موالية للبريطانيين داخل محمية أوغندا ، وقد ثبت دعمهم ومساندتهم بشكل واضح حين استلزم وباء مرض النوم الذي تفشى فيما بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ — أن ينقلهم البريطانيون جميعا من ساحل بحيرة فيكتوريا ، فأبدوا تفهما للموقف وتعاونوا عن طواعية مع البرنامج الطبى الذى كان تنفيذه امرا واجبا .

على أن البريطانيين — الذين نظروا الى تلك الاقلية الحاكمة على انها طبقة متوسطة ناشئة أكثر منها طبقة أرستقراطية — ظلوا يشعرون لعدة سنوات أن النزعة الدستورية والتفاعل الثقافى قد بدأت معالمها فعلا في بوغندا . وبدا أن الخطوة التالية هي توسيع نطاق فكرة الاتفاقية الى بقية اجزاء المحمية . وقد تحقق ذلك في منطقة التورو خلال عام ١٩٠٠ ، وفي منطقة الانكولى عام ١٩٠١ ، وفي كلتا الحالتين تم الاعتراف بادىء الأمر بحاكم تقليدى (ثم قدم له الدعم والتأييد بعد ذلك بحيث يقف ندا (لكاباكا البوغندا) . وكان نظام الاراضى شديد الاختلاف ، لأن التاج لم يعترف بأى حق سبق بالأرض ، وقدمت هبات ملكية الأرض للحكام وللقارة من الرؤساء — لكن عموم السكان أصبحوا مستأجرين مباشرين خاضعين لحكم الملكة ، وفرضت تسويات مماثلة في بقية اجزاء المحمية حيث كاد حكم الحكومه على القبائل الصغيرة أن يصبح حكما مباشرا بالفعل .

وبدأت خدمات التلغراف عام ١٩٠٠ ثم أعقبها بعد ذلك بعام خط حديدى الى كيسومو على الساحل الكينى من بحيرة فيكتوريا على بعد مائتى ميل بالباخرة من بوغندا . وسرعان ما انخفضت تكاليف السلع والأغذية والمصنوعات المستوردة ، وتيسر الطريق أمام تجارة الصادرات . ووصل التجار الهنود وقليل من المستوطنين الأوربيين قبيل وصول الخط الحديدى بقليل ، وتولى الهنود مهمة التجارة ، وتولى المستوطنون

الأوربيون انتاج القطن على نطاق واسع .

وقد طلب الباجندا — في ذكاء — أثمنا عالية من المهاجرين الذين يرغبون في شراء الاراضى ، أما كينا فبعد أن فتحت للاستيطان عام ١٩٠٢ — أصبحت أشد جذبا وأسهل منالا لمعظم هؤلاء المستوطنين ، واستأثر مزارعو الباجندا بالشطر الأكبر من زراعة القطن عام ١٩٠٧ ، وسرعان ما انضمت الولايات الأخرى لانتاج القطن .

وقد جذبت مشروعات مد الخطوط الحديدية وشق الطرق وغيرها من المشروعات الرأسمالية الخاصه بالتنمية — رؤوس الأموال الهندية والبريطانية ورأس المال المحلى للتنمية السريعة لحصول القطن ومعالجة القطن . كما أن التعليم الذى انفردت البعثات التبشيرية ومجلس الأعيان بالنهوض بمهامه ، دون أى دعم من الحكومة البريطانية — قد اتسع نطاقه بشكل سريع . وبحلول عام ١٩١٠ ظهرت المدارس العليا التابعة للرساليات ، كما أنشئت مدرسة متوسطة بمساعدة (الكاباكا) . هذا بالإضافة الى بعض المشروعات التجارية ومدرسة صناعية ، فضلا عن انشاء معهد لتدريب المعلمين . وقبيل الحرب العالمية الأولى حل الموظفون الكتايون الباجندا محل الكتبة الهنود وبعض الموظفين البريطانيين من الدرجات الدنيا في الأعمال الحكوميه والتجارية .

وفي عام ١٩٠٩ — حين اتضح أن ضرائب الأكواخ تثبط حركة تشييد منازل جديدة في بوغندا — فرضت ضريبة مباشرة على الأفراد . وكما استقرت ابعاده في أوغندا ، طبق الاصلاح الذى كان قد طبق أولا في بوغندا — تدريجيا على الأقاليم والقبائل الأخرى في المحمية . أما في الاراضى الواقعة شرقي أوغندا ، والتي رأت شركة شرق افريقيا البريطانية ووزارة الخارجية أنها عديمة الفائدة ، فقد خضعت لإدارة الحكومة ، مثلها مثل محمية شرق افريقيا البريطانية (كينيا) ١٨٩٥ — وبدأ العمل في خط حديد أوغندا الذى يربط الميناء العربى ومزارع ممباسا بالمناطق الداخلية ، وبعد ذلك بعام واحد بدأ مشروع الخمس السنوات الذى يتكلف خمسة ملايين جنيه استرلينى (٢٦٠.٠٠٠ ر. آئذ) ، وهو أكبر مشروع رأسمالى تحقق بين جنوب

أفريقيا والسويس ، وقد عبر هذا الخط الصحارى والمناطق الموبوءة بذباب التنى تنى ، والسلاسل الشديدة الانحدار والوعورة فى مرتفعات كينيا . وتعرض بناء هذا الخط لهجوم الأسود ، ولغارات الرعاة الرحل الذين سرقوا القضبان لدعم حصونهم ، فى حين تحولت أسلاك خطوط التلغراف الى أساور يستخدمها الأهالى . ولم يكن القصد من هذا الخط الحديدى مجرد فتح الطريق أمام الإرساليات والأسواق فى أوغندا ، بل من أجل تأكيد السيطرة البريطانية على أعلى النيل الذى كانت تعتمد عليه اعتماداً مطلقاً مصر التى كانت يرمئها خاضعة لحكم البريطانيين .

ولم تكن تقل أهمية عن هذا القصد ، تلك الرغبة فى إلغاء الرق والقضاء عليه على نحو ما اقترح مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ . وقد نجح الخط الحديدى فى تحقيق الغاية ، إذ أن زنجبار التى كانت توفر الجزء الأكبر من الحمالين الأرقاء اللازمين للوصول للمناطق الداخلية - ألغت الرق عام ١٨٩٧ . وحين وصل الخط الى أوغندا ، انخفضت تكاليف نقل طن من السلع من الساحل بنسبة ٩٧٪ أى من سبعة ثلثات وستة بنسب الى بنسب ونصف بنسب فقط .

واحتاج مد الخطوط الحديدية الى استيراد العمال وجلبهم من الهند ، وقد بقى معظم هؤلاء فى شرق أفريقيا ، سواء باعتبارهم تجاراً أم باعتبارهم عمالاً مهرة . وقد بقى دورهم فى الاقتصاد على أهميته ونجاحه فى مستوطنات التشييد والبناء التى تحولت الى مدن مستقرة مثل مدينة (نيروبي) . كما أن وجودهم باعتبارهم الرعيل الأول من المستوطنين قد ساعد الأوربيين على أن يتحققوا من أن كينيا تتمتع بمزايا أخرى غير اتصالها بأوغندا ، وذلك بعد أن تم مد الخط الحديدى إليها .

وظلت مسألة الأرض فى كينيا أشد خطورة وأهمية منها فى أوغندا أو نياسالاند ، فقبائل الكيكويو - التى كانت قد استقرت منذ زمن طويل شرقى بحيرة فيكتوريا منذ أربعة قرون على الأقل - بدأت تحتل المرتفعات الخصبة منذ عام ١٨٠٠ ، أما السكان الأوائل المجهولون ،

فأما أنهم قد اختفوا أو استوعبتهم قبائل (الكيكويو) التى تتحدث لغة البانتو - وسرعان ما أصبحت هذه القبائل مالكة لهذه المزارع أو الغابات الهضبية أكثر مما هى مستغلة أو مستأجرة لها .

أما جنوب قبائل (الكيكويو) - فى السهول الدنيا المفتوحة التى قسمت بين النفوذ الألمانى والنفوذ البريطانى فى اتفاقية ١٨٩٠ - فقد كانت تتجول قبائل الماساى الرعوية المحاربة التى تتحدث لغة حامية .

و حين مدت الحكومة البريطانية خط حديد أوغندا ، امتد الطريق عبر المرتفعات ، لأن قبائل الكيكويو ، بوصفهم مزارعين مستقرين امتازوا نسبياً بالهدوء وبروح الود ، بل أنه قبيل وصول الخط الى المناطق الداخلية ، كان رجال القبائل قد سقطوا صرعى الأمراض التى جلبها معهم العمال البريطانيون والهنود عن غير قصد على طول الساحل . وقد تفشت فى المرتفعات بادية الأمر أمراض حمى الجدرى ، ثم تفشت موجة من طاعون الماشية الذى أباد الماشية فعلاً وقضى عليها ، ثم جاء القحط والجاعة ، ومن بعدها الجراد ليقتضى على قبائل (الكيكويو) ، فقد مات ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من أفراد القبائل ، وبخاصة فى المرتفعات ، حتى أن القبيلة وقد تضائل عددها انسحبت وانزوت مؤقتاً عن أراضيها الأصلية . وبرغم أن الكيكويو قد استمروا على اعتقادهم بأن الأرض لا تزال أرضهم - فقد بدت الأرض خاوية حين بدأت جماعات التشييد فى مد الخط الحديدى بالفعل عبر المرتفعات . وكان الهدف الوحيد فى بادئ الأمر ينحصر فى الوصول الى أوغندا ، إلا أنه - بعد استكمال مد الخط - اكتشفت بريطانيا أن القرية والمناخ يصلحان للاستيطان الهندى أولاً ، ثم للاستيطان الأوروبى .

وقد وصل الرعيل الأول من المهاجرين عام ١٩٠٢ للاستقرار فى المزارع فوق الهضبة الخاوية ، واستناداً الى النظرية القائلة بأن هذه الأراضى كافة تتبع آليا التاج البريطانى - منحت الحكومة البريطانية بحرية صكوك تأجير لمدة ٩٩٩ سنة للأراضى الموازية للخط الحديدى . وقد ازدهرت فيها مزارع عظيمة لزراعة البن . وفى نهاية المطاف أقام عشرون ألفاً من الأوربيين مزارع تحتل حوالى ١١٠٠٠ ميل

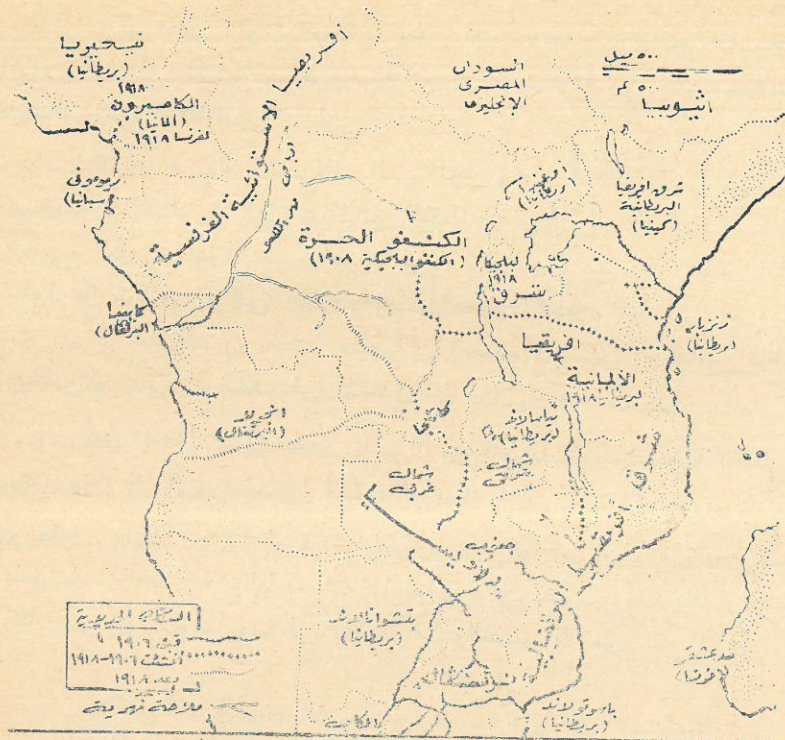
مربع من اجود الاراضى فى كينيا . بيد أن القادرين على تدبير مبلغ ستة آلاف جنيه استرليني (٢٩ ألف بالعملة الجارية) الذى يكلفه انشاء مزرعة منتجة هم انفسهم الذين تحتاج اليهم أوربا نفسها ، ولذلك لم تكن كينيا مطلقا هى (المنفذ) للاكتظاظ السكانى فى الوطن الأم (انجلترا) .

وعلى الرغم من احتياج الكيكويو على احتلال اراضيهم - فقد أرغمتهم ظروفهم الاقتصادية العنصرية على أن يتحولوا الى عمال لأصحاب المزارع الجدد - وفى بادئ الأمر كان وضعهم كمستأجرين للأرض يمثل تحسنا ملحوظا فى الأوضاع السائدة فى مناطق الاراضى المنخفضة - الا أنه مع تزايد عدد المستأجرين وقله الاتصالات مع المراكز القبلية اضمحلت مكانتهم مرة أخرى .

ولقد ازداد اضطراب العلاقات بين الحكومة والسلطات التقليدية ، ومرد ذلك - الى حد كبير - يرجع الى صعوبة استيعاب نظام الكيكويو داخل حكم اشملى وأوسع نطاقا .

وقبل عام ١٩٠٢ لم يكن ثمة رؤساء مناطق أو سلطة مركزية - فكانت كل سلسلة جبلية أو كل مجتمع جبلى مما يعرف باسم روجونجو يخضع لحكم مستقل من قبل مجلس من كبار السن ، وكل مجلس من مجالس (الروجونجو) هذه له متحدت بلسانه ، الا أنه لم يكن يزيد على رئيس للمجلس ، أو مجرد مراقب ليست له أى سلطة شخصية . وفى الشئون التى تخص أكثر من (روجونجو) واحد فان المجالس المعنية تتعاون حيال تلك القضية . واذا حدث ذلك - فان الأمر ينطوى حينئذ على اندماج عدد من المجالس أو المجتمعات برؤسائها ، وان ظلت مثل هذه التنظيمات ذات طابع موقوت .

بيد أن السلطات البريطانية كان يمتلكها شعور بأن لجميع الأفريقيين رؤساء قبائل وبدا أن أفراد (الكيكويو) الوحيدين الذين يلاحظون الرؤساء فى مكانتهم هم هؤلاء المتحدثون أو الممثلون لجماعات (الروجونجو) ، ومن ثم فقد اعترفت بهم السلطة وجعلتهم مسئولين عن الأمور المحلية كافة . والواقع أن البريطانيين قد وضعوا رؤساء لهذه القبائل ، فحل هؤلاء محل المجالس التقليدية تماما . ولم تكن طبيعة



تطور المواصلات فى شرق ووسط أفريقيا

هؤلاء (المتحدثين) معروفة الى أن تم توزيع اراضى المرتفعات بين المهاجرين البيض . ففى بعض المنازعات الخاصة بالأراضى حاولت الحكومة أن تتفاوض وأن تشتري الحقوق من السلطات التقليدية ، لكن هؤلاء (المتحدثين) الذين لم يكن لهم أية سلطة حقيقية فى ظل العرف السائد عند (الكيكويو) - أساءوا فهم البريطانيين ، أو أنهم أفرطوا فى التطلع والطموح .

وقد بدأ النشاط التبشيرى بين قبائل المناطق الداخلية بعد أن بدأ نمو المزارع الأوربية ، وكانت قبائل (الكيكويو) شديدة الإعجاب والاقبال على التعليم الذى اهتمت به الكنائس فى القرن العشرين وأولته

رعاية خاصة . على أن أى فرد من أفراد القبائل ممن انتظموا فى المدارس — حتى ولو لم يعتقد الدين المسيحى — انتهج العادات والميول والطموح الذى أبعد بينه وبين المشاركة فى الاحتفالات ، والشعائر الدينية التقليدية .

ولما كانت هذه الصلات التى تفوق مجرد الطاعة السياسية هى الصلات الأساسية التى تربط بين مختلف قبائل (الكيكويو) — فقد كان جميع الذين تعلموا تعليماً أوروبياً غرباء مبغدين ، ولم يكن هؤلاء الذين انفصلوا عن تراثهم — فى الغالب قد اعتنقوا الدين المسيحى الى ذلك الوقت — الا أنه كان محتماً عليهم أن يعتمدوا على أصحاب المزارع الأوربية ، أو على الوظائف فى المدن من أجل كسب الرزق .

ويوصف هؤلاء بأنهم قد نزعوا عن أنفسهم صفات القبيلة وخصائصها ، الا أنهم أصبحوا أشباه أوروبيين ، أو أنصاف أوروبيين . وبحلول عام ١٩٢٠ أصبح (الكيكويو) وغيرهم من الأفريقيين طبقة من طبقات الحضر ، والطبقات المستأجرة للأراضى . ولم تظهر حدة المشكلة التى يواجهونها وتحظى بالاعتراف والتقدير الا فى تلك الآونة .

التوسع فى الأقاليم الاستوائية (٢)

اتاحت اتفاقية هليجولاند ، التى عقدت عام ١٨٩٠ ، لبريطانيا فرصة الاستئثار بكينيا ، لكن الألمان اختصوا بالسيطرة على الأقاليم الواقعة جنوبى كينيا . وعلى الرغم من أن سلاطين زنجبار قد سيطروا منذ أمد بعيد — سواء على السواحل أم على طرق التجارة — فان التناقض أو التباين بين كينيا وشرق أفريقيا الألمانية سرعان ما أضحى واضحاً ملموساً .

ففى البداية حاول القيصر ولهم الثانى أن يضاهى النموذج البريطانى فى الحكم ، وهو نموذج حكم الشركة المرخصة الذى يتجنب أمرين ، هما الإنفاق والمسئولية التى تتحملها الحكومة ، بيد أن الشركة الألمانية أشرفت على الإفلاس فى غضون عام واحد ، ولذلك فان مهمة ادارة شرق أفريقيا وقعت على عاتق حكومة برلين عام ١٨٩١ . وبدا أن أيسر وأرخص السبل لادارة المستعمرة هو أن يتم ذلك من خلال الحكم العربى المستقر فى زنجبار . وظهر أن كارل بيترز — الذى أدت كشوفه وجهوده التجارية الى ظهور الدعاوى الألمانية — أكفاً ما يكون تأهيلاً لهذا المنصب ولهم الحكم . أما القضاء والادارة المحلية للرعايا الجدد البالغ عددهم (٧٠٠٠٠٠) فقد أنيطت مهامها كاملة للوكلاء العرب المحليين التقليديين . واختصت الحكومة فى المقام الأول بمكافحة الرق ، وغالباً ما كان ذلك بالتعاون مع جونسون فى أفريقيا الوسطى البريطانية كما اختصت بتوسيع التجارة المشروعة .

وقد لقى المهاجرون الألمان التشجيع للاستيطان فى الأقاليم المرتفعة بالقرب من جبل (كيلمينجارو) حيث منحوا حق ملكية مليونين من الأفدنة . أما بقية الأراضى — باستثناء الأقاليم التى تزرعها قبائل البانتو

العديدة ، الى جانب بعض القبائل الأفروآسيوية ، وقليل من القبائل التي تتحدث لغة الخويسان — فقد اعتبرت تابعه للتاج . وباستثناء الأرض المخصصة للمستوطنين ، فقد خصصت أجزاء من أراضي التاج تعادل مزارع القبائل الحالية أربع مرات باعتبارها أرض (وصاية) تخص أهل البلاد . بيد أن مرتفعات (كليمنجارو) التي خصصت للمهاجرين كانت أيضا من الأراضي التي تركزت فيها القبائل بكثافة عالية ، وكان من العسير العثور على أراضي (وصاية) في تلك المنطقة ، بل أنه في بعض الحالات أدت الهبات التي منحت للمهاجرين الى نزع ملكية مزارع القبائل ، وظن الحاكم (بيترز) أن هذا الضغط سوف يقلل من أثر الطلب المتزايد من جانب المستوطنين على العمال المهاجرين ، لكن المزارعين البانتو أثروا الاحتفاظ بملكياتهم ، ومن ثم فحين احتاج المستوطنون الى العمال — اضطروا الى تجميع القبائل بالقوة وتسخيرهم للعمل ، وازداد السخط لذلك ، وبلغ أبعادا خطيرة ، وهرب أعداد كبيرة من المنطقة ، فتعرضوا للمجاعات ، أو انتفضوا في تمرد سافر — في حين حرمت جماعات أخرى من أراضيها وسخرت للعمل .

ولم يكن العرب هم الأساس الوطيد الذي تستند اليه دعائم الإدارة ، فالؤكد أنهم (أي العرب) لم يشعروا بالولاء أو الالتزام حيال السادة الأجانب وقد تملكهم نزعتان في اضطلاعهن بأعمالهم : الضعف ، والميل للانتقام والتشفى . وقد ثارت القبائل التي تربطها بالألمان صلات قليلة — ضد صفار الموظفين ، لكن الجيش الإمبراطوري اتجه لسحق هذه الحركات بالقوة بدلا من تقويم الاغوجاج ، ومن ثم حصل (بيترز) على اسم ذائع الصيت بصفة أنه الرجل صاحب « الأيدي الملوطين بالدماء » وقد أدانته إحدى المحاكم الألمانية بتهمة القسوة في المعاملة ، لكنه لم يعزل من منصبه حتى عام ١٨٩٧ ، أي بعد ذلك بسنوات خمس ، حين أصبح فسادا واستغلالا للسلطة واضحا للعيان .

ولم تعدل السياسات الإدارية الأساسية إلا عندما نشبت حركات الثورة العنيفة في أرجاء المستعمرة ، فلقد كانت ثورة المايجي — مايجي التي

ابتدأت خلال عام ١٩٠٥ — مزيجا من عدة عوامل : كراهية العرب ، ورد الفعل ضد الاعتداءات العربية والألمانية على التقاليد القبلية ، والاحتجاج على السخرة والضرائب ، ثم ما يشبه الوجد الديني . فقد اتجه السخرة الى توزيع مشروب يقال انه يبطل مفعول رصاص الألمان ، ووعد الأنبياء الناس بالفردوس بعد القضاء على القوات الألمانية ، وقد شملت حركة الثورة معظم النصف الجنوبي لتنجانيقا ، ولم تخمد تلك الثورة الا بعد أن أحرق الجيش المحصولات . وقد مات في المعارك ما يقرب من ١٢٠.٠٠٠ من أفراد القبائل ، سواء بقوى السلاح ، أم بآثر الجوع في غضون عامين .

لكن الرأي العام سواء داخل ألمانيا أم خارجها ، حث (الرايشتاج) في عام ١٩٠٧ على تقصي الحقيقة وإصلاح الأحوال في شرق أفريقيا ، وجاء القانون الجديد لجعل من رعاية شؤون المستعمرة الواجب الأول ، ومظهر تصنيف بارع وحاذق للقوانين استطاع تحقيق التوازن بين القوانين الألمانية والقوانين القبلية . وتعين على كل مسئول في المستعمرة أن ينضم الى إحدى المدارس التدريبية ، كما عين القضاة الألمان في كل قرية ، واستحدثت نظام تعليمي تجريبي طليعى ، وأعيد القضاء المحلي لاختصاص المجالس القبلية التقليدية التي كان يفترض فيها تقديم المشورة للقضاة الألمان بقدر ما يقدم لها هؤلاء القضاة النصيحة والمشورة . وكان يكفل لكل ذكر بالغ حدا أدنى من ملكية الأرض تقدر بستة أفدنة ، ولتحقيق ذلك ، رصدت الأموال لشراء أو لمصادرة الأراضي الجهولة . وقد حرم استخدام العمال عنوة في الاقطاعات الخاصة ، لكن اذا اقتضى الأمر استخدام العمال في المشروعات العامة فقد كانت تدفع لهم أجورهم مقابل ذلك . كما أن البرامج الجديدة للبحوث في الطب الإداري والزراعة الإدارية — أسهمت اسهاما فعالا ، وظهر أثرها في أفريقيا كلها . وقد تم مد خط حديدي من الساحل حتى بحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا — لكن المشروع أنجز على عجل وعلى نحو اقتضى ضرورة إعادة تشييده بالكامل خلال سنوات قليلة ، وذلك من أجل تسهيل الطريق أمام التجارة والمواصلات والتنمية . لكن لم يتحقق الأثر الكامل

الا لاصلاحات قليلة . وقد كان من العسير أحيانا فى السنوات اللاحقة توفير الاعتمادات اللازمة للاستمرار فى المشروعات التى بدأت بالفعل . وقد مضى وقت قبل التمكن من تدبير وتدريب الأفراد اللازمين ، كما كانت الاقاليم أكبر من أن تغطيها البرامج التى لم تفد سوى مناطق معينة للتجارب . وجاءت الحرب العالمية الأولى لتوقف معظم المشروعات قبل المضى فيها لراحل كبيرة ، فكان مصيرها الأهمال ، الى أن انتعشت أو عدلت من جديد على يد الحكومات التى تولت الأمر فيها بعد الحرب .

ولم يتوغل نفوذ الألمان للمناطق الداخلية ليصل الى مملكتى رواندا وأوروندى الا بعد فترة الإصلاح . فهذه المناطق التى كانت تتميز بالنظام الإقطاعى المستتب لم تدخل مطلقا فى تيار التجارة الألمانية ، وقد ظل ملوك هذه المناطق المستتبة ، فى معظم الحالات سادة على بلادهم ، اللهم الا باستثناء وجود عدد قليل من المستشارين ، وهم لم يستشعروا نفوذ أو أثر الدين الإسلامى أو التجار العرب أو المؤثرات الثقافية النافذة من زنجبار .

وبالاحتلال الفعلى لكينيا وتنجانيقا بعد عام ١٨٩٠ ، استطاعت بريطانيا والمانيا القضاء على مزاعم البرتغال فى أحقيتها فى ساحل الزنج . فكل الموانئ الواقعة شمال موزمبيق — وهى لآلىء التاج البرتغالى — فى القرن السادس عشر ، كانت قد آلت منذ زمن بعيد الى سلطان زنجبار ، ومن سلطان زنجبار حصلت الدول الجديدة على هذه الآلىء . ومن ثم فقد انحصرت شرق أفريقيا البرتغالية فى منطقته تمتد حوالى ٦٠٠ ميل على جانبى مصب نهر الزمبيرى . ولم تستمر اية بقايا للنفوذ البرتغالى الا على طول هذا الساحل على امتداد حوالى أربعمئة ميل مع اتجاه النهر . أما الزعم بأن المستكشفين البرتغاليين قد عبروا من انجولا الى موزمبيق عبر نهر الزمبيرى قبل رحلة لفنجستون بوقت طويل ، فهو زعم لم يقم عليه دليل . وعلى أية حال ، فإن المنطقة لم تقع تحت الاحتلال فى الوقت الذى كان فيه البريطانيون يتجهون بالفعل نحو المناطق الداخلية . ولم يكن يستحق أن يطلق عليه كلمة (إقليم برتغالى) بمقتضى القانون الدولى سوى بعض الحصون الساحلية وبعض المزارع المتناثرة

لأنصاف البرتغاليون وهى المزارع الواقعة على حوض الزمبيرى الأدنى . أما نياسالاند والروديسيتان ، والسواحل القريبة من زنجبار فقد آلت كلها الى دول أوربية أخرى قبل أن تقدم الحكومة البرتغالية على أية محاولة سواء لاحتلال البقايا أم لإدارتها على نحو حقيقى وفعل .

وكانت السلطة القبلية البسيطة أو السيادة الفعلية للمزارع المنزلة هى شكل الحكم السائد المألوف خارج نطاق حصون البرتغال المتداعية التى لم يتجاوز عددها ستة حصون . وفيما بين عام ١٨٩٧ ، ١٩٠٢ خضعت هذه المزارع مرة أخرى لافتح والغزو ، وخضعت القبائل المتاخمة لحدود البريطانية والألمانية لسلطة وحكم لشبونة فيما بين ١٨٩٦ ، ١٩١٢ — لكل أجزاء الساحل ظلت خارج نطاق الاحتلال حتى عام ١٩٠٩ ، واستسلم آخر المشايخ العرب للبرتغال فى عام ١٩١٠ .

وكادت التجارة تتوقف بعد انتهاء تجارة الرقيق المنظمة فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر . وقد نشط المهربون العرب فى العقد التاسع من القرن المذكور ، كما اتجه بعض الرقيق الى أصحاب المزارع الفرنسيين فى جزيرة ريونيون منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر . وقد مارس التجار القادمون من (جوا) ومن الهند البريطانية تجارة غير منتظمة فى الحلى والسلع البسيطة لمدة مائتى عام على الأقل ، ولكن رأس المال لم يصل للمنطقة الا بعد انشاء خط حديد الترانسفال فى عام ١٨٩٤ ، وخط حديد روديسيا بعد ذلك بثلاثة أعوام . وحتى ذلك الوقت لم يكن دور موزمبيق فى المقام الأول يتجاوز دور الملاحة الانتقالية عند ميناء الوصول ، وكانت ثمة أحلام عن الثروات ، لكن معظم هذه الأحلام كانت مجرد أحياء لأساطير العصور الوسطى التى لم يتحقق شئ منها منذ القرن السادس عشر . ولم تكن المستعمرة تنتج سوى ما يكفيها من المواد الغذائية الأساسية . وقد وفرت الدولة تعليميا أساسيا لحوالى ٠.١٪ من السكان بعد عام ١٨٧٠ ، وهو معدل ارتفع به المبشرون الأجانب الى نسبة ٠.٤٪ بعد الحرب العالمية الأولى .

ولم تحل الإدارة المدنية محل الإدارة العسكرية التى ظلت تحكم مدة أربعة قرون حتى العقد الأول من القرن العشرين ، كما أن التنظيم المالى (م ١٦ — إفريقيا)

أرجىء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . إلا أن اقتصاد موزمبيق وأحوالها المالية تحسنت بعض الشيء بعد عام ١٩٠٢ ، لأن العمال الأفريقيين الذين يعملون بموجب العقود مع مناجم الترانسفال كانوا يدفعون الضرائب البرتغاليين ، كما أنهم كانوا ينفقون القدر الباقي من أجورهم في المستعمرة . وكان عنصر العمل هو المصدر الأساسي بالنسبة لكل من موزمبيق ومستعمرة أنجولا الواقعة جنوبى نهر الكونغو على ساحل الأطلنطى . وكان جلب الرقيق هو الشاغل الأول في كل من المستعمرتين حتى القرن التاسع عشر . وفي أنجولا كان الرقيق لا يزال يمثل الصادرات الأساسية حتى عام ١٨٧٠ (*) وفى النهاية تفوقت المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات على الرقيق في الأهمية ، ولا سيما بعد أن بدأت أسواق الرقيق في الاختفاء . ولم تحدث زيادة حقيقية في الطاقة الإنتاجية ، ومن ثم بدأت المستعمرة في الاضمحلال ، وأصبحت أنجولا ، شأنها شأن موزمبيق ، تعتمد اعتمادا كلياً على العمال الزوج من أجل إعالتها ، وقد بدأ (آباء الروح القدس) في عام ١٨٦٥ في إحياء النشاط التبشيري الكاثوليكي الذي كفت عنه البرتغال منذ ٢٥٠ عاماً خلت ، كما وفد البروتستانت لأول مرة عام ١٨٨٥ . وقد أفلحت الجهود الدينية في نهاية المطاف ، في فتح أجزاء كبيرة من المناطق الداخلية . ولكن الانجازات التعليمية في (أنجولا) لم تكن أوضح منها في موزمبيق .

وقد زعمت البرتغال أن سياستها تنطوي على نشر المدنية بين الأفريقيين وادماجهم في السكان الأوربيين ، أما أنصاف البرتغاليين الذين يفترض فيهم أنهم أمثلة أو نماذج لهذا الانتقال ، فقد كانوا أقرب إلى الاندماج في المجتمع الأفريقى ، كما أن سياسة التعليم والتبشير والعمل التي انتهجتها الحكومة لم تستطع أن تغير من هذه الحقيقة سواء في أنجولا أو في موزمبيق (**).

(*) اشتهرت أنجولا بالذات بتجارة الرقيق التي ظلت مزدهرة فيها حتى صدرت قرارات بإلغاء تصدير الرقيق من المستعمرات البرتغالية — وقد اشتهرت أنجولا في تاريخ البرتغال الاستعماري باسم الأم السوداء The blackmother إشارة إلى تجارة الرقيق (المترجم) .
(**) كان التقدم في مجال التعليم في المستعمرات البرتغالية يسير بخطى بطيئة حتى أن نسبة الأمية في هذه المستعمرات ظلت حتى وقت =

أما أول هجرة كبيرة للبيض منذ عام ١٦٠٠ فقد تمثلت في وصول جماعة منشقة عن البوير عام ١٨٨٠ ، لكن بقيت هذه الجماعة منعزلة إلى أن عادت إلى إقليم الترانسفال بعد جيلين . وفيما عدا ذلك لم يقد إلى الإقليمين أحد من البيض برغم الدعاية الاستعمارية المستمرة ، اللهم إلا المديرين المعيّنين وبعض الشرائع من حثالة المجتمع الذين سرعان ما اختفوا وذابوا في المجتمعات الأفريقية .

على أنه ، حتى بعد أن عملت دوريات السفن الإنجليزية على الحيلولة دون تصدير الرقيق ، فقد ظل (الرقيق) يمثلون عنصراً هاماً في أفريقيا البرتغالية ، فقد استخدمتهم مزارع موزمبيق على نطاق واسع . كما كان المستوطنون ، والموظفون ورجال الجيش يعتمدون على خدماتهم وأعمالهم ، وأحياناً كانت تحدث عمليات تهريب للرقيق أو يسمح للعرب بالاستمرار في ممارسة تجارتهم . لكن ضغط الرأي الخارجى والضغط الدبلوماسي اضطرا البرتغال لأن تلغى الرق عام ١٨٦٩ ، إلا أنه من الوجهة العملية ، استمر الرقيق تحت اسم جديد ، فقد طلب من الرقيق القدامى أن يظلوا تحت سيطرة سيادتهم الذين يفترض أن يدفعوا لهم أجورهم ويوفروا لهم الحماية ، واستمر ذلك حتى طبقت مادة التجوال دون ترخيص ، أو الانتقال دون ترخيص في قانون الخدمة بالعقود بعد ذلك بتسع سنوات . وترتب على ذلك أن المستغل أو المنتفع كان يلجأ بدلاً من شراء الرقيق إلى شراء (العقد) الخاص برعايا أحد رؤساء القبائل . وأحياناً كانت الحكومة تعلن أن كل الأفريقيين في منطقة بعينها (يعملون دون ترخيص) ما لم يكن لديهم عقود تربطهم ، وبالتالي فإن هذا بدوره كان يخلق آلياً سلسلة متجددة من ضروب القهر والقسر ، فالدولة ، أو رب العمل نفسه ، يضع كشف المرتبات لدفع الغرامات أو الضرائب والأجور المستحقة ، وحين ينتهى أجل العقد — فلما أن يجدده الأفريقى أو يرسل مرة أخرى للعمل

= قريب ثابتة لا تتجاوز هذا الرقم المخيف ٩٩٪ ، وقد ذكرت الإدارة البرتغالية بالفخر أن نسبة الأمية في المستعمرات انخفضت في عام ١٩٥٩ إلى ٩٦٪ — وقد لا نعجب من هذه الأرقام إذا علمنا أن نسبة الأمية في البرتغال ذاتها في ذلك الوقت كانت تصل إلى حوالى ٤٠٪ (المترجم) .

بعد أن يلقي عليه القبض بتهمة (التشرذ) أو العمل دون ترخيص .

وفي عام ١٨٩٩ عدلت نصوص القوانين ليكون على النحو التالي :
« يتعين على جميع رعايا الأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ، من الناحية الأدبية والقانونية إعالة أنفسهم والنهوض بأحوالهم الاجتماعية عن طريق العمل » وحتى يعفى الأفريقى من هذا الاشتراط يتعين عليه أن يثبت أن لديه شيئاً من رأس المال ، أو أن لديه اتجاهها حضارياً أوربياً » وأضاف القانون أنه يحق للحكومة والأفراد أن يطلبوا تسليم الأفريقيين المشاكسين . ولم يعدل مضمون تلك القوانين حتى عام ١٩٢٦

وبين الحين والحين كانت الشائعات أو الأنباء التى تنقل عما يعانى منه العمال الأفريقيون فى المستعمرات البرتغالية تستبد بأذهان المراسلين الأجانب . وأحيانا أخرى كان الانفعال بالأوضاع أكثر من الواقع أو كان ينم عن اقتناع ذاتى بأكثر مما تبرره أو تتحمله الظروف ، ولكن كان للاحتجاجات المتعددة أثرها فى النهاية . ومن الأمثلة الممتازة فى هذا الصدد ما نشره المراسل البريطانى المعروف هنرى نيفنسون عام ١٩٠٦ تحت عنوان « أرق الحديث » ؛ فقد كتب هذا المراسل يقول ان الأنجليين يسخرون للعمل فى مزارع الكاكاو فى جزيرة ساو تومى . وقد صوّر المراسل طرق التسخير وظروف العمل بألوان قاتمة . كما أن غيره من المراقبين ورجال الأعمال الذين تقصوا الحقيقة أكدوا جوهر هذه الاتهامات ، وأساء البرتغاليون الى قضيتهم باتهام البريطانيين بالانقياد للعواطف . وقد أرغم الرأى العام شركات ومصانع الشيكولاته فى أوربا وأمريكا على إلغاء عقودها لاستيراد الكاكاو (*) .

أما وزارة الخارجية البريطانية ، التى أولت الموضوع اهتماما خاصا

(*) سافر (هنرى نيفنسون) الصحفى الانجليزى الى أنجولا — لحساب (دار هاربرز) الأمريكية للنشر — وادى ما نشره من مقالات عن سياسة البرتغال فى مستعمراتها — الى أن قررت شركة (أخوان كادبورى) الانجليزية مقاطعة الكاكاو المستورد من ساوتومى كاحتجاج على سياسة العمل الاجبارى والسياسة التى يتبعها البرتغاليون تجاه الأفريقيين فى مستعمراتهم . (المترجم) .

العدة سنوات ، فقد ابلغت بتحسين طيب فى الأحوال خلال الحرب العالمية الأولى .

وأصبح اهتمام البرتغال بحوض نهر الكونغو يصطبغ بطابع غير رسمى باطراد — وذلك بعد أن تحول الاتصال المبكر لقبائل المانيكونجو الى غارات لجلب الرقيق ، والى تفشى الفوضى خلال القرن السابع عشر . أما معظم الصلات المتأخرة فقد كانت موجهة نحو شعب البانتو فى المناطق الداخلية من أنجولا . وكان هذا الشعب أدنى مرتبة من حيث التنظيم من المانيكونجو . وحين اخترق (هنرى مورتون ستانلى) حوض الكونغو لأول مرة فى عام ١٨٧٧ لم يكن للبرتغاليين احتلال فعلى ، ولم يكن لهم أى نفوذ متصل هناك . وقد أدت الغزوات التى قام بها دى برازا بين قبائل البانتو المتفرقة ، والتى عقد خلالها العديد من الاتفاقيات على وجه السرعة — الى بعث الاهتمام الفرنسى بالجانب والصفة الشمالية لنهر الكونغو . لكن قلب حوض النهر ظل حراً لا يطالب به أحد ، وبدا للبيض أن تلك المنطقة يستعصى الوصول اليها أو أنها عديمة القيمة ، ولقد كانت كذلك بالفعل بالنسبة لمعظم الناس ، باعتبارها آخر منطقة من المناطق المحايدة ، وهى منطقة طمع فيها الكثيرون فى الوقت الذى لم يجرؤ أحد على أن يقترب منها .

وقد اتفقت الدول الكبرى فى برلين على أن تسمح للجمعية الدولية المحايدة ظاهرياً بملء هذا الفراغ ، وكان الاشتراط الوحيد هو ضمان حرية التجارة الى جانب الوعد بالاضطلاع بالخدمات الانسانية والحضارية التى أقرها ووافق عليها الجميع .

وحين عاد ستانلى عام ١٨٧٧ من رحلته الى نهر الكونغو شكل (ليوبولد) واللجنة البلجيكية التابعة للجمعية — لجنة خاصة لدراسة أعالي الكونغو . وقد دعا مشروعهم هذا الى تكوين هيئة خيرية دولية تضم وتنشر الحضارة بين قبائل الكونغو عن طريق عقد الاتفاقيات معها . وقد أطلقت اللجنة على هذه الهيئة اسم « الحملة الصليبية الجديدة بهذا القرن من قرون التقدم » .

وقد أمضى ستانلى أربع سنوات فى تنفيذ مهمة اللجنة الخاصة فى

رسم الخرائط وعقد الاتفاقيات ، وكانت النتائج والمشروع الانساني الخيري الذي ترتب على هذا العمل هي الأساس لقيام دولة الكونغو الحرة التي اعترف بها في برلين عام ١٨٨٥ . وفي الوقت نفسه حولت اللجنة نفسها الى هيئة الكونغو الدولية وكانت هذه وسيلة لأن تفصل ببساطة ويسر المصالح البلجيكية ومصالح الملك ليوبولد عن لجان الهيئة الدولية القديمة لأفريقيا في البلاد الأخرى . وقد شرع الملك (ليوبولد) على انفور في شراء كل الحقوق التي كانت في حوزة البلجيكيين أو الأجانب في الهيئة القديمة . ولذلك فقد ظهر عام ١٨٨٦ باعتباره المالك الوحيد للهيئة القديمة والجديدة . ولذلك فقد ألغى في سهولة تامة الهيئة القديمة ولجنتها البلجيكية . وعلى ذلك لم يكن ثمة أي ضابط دستوري أو برلماني يحد من سيادته . وكانت الخطوة التالية تتمثل في التغلغل النشط وغرض الهدوء ، ثم الشروع في تطوير الكونغو . وكانت معظم أجزاء النهر تقريبا تصلح للملاحة طول العام ، الا أنه ظهرت بعض العقبات على نحو اقتضى وجود استثمارات كثيرة ، أي القيام باصلاحات قبل فتح السبيل أمام السلع أو البشر للانتقال الى المناطق الداخلية . وعلى بعد مائة ميل فقط من ساحل الاطلنطي تبدأ حوالى مائتى ميل من المندفعات المائية الخطيرة ومن الجروف الشديدة الانحدار مما يعوق كل الانتقالات الى المناطق الداخلية .

وفيما وراء مدينة كينشاسا ، التي تقع عند الطرف الاعلى للمندفعات المائية ، تصلح معظم أجزاء النهر للملاحة لحوالى ألف ميل ، وبعد ذلك توجد ثلاثة مندفعات مائية أخرى تقطع المساحات الواسعة من المياه الهائلة الآمنة . واجمالا فان النهر يصل الى (٢٢٠٠) ميل في الداخل حيث يقترب لمسافة مائتى ميل من تنجانيقا والروديسيتين . والنهر صالح للملاحة في حوالى ٨٨٪ من طوله الاجمالي ، ولكن تمثل النسبة الى ١٢٪ التي تصلح للملاحة والتي تتألف من أربع سلاسل منفصلة من المندفعات المائية عائقا خطيرا يعوق التنمية .

وبعد أن اشترى الملك (ليوبولد) المصالح الأخرى كافة لم يتبق لديه المال الكافي للتنمية الفعلية في حوض نهر الكونغو ، وقد حظرت عليه

اتفاقية برلين انشاء تعريفية حماية (جمركية) ، ولم يكن قد أصبح هناك من الرعايا من تفرض عليهم ضرائب ، كما أن البرلمان البلجيكي لم يكن على استعداد لمنحه أية اعتمادات مالية .

فكانت الوسيلة الوحيدة لتدبير رأس المال ، أو تنمية البلاد ، هي منح امتيازات احتكار جذابة ومغرية . وقد تحقق ذلك أول ما تحقق خلال عام ١٨٨٦ من أجل بناء الخط الحديدي من الاطلنطي حول أدنى المندفعات المائية ؛ وذلك لأن كل مشروعات التنمية الأخرى كانت تتوقف على هذا الدخل الوحيد من ناحية المحيط . ولم يفتح هذا الخط الذي يبدأ من ميناء ماتادي حتى العاصمة الجديدة في كينشاسا (التي غير اسمها الى ليوبولد فيل) لمدة اثنتى عشرة سنة . لكن نظام الامتياز امتد نحو الداخل فور اعلان مشروعات الخط الحديدي .

وكان الأسلوب المألوف هو بيع ٥٠٪ من أسهم وسندات الشركة الاحتكارية في السوق الحرة المفتوحة ، وكانت الاحتكارات المضمونة للمنتجات الرئيسية وحق ملكية مساحة الأراضي التي يستطيع أصحاب الامتياز تغطيتها بالدراسة هي العامل الذي يجذب رأس المال المغامر . وقد حصل الملك (ليوبولد) تلقائيا على رسوم ضخمة من الامتيازات ، بالإضافة الى نسبة الـ ٥٠٪ المتبقية من الارصدة الخاصة بحق التصويت ، وكانت تلك منحة شخصية يتمتع بها . وكانت هناك ثلاثة أنواع من الامتيازات : الخطوط الحديدية ، واحتكار بعض المنتجات المعينة ، ثم الاحتكار الشامل للاقليم .

ومجمل القول أن (دولة الكونغو الحرة) اعترفت بثلاثة خطوط حديدية مدت ٣٩٥ ميلا ، وهي خط ماتادي - ليوبولد فيل الرئيسي الذي يمتد لمسافة ٢٢٩ ميلا حول المندفعات المائية الأولى ، ثم خط ثان طوله ٧٨ ميلا يلتف حول المندفعات المائية الثانية التي تقع على بعد ١٣٠٠ ميل من مجرى النهر ، ثم فرع صغير يتصل بالغابات الساحلية - وقد بلغت هبات الأراضي المقدمة لها اجمالا ٢٢٥٠٠٠٠ فدان ، أو حوالى (٨٨) ميلا مربعا من الملكية الحرة ، مقابل كل ميل أقيمت فيه الانشاءات . وهذا يفوق بنسبة ثمانين مرة هبات الأراضي المقدمة لانشاء الخطوط الحديدية في المناطق الغربية من الولايات المتحدة .

وتركز الاهتمام من البداية حول استغلال المطاط والعاج الذي أصبح حكرًا على الدولة منذ عام ١٨٨٥ ، وإذا كان الأفريقيون قد سبق لهم احتلال الغابات والاستغلال المستمر لهذه الموارد فإنه لا يمكن انتزاع هذه الحقوق منهم أو استباقهم إليها ، لكن أفتت إحدى لجان التحقيق بأن الاستغلال يعنى البيع التجارى قبيل صدور (مرسوم برلين) . ولما كانت التجارة تقتصر حينئذ على أعمال المقايضة للاستخدام المحلى ، فلم يكن ثمة بالتالى أى اعتراف بالحقوق المحلية — وهكذا أصبحت جميع (الأراضى الأهلية والموارد الأهلية) متاحة للتقسيم فيما بين الامتيازات الاحتكارية ، وحصلت الشركات بعد ذلك — بموجب الامتياز الممنوح — على حق الاستخدام والاستغلال والادارة لأى أراض تحتلها . وليس ثمة وسيلة تمكنا من أن نعرف بالتحديد مساحة الأراضى التى احتلتها أو استغلتها بالفعل دولة الكونغو الحرة ، إلا أن حوالى عشرين فى المائة من مجمل أراضى البلاد تمت دراستها ومسحها ، وأصبح ثلث هذه المساحة ملكية احتكارية . وكانت المساحة الباقية تعتبر تقائيا وفعليا ملكا للملك ليوبولد — صاحب حكومة (دولة الكونغو الحرة) .

أما الشكل الثالث من أشكال الامتياز فكان يشمل السلطات الاقتصادية والسياسية كافة ، وكذلك حق الملكية بنسبة ثلث مساحة الأراضى الممنوحة ، حتى ولم يكن قد تم مسح تلك الأراضى أو دراستها . وكان أضخم امتياز من هذا النوع هو الذى منح (لشركة كاتنجا) التى كانت تستوعب حوالى ٢٠ ٪ من الكونغو ، وكان من المستحيل دون عمليات مساحة سليمة ، الفصل بين أراضى الشركات وبين ممتلكات التاج ، واذلك قامت (لجنة خاصة بكاتنجا) تضم أربعة ممثلين للحكومة وممثليين عن الشركة لتولى الأمور المتعلقة بالسياسة والتجارة فى المنطقة فى صورة مشروع مشترك أو مشروع جماعى . وبحلول عام ١٩٠٨ حصلت الامتيازات من الأنواع الثلاثة على حق ملكية أكثر من ١١ ٪ من البلاد ، وقامت بمسح حوالى ٣٥ ٪ ، واستغلت ما بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ .

وفضلا عن ذلك تحولت نسبة ١١ ٪ من الكونغو ، وهى مساحة متصلة بالقرب من قلب البلاد ، الى ملكية شخصية لملك

ليوبولد الثانى . وهذه الضيقة التى تعادل فى مساحتها الجزر البريطانية — كانت خلاف ممتلكاته كعامل وكصاحب لحكومة (دولة الكونغو الحرة) . وقد وصفه المدافعون عنه بأنه رجل مثالى وصاحب رسالة حضارية (١) . أما النقاد فقد وجدوه شخصا مغرورا جشعا وأنانيا مفرطا فى أنانيته (٢) . أما أحد المعجبين (٣) به فبعد أن اعترف بأن (ليوبولد) كان انتهازيا يعوزه الوازع الخلقى — رأى أن مثل هذه الخصال هى سمة العظمة والنبوغ السياسى . وقصارى القول أن (ليوبولد) استثمر ما لا يزيد على ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رة دولار فى أفريقيا ، وخلال حكمه الاستعماري الذى امتد خمسا وعشرين سنة — حصل على ما لا يقل عن عشرين مليون دولار ربحا صافيا ، أنفق ٩٥ ٪ منها على القصور والعشيقات والدعاية فى أوروبا . وفى عام ١٩٠٨ حصل (ليوبولد) على (أموال للامتنان) تقدر بعشرة ملايين دولار من البرلمان البلجيكي . وفى نفس الوقت ، استخدم أرباحا أخرى لإنشاء مؤسسة (نايدر فولباخ السرية) وغيرها من المشروعات ، وقد حصلت هذه المشروعات على ١٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار من المضاربات فى العقارات فى مناطق الاستجمام مثل الريفيرا ومنتجات المياه المعدنية فى ألمانيا ، وفى الشواطئ البلجيكية وفى منطقة دميرى الفرنسية ، وحين مات

(١) Henry Wellington Wack : The Story of the Congo Free State (New York, 1905).

E.D. Morel, Red Rubber (London, 1906)

(٢) Passim, John Gunther : Inside Africa (New York 1953) P. 655

ترجمت مؤسسة فرانكين للطباعة ونشرت . كتاب جون جنتر تحت عنوان « داخل أفريقيا » ماحوظة :

(٣) كان موريل صاحب هذا الكتاب كاتبًا فقيرا يعمل فى مصنع سفن فى ليفربول من المصانع التى كانت مشتركة مع الملك ليوبولد فى أوجه نشاطه الاستغلالي فى الكونغو ، وأرسل لمكتب الشركة فى أنتورب لعمل حسابات نقل البضائع والركاب فيها له ما رأى وما سمع عن المآسى التى تحدث هناك ، ولما لم يستطع أن يقفل فمه عن التحدث عما سمعه ورآه — فصل من عمله فأصبح يكسب رزقه بالكتابة عن الأحوال فى دول الكونغو الحرة (المترجم) .

(٣) Robert Stanley Thompson, Fondation de l'Etat indépendant du Congo, Brussels, 1933, p. 315.

(ليوبولد) عام ١٩٠٩ ، قدرت وصيته بثمانين مليون دولار (٤) . بيد أن حقيقة صفقاته أو أرباحه غير معروفة ، فلقد دمرت سجلاته وسجلات معظم امتيازات حكومة دولة الكونغو الحرة قبل أن تفحص أو تراجع ، وذلك كان التقدير تقريبا (٥) .

ولم يكن السكان الأفريقيون راغبين في العمل ، سواء لدى الشركات صاحبة الامتيازات أم في المزارع الخاصة بالملك ليوبولد . فقد آثروا الاحتفاظ بمزارعهم الخاصة ، ولم يكن من الميسور غوايتهم لكي يعملوا — نظير مبلغ معين — في استغلال موارد العاج والمطاط التي كانت تنتزع منهم . ولذلك قال الأوروبيون أن رسالتهم الحضارية هي تعليم الأفريقيين قيمة العمل ولذا فقد سخر (العمال المحليون) للعمل نظير أجور اسمية .

وبقدر ما كانت الاحتكارات تستأثر بالسلطة الاقتصادية والسلطة السياسية — فقد طبق نظام تسخير العمال ونظام فرض الضرائب في نفس الوقت . وكان يتعين على كل أفريقي أن يقدم السلع والخدمات بدلا من الضرائب (ولا يهم أن يحصل الفرد على أجر مقابل عمله ثم تفرض عليه ضريبة تستنفد أجره بالكامل ، أو يسخر للعمل بدلا من دفع الضريبة) وفي كل عام ، كان يتعين على كل قرية قوامها أربعون فردا تقريبا أن تتبرع بأربعة من أفرادها للعمل كل الوقت (في خدمة الحكومة) ، فينخرط أحدهم في الخدمة العسكرية ، هذا

(٤) Harry H. Johnston : George Grenfell and the Congo, 2 Vols. du Congo, Brussels, 1933, p. 315.

Henry H. Johnston : George Grenfell and the Congo, 2 Vols. (London) 1908) Vol. 1. I. PP. 451—452.

F. Cattier, Etude sur la situation de l'Etat Indépendant du Congo (2d. ed.), (Brussels 1906) pp. 216, 312 cited analysed by R.L. Buell, The Native Problem in Africa, 2 Vols. (New York 1928) Vol. II pp. 423 — 450.

(٥) كثير من الأبنية والمتاحف والأحداق وغيرها من المشروعات العمرانية التي أقيمت في أنتورب كانت من دخل هذه البقرة الحلوب (الكونغو) — المترجم .

بالإضافة الى عشرة أفراد آخرين يسخرون للمشروعات العامة أو لجمع المطاط والعاج ، وكذلك يتعين على تلك المجتمعات تقديم اتاوة اضافية قوامها خمسة أغنام ، وخمسين دجاجة ، وثلاثمائة رطل من الحنطة (القمح) وحوالي مائة رطل من الخضراوات الأخرى ، (١٥٠) رطلا من المطاط الخام . وكان القرويون يضطرون للعمل أوقاتا اضافية ليستطيعوا شراء المواد المطلوبة التي لا تنتج محليا . وينطبق هذا بصفة خاصة على المطاط حيث كان يفترض تقديم حصة منه حتى لو كان الأوروبيون يسيطرون على أشجارها كافة . ولا يستطيع الأفريقي الاشراف على مزرعته الخاصة ، أو السعى لكسب قوته الا بعد أن يفى بهذه الاحتياجات .

أما في مجال الإدارة السياسية والقضائية لدولة الكونغو الحرة التي تعتمد على قاعدة قبلية — فقد رفض الملك (ليوبولد) ، كما رفضت الشركات صاحبة الامتيازات ، الاعتراف بسلطة أى رئيس من الرؤساء الموجودين — فقد عزل كل رؤساء القبائل من مناصبهم ليحل محلهم آخرون ، وكان هؤلاء الرؤساء الجدد أطلق عليهم لفظ (Capita) من الأهالي الخارجين عن نطاق عشائر الزعامة القبلية ، وقد التزموا بالولاء للأوروبيين . وكانوا في غالب الأحيان يضمرون الظلم والهوان تجاه رؤساء قبائلهم القدامى ، كما أنهم كانوا بالضرورة يتحدون التقاليد ، ولما كانوا يفتقرون الى أى تدريب أو تعليم أوربي فقد جرت العادة على أن يعتمدوا على القوة المادية والبطش المادى لتأكيد سلطتهم ، وقد تبذرت كل الضوابط القبلية التقليدية التي تحد من الإفراط في فرض الضرائب ، أو الإفراط في الفساد وسوء استغلال السلطة . وفي بلد تعوزه قوة الشرطة انفعالة ، أو تعوزه المحاكم القانونية ، كان هؤلاء الرؤساء هم الذين يقيمون موازين العدل ، وكان القانون — لا التراث الأفريقي — يخضع لأهوائهم وأمزجتهم الخاصة . ولما كانت السلطة قبلية والاجتماعية قد انهارت ، فلم يعد أمامهم من وسيلة لتنفيذ احكامهم سوى العقوبة البدنية . وقد استخدموا مفهومات جديدة في العقاب تمثلت في القتل والتعذيب وبتير الأصابع أو الأيدي ، ووشم أجزاء من الجسد . ولم تكن افريقيا تعرف مثل هذه الأساليب

الا فليما ندر حيث يعتبر الجسد كله من قبيل المقدسات نظرا لأهميته في الحياة الأخرى - كما أن القانون الأوربي كان يحرم مثل هذه الأفكار . ولقد كان هذا النظام (نظام الكابيتا) بالضرورة عنصرا هداما ومخزيا ؛ فقد شئت القبائل التي لا ترتبط بوشائج قوية ، كما عمل على تفكك القبائل التي كانت أكثر استقرارا وترابطا . والمؤكد أن فكرة (الكابيتا) هذه كانت في الأصل ، فكرة أوربية ، لكن نزعة القسوة وهدم النظام القبلي قد تطورت وترعرعت لأن الساخطين والناقمين هم الذين تولوا مقاليد الأمور برغم التقاليد الراسخة التي كانت من قبل تحدد تصرفاتهم .

وبرغم مشروعات الامتيازات (للشركات الاستعمارية) وبرغم القدر من الاستغلال الذي لم يسبق له مثل - استمرت (دولة الكونغو الحرة) تواجه صعابا مالية . وكان التركيز على تحقيق أرباح سريع ، لا على توظيف الأرباح في مشروعات مفيدة أخرى ، من العوامل الكبرى في خلق هذه المشكلة . وبحلول عام ١٨٩١ ، كان (ليوبولد) قد حصل على ترخيص من دول مؤتمر (برلين) بفرض تعريفية عالية . وحاول الحصول على المال من البرلمان البلجيكي عام ١٨٨٩ بأن يجعل الحكومة هي المستفيدة من وصيته - لكن حكومة الأحرار رفضت تقديم أية اعتمادات مالية له ، وحين ازداد عبء الاستثمارات البلجيكية قدمت بعض المنح والهبات . لكن دعامة أموال الكونغو بقيت هي رسوم الامتيازات والتعريفات الحركية . أما الأرباح العائدة من الاستغلال فقد اتجهت مباشرة إلى الشركات أو إلى الخزنة الخاصة للملك .

وكان (هنري مورتون ستانلي) هو الحاكم العام لدولة الكونغو الحرة لكنه استقال عام ١٨٨٧ بعد أن بدا سريان مفعول (اتفاقية برلين) بوقت قصير . وبعد ذلك حظى الملك (ليوبولد) بالسيطرة الشخصية على هيئة الكونغو الدولية كلها وعلى دولة الكونغو الحرة . كما أن الهيئة المختلفة من الموظفين البريطانيين والايطاليين والأمريكيين وغيرهم خضعت لسيطرة المواطنين البلجيكي . وظل نفوذ

زنجبار قويا في أعالي النهر - كما ظل تيبوتيب Tipoo Tib (*) لعدة سنوات هو الحاكم الاقليمي التابع للملك ليوبولد ، ولقد مضت فترة من الزمن قبل أن تتوقف تجارة الرقيق أو قبل أن يستطيع الأوروبيون التوغل في المنطقة . أما أتباع (تيبوتيب) فقد تمردوا تمردا سافرا في وجه حكامهم الجدد منذ عام ١٨٨٦ ، لكن جيش الكونغو لم يحاول حتى أن ينتزع منهم سلطتهم حتى نشبت ثورتهم الكبرى بعد ذلك بست سنوات .

وقد حاول الملك (ليوبولد) عزل دولة الكونغو الحرة وتثبيط همم الرحالة الأجانب - لكن الهواجس والانتقادات ازدادت وتكاثرت . فغدد استثمار السير ايفلين بارينج (اللورد كرومر) القنصل البريطاني في مصر - الرأي العام حين ناقش أحد تقاريره المصالح البلجيكية بالقرب من النيل ، واهتمت بالموضوع جمعية حماية السكان الاصاين وهي حركة ليبرالية نشطة في إنجلترا منذ عام ١٨٣٧ - وقد شكلت هذه الجمعية (هيئة اصلاحية خاصة بالكونغو) (Congo Reform Association) وكلفت ا . (موريل) بتقصي الحقائق ، كما حصلت على دعم من الغرفة التجارية في لفربول . وجاءت تقارير (موريل) التي بدأت عام ١٨٩٧ لتثير الاهتمام في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية . وسرعان ما ظهرت حركات الاحتجاج والنقد في الولايات المتحدة وفي القارة الأوربية ، وكان عادة (ليوبولد) إلا يعير اهتماما للنقد ، وان كان قد عمل على أن يحظى بتأييد القوميين البلجيكي الموالين له ، واتهمت بريطانيا بأنها تدعى الفضيلة ، كما اتهمت بالنفاق والتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدولة حرة ذات سيادة ، وأثبتوا كذلك أن بعض التقارير الأجنبية المايئة بالاثارة ليست الا زيفا

(*) اضطر الملك ليوبولد ودولة الكونغو الحرة للاعتراف بسلطة الزعيم العربي تيبوتيب (حميد بن محمد المرجي) بل منح مرتبا شهريا يوازي ستين جنيا باعتبارها ممثلا للملك في هذه المناطق وظل كذلك حتى وطد البلجيكيون أقدامهم واستطاعوا في النهاية القضاء على هذه الدولة العربية التي شهد الجميع بحضارتها وعظمتها . (المترجم) .

وكذبا . وقالوا ان القدر الأكبر من التغير يستند الى نزعة انسانية أكثر مما يستند الى الحقيقة المجردة لسبب بسيط هو أنه ليس ثمة من يعم يقينا حقيقة المشاعر والتقاليد الافريقية . (*)

ورغم ذلك فان الحقائق التي لم يكن الى انكارها من سبيل ، ظلت تلهب مشاعر الرأي العام . وقد بررت الجماعات الأجنبية الاحتجاجات والانتقادات على أساس أن الدول الموقعة على اتفاقية برلين مسئولة عن العمل على تطبيق نصوص الاتفاقية .

واشتدت الثورة المطالبة بالاصلاح وبلغت ذروتها حين وضع القنصل البريطاني روجر كيزمنت عام ١٩٠٣ تقريره الذي يستفيض بالنقد ، كما أن وزارة الخارجية البريطانية قدمت التأييد الدبلوماسي الايجابي للمطالبة بالاصلاح ، وصدر قرار برلماني بريطاني ليزيد من وطأة الضغط ، وعين الملك (ليوبولد) لجنة للتحقيق ، لكن تقريرها الذي قدمته في عام ١٩٠٥ أخفق من تبرير تصرفاته . وفي الثامن عشر من أكتوبر ١٩٠٨ أصدر البرلمان البلجيكي في النهاية قانونا للاستيلاء على دولة الكونغو الحرة التابعة للملك وتحويلها الى الكونغو البلجيكي .

واحتوى الميثاق الاستعماري Colonial Charter على القانون الأساسي للمستعمرة الجديدة ، ولم يكن ثمة من هدف تسعى اليه السياسة سوى تصحيح المساوىء التي أدت الى حدوث الضم (أى ضم المستعمرة الى الحكومة البلجيكية) . وخضعت الكونغو للسيادة البلجيكية ، لكنها منحت نظاما قانونيا واداريا مستقلا ، وأكد الميثاق أهمية الادارة الادارية والتنمية الاقتصادية . ونزعت من الشركات صاحبة الامتيازات معظم السلطة السياسية وحوالى ربع الملكيات الممنوحة لها ، لكن حقوقها الاقتصادية لم تمس ، لأن تنمية المستعمرة كان رهنا بجذب رأس المال الخاص باستثمار .

(*) اتبعت سلطات (دولة الكونغو) سياسته عنيفة لاختفاء حقيقة الوضع في الكونغو ، فلم يكن يسمح للشخصيات والبعثات الأجنبية الا بزيارة أماكن معينة حيث كانت تتركز الغالبية الأوربية من المستوطنين فكان الزوار يشاهدون مظاهر المدنية الأوربية متمثلة في المدارس والمباني والمستشفيات فلا يستطيعون تكوين فكرة صحيحة عن اوضاع الأفريقيين هناك (المترجم).

وقد حظى مد السكك الحديدية باهتمام خاص ؛ لأن النقل الحديث قد زاد من الأرباح وقلل من التكاليف ، وفتح آفاقا جديدة للتنمية وقلل الحاجة للعمال المسخرين للعمل ، وهو الأمر الذي كان موضع نقد الأجانب وخلال عشر سنوات تضاعف أميال الخط الحديدي التي مدت تقريبا بنسبة ثلاثة أمثالها . وقد ارتبطت بحيرة تنجانيقا ، وروديسيا الشمالية ومناجم كاتانجا التي افتتحت حديثا ببواخر الكونغو ، كما أن المنفعات المائية كلها كانت قد أمكن تخطيطها وتحولت الامتيازات في كاتانجا الى احتكارات لتعدين النحاس تخضع للتنظيم الحكومي ، وقد أنشأت هذه الاحتكارات مدينة (اليزابت فيل) وعديدا من المدن الأخرى ، وكان السكان المحليون قد عملوا في المناجم قبل أن يكتشفها الأوربيون ويدعوا أحقيتهم فيها عام ١٨٩٠ ، لكن أحدا لم يعمل لتطوير هذه المناجم الى أن تولت الحكومة الاستعمارية الجديدة الاشراف على السكك الحديدية وعملت على تثبيت حقوق ملكية الأراضي في اقليم (كاتانجا) .

وكان البرلمان البلجيكي ، من الوجهة القانونية ، هو الهيئة التشريعية العليا ، ورغم ذلك فانه كان يجوز للحاكم الاستعماري إصدار الأوامر والتشريعات المحلية التي تستمر صلاحيتها لمدة ستة شهور ، أما وزراء الملك فكانوا يصدرن المراسيم بالقوانين الدائمة . واقتصر عمل البرلمان على مراجعة القرارات السياسية الهامة ، والميزانية الاستعمارية السنوية ، ومنح الامتيازات الجديدة . وبعد سنوات قليلة لم تعد الهيئة التشريعية تهتم بمثل هذه الأمور وقد تشكل مجلس استعماري مؤلف من خبراء أكثر مما يتألف من سياسيين وخول سلطات استشارية محدودة ، ولم تظهر لجنة حماية الأهالي المحليين الفريدة من نوعها Native Protection Commission التي تبناها وسيطر عليها القساوسة ورجال الكنيسة الا ما بين عام ١٩٠٨ الى ١٩١٠ .

وكانت بعض الشروط القوية في الميثاق الاستعماري تتصل بالإجراءات التشريعية . فالمحاكم التي انفردت باختصاص في كل مستويات القضاء — كانت مقاليدها بيد رجال القانون المحترفين المستقلين استقلالا تاما عن الحكومة الاستعمارية — ولم يكن للقبائل أو البرلمانات أو لسلاسة أو الموظفين الاستعماريين أى سلطة من السلطات . بيد أنه لم يكن هناك عدد كاف من الأوربيين المحترفين لتولى الشؤون القانونية المحلية أو العامة في المستعمرة كلها ، ولم يكن في مقدور الأفريقيين استيعاب

الفكرة التي ينطوى عليها ذلك النظام وبحلول عام ١٩٢٣ كانت الفوضى قد عمت في ميدان تطبيق القوانين .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتوقف كل نشاط للتنمية والاستقرار ، وخضعت معظم أجزاء بلجيكا لحكم الألمانى . وكان النقاد الأجانب الذين دفعوا عجلة الحركة الإصلاحية ونفذوا في جذوتها قد أضدوا أشد انصار بلجيكا حماسا خلال فترة الحرب . وتوقفت المصادر الرأسمانية . وخصصت جميع الطاقات الباقية للانتاج الحربى والهجوم على شرق إفريقيا الألمانية .

وقد اصطدم اندفاع مشروعات التنمية البلجيكية بشكل ماحوظ مع المصالح الفرنسية الواقعة شمال الكونغو . وكانت إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وهى الاقليم الذى استولى عليه (دى برانزا) شمال غربى مملكة (ليمبولد) تعاني من نقص رؤوس الاموال بنفس القدر . وقد خلقت امتيازات الغابات الاحتكارية التى منحت كذلك في تلك المستعمرة فوضى حقيقية ، وكثيرا ما قوضت نظام ملكية الأرض وهدمت حياة الأفريقيين ، بيد انه كانت هنالك ثلاثة عوامل تخفف من هذا الأثر وتحسن من الأوضاع : اذ كانت هناك أربعون شركة اقليمية ضعيفة نسبيا وذلك أفضل من وجود حوالى ست شركات قوية ، وكانت الحكومة — لا الأفراد هى التى تتولاها ، ومن ثم فقد خفضت منح الامتيازات الأصلية بالتدرج . وفيما بين عام ١٩١٢ ، وعام ١٩٤٥ قل عدد الملكيات الحرة الى ما لا يزيد عن خمسين فدانا ، كما خضعت الأنشطة الاحتكارية الأخرى في النهاية لتنظيمات مشدودة دقيقة .

وفي واقع الأمر لم يحظ الأفريقيون المحليون — سواء في المشروعات التجارية الفرنسية أو البلجيكية — الا باهتمام محدود نسبيا ، وكانت الدولتان تفترضان أن التنمية الاقتصادية سوف تعود بالفائدة على رعاياهما في المستعمرات . فالنظام البلجيكي المزدهر الذى اتسم بالتخطيط البارع والمركزية القومية قد أثر في عدد متزايد من الأفريقيين ، وخلق قاعدة صناعية لا مثيل لها في إفريقيا الإدارية .

ومن ناحية أخرى ، فإن حياة الرعايا الفرنسيين الذين كانت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندهم تتسم بالعيشوائية والافتقار الى التخطيط — قد تأثرت تأثرا طفيفا وسطحيا .